

عبد الرحمن الرافعي

مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال



دار المعارف



مِصْرُ وَالسُّوْدَانِ

فِي أَوَّلِ عَهْدِ الْإِسْلَامِ

(تَارِيخُ بَيْتِ الْقَوَى مِنْ سَنَةِ ١٨٨٢ إِلَى سَنَةِ ١٨٩٢)

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

الطبعة الثانية

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

التمن

٢٥ قرشا

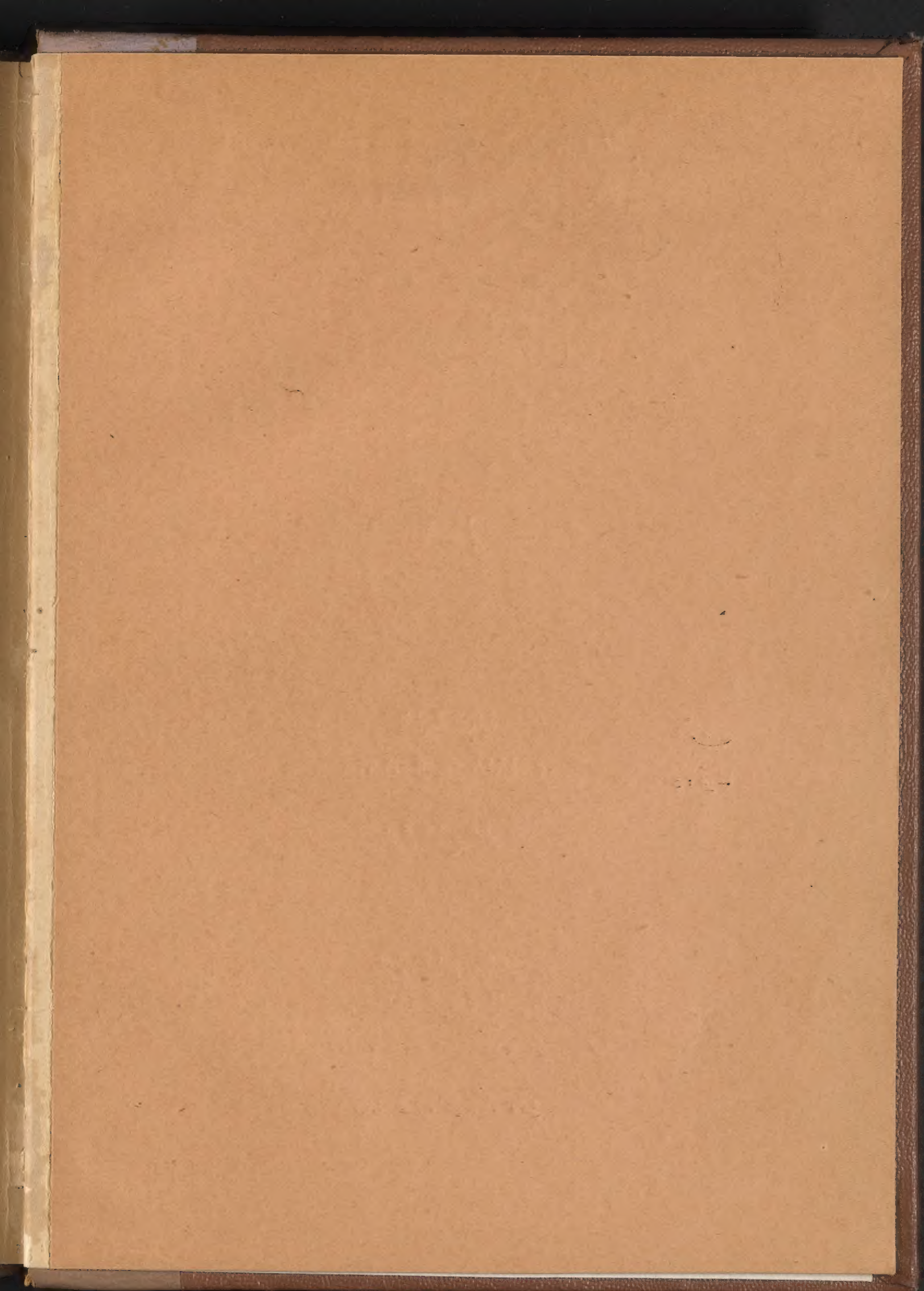
حقوق الطبع محفوظة

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ ش عدلى باشا - ت ٥١٣٩٤ - القاهرة

مطبعة الفكرة ش منشأة الفاضل



DT
107.3
R3
1948
C-2

مِصْرُ السُّوْدَانِ

في أوائل عهد الاحتلال

(تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢)

بقلم

عبد الرحمن الراجحي بك

الطبعة الثانية

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

الثنى

٢٥ قرشا

حقوق الطبع محفوظة

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ ش عدلى باشا - ت ٥١٣٩٤ - القاهرة

مطبعة الفكرة ش منغاة الفاضل

فصل في معرفة

٩٧١، ٤٤

ع. ٤٤

CAS

٧٦٦٠٨

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في يونيه سنة ١٩٤٢ والحرب العالمية الأخيرة مستعرة الأوار ، ولقد انتهت تلك الحرب في مايو سنة ١٩٤٥ ، وقامت الأمة المصرية تستأنف جهادها لتحقيق أهدافها القومية ، وفي مقدمتها الجلاء ووحدة وادي النيل ، واستمر النضال عنيقا بينها وبين السياسة الاستعمارية البريطانية ، فهذه تبغى أن تستبق احتلالها في صور وأوضاع تختلف عن الأوضاع القديمة في مظاهرها ومبناها ، ولا تخرج عنها في جوهرها ومرماها ، وتعمل من ناحية أخرى على فصح عرى الوحدة بين مصر والسودان ، كما دأبت على ذلك منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ ، والأمة من ناحيتها مستمسكة بالجلاء المطلق الشامل لأرجاء هذا الوادي ، وبالوحدة الفعلية بين مصر والسودان ، تلك الوحدة الطبيعية التي برهنت الحوادث قديمها وحديثها على أنها ضرورة حيوية لكليهما ، وفيها الضمان لحفظ كيانهما ، وهي السياج لآمنهما واستقلالهما ، والنصر في هذا النضال مكفول بإذن الله للأمة ، بفضل ثباتها ومشاربتها في الجهاد ، وإخلاصها في أداء واجباتها نحو الوطن وبنيه ، شمالي الوادي وجنوبه

وهذا الكتاب يشتمل على صفحة قائمة من تاريخ الاحتلال الأجنبي ، يجدر بنا أن نستوعبها بتفاصيلها وآسرها ، لنكون أكثر علما بماضينا ، وأقدر على فهم حاضرنا على ضوء هذا الماضي ، ففي هذه الفترة من الزمن - من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ - تمكنت إنجلترا بدهائها وغدرها من إرساخ قدمها في البلاد ، وأخلفت وعودها وعهودها في الجلاء عنها ، وعصفت باستقلالها ، وتغلغلت في شؤونها ، كبيرها وصغيرها ، وألغت دستورها الذي نالته قبل الاحتلال ، وقضت على الجيش المصري ، والبحرية المصرية ، وجردت البلاد من كل قوة حربية ، ورجعت بها إلى الوراء في ميادين العلم والأخلاق ، والثقافة والاقتصاد ، وأكرهت حكومتها تحت ضغط الاحتلال العسكري إلى إخلاء السودان ، تمهيدا لاسترداده واتخاذها فيما بعد مستعمرة بريطانية

تعاقبت هذه الأحداث والكوارث في السنوات العشر الأولى للاحتلال ، ومن الحق علينا أن نتبينها في تسلسلها ، ونتعرف أسرارها وحقائقها ، لكي تبدو لنا صورة الاحتلال في غدره وعدوانه ، ونكون أكثر إيمانا بحقوقنا ، وأشد تعلقا بالجهاد في

سبيل الذود عنها ، فإنما يكتمل إيمان الشعب بحقه ويقوى في فضاله عنه كلما ازداد علما ، وعرف كيف يقيه شر البغى والعدوان .

ولقد تابعت سلسلة النضال القومى فيما أخرجت بعد هذا الكتاب من حلقات هذه المجموعة ، فكتاب «مصطفى كامل» ، يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ ، وكتاب «محمد فريد» ، من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، يليه كتاب «ثورة سنة ١٩١٩» ، بحزبه ، ثم كتاب «فى أعقاب الثورة المصرية» ، وقد أخرجت الجزء الأول منه فى يوليه سنة ١٩٤٧ ، مشتملا على ترادف الحوادث من نهاية الثورة فى إبريل سنة ١٩٢١ ، إلى وفاة المغفور له «سعد زغلول» ، فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ .
والحمد لله أولا وأخيرا .

عبد الرحمن الرافعى

يونيه سنة ١٩٤٨

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

يشتمل هذا الكتاب على تاريخ مصر القومي مدى عشر سنوات (من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢)، وهي السنوات الأولى للاحتلال

احتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢، وكان الظن أن يكون احتلالاً مؤقتاً، إلى أن يطعن الخديو توفيق باشا على العرش، كما أعلنت ذلك غير مرة، ولكن الحوادث التي ترادفت على البلاد بعد إخماد الثورة العرابية، واستقرار الخديو على عرشه، دلت على أن إنجلترا إنما كانت ترمي بتدخلها العسكري إلى جعل احتلالها دائماً. وبسط سيطرتها الحربية والإدارية والمالية على البلاد، فكانت السنوات الأولى للاحتلال هي سنوات رسوخ قدمها في مصر، وأول عمل لها في هذا السبيل إلغاء الجيش الوطني، بحجة مناصرتها للعرابين، وإنشاء جيش جديد هزيل، خلو من الروح الوطنية، ومن القوة المادية والمعنوية، يرأسه سردار انجليزى، ويتولى قيادته ضباط من البريطانيين، ثم وضعت يدها على البوليس بتعيين قومندان بريطاني له، وبذلك تمت لها السيطرة على الجيش والبوليس، قبل أن يمضى على الاحتلال أربعة أشهر، وألغت قوانين الإصلاحات العسكرية، كما ألغت البحرية المصرية، وسيطرت على المالية، بإلغاء الرقابة الثنائية، وتعيين مستشار مالى بريطاني في أوائل سنة ١٨٨٣، ووضعت قواعد الحماية المقنعة التي فرضتها على مصر، وقوام هذه الحماية بقاء جيش الاحتلال، وإلزام الحكومة المصرية باتباع «نصائحها»، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفيل وزير خارجيتها، في ٣ يناير سنة ١٨٨٣، وتلغرافه الثانى في ٤ يناير سنة ١٨٨٤

وكانت البلاد قد نالت قبل الاحتلال دستوراً يحقق سلطة الأمة، إذ أنشأ لها مجلساً نيابياً كامل السلطة، وجعل الوزارة مسئولة أمامه، فألغى الاحتلال هذا الدستور، واستبدل به نظاماً يجعل سلطة الأمة معدومة حكماً وفعلاً، وصدر المرسوم الخديوى بهذا النظام، في أول مايو سنة ١٨٨٣، وهو المعروف بالقانون النظامى، فأنشأ مجلس

شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، وهما هيئتان محرومتان من كل سلطة ، وظل هذا النظام مضروباً على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، أى زهاء ثلاثين سنة ، إلى أن حل محله نظام الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، وهو أيضاً من وضع الاحتلال ، ومن النظم التى كان مقصوداً منها إهدار سلطة الأمة ، وتعطيل نهضتها القومية ، وإخضاع الحكومة لسياسة الاحتلال وأوامره ، وبقي مجلس شورى القوانين ، فى السنوات العشر الأولى للاحتلال ، خاضعاً مستسلياً ، وظل موقفه طوال هذه السنوات سلبياً محضاً ، ولم تبد منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، واقتصر عمله على النظر فى المشروعات التى كانت الحكومة تعرضها عليه وإبداء مقترحات لا تحفل بالحكومة بها ، ولم يكن له أى أثر فى تطور الحوادث ، وتعاقبت الأحداث الجسام ، دون أن يسمع له صوت ، أو يحرك ساكناً للدفاع عن حقوق البلاد ، وكان أعضاؤه يعدون أنفسهم موظفين لدى الحكومة ، ليس لهم أن يحاسبوها أو يراقبوها ، فيما تفعل وتقرر ، وبقي المجلس خلال هذه المدة لا يعمل له ولا وجود ، وكذلك شأن الجمعية العمومية ، وخيم على الأمة عامة فى تلك الفترة من الزمن جو من الخضوع والاستسلام ، وتضاءلت روح المقاومة فى النفوس ، بما كان له أثره فى الانحلال القومى الذى أصيبت به الأمة فى ذلك العهد

* * *

ولقد ارتبكت مالية مصر فى السنوات الأولى للاحتلال ، وظهر العجز فى الميزانية ، بما التزمت به الحكومة من التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، وقد بلغت أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات ، وأدائها نفقات جيش الاحتلال سنوياً ورواتب الموظفين البريطانيين ، الذين أسندت إليهم المناصب العليا فى الدواوين ، وما تكبدت من الخسائر وبذلت من الأموال فى ثورة السودان ، وبلغ العجز من ذلك كله نيفاً وثمانية ملايين جنيه ، حتى سنة ١٨٨٤ ، ففاوضت إنجلترا الدول لسد هذا العجز ، وانعقد لذلك مؤتمر لندن الذى انتهى بتوقيع اتفاق لندن فى مارس سنة ١٨٨٥ ، لتسوية شؤون مصر المالية ، وفخواه عقد قرض جديد لمصر بضمين الدول العظمى ، وهو المعروف بالقرض المضمون ، ومقداره نحو تسعة ملايين جنيه ، خصص معظمها لأداء تعويضات الأجانب عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، وسد عجز الميزانية

* * *

هذا ، وقد تظاهرت إنجلترا منذ احتلالها مصر برغبتها فى الجلاء ، وتعهدت غير

مرة بسحب جيوشها ، واتخذ هذا العهد صبغة عملية بمفاوضات اقترحتها الحكومة البريطانية على الحكومة التركية ، لتحديد موعد الجلاء وشروطه ، وهي المعروفة بمفاوضات السير هنرى درومندولف ، التي شغلت قرابة سنتين ، من أغسطس سنة ١٨٨٥ إلى يولييه سنة ١٨٨٧ ، وحددت فيها انجلترا موعد الجلاء عن مصر بسنة ١٨٩٠ ، ولكنها قيدته بشروط تتضمن أن لا يظهر في مصر احتمال خطر داخلي أو خارجي ، يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، وأنه إذا تم الجلاء فيكون لها ولتركيا بعد تمامه حق احتلال مصر ثانية ، في حالة اضطراب الأمن والنظام فيها ، وإذا وجد مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها تسكتني بإيفاد مندوب عنها ، يبق بها مدة احتلال الجيش البريطاني ، وتبين من هذه الشروط أن انجلترا لم تكن جادة في تعهدها بالجلاء ، وانتهت لذلك مفاوضات درومندولف بالإخفاق ، وبقى الاحتلال قائماً في مصر

* * *

وفي خلال تلك السنين توالى الأحداث والكوارث ، وأهمها تفاقم ثورة المهدي في السودان عقب الاحتلال ، فلقد تصدعت هيبة الحكومة المصرية ، وفقدت استقلالها ، واضطربت أحوالها ، وأدى كل ذلك إلى إغراء المهدي واستخفافه بقوتها ، وزاد في تفاقم الثورة أن الحكومة الخديوية بإيعاز السياسة البريطانية استدعت عبد القادر باشا حليى حاكم دار السودان سنة ١٨٨٣ ، وأقصته عن منصبه ، رغم فوزه ونجاحه في محاربة الثوار وتوطيده سلطة الحكومة في أرجائه ، فكان استدعاؤه من أهم الأسباب لهزيمة الجيش المصرى أمام جموع المهدي ، إذ أسندت قيادة هذا الجيش في أشد الأوقات حرجاً إلى الجنرال هيكس باشا ، أحد القواد البريطانيين ، فدحره المهدي ، وهلك الجيش بأكمله في واقعة (شيكان) ، يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فاتخذت انجلترا هذه الهزيمة ذريعة « لنصح » الحكومة المصرية بإخلاء السودان ، بحجة عجزها عن الاحتفاظ به ، وكان شريف باشا يتولى رئاسة الوزارة ، فرفض العمل بهذه « النصيحة » ، ووقف موقفه المشهور في الاستمسك بارتباط مصر والسودان ، وقال كلمته المأثورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » ، واستقال في يناير سنة ١٨٨٤ ، إحتجاجاً على إخلاء السودان ، وتولى الوزارة من بعده نوبار باشا ، وأقر إخلاء السودان ، فكان هذا القرار المشؤوم أشد ضربة أصابت مصر بعد الاحتلال ،

بل يكاد يعدل الاحتلال في خطورته وعواقبه الوخيمة ، لأن معناه ضياع نصف الإمبراطورية العظيمة التي ضحت مصر في سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وبملايين الجنيهات من أموالها ، وبجهود عشرات السنين من تاريخها

ووزارة نوبار هذه هي أول وزارة تولت الحكم على أساس الإذعان « للنصائح » البريطانية ، فلا غرو أن تغلغل النفوذ الإنجليزي في شؤون مصر على عهدها ، وقد بدأت أعمالها بإخلاء السودان ، ثم تعيين وكيلين بريطانيين لوزارتي الداخلية والأشغال ، وتفاقت مظاهر الحماية المقنعة على مصر في ظلها ، إلى أن سقطت في يديه سنة ١٨٨٨ ، وخلفتها وزارة رياض باشا ، وهي وإن كانت أقل خضوعا من وزارة نوبار للسيطرة البريطانية ، إلا أن نفوذ الاحتلال استمر يتغلغل في شؤون الحكومة ، وفي عهدها عين أول مستشار قضائي بريطاني لوزارة الحقانية ؛ ثم استقالت سنة ١٨٩١ ، وخلفتها وزارة مصطفى فهمي باشا ، وهو الوزير الذي كانت تنشده بريطانيا ، على حد تعبير اللورد ألفريد منتر في كتابه (إنجلترا في مصر) ، وكانت وزارته أوج السلطة للاحتلال البريطاني ، وبقي يتولى رئاسة الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا في يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها في عهد الخديو عباس ، إلى أن أقاله في يناير سنة ١٨٩٣ ، ثم عاد إليها من نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، إلى أن سقطت وزارته سنة ١٩٠٨ ، في إبان اشتداد الحركة الوطنية

هذه نظرة عامة على تطور الحوادث ، من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٨٩٢ ، وهي موضوع كتابنا الحالي

أقسام الكتاب

أفردت الفصل لأول من الكتاب للكلام عن سياسة إنجلترا في مصر ، في السنوات الأولى للاحتلال ، وفيه الحديث عن إلغاء الجيش المصري والبحرية المصرية ، وسيطرة الاحتلال على الجيش والبوليس ، ثم مهمة اللورد دفرين وتقريره ، وتعيين اللورد كرومر قنصلا عاما ، ثم الحماية المقنعة على مصر ، فسياسة النصائح الإلزامية ، فتعويضات سنة ١٨٨٢ ، فظهور السكوليرا سنة ١٨٨٣ ، يلي ذلك الفصل الثاني في إلغاء الرقابة المالية الثنائية ، ثم الفصل الثالث في إلغاء مجلس النواب وإنشاء مجلس شورى القوانين ، يليه الفصل الرابع عن إنشاء المحاكم الأهلية ، ثم الفصل الخامس عن اتفاق لندن سنة ١٨٨٥ لنسوية شؤون مصر المالية ، والفصل السادس عن مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء ،

والسابع عن مسألة قناة السويس ومعاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ ، يلي ذلك الفصل الثامن عن مسألة السودان واستقالة شريف باشا ، والفصل التاسع عن إخلاء السودان ووزارة نوبار باشا ، والعاشر عن أقسام أملاك مصر في السودان ، ثم الفصل الحادى عشر عن مصر والاحتلال إلى وفاة الخديو توفيق باشا ، يليه الفصل الثانى عشر عن النتائج العامة للاحتلال ، وبه ختام الكتاب

* * *

لقد خصصت هذا الكتاب لتاريخ العشر السنوات الأولى للاحتلال . وجعلته حلقة من سلسلة تاريخ الحركة القومية . فالحلقة الأولى تبدأ بظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، على عهد الحملة الفرنسية ، والثانية من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى ارتقاء محمد على أريكة مصر بعد انتهاء تلك الحملة ، وتشمل الثالثة عصر محمد على ، والرابعة والخامسة خلفاء محمد على وعصر اسماعيل ، والسادسة الثورة العراقية ، والسابعة وهى موضوع هذا الكتاب ، وتتناول عهد الانحلال القومى الذى أصاب البلاد فى السنوات الأولى للاحتلال ، والحلقة الثامنة تتناول بعث الحركة الوطنية من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ ، وقد أفردت لها كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ، الذى أخرجه سنة ١٩٣٩ ، تليها الحلقة التاسعة وهى كتاب (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية) ، وقد ظهر سنة ١٩٤١ ، ويشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، ولم يبق إلا كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) ، فعسى أن تتاح لى الفرصة لىكى أضعه ، وأتم به هذه المجموعة ، وأحقق بذلك أمنية كانت تجول فى نفسى منذ سنة ١٩٢٦ ، إذ كنت أرجو أن أؤرخ الحركة القومية ، بأدوارها المتعاقبة ، فى تاريخ مصر الحديث ، والحمد لله أولا وآخرآ ٩

يونيه سنة ١٩٤٢ . عبد الرحمن الرافعى

الفصل الأول

سياسة انجلترا في مصر

في السنوات الأولى للاحتلال

إن الغرض الذي أعلنته انجلترا من احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ ، هو إعادة سلطة الخديو ، ووقع ثورة العراقيين ، ثم الجلاء عن البلاد بعد ذلك ؛ وليسكن الحوادث التي تعاقبت بعد قمع الثورة العراقية دلت على أن هذا الغرض لم يكن صحيحاً ، وأن غرضها الحقيقي إنما هو استدامة احتلالها لمصر ، وبسط سيطرتها عليها ؛ ولم يكن من سبيل لديها إلى إعلان ضمها أو فرض الحماية السافرة عليها ، لأن كلا الأمرين كان يقتضي إلغاء المعاهدات الدولية التي كانت تحدد مركز مصر الدولي ؛ ولم يكن إلغاؤها ليتم وقتئذ إلا بقبول تركيا والدول الأوروبية العظمى ، وكان مقطوعاً بأن انجلترا لا تحصل على هذا القبول ؛ فإسكى تتخطى هذه العقبة ، عمدت إلى بسط حمايتها المقنعة على البلاد ، فبقى مركز مصر الرسمي كما كان قبل الاحتلال ، وليسكن مركزها الفعلي قد تحول إلى بلد تحت الحماية الانجليزية ، وأساس هذه الحماية بقاء الجنود البريطانية في مصر

ولكى تصرف انجلترا أقطار الدول عن تلك الحماية ، وتضعف المقاومة الأهلية في مصر ، أخذت تكرر عهودها ووعودها بالجلاء ، في حين أنها كانت تضرمر نقضها ، وتعمل على تحقيق أغراضها بتخايد احتلالها

وكان سبيلها إلى تنظيم حمايتها على مصر القضاء على عناصر الاستقلال والحكومة الأهلية ، والسيطرة على الجيش ، واتخاذة مطية ذلولا في يدها ، وبسط سلطانها في الوزارات والدواوين ، والتدخل في شئون مصر الداخلية والخارجية ؛ ثم إلغاء الدستور ، وإبطال المجلس النيابي ، وإنشاء هيئة استشارية ، لا حول لها ولا قوة ولا تستطيع أن تحد من سلطة الاحتلال في الاستئثار بزمام الحكم

إلغاء الجيش المصرى

وتعيين سردار انجليزى

كان أول ما فُكر فيه الاحتلال من التغيرات الجوهرية إلغاء الجيش المصرى ، وخلق جيش صغير يرأسه ضباط من الإنجليز يتولون أمره ، وقد بادر الإنجليز إلى إلغاء الجيش الوطنى ، منذ الساعة الأولى للاحتلال ؛ فما إن تم لهم احتلال العاصمة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ . عقب هزيمة العربيين فى (التل الكبير) . حتى أصدر الخديو توفيق باشا ، بإيعاز منهم ، وهو بعد فى الاسكندرية ، مرسوماً بإلغاء الجيش المصرى ، صدر هذا المرسوم يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ هـ) بسراى رأس التين ^(١) ، وعلى أثره صرف الجنود إلى بلادهم ، وأبقى كبار الضباط لمحاكمتهم ، وكان صدوره هو الخطوة الأولى لقلب نظام الجيش ، ونحو صبغته القومية ؛ كما ان التعجيل بصدوره كان ذريعة لانجلترا لتسريع احتلالها مصر . بحجة المحافظة على النظام ، حتى يتألف الجيش المصرى الجديد ، ويتبين ههنا الغرض من خطاب اللورد دفرين Lord Dufferin سفير بريطانيا فى الاستانة إلى الحكومة العثمانية فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٨٢ ، فإنه قد صارحها بأن تسريح الجيش المصرى يجعل من واجب الحكومة البريطانية إطالة أجل الاحتلال ^(٢)

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢ أصدر الخديو مرسوماً آخر بتجريد جميع الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية ، ممن كانوا برتبة ملازم ثان وملازم أول ويوزباشى من رتبهم ، وحرمانهم أى حق فى المعاش أو مرتب الاستيداع ، واعتبر شريكاً فى الثورة كل من ساهم فى « إحدى المقاومتين العسكريتين التى حصلت إحداهما فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ (واقعة قصر النيل) ، والثانية فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ (واقعة عابدين) » ^(٣) . وكذلك

(١) المونيتور إجسيان (الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة) عدد ٢٠ سبتمبر

سنة ١٨٨٢

(٢) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢ - ١٨٨٣ . رسالة سفير فرنسا فى الاستانة إلى وزير

خارجيتها فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ . وثيقة رقم ٧٩ ص ٥٦

(٣) راجع تفصيل هذه الوقائع فى كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى)

من وجد تحت السلاح في ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ وبقي حاملاً للسلاح إلى يوم طاعة الجيش؛ ومن دخل العسكرية متطوعاً في المدة من ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ليوم طاعة الجيش،^(١) ، ومعنى ذلك إقصاء جميع ضباط الجيش تقريباً من الخدمة العسكرية

أما كبار الضباط ممن اشتركوا في الثورة فقد حوكموا وحكم عليهم بجريمة العصيان ، ولذلك اعتبر المرسوم الخديوي الصادر بتجريد الضباط من رتبة ملازم ثان إلى يوزباشي إعفاء لهم من المحاكمة

وعهد الخديو بتنظيم جيش جديد إلى السير فالنتين بيكر Sir Valentin Baker ، وهو ضابط انجليزي ترك الخدمة في الجيش البريطاني ، وخدم وقتاً ما في الجيش التركي ؛ فلما تم للإنجليز احتلال مصر استدعاه الجنرال ولسلي Wolsey قائد الحملة الانجليزية ، والسير إدوار مالت Edouard Malet قنصل إنجلترا العام ، وعهدا إليه مهمة تنظيم جيش مصري جديد يكون خاضعاً للسياسة البريطانية ، وقد غادر الاستانة في أواخر سبتمبر سنة ١٨٨٢ . أي قبل أن تنقضي أربعة عشر يوماً على احتلال الانجليز العاصمة ، وجاء مصر ، وأنعم عليه الخديو برتبة فريق ، فصار يعرف بالفريق (بيكر باشا)^(٢) ، ووضع تقريراً اقترح فيه إقصاء معظم الضباط الوطنيين من الجيش . وتعيين كبار الضباط من الإنجليز ، وكان الغرض من هذا النظام محو روح الشهامة والرجولة ، والقضاء على الروح القومية في نفوس رجال العسكرية ، ضباطاً وجنداً ، لكي يكون الجيش المصري أداة مسخرة في أيدي رؤسائه وضباطه الإنجليز

وفي ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ أصدر الخديو مرسوماً بتعيين السير افلن وود Sir Evelyn Wood أحد قواد الحملة الإنجليزية سرداراً (قائداً عاماً) للجيش المصري ورئيساً لأركان حربه^(٣) مع الإنعام عليه برتبة فريق ، فصار يسمى (وود باشا) . وهو أول سردار

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢

(٢) هو غير السير سميريل بيكر باشا الذي كان مديراً لخط الاستواء في عهد الخديو

اسماعيل وتكلمنا عن أعماله في كتاب (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١١٤

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يناير سنة ١٨٨٣

انجليزى للجيش المصرى ، وظل هذا المنصب محصوراً فى القواد الانجليز طول عهد الاحتلال (١)

وانك لتلاحظ من تاريخ هذا التعيين أن الانجليز بسكروا عقب الاحتلال بالقبض على ناصية الجيش ، وأن وزارة الحربية هى أول وزارة وضعوا يدهم عليها ، وهذا يدل على أن نيتهم كانت مبيتة منذ الساعة الأولى على تثبيت أقدامهم ، وإطالة أجل احتلالهم قدر ما يستطيعون . إذ لو كان فى عزمهم الجلاء ، فما شأنهم فى وضع يدهم على الجيش المصرى وتعيين سردار انجليزى له ؟

وبتعيين الجنرال وود سرداراً للجيش المصرى صار الجيش فى قبضة الاحتلال ، وقد استعفى الجنرال استون باشا فى يناير سنة ١٨٨٣ من رئاسة أركان حرب الجيش المصرى ، وهو القائد الأمريكانى السكف الذى كان يتولى هذا المنصب قبل الاحتلال ، واختار الجنرال وود طائفة من الضباط الانجليز لقيادة معظم فرق الجيش من مشاة ومدفعية وفرسان وأركان حرب (يناير سنة ١٨٨٣) ، واستسلم عمر باشا لطفى وزير الحربية فى ذلك العهد لبرنامج الانجليز فى اصطناع الجيش الجديد ، ولم يقاوم لهم عملاً ولا رأياً

واقترح اللورد دفرين فى تقريره الذى سيرد الكلام عنه إنقاص عدد الجيش الى ستة آلاف ، ونفذ اقتراحه ، فهبط عدد الجيش فى السنوات الأولى للاحتلال إلى هذا العدد ، وأصبح سنة ١٨٨٨ (٩٦٣١) من الجنود والضباط ، وبلغ عدد الضباط الانجليز الذين تولوا قيادة الجيش وإدارة شؤونه خمسة وسبعين ضابطاً ، وأقصى الضباط المصريون عن قلم المخبرات وعن إدارات الجيش الهامة ، وكانوا لا يضمنون البقاء

(١) بقى السير إفلن وود يشغل منصب السردار حتى استقال سنة ١٨٨٥ . فعين الفريق السير فرانسيس جرنفل باشا Sir Francis Grenfell سرداراً للجيش المصرى خلفاً له فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ (الوقائع المصرية عدد ٢٢ ابريل سنة ١٨٨٥) ، وقد استقال جرنفل باشا فى مارس سنة ١٨٩٢ ليعود إلى الجيش البريطانى ، خلفه اللورد كيتشنر ، وظل يشغل هذا المنصب حتى ديسمبر سنة ١٨٩٩ ، إذ ندبته الحكومة البريطانية لحرب الترنسفال ، وعين بدله السير رجينلد ونجت باشا ، وبعد أن عين هذا مندوباً سامياً لانجلترا فى مصر عين بدله السير لى ستاك باشا فى أول ابريل سنة ١٩١٩ ، إلى أن قتل فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهو آخر السردارين الانجليز للجيش المصرى

في مناصب الجيش عامة إلا إذا أبدوا ولائهم للاحتلال والقواد البريطانيين ، أما إذا بدت منهم روح الوطنية فجزاؤهم الإحالة على الاستبداد أو المعاش ، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش ، فضلاً عن نزوله به إلى مستوى عميق من الضعف وعدم الكفاية

ويدخل في هذا السياق تقرير البديل النقدي للإعفاء من التجنيد . فقد وضع هذا النظام بموجب الأمر العالي الصادر في ٩ يونيه سنة ١٨٨٦ ، والأوامر التي تلتها ، وأدى إلى امتحان الجيش ، واعتبار التجنيد تكليفاً تختص به الطبقات الفقيرة التي لا يستطيع الفرد منها أن يفتدى نفسه بدفع البديل العسكري

فهذا النظام ، الذي لا مثيل له في أية أمة تحترم نفسها ، قد خرج بالجنودية عن معناها السامي ، في أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده ، إلى اعتبارها عبئاً يقع على كاهل الفقراء دون سواهم . وبذلك حرمت البلاد روح الجنودية ، وما تستتبعه من الشجاعة والتضحية ، كما حرّم الجيش من الفئة التي تستطيع دفع البديل ، وهي في الغالب الفئة المثقفة التي تنهض بمستوى الجيش ، والمفروض أنها أكثر من سواها تقديراً للواجب الوطني والكرامة القومية

انحطاط مستوى الجيش

والغاء الصناعات الحربية

انحط مستوى الجيش في عهد الاحتلال ، فلم يعد في البلاد سوى مدرسة حربية واحدة (بالقبة) ، بلغ عدد تلاميذها مائة تلميذ ، وكان عدد المدارس الحربية في عهد اسماعيل تسعاً : وهي مدرسة المشاة ، ومدرسة المدفعية (الطوبجية) ، ومدرسة الفرسان (السوارى) ، ومدرسة أركان حرب ، ومدرسة الخطرية ، ومدرسة صف الضباط ، ومدرسة الطب البيطري ، ومدرسة قلفاوات الشيش ، ومدرسة الجيخانة (١) . وكان عدد تلاميذها ١٩٠ تلميذاً ، وكان طلبة المدارس الحربية في عهد محمد علي ١٦٧٠

وصار يؤخذ بالدراسة الحربية في عهد الاحتلال من ساقطى الشهادة الابتدائية ،

(١) راجع كتابنا «عصر اسماعيل» ج ١ ص ١٨٧ ، وقد أقلت هذه المدارس في أواخر عهد اسماعيل لارتباك شؤون الحكومة المالية

أو من السنة الثالثة بالقسم الابتدائي ، وقليل من حملة الشهادة الابتدائية ، واقتصر التعليم في المدرسة الجديدة على معلومات ضئيلة ، يقوم بتدريسها معلمون ، معظمهم من الانجليز ، ويتبين لك مبلغ انحطاط التعليم فيها من المقارنة الآتية بين مواد التعليم الحربي قبل الاحتلال ، وفي عهده

قبل الاحتلال		في عهد الاحتلال	
المواد	المعلمون	المواد	المعلمون
قسموغرافيا (١)	وطني	لغة إنجليزية	إنجليزي
كيمياء	أجنبي	مبادئ جبر	"
استحكامات		مبادئ حساب	"
أبنية عسكرية	وطني	مبادئ هندسة	"
طبوغرافيا		ألعاب رياضية	"
مدفعية	وطني	لغة عربية	وطني
ميكانيكا	"	مبادئ طبوغرافيا	ضابط المدرسة
فنون عسكرية	"	قانون المشاة	
طبيعية	"
جبر وهندسة	"
جغرافية	"
قوانين عسكرية	وطني
هندسة وصفية	"
جبر مثلثات مستقيمة	"
خط	"
لغة عربية	"
لغة فرنسية	أجنبي
لغة إنجليزية	وطني وأجنبي
لغة ألمانية	أجنبي

(١) علم الهيئة . مبادئ الفلك

قبل الاحتلال		في عهد الاحتلال	
المواد	المعلون	المواد	المعلون
فن الإشارة	وطني
حساب	"
رسم عملي	"
رسم نظري	"
لغة حبشية	"

فلا عجب أن هبط مستوى الضباط في العلم والكفاية على عهد الاحتلال (١) وفقد

(١) نشرت (الوقائع المصرية) إعلاناً من وزارة الحربية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ عن حاجة المدرسة الحربية لخمسة وعشرين تلميذاً (للاتظام في المحلات الخالية الموجودة بالمدرسة) وأعدت لذلك امتحاناً لاختيار هذا العدد، وجعلت شروط الدخول في الامتحان تقديم الطالب شهادات: (١) بأنه مصري (٢) بأن عمره من ١٦ إلى ٢٠ سنة (٣) بحالة أبيه ووظيفته (٤) الشهادات التي يكون تحصل عليها في أي مدارس تعلم فيها. والمواد التي يجري فيها الامتحان هي: الحساب. الهندسة العادية. اللغة العربية. الجغرافيه. الانجليزي. الفرنسي (الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٤)

ويتبين لك من هذه المواد أنها دون مستوى الشهادة الابتدائية

وأعلنت في ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤ أنه بما أن المدارس الحربية ليس في إمكانها أن تقدم للجيش العدد الكافي من الضباط فإن الوزارة ستجري امتحاناً لتخريج اثني عشر ضابطاً. ويتقدم لهذا الامتحان من يرغب من مستخدمي الحكومة أو من تلاميذ المدارس الحربية سابقاً أو من المهندسخانة أو المساحة أو أية مدرسة أخرى أميرية، أو من المدنيين، ويجري هذا الامتحان في المواد الآتية: (١) القراءة العربية والخط والإملاء (٢) الحساب (٣) تاريخ مصر (٤) الجغرافية (٥) اللغة الانجليزية أو الفرنسية (٦) الجبر والهندسة (٧) علم ركوب الخيل. والمواد الثلاث الأخيرة غير ضرورية؛ ومن ينجح في هذا الامتحان يعين ضابطاً على سبيل التجربة لمدة ثلاثة أشهر ثم يثبت إذا حسنت الشهادة في حقه من رئيس الأورطة التي يلحق بها (الوقائع المصرية عدد ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤)

ومعنى ذلك اختيار الضباط دون أن يتلقوا تعليماً حريياً أو يتخرجوا من مدرسة حربية وأعلنت بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٨٦ عن شروط امتحان راغبى الدخول في المدرسة الحربية، وهي أن يكون الطالب مصري الجنس بالغاً من العمر من ١٦ إلى ١٨ سنة؛ وإذا لم

الأمل إلى وقت طويل في أن يكون للبلاد جيش مصرى جدير بالدفاع عنها وحفظ كيائها

وقد ألغيت جميع الترسانات التى أسست في عهد محمد على وإسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها وأدواتها بأبخس الأثمان ، وصارت مهمات الجيش وذخيرته تشتري من إنجلترا ؛ وبالجمله جردت مصر من كل قوة تدافع عنها ، وأودعت جميع الذخيرة قلعتى القاهرة والخرطوم ، بحراسة ضباط من الانجليز ، وحرّم على كل ضابط مصرى القيام بالمحافظة عليها ، وصارت الذخيرة لا توزع على الأورط إلا عند التمرين

السيطرة على البوليس

وأصدر الخديو مرسوما في ٨ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين السير فالنتين بيكر باشا مفتشا عاما للبوليس وقومندانا عاما له ^(١) ، فصارت قوات البوليس فى القطر المصرى تحت سيطرته ؛ وهكذا تم للانجليز السيطرة على الجيش والبوليس فى شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، ولما يمز على الاحتلال أربعة أشهر

إلغاء قوانين الإصلاحات العسكرية

وأصدر الخديو مرسوما آخر بإلغاء القوانين التى صدرت فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وهى القوانين التى طالب بها العراييون لإصلاح الجيش ونظامه ، وصدرت إبان الثورة العرابية ؛ وكان المقصود منها تحسين حالة الضباط والجند ، كقانون الأجازات العسكرية البرية والبحرية ، وقانون تسوية حالة الضباط المحالين على الاستيداع ، وقانون معاشات الجهادية ، وقانون القواعد الأساسية للترقى ؛ وقانون الضمائم والامتيازات والاعانات

يسبق له الدخول فى مدارس الحكومة فيقدم شهادة تدل على سنه ومركز عائلته فى الهيئة الاجتماعية وشهادة بحسن سلوكه وشهادة بتطعيم الجدري له ؛ ويمتحنون فى المواد الإلزامية الآتية : العربية . الانجليزية أو الفرنسية . الجغرافية - الحساب - الهندسة - أما الامتحان الاختيارى فيشمل الألمانية والاطليانية والتركية والجبر وإقليدس والتاريخ الحديث والخفة الجسدية (الألعاب الرياضية) وركوب الخيل (الوقائع المصرية عدد ٢١ يوليه سنة ١٨٨٦)

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ يناير سنة ١٨٨٣

العسكرية ، فألغى الخديو هذه القوانين ؛ وأمر بالرجوع إلى أحكام النظام القديم ؛ إلى حين وضع قانون للعسكرية ، وألغى المرسوم الصادر في ٢٠١ بريل سنة ١٨٨١ الذى زيدت فيه مراتب الضباط والجند ؛ وألغيت جميع العلاوات التى أضيفت إلى مراتب الاستيداع ومعاش التقاعد

إلغاء البحرية المصرية

بيننا فى كتابنا (عصر اسماعيل) أن الخديو اسماعيل عني فى أوائل حكمه بتجديد أسطول مصر الحربى والتجارى ، فبعث النشاط فى ترسانة الاسكندرية (دار الصناعة) ؛ وأحيا معاملها ومصانعها ، فعاد إليها بعض النشاط الذى كان لها فى عهد محمد علي ، وأنشئ بها بعض السفن الحربية فى عهد ولاية عبد اللطيف باشا ، ثم شاهين باشا ، لوزارة البحرية ، وباسم الأول منهما سميت البارجة (لطيف) ، وتم فى عهد الثانى بناء البارجة (الصاعقة) ، وأوصى الخديو بصنع عدة سفن حربية مدرعة فى ترسانات أوروبا ، وجدد المدرسة البحرية بالاسكندرية ؛ وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة ، أحضر لها المدرسين الأكفاء من مصر وأوروبا ، وعهد بنظارتها إلى ضابط قدير من ضباط البحرية الانجليزية وهو (مكيلوب باشا) ، ووكله ضابط مصرى كفى ، وهو عبد الرزاق بك درويش ، ثم تولى هو نظارتها من بعده ، وكان من كبار أساتذتها سليمان قبودان حلاوة ؛ من مشاهير ضباط البحرية ؛ ومن هذه المدرسة تخرج اسماعيل باشا سرهنك ، مؤلف كتاب « حقائق (الأخبار عن دول البحار) ؛ وناظر المدرسة الحربية ، وقد أوردنا أسماء البوارج الحربية والبواخر التجارية التى كانت لمصر فى ذلك العهد ^(١) ؛ وكان عددها بحسب إحصاء اسماعيل باشا سرهنك ١٨ سفينة حربية ؛ عدا ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لركوب الخديو

ومن رجال البحرية المشهورين فى ذلك العهد الأميرال قاسم باشا ؛ الذى عمل على رفع شأن الأسطول المصرى ؛ وتقوية وحداته ؛ وهو آخر من تولى الأميرالية العامة للأسطول من قواد البحرية المصريين ^(٢)

(١) راجع كتابنا (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١٩٥ وما بعدها

(٢) ترجم له اسماعيل باشا سرهنك فى كتابه (حقائق الأخبار عن دول البحار) ج ٢ ص ٤٤٩ ؛ فذكر ما خلاصته أنه تخرج من المدرسة البحرية بالاسكندرية وصار ضابطا

فلما وقع الاحتلال اضمحلت المنشآت البحرية كافة ، وكان قد بدأ اضمحلالها في أوائل عهد الخديو توفيق ؛ بسبب تدخل الرقيين الممالين الانجليزى والفرنسى ؛ بدعوى الاقتصاد فى الميزانية

وفى سنة ١٨٨٤ قررت الحكومة قصر البحرية على السفن (المحروسة) و (محمد على) و (الصاعقة) ؛ فى البحر الأبيض المتوسط ؛ و (الجعفرية) و (فجر) و (الطور) بالبحر الأحمر ، وبيعت السفن الحربية الأخرى أو حطمت وبيعت أجزائها وآلاتها قطعاً ؛ بحجة عدم صلاحيتها ، ثم بيع الباقي من هذا الأسطول تدريجاً ، حتى لم يبق منه سوى (المحروسة) وقد جعلت يختاً لركوب الخديو

وعطلت الترسانة البحرية بالاسكندرية ، وبيعت أدواتها وآلاتها ومهمات وأصبحت أثراً بعد عين

وألغيت المدرسة البحرية التى كانت بالاسكندرية ؛ وعطل الحوض الحجرى المعد لإصلاح السفن بالاسكندرية وبيعت الآلات التى كانت معدة لإخراج المياه منه ، وألحق

بالأسطول سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) ، وفى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨ م) نال رتبة الصاغ وعين رباناً للباخرة (أسيوط) فى البحر الأبيض المتوسط ، وفى سنة ١٢٧٦ (١٨٥٩ م) رقى إلى رتبة بكباشى وعين قبودانا للبارجة (محمد على) واستمر يرقى فى المناصب البحرية ؛ ولما اشتركت مصر فى حرب كريت (سنة ١٨٦٦) تولى قيادة العمارة البحرية التى أقلت الجيش المصرى إلى الجزيرة ؛ وبعد أن عاد من كريت عين قبودانا للباخرة المحروسة المخصصة لركوب الخديو اسماعيل ؛ وكان ذلك تمييزاً أديباً له ، وسافر بها إلى لندن سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣ م) لإصلاحها وتغيير مراجعها . ورقى بعد عودته إلى رتبة الفريق البحرى ، وعين وكيلاً لوزارة البحرية . وتولى سنة ١٨٧٦ قيادة العمارة البحرية الكبيرة التى أقلت الجيش المصرى من السويس إلى مصوع فى حرب الحبشة

وعهد إليه الخديو اسماعيل الاشراف على نقل الحملة المصرية التى اشتركت فى حرب البلقان سنة ١٨٧٦ ، وكان عددها سبعة آلاف مقاتل ، وقام بمهمة خير قيام . وفى سنة ١٢٩٥ (١٨٧٨ م) اعتزل الخدمة فى أواخر حكم اسماعيل على عهد الوزارة المختلطة (وزارة نوبار الأولى) لخلاف وقع بينه وبين موديس بك مفتش خفر السواحل إذ انتصرت الوزارة لجانب موديس بك ، ولما تولى الخديو توفيق أمر بإعادته إلى منصبه (وكيل وزارة البحرية) سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩ م) وبقي يتولاه إلى أن أحيل إلى المعاش سنة ١٢٩٨ (١٨٨١ م) ، ثم توفى فى ١٩ رمضان سنة

١٣١٥ (١٨٩٨ م)

الحوض العائم الذى كان بهذا الشجر بمصلحة وابورات البوستة الحديدية ، وكذلك حوض السويس مع المعامل البحرية التى كانت بميناء ابراهيم ^(١) بالسويس ، وبذلك ألغيت البحرية الحرية إلغاء تاما

أما البواخر النيلية فقد غرق بعضها أو تحطم فى عهد الثورة المهدية ، وبيع البعض الآخر إلى شركة كوك الانجليزية ، وبقي الزر اليسير منها تابعا لوزارة الأشغال ، وكذلك أحيلت ترسانة بولاق على هذه الوزارة فأخذت فى تصفية بواخرها وبيعها ، واستبقت القليل منها لركوب المفتشين الانجليز . وفى عهد الخديو عباس بيعت بواخر البوستة الحديدية بأبخس الأثمان إلى شركة إنجليزية ، فألغيت البحرية التجارية كما تراه مفصلا فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ^(٢)

جيش الاحتلال

ولما اطمأنت إنجلترا على مركزها الفعلى فى مصر ، أخذت تنقص من عدد جيش احتلالها تدريجا . فبعد أن كان فى إبان الحرب العرايية ٥٠.٦٠٠ مقاتل ، هبط إلى ١٢.٠٠٠ فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وكان يتولى قيادته الجنرال أليزون Alison ، وفى أبريل سنة ١٨٨٣ خلفه الجنرال ستفنسن Stephenson ونقص عدد الجيش فى يونيه سنة ١٨٨٣ إلى ٦٧٦٣ جندي ، ثم هبط بعد ذلك إلى ثلاثة آلاف . ولم يزد على هذا العدد فى العشر السنوات الأولى للاحتلال ، وهذا الجيش قل عدده أو كثر ، هو رمز السيطرة البريطانية ، وفى ذلك يقول اللورد ملر فى كتابه ^(٣) : « إن وجود طابور واحد من الجيش الانجليزى يعطى لنصائح القنصل البريطانى العام وزنا لا يكون لها بدونه ، ولا جرم أن سحب جنودنا من مصر يعرض نفوذنا فيها للانحلال ،

مهمة اللورد دفرين

وتقريره

اعتمدت الحكومة البريطانية عقب الاحتلال وضع نظام جديد للحكم يكفل لها جعل

(١) هو الميناء الذى كان خاصا بالسفن الحربية بشفر السويس وأنشئ فى عهد سعيد باشا

(٢) ص ٣١٥ وما بعدها « من الطبعة الأولى ،

(٣) إنجلترا فى مصر England in Egypt

مصر تحت مطلق سيطرتها ، وليس من عادة الانجليز في سياستهم التسرع في رسم الخطط والبرامج ، بل هم قوم جبلاوا على الأناة وبعد النظر وسعة الحيلة في وضع مشروعاتهم وتنفيذها تدريجاً ، لكي يكفلوا تحقيق أغراضهم التي يرمون إليها ، ومن هنا تعرف سبباً من أسباب نجاح سياستهم الاستعمارية ، لأنهم أحكموا تدبير خططهم ، في حين أن خصومهم في الغالب لم تكن لهم خطط مرسومة محكمة وليدة البحث والتحيص

فلما تم لهم احتلال مصر ، لم يكتفوا بالاحتلال العسكري ، بل شرعوا في تغيير نظام الحكم في البلاد ووضع نظام جديد يساعدهم على استمرار السيطرة عليها ، وأوفدوا لذلك رجلاً من دهاقنتهم في السياسة ، وهو اللورد دفرين Lord Dufferin سفير إنجلترا في الاستانة ، فعينه الحكومة البريطانية « مندوباً سامياً » في مصر لكي يدرس حالتها ويقدم عنها تقريراً بما انتهى إليه من الآراء والمقترحات ، وكانت مهمته الرسمية « إعادة تنظيم البلاد بعد أن تم القضاء على الثورة »

أما مهمته الحقيقية فتتضمن الحماية المقنعة على مصر ، وقد ندبته حكومته لهذه الغاية في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢

وهذه المهمة في ذاتها ، وتعجيل الانجليز بنذب اللورد دفرين للاضطلاع بها قبل أن يمضي على احتلالهم القاهرة خمسة وأربعون يوماً ، يدل على نيتهم في تثبيت احتلالهم ورسوخ أقدامهم في البلاد

ويتبين لك حسن تدبير السياسة الإنجليزية من اختيار اللورد دفرين لهذه المهمة ، فإنه فضلاً عما اشتهر به من أصالة الرأي والكفاية ، وسعة الاطلاع على أحوال الشرق ، قد تتبع بوصف كونه سفير إنجلترا في تركيا الأطوار الأخيرة للسألة المصرية ، ووقف على أسرارها ، ولقد تولى هذه السفارة منذ مايو سنة ١٨٨١ ، وكان من قبل سفيراً لانجلترا في روسيا منذ سنة ١٨٧٩ ، وكلا المنصبين لا يشغلهما إلا أقطاب السياسة المحنكون ، واشترك في مؤتمر الاستانة ، خلال الحوادث العراقية ، وكان له أثر كبير في تدبير الدسائس التي أدت إلى الاحتلال ، فهو من الناحية الإنجليزية أقدر الرجال على رسم الخطط التي تسكفل نجاح سياستها

وبهذه المناسبة يحمل بنا أن نلاحظ الفرق بين حسن اختيار إنجلترا لرجالها الذين تعهد إليهم بالمهام الجسام ، في مختلف العصور والبلدان ، وإهمال الحكومات المتعاقبة في

مصر اختيار الرجال الذين تكل إليهم شئونها ، كبيرها وصغيرها ، وهذا الفرق وحده يلقى كثيراً من الضوء على أسباب نجاح السياسة الانجليزية ، وإخفاق السياسة المصرية ، وتعثّر سير الإصلاح والتقدم في الشئون المصرية عامة ، فإن حسن اختيار الرجال للمهمات التي تعهد إليهم ، واضطلاعهم بواجباتهم ، من أول دعائم الإصلاح في جميع المرافق القومية

جاء اللورد دفرين إلى الاسكندرية يوم الثلاثاء ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، تصحبه عقيلته ، فاستقبل فيها وفي العاصمة استقبالا فخماً ، أعده الإنجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية ، لكي يلفتوا الأنظار إلى مقدم عميدهم الذي جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصايرها ؛ فأطلقت المدافع بالاسكندرية من البارجة المصرية (محمد علي) تحية له ، واستقبله أحمد رافت باشا محافظ الثغر ، وعثمان بك عرفى (باشا) مأمور الضبطية (الحاكم) ، وثلة من ضباط الجيش البريطاني ، ونزل ضيفاً بسرّاي رأس التين ، وبعد أن تناول ومستقبله طعام الغداء بالسراي ، ذهب إلى المحطة ، حيث استقل قطاراً خاصاً إلى العاصمة ، فوصلها بعد الغروب بساعة ، وكان في انتظاره بالمحطة شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، وعلى ذو الفقار باشا رئيس التشريعات (١) ، نائباً عن الخديو ، ولقيف من كبار رجال الحكومة ، والسير إدوار مالت Edouard Malet قنصل إنجلترا العام في مصر . ورجال الوكالة البريطانية ، والجنرال أليزون Alison ، القائد العام للجيش البريطاني ، وثلة من ضباط الجيش البريطاني ، واصطف في المحطة فريق من رجال البوليس ؛ فلما نزل من القطار حيا مستقبله ، مبتدئاً بالسير إدوار مالت ، ثم استقل عربة ركب إلى جانبه فيها ذو الفقار باشا ، واستقلت عقيلته عربة أخرى صحبة السير إدوار مالت ، وذهبوا إلى قصر النهضة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) حيث أعد لاقامته (٢)

وفي صبيحة اليوم التالي (٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢) ، توجه إلى سراي الجزيرة تحف به كوكبة من الفرسان الانجليز ، يصحبه السير ادوارد مالت ، وزكى بك التشريعات ،

(١) والد المرحوم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأماناء

(٢) عن الوقائع المصرية عدد ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٢ والمونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفمبر

والمستر نيكلسون سكرتيره الأول ، والمستر بلند Bland سكرتيره الثانى ، فقابلهم الخديو بالحفاوة والإكرام ، وقابل اللورد هذه الحفاوة بالثناء على الخديو ، وأبان له أنه اكتسب ثقة أوروبا ، بما أبداه من الحزم والثبات . . . وقد أطلقت له المدافع من القلعة ، عند خروجه من قصر النزهة ، وعند عودته إليه (١)

وفى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم رد له الخديو الزيارة فى قصر النزهة ، وتبادل الزيارة مع شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم أخذ يتفرغ للهمة التى عهدت بها إليه حكومته ، ويضع تقريره المشهور الذى صار أساس السياسة الانجليزية فى مصر ، وبقى نحو ستة أشهر يشرف على أحوال البلاد ، وتتبع محاكمة زعماء الثورة ، وأمل فى إرادته حتى انتهت المحاكمة ، وبعد أن أتم مهمته ووضع تقريره غادر مصر فى مايو سنة ١٨٨٣ عائداً إلى الاستانة ، مقر منصبه الرسمى

خلاصة تقرير اللورد دفرين

رفع اللورد دفرين تقريره إلى اللورد جرانفيل Lord Granville وزير خارجية إنجلترا ، فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، وهو من الوثائق الهامة فى المسألة المصرية ، لأنه وضع أساس سياسة إنجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال

ورغم ما فى التقرير من العبارات الخلابية ، وما يبدو فيها من العطف على الأماني المصرية ؛ فإن روح السياسة الاستعمارية تتراءى فى ثنايا عباراته ، فقد وضع فيه قواعد السيطرة البريطانية والحماية المقنعة على مصر ، ورسم الخطط التى اتبعتها إنجلترا طوال سنى الاحتلال ، وأساس هذه الحماية بقاء جيش الاحتلال فى مصر ، ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة ، بحيث تكون الحكومة خاضعة لهم ، ولا يزم أمر إلا بإرادتهم

وسنذكر هنا خلاصة موجزة لأهم محتويات التقرير :

أبدى اللورد دفرين فى مقدمة تقريره أنه لا ينصح بأن تتولى إنجلترا حكم مصر المباشر وإداراتها ، لأنها لو فعلت ذلك فإنها تثير سخط المصريين وكرهيتهم وتكون عرضة للدسائس والمؤامرات ، فتضطر بإزائها إما إلى الجلاء عن البلاد بشروط مهينة ،

(١) المونيتور اجبسيان عدد ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢

أو ضمها إلى أملاكها ، وهو ما لا ينصح به ، ولكن الطريقة التي يراها هي الاكتفاء
بنصيب أقل في السيطرة على البلاد ، وإعداد المصريين لأن يحكموا أنفسهم في ظل
الصدقة (يقصد الحماية) البريطانية

وتكلم عن الجيش المصرى ، فذهب إلى أن مصر ليست في حاجة إلى قوة عسكرية
كبيرة العدد للدفاع عنها (تأمل !) ، لأنها تحدها الصحارى من ثلاث جهات ، وأن مهمة
الجيش يجب أن تنحصر في إقرار الأمن والنظام داخل البلاد !! وأن إنشاء جيش
لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندي كاف لهذا الغرض ، على أن يتولى قيادته قائد
انجليزى لمدة من الزمن ، لم يحددها في تقريره ، يعاونه لفيف من الضباط الانجليز
لقيادة الأليات

وتكلم عن البوليس ، فحبذ جعله تحت إمرة مفتش عام ومساعد له من
الأوروبيين (الانجليز) ، يعاونه في ذلك بعض المفتشين البريطانيين

وبذلك وضع اللورد دفرين في تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية ، وهى
القاعدة التى حرصت السياسة الانجليزية على اتباعها طول عهد الاحتلال

وعرض للنظام الدستورى ، فقال : « إن مصر ليست كفؤاً لأن يكون لها مجلس
نيابى وحكومة ديموقراطية » ، وقال إن مجلس النواب الذى انتخب سنة ١٨٨١ لم يكن
يمثل الأهلين ، لأنه كان مؤلفاً من أصحاب الأملاك والأعيان ، وأن هذه الطبقة
لا تكثر لمصالح الفلاحين ، ورسم في تقريره نظام مجلس شورى القوانين والجمعية
العمومية ومجالس المديرىات ، وهو النظام الذى ابتكره وصدر به المرسوم الخديوى
أثناء إقامته في مصر ، طبقاً للقواعد التى اقترحها في تقريره ، والتى سنسبها في
الفصل الثالث

وتكلم عن القضاء ، فأشار إلى صدور لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة ،
التى تقرر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (قبل الاحتلال) ، وألمع إلى تعطيل العمل بها ،
بسبب حوادث الثورة العرابية ، ثم استئناف اللجنة التى وضعت هذه اللائحة عملها ،
وإعدادها القوانين الحديثة ، وحبذ إدخال العنصر الأوروبى فى المحاكم الأهلية ، وإسناد
وظيفة النائب العمومى إلى محام انجليزى ، وبإيعازه عين فعلا السير بنسون مكسويل

Sir Benson Maxwell نائباً عمومياً في ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ ، بدلا من اسماعيل يسرى باشا (١)

وعرض لأعمال الري والأشغال العمومية ، وأظهر ما بين نظام الري في مصر والهند من الشبه ، ونصح بأن تستعير الحكومة المصرية مهندساً كبيراً ممن مارسوا أعمال الري في الهند ، يناط به كل ما يتعلق بأمور الري في مصر ، وكذلك حبذ تعيين مفتشين بريطانيين للري يستحقون الثقة ، وبإيعازه صدر المرسوم الخديوى ، في ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ ، بتعيين الكولونل كولن سكوت منسكريف Colin Scott Moncrieff مفتشاً عاماً للري في وزارة الأشغال (٢)

وشرح نظام التعليم ، وعرج على النظام المالى والدائرة السنية والدومين ، ومصلحة التاريع (المساحة)

ثم شرح حالة الفلاحين ، وما عليهم من الديون ، وأبان أن المحاكم المختلطة ، منذ إنشائها سنة ١٨٧٥ ، قد حركت في نفوس الأعيان والفلاحين الميل إلى الاستدانة ، برهن أطيانهم إلى المرابين الأجانب ، الذين وجدوا من نظام القضاء المختلط ضماناً كافياً لاستيفاء ديونهم ، فنشأ عن ذلك زيادة ديون الأهليين ، في السنوات التى تلت إنشاء المحاكم المختلطة ، زيادة جسيمة ، وأن هذه المحاكم ترعى بغير حق مصالح الدائنين . وانتقلت بسببها ملكية أطيان كثيرة إلى أيدي الأجانب

واقترح صيانة لأملاك صغار المزارعين ، منع البيع الجبرى وفاء للدين ، فى مقدار محدود من أطيانهم ، يبقى محفوظاً لهم ، ليقوم بأود المالك ، وإنشاء بنوك زراعية تمد المزارعين بالقروض بفائدة ١٢ فى المائة ، ولا تتجاوز السلفة ٧٥ فى المائة من قيمة الأطيان المرهونة

وتكلم عن السودان ، وكانت الثورة المهدية وقتئذ فى إبانها ، وجموع المهدي تحاصر (الأيض) عاصمة كردفان (يناير سنة ١٨٨٣) ، فأشار إلى ما كان ينصح به بعضهم للحكومة المصرية بالتخلى عن السودان ، وقال : إنه لا يتوقع أن تقبل مصر هذه

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٥ مارس سنة ١٨٨٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٧ مايو سنة ١٨٨٣

السياسة^(١) : لأن مصر في حاجة إلى استبقاء أملاكها في وادى النيل ، على طول مجراه ، ثم تكلم عن الثورة المهدية ، فقال إنها ترجع إلى سوء الإدارة المصرية ، وقد كتب تقريره قبل واقعة شيكان (التى أيد فيها الجيش المصرى فى كردفان ، وسنتكلم عنها فى الفصل الثامن) ، وأشار إلى مقدمات هذه الواقعة ، فألمع إلى اختيار الحكومة المصرية للكونول هيكس (باشا) رئيساً لأركان حرب الحملة السودانية ، وزعم أن اختياره لم يكن بتدخله ، ولا بتدخل السير ادوار مالت القنصل البريطانى العام

وأشار فى ختام تقريره إلى المصاعب المالية والاقتصادية التى تكتنف مصر ، وقال إن رجال الحكومة الوطنيين لا يستطيعون مواجهة هذه المصاعب ، دون إرشاد الإنجليز ومساعدتهم ، وأنه لا يجوز أن يتم الجلاء عن مصر قبل إتمام إصلاح شؤونها ، والتغلب على المصاعب التى تحيط بها ، أى أنه وضع قاعدة بقاء الاحتلال ، وعدم تحديده بوقت معلوم

وقد اتبع وهو فى مصر السياسة التى أشار بها ، وهى التدخل فى شؤون الحكومة ، وإملاء إرادته عليها ، فبايعازه عين السير افلن وود سردار الجيش المصرى ، والسير فلنتين بيكر مفتشاً عاماً للبوليس ، والسير بنسون مكسويل Benson Maxwell نائباً عمومياً للحاكم الأهلية ، والكونول سكوت منكريف مفتشاً عاماً للرى بوزارة الأشغال ، وتدخل فى محاكمة العراقيين ، وأبدى اهتماماً بشأن عرابى ، ووجه التحقيق والمحاكمة الوجهة التى أرادها ، وطلب من الحكومة المصرية المحافظة على حياة عرابى ، وهدد الوزارة والخديو إذ أصابه سوء ، وكان ما أراد ، فاستبدل بحكم الإعدام النفى إلى سيلان ، وبايعازه أيضاً أبطل الدستور ، وألغى مجلس النواب وحل محله مجلس شورى القوانين ، وصدر به القانون النظامى الجديد فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، قبل رحيله عن مصر . طبقاً للقواعد التى رسمها فى تقريره

تعيين اللورد كرومر قنصلاً عاماً

عاد اللورد دفرين إلى الاستانة فى مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان السير ادوار مالت Edouard Malet لم يزل قنصلاً عاماً لانجلترا فى مصر ، فرأت الحكومة الانجليزية أن

(١) قد قبلتها مع الأسف بعد كتابة تقريره بعام كما سيحىء بيانه

تعهد في تنفيذ تقريره إلى قنصل عام يكون له من السيطرة والنفوذ ما يجعله في مقام نائب الملك ، أو الحاكم العام في المستعمرات

فاختارت لهذا المركز السير افلين بارنج Sir Evelyn Baring ، الذي عرف بعد ذلك باللورد كرومر Lord Cromer ، فأعلن وكيل الخارجية البريطانية في مجلس العموم تعيينه في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٣ ، وجاء مصر يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، وهو الذي بقي يسيطر على أحوال البلاد ثلاثاً وعشرين سنة ، كان في خلالها الحاكم المطلق لمصر ، وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية ، وصار له من النفوذ والسلطان أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية

الحماية المقنعة على مصر

كان من المعتذر على انجلترا كما أسلفنا تغيير مركز مصر الدولي ، دون مصادقة تركيا والدول التي اشتركت في إبرام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، من أجل ذلك جعلت سبيلها إلى السيطرة على مصر بذل (النصائح) الإلزامية إلى الحكومة المصرية ، وبذلك وضعت مصر تحت حمايتها المقنعة

(فالنصائح) إذن كانت وسيلة إلى التدخل في شؤون الحكومة المصرية ، وهذا يدل على ضعف مركز انجلترا الرسمي ، رغم الاحتلال ، ولو أنها وجدت من وزراء مصر مقاومة لسياستها ، لما استطاعت أن تجد من تلك (النصائح) ما يحقق لها أغراضها

النصائح الإلزامية

تلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣

وقد أوضح اللورد جرانفيل Lord Granville وزير الخارجية البريطانية مركز انجلترا في مصر عقب الاحتلال في تلغراف أرسله إلى الدول العظمى بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، قال فيه :

« إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية في مصر إلى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، وإلى أن يحين ذلك فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء

سموه يقضى عليها ببذل « نصائح » لتؤكد من أن النظام الذي سيوجد يكون مرضياً ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم ،^(١)

تلغراف جرانفيل الثانى

فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤

أخذت إنجلترا تتبع سياسة « النصائح » فى مصر ، أفلها وجدت من شريف باشا امتناعاً عن قبولها ، إذ رفض أن يقر إخلاء السودان كما سيحجى بيانه ، انكشفت السياسة البريطانية بتلغراف جرانفيل الثانى الذى أرسله إلى السير إلفان بارنج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤^(٢) ، وأوجب فيه العمل بالنصائح البريطانية ، وقد أرسله لمناسبة توقف شريف باشا عن تقرير إخلاء السودان ، مما أدى إلى استقالته ، وهذا نص التلغراف :

« ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى أنه فى حالة إصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائماً فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى إسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدبر لا يسير وفقاً لهذه السياسة ، وإن حكومة جلالة الملكة لوائقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة ،^(٣)

فمركز إنجلترا فى مصر فى عهد الاحتلال كان مناطه ببذل (النصائح) إلى الحكومة

(١) إنجلترا فى مصر : للورد الفريد ملنز ص ٦٨

(٢) أى بعد عام من تلغرافه الأول

(٣) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٤ ج ١ ص ١٧٦

المصرية ، وإرغامها على اتباع هذه (النصائح) ، وهو مركز غير شرعى ، لم يستمد وجوده من معاهدة أو اتفاق ، بل هو قائم على مجرد الغضب والعدوان ، ولولا أنها وجدت وزراء يطيعون (نصائحها) لما أمكنها تثبيت هذا المركز المضطرب ، ويبدو لك اضطرابه من كونه لم تستطع تغيير مركز مصر رسمياً ، ولما أسكنها باستسلام الوزراء المصريين ، واتباعهم (نصائحها) ، قد صار مركزها أشبه بحماية مقنعة ، كانت سبيلها إلى انتهاك حقوق مصر ، والعبث باستقلالها ، وقد وصف اللورد ملنر هذه الحالة بقوله : « إننا وضعنا مصر تحت حمايتنا ، ولم تكن هذه الحماية سافرة ولا شرعية ، ولما أسكنها حماية لم نكن نستطيع أن نعترف بها ، ولا أن نطلب من الغير أن يعترف بها ، أو بعبارة أخرى هى حماية مقنعة ، غير محدودة السلطة ، ولا مؤقتة بأجل ما ، لتحقيق أغراض صعبة وبعيدة المدى ،

It was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recognise. It was a veiled Protectorate of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a difficult and distant object (1)

من ذلك يتبين أن إنجلترا لم تمتنع عن إعلان حمايتها على مصر سنة ١٨٨٢ تورعاً ولا تعففاً ، بل لأنها صرحت أمام العالم أنها لم ترسل جنودها إلى مصر إلا لتثبيت سلطة الخديو ، ولأن إعلان الحماية السافرة على بلادها نظام سياسى من الاستقلال المكفول بمعاهدة دولية ، وهى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، لا يمكن أن يتم إلا بمصادقة تركيا والدول المشتركة فى هذه المعاهدة ، وكانت إنجلترا على يقين أنها لا تنال مصادقتهم على هذه الحماية

تفاقم الأحداث

واجهت البلاد أزمات شديدة عقب الاحتلال ، وتعاقبت عليها الأحداث والأزمات ، فمن نضوب معين الخزانة ، إلى مطالبة الأجانب للحكومة بالتعويضات الجسيمة عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، إلى ظهور السكوليرا ، إلى استفحال ثورة المهدي فى السودان

(١) إنجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر ص ٢٨ طبعة سنة ١٩٢٠

١ - تعويضات سنة ١٨٨٢

هي التعويضات التي طالب بها الأجانب عن الأضرار والخسائر التي لحقت أملاكهم وتجارتهم وأموالهم . في حوادث سنة ١٨٨٢ ، وبخاصة مذبحة الاسكندرية في ١٠ يونيه ، وحريق الاسكندرية في ١٢ يوليه

كانت هذه التعويضات موضع حديث الوكالات السياسية والصحف والجاليات الأجنبية في مصر ، وموضع المطالبة من الحكومات الأوروبية . فقد تألبت هذه العناصر جميعها لإجبار الحكومة المصرية على تعويض الأجانب من الخسائر التي لحقتهم ، ومع أن المسئول عن هذه الخسائر هو الحكومة البريطانية لأنها هي التي تسببت فيها ، فان مصر قد احتملت عواقبها الوخيمة وتعويضاتها الجسيمة

وقد اتفقت الحكومة المصرية والدول على جعل الفصل في هذه التعويضات من اختصاص لجنة دولية تؤلف لهذا الغرض ، بحيث تخرج عن اختصاص المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية

ففي ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر قضايا التعويضات التي ترفع ضد الحكومة المصرية ، والمتعلقة بالحوادث الثورية التي وقعت في مصر من ابتداء ١٠ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وبأن تشكل لجنة دولية للحكم في الطلبات المذكورة (١)

وصدر مرسوم آخر في ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، بعدم اختصاص المحاكم الأهلية (وكانت تسمى المجالس المحلية) بنظر هذه القضايا (٢) في حالة رفعها من الأهالي

وفي ١٣ يناير سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بناء على اتفاق الحكومة المصرية والدول الأوروبية بتأليف اللجنة الدولية للنظر في الطلبات التي تقدم لها عن هذه التعويضات والحكم فيها (٣) ، وهي لجنة مختلطة مؤلفة من رئيس ووكيل تعيينهما الحكومة المصرية وأعضاء تعيينهم الدول الأوروبية ، على قاعدة أن يكون لكل من إنجلترا وفرنسا

(١) الوقائع المصرية عدد ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٨ يناير سنة ١٨٨٣

وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة واليونان عضو ، وأن يكون للدول الأخرى باجيك والدانمارك وأسبانيا والبرتغال وهولاندة والسويد والنرويج عضو واحد . يتفقن على تعيينه ، بحيث إذا لم يعين في الوقت المحدد لاجتماع اللجنة فلا يعين فيما بعد ، وفي هذه الحالة يكون لكل دولة ليس لها عضو في اللجنة أن تعين مندوبا يشترك في مداولاتها وأحكامها عند ما تنظر طلب التعويض الخاص برعاياها

وفي ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ عين عبد الرحمن رشدي بك (باشا) رئيسا للجنة ، ويعقوب أرئين بك (باشا) نائبا للرئيس ^(١) ، كما عين الأعضاء النائبون عن الدول الأوروبية

وما إن صدر المرسوم بتأليف اللجنة حتى انتهالت عليها طلبات التعويض من كل صوب ، وبالغ الأجانب في مطالبهم ، وأسرفوا في التلفيق وتزوير المستندات التي يؤيدون بها مزاعمهم ، وكانت فرصة اغتتموها للإثراء بطريق غير مشروع ، ووجدوا من عطف اللجنة عليهم ، وكون أغليبتها الساحقة التي تكاد تكون إجماعا من الأوروبيين ، ماساعدهم على اقتناص الأموال جزافا على حساب مصر ، فبلغت التعويضات التي قضت بها اللجنة أربعة ملايين وربع مليون من الجنيهات ^(٢) دفعتها الخزانة المصرية

٢ - ظهور الكوليرا سنة ١٨٨٣

من الآفات التي أصابت البلاد عقب الاحتلال ظهور وباء الكوليرا (وكان يسمى الهیضة أو الشوطة) ، ظهر هذا الوباء أول مظهر بدمياط يوم ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٣ ^(٣) وانتشر منها إلى بلاد القطر

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٥ و ص ٤٩ ، ثم عين المستر كاليار مدير عموم الجمارك بدلا من يعقوب أرئين بك (مرسوم أول اكتوبر سنة ١٨٨٣) ، ولما عين عبدالرحمن بك رشدي وزيراً للأشغال العمومية في وزارة نوبار (يناير سنة ١٨٨٤) ، عين بدله في رئاسة لجنة التعويضات يعقوب أرئين بك (باشا)

(٢) مذكرة اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا إلى الدول في ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ ، وثيقة رقم ١ ص ٧

(٣) رسالة (وباء الهیضة في سنة ١٨٨٣) للدكتور حسن باشا محمود مدير مصلحة الصحة العمومية

وقد اختلفت الآراء في مصدره ، فقال بعضهم انه نشأ في دمياط ذاتها ، لقلة العناية بالوسائل الصحية ، وقال آخرون إنه وافد من الهند ، وهو الرأي الذى أيدته الملابس ، فقد أثبت التحقيق أن أحد وقادى البواخر البريطانية التى وصلت إلى بوسعيد قادمة من الهند ، نزل الى البر ، وجاء الى دمياط ولم يكذب يصل إليها حتى ظهر الوباء فيها ^(١) وساعد على سريان عدواه بها رطوبة مناخها وكثرة ما فيها من الحواري الضيقة المتعرجة ومرور خليج في وسطها يستقى منه سكانها ، ويصل ماء النيل الى الأراضي المجاورة لها ، وكان سبباً في زيادة الرطوبة في منازلها ، هذا الى ما كانت عليه حالة البلاد عامة من قلة الوسائل الصحية

وقد أجمعت البعثات الطبية التى جاءت الى مصر لفحص هذا الوباء أنه وافد من الهند

سرى الوباء من دمياط الى المدن الأخرى ، وانتشر على الأخص في شربين والمنصورة وطلخا وسمنود والمحلة الكبرى وطنطا وزققي وميت غمر والسنبلاوين ومنوف وكفر الزيات ودمهور وكفر الدوار والاسكندرية ورشيد وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والزقازيق ، ثم القاهرة وبها والجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا ، وبلغ عدد المتوفين به من دمياط ١٩٣٦ نفساً ، ومن الاسكندرية ١٠٣٤ ، ومن شبين الكوم ١١٢٠ ، ومن القاهرة وحدها ٥٦٦٤ ، وقد هلع له الناس ، إذ كانت ضحاياه تبلغ في بعض الأيام بالمئات ، وكافته الحكومة بكل ما لديها من الوسائل والاحتياطات ، وأنشئت اللجان في مصر والاسكندرية ودمياط والمنصورة وغيرها لإسعاف المصابين وارشادهم الى طريق الوقاية من هذا الداء ، وانتشر انتشاراً مروعاً في الأحياء الآهلة بالسكان ، ثم خفت وطأته في أواخر أغسطس ، وأمكن استئصاله في شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ بعد أن بلغت ضحاياه في مختلف القطر ستين ألفاً ، فكان من أخطر الأوبئة التى أصيبت بها البلاد

٣ - استفحال ثورة المهدي

وقد استفحلت ثورة المهدي في أعقاب الاحتلال ، بما سنتكلم عنه تفصيلاً في موضعه

بالفصل الثامن

(١) البوسفور اجهسيان عدد ٨ يولييه سنة ١٨٨٣

الفصل الثاني

إلغاء الرقابة المالية الثنائية

وتعيين مستشار مالي بريطاني

ان « الرقابة الثنائية » هي ذلك النظام المالي الذي فرضته الدول الأوروبية على الخديو اسماعيل ، حينما ارتبكت حالة مصر المالية في عهده ، وصدر به المرسوم المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذي قضى بتعيين رقبين (مفتشين عموميين) ، أحدهما انجليزي ، والآخر فرنسي ، لمراقبة إيرادات الحكومة ومصروفاتها ، وقد بطل العمل مؤقتاً بهذا النظام حين فرضت الدولتان الانجليزية والفرنسية أيضاً على اسماعيل تعيين وزيرين أوروبيين ، أحدهما انجليزي ، وهو السير ريفرس ويلسن Sir Rivers Wilson ، وزيراً للمالية ، والآخر فرنسي ، وهو المسيو دي بلينيير De Blignieres وزيراً للأشغال العمومية ، في وزارة نوبار باشا الأولى سنة ١٨٧٨ ، ولما تألفت وزارة شريف باشا الأولى سنة ١٨٧٩ خالية من الوزيرين الأوروبيين ، عرض على الدولتين إعادة العمل بنظام الرقابة الثنائية ، فرفضتا هذا العرض ، وأصرتا على أن يبقى الزيران الأوروبيان في الوزارة ؛ وأعقب ذلك خلع اسماعيل ^(١)

فلما تولى توفيق باشا مسند الخديوية ، قبلت الدولتان إعادة نظام الرقابة الثنائية ، وعين الرقبين الأجنيان ، وهما السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) رقيباً على الإيرادات ^(٢) ، والمسيو دي بلينيير رقيباً على المصروفات ^(٣) ، وخولاً حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، والاشتراك في مداولاته ، على أن يكون لهما فيه صوت استشاري (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩) ، مع بقاء اختصاصاتهما القديمة في رقابة شؤون الحكومة المالية

-
- (١) راجع تفصيل ذلك في كتابنا « عصر اسماعيل » ، ج ٢ ص ٦٦ وما بعدها و ٢١٤ وما بعدها
(٢) وفي سنة ١٨٨٠ تقلد السير إفلن بارنج إدارة مالية الهند فعين بدله السير أوكلن كولفن
(٣) وفي سنة ١٨٨٣ استقال دي بلينيير فعين بدله المسيو دي بريديف

ولما قامت الثورة العراقية صارت البلاد في حالة من الهياج بحيث تضاءلت سلطة الرقيين ، وانقطع حضورهما جلسات مجلس الوزراء ؛ فلما وقع الاحتلال سعت إنجلترا في الاستئثار بالرقابة المالية ، لتنفرد بالحول والطول في مصر ، فأخذت في العمل لإبطال الرقابة الثنائية ، وكان سعيها يبدو عليه في الظاهر أنه لصالح مصر ، إذ إن البلاد قد عانت الأمرين من تدخل الرقيين الأجنيين في شؤونها

وتمهيداً لإلغاء هذا النظام ، أعان السير أوكلن كولفن Auckland Colvin الرقيب الانجليزي أنه انقطع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، وأخذ المجلس يجتمع بدون حضور الرقيين ، ولم يدع المسيو بريدنف Bredif الرقيب الفرنسي إلى الحضور ، فاعترض هذا على عدم دعوته ، وشكى الأمر إلى المسيو رندر Raindre قنصل فرنسا العام في مصر ؛ فاستوضح القنصل من شريف باشا عن سبب عدم دعوة الرقيب الفرنسي ، وأجابه شريف باشا بأن الرقابة الثنائية هي في ذاتها نظام مشنوى ؛ فما دام الرقيب الانجليزي قد انقطع عن حضور جلسات مجلس الوزراء ، فليس للرقيب الفرنسي أن يحضر وحده ، وهي حجة وجيهة يؤيدها المنطق ؛ ومعنى ذلك أن شريف باشا سعى أيضاً من ناحيته إلى إبطال الرقابة الثنائية ، مدفوعاً بغير الأسباب التي دعت إنجلترا لإبطالها ، فأنجلترا كانت ترمى إلى الاستئثار بالرقابة والسيطرة على مصر ، أما شريف فكان يرمى إلى تخلص البلاد من نظام مهين ، لا يعدو أن يكون ضرباً من ضروب الوصاية عليها ، وكان إلى ذلك الحين حسن الظن في وعود إنجلترا في الجلاء ، إذ لم يكن مضى على احتلالها البلاد أكثر من بضعة شهور ، حقاً إن ملابسات الموقف السياسي كانت تتم عن نيات الحكومة الانجليزية من إلغاء الرقابة الثنائية ، وأنها تبغى الانفراد بها ، ولسكن حتى مع ظهور هذه النيات لم يكن مطلوباً من شريف باشا أن يصبر على بقاء هذا النظام البغيض مضروباً على البلاد ، لمجرد توقع انفراد إنجلترا بالسيطرة المالية على مصر ؛ فقد أثبتت التجارب أن الدول الاستعمارية كلها سواء في امتحان حقوق البلاد ، والعبث بمصالحها ، وأن التنافس بين الرقيب الفرنسي والرقيب الانجليزي لم يمنع انسحاب فرنسا من الميدان في ساعة الخطر ، وتركها إنجلترا تحتل بجنودها أرض مصر ، فالتمسك بالنظم المختلطة وانتظار الخير منها ، إنما هو ضرب من الوهم والخيال يجب أن نربأ بأنفسنا عن التعلق به ، بعد طول التجارب ، قديمها وحديثها

لم يخطيء إذن شريف باشا في سعيه لإلغاء الرقابة الثنائية ، وإنما أخطأ بعد ذلك في

قبول تعيين مستشار مالى انجليزى للحكومة المصرية ، كما سيبنى بيانه ، فإن هذا المستشار وإن لم يكن له فى مرسوم تعيينه سلطة الرقيب ، ولكنه صارت له هذه السلطة تدريجاً أرسل شريف باشا مذكرة الى الحكومتين الفرنسية والانجليزية فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، باعتزام الحكومة المصرية إلغاء الرقابة الشئانية ، وبيان الأسباب التى تدعوها الى ذلك ، وهذا نصها (١)

« ان الحوادث الأخيرة الطارئة على القطر المصرى قد وجهت نظر الحكومة الخديوية اضطراراً الى نظام المراقبة على نحو ما أنشئت بمقتضى الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الذى حل مؤقتاً محل الأمر الكريم الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهو التاريخ الذى يرجع اليه أصل المراقبة ، وكانت الغاية الوحيدة الأساسية فى إصدار ديكريته ١٥ نوفمبر المشار اليه محصورة فى تثبيت الضمانات الممنوحة لأصحاب الدين ، غير أن المراقبة على ما جرى تحويلها منذ ذاك أمست إدارة سياسية لا مزية لها فى تأييد الضمانة الممنوحة لحاملى الأسهم المصرية وهم حاصلون على ضمانات خصوصية

« ولما كان قانون التصفية المعين والمثبت للدائنين الضمانات الممنوحة لهم ، والمصدق عليه من الدول ، لا يعتبر المراقبة فى جملة هذه الضمانات ، كانت المراقبة لا تتعلق على الإطلاق بالدول الموقعة على قانون التصفية ، فهى لذلك ليست جزءاً من الضمانات المعطاة لدائنى الحكومة ، ووجودها أو إلغاؤها يتعاق فقط باتفاق خاص بين حكومتى فرنسا وانجلترا من جهة وبين الحكومة ، الخديوية من جهة أخرى

« وبناء على ذلك رأت الحكومة المصرية أن تعرض على الحكومة الانجليزية (وورد فى النسخة المرسلة الى باريس على الحكومة الفرنسية) العدول عن تأييد هذه الادارة التى لم يبق من سبب يوجب وجودها بالنسبة للدائنين

« وليس فى نية الحكومة المصرية أن تبين فى هذا المقام جميع المضار التى تنشأ عن وجود المراقبة ، ولكن ترى فرضاً عليها أن تذكر منها ما هو مشهور لدى الجميع ، وهو أن هذه الإدارة بصفة كونها مشنوية وذات صبغة سياسية قد أحدثت مساوئ إدارية

(١) عن مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٦ ، مع تنقيح بعض عبارات الترجمة لتوضيحها بالرجوع إلى الأصل الفرنسى المنشور فى الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٣ ص ٩٥ وثيقة رقم ١٠٩

لاشك فيها ، وهاجت خواطر المصريين وبعثتهم على المطالبة بمطالب شرعية ، وكان من نتائجها أيضا أنها انتقصت بطريقة خطيرة سلطة الحكومة في البلاد

« ولذلك فالحكومة الخديوية تأمل أن لا تخفى جسامه هذه المضار عن أنظار الحكومة (البريطانية أو الفرنسية) وأن تقر بما تعودت من الإنصاف بوجوب إلغاء الأمر الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ وإلغاء ما يتعلق بالمراقبة في الأمر الآخر الكريم الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ .»

واستقال السير أوكلن كولفن من منصب الرقيب في ١١ يناير سنة ١٨٨٣

ثم صدر المرسوم الخديوي في ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء المرسوم المؤرخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المنشئ للرقابة الثنائية والأميرين الصادرين في ١٥ سبتمبر و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ المنظمين لها (١)

وقد احتجت فرنسا على الحكومة المصرية لإلغائها الرقابة ، وعهدت إلى قنصلها العام في مصر ، المسيو (رندر) ، إبلاغ هذا الاحتجاج إلى الخديو ، ففي ٢١ يناير سنة ١٨٨٣ توجه المسيو رندر إلى سراي عابدين وقدم للخديو كتابا مطولا يتضمن هذا الاحتجاج ولكن الحكومة لم تأبه له

تعيين أول مستشار مالي بريطاني

وفي ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ رفع شريف باشا إلى الخديو تقريراً يتضمن تسوية إلغاء الرقابة الثنائية وبيان مساوئها التي دعت إلى إلغائها ، ثم أشار إلى ما ارتأته الوزارة من الاستعانة إلى وقت ما بأحد المستشارين الأجانب الذين لهم دراية بالشؤون المالية ، وأن يكون هذا المستشار موظفاً مصرياً يكون أمر اختياره وتعيينه موكولا إلى الخديو مع تحديد اختصاصه

ولما كان هذا التقرير من الوثائق الهامة في تاريخ التدخل البريطاني في مصر ، فإنا ننشر نصه هنا (٢)

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣

(٢) عن الوقائع المصرية عدد ٦ فبراير سنة ١٨٨٣

مولاي ١

« قد تكرم جنابكم السامي بالتصديق على مشروع الأمر العالي الذي تشرفت بتقديمه لأعتابكم السنوية . لإلغاء الأمرين العالين ، الصادرين في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، بمعنى إلغاء ما اشتمل عليه الأمر الأول من الأحكام المتعلقة بالتفتيش العمومي (الرقابة الثنائية) ، وإلغاء الأمر الثاني بتمامه ، فالتماس حكومه جنابكم العالي هذا الإلغاء نشأ عن رغبتها في مراعاة حاسيات المصريين وخواطرهم ، وفي تأييد أركان سلطة حكومتكم ، على أن الخدمات التي أتى بها التفتيش مهما كانت جزيلة ، فلا ينكر مع ذلك أن التدخل في أمور القطر الإدارية الناشء عن وجود التفتيش العمومي بالكيفية التي كان عليها قد عبث بنفوذ نظار دواوين حكومتكم ، وكان مؤيداً لنقل سلطة الحكومة إلى أيدي مأمورين غير مسئولين لم يكن تعيينهم واستبدالهم متعلقاً بإرادتكم العلية وحكومتكم فقط ، وعدا ما أشرت إليه من المحذورات مما يختص بالنظام الداخلي ، فإن استمرار حضور المفتشين العموميين (الرقيين) في جلسات المجلس مهما كانت المسائل المطروحة للمداولة كان من شأنه أن يوسم قلم التفتيش وسمّاً سياسياً يتجاوز مقاصد جنابكم العالي

« غير أنه مع ملافاة هذه المحذورات قد رأت حكومتكم السنوية من الصواب أن تستعين لوقت ما بأحد الأجانب تكون درايته عوناً لها في حل المسائل المالية

« فأرى مولاي أن الشخص الأوروبى يكون مأموراً مصرى يعطى لقب (مستشار مالى) ، فيصير انتخابه وتعيينه بمعرفة ذاتكم العلية ، ويكون تابعا لها مباشرة ، ولا يكون له وظائف ناظر ديوان ، إنما يمكنه الحضور في جلسات مجلس النظار كلها استدعاه لذلك رئيس المجلس ، وله أن يبحث وينظر في المواد المالية ويعطى رأيه عنها ، بدون تجاوز الحدود التي يعينها له جنابكم العالي ونظار دواوين حكومتكم ، ولا يكون له الحق في التدخل بأى وجه كان في أمور القطر الإدارية ، فاذا استصوب جنابكم العالي ما رأيته حكومتكم السنوية بهذا الشأن ، فأتجاسر ملتتمساً بالاتفاق مع رفقاءى تعيين السير أو كن كولفن في وظيفة مستشار مالى . لأن تمسكه من معرفة موارد القطر ووقوفه على سير نظام ماليتنا كل ذلك من الصفات والمزايا التي تجعله جديراً بثقتكم وحكومتكم السنوية ، هذا وإن لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع ،

فيتضح من هذا التقرير أن المستشار المالى كان تعيينه مؤقتاً ، ولم يكن مشروطاً أن

يكون انجليزيا ، بل يكون أجنبيا فحسب ، وأن يكون اختياره من حقوق الخديو ، وأن لا يكون له سلطة الرقيبين الأوروبيين السابقين ، وليس له حضور جلسات مجلس الوزراء كما كان لهما هذا الحق ، بل يحضر كلما استدعاه رئيس الوزراء ، وأن لا يكون له الحق في التدخل بأى وجه كان في أمور القطر الإدارية

فهذه الوثيقة التي يرجع إليها تعيين المستشار المالى تدل على مبلغ ماجرى عليه العمل من تجاوز حدودها ، وطغيان نفوذ المستشار المالى الانجليزى على سلطان الحكومة المصرية ، إذ ظل صاحب الحول والطول في شؤون مصر المالية قاطبة ، طيلة عهد الاحتلال

وفي اليوم الرابع من فبراير سنة ١٨٨٣ صدر المرسوم الخديوى بتعيين السير أوكلن كولفن « مستشاراً مالياً لدى حكومتنا »^(١) ، وعلى اثر استقالته عين السير إدجار فنسنت Edgar Vincent مستشاراً مالياً بدلا عنه في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣^(٢)

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٧

(٢) المرجع السابق ص ١٦٧ ، وفي ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٩ على اثر استعفاء السير إدجار فنسنت عين السير ألوين بالمر Elwen Palmer مستشاراً مالياً بدله ، وذلك في عهد وزارة رياض باشا (الوقائع المصرية عدد ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩)

الفصل الثالث

إلغاء مجلس النواب

من أهم التغييرات الخطيرة ، التي قررتها الحكومة البريطانية عقب الاحتلال ، إلغاء مجلس النواب ، وإنشاء نظام جديد يحل محله ويجعل سلطة الأمة معدومة حكما وفعلا ، وكان غرض الاحتلال من وضع هذا النظام هو الاستيثاق من خضوع الحكومة المصرية لسياسته وأوامره ، وإضعاف الروح الوطنية ، وتعطيل النهضة القومية سنين عديدة ، حتى لا تعترض السياسة البريطانية عقبات من ناحية الأمة ، وقد ظهر هذا الغرض في تقرير اللورد دفرين ، فانه أشار إلى عيوب المجلس النيابي وإلى النظام الذي يجب في نظره أن يحل محله ، ووضع في تقريره نظام مجلس (شورى القوانين) ، و (الجمعية العمومية) ، فاقترح أن يكون المجلس التشريعي (كما يسميه في تقريره) مؤلفا من ثلاثين عضواً ، نصفهم بالتعيين ونصفهم بالانتخاب ، وأن تكون سلطته محصورة في إبداء آرائه فيما يعرض عليه من مشروعات القوانين ، واقترح أيضا إنشاء (جمعية عمومية) تتألف من ٦٤ عضواً عدا الوزراء وأعضاء مجلس شورى القوانين ، وتجتمع عند اللزوم للداولة في المسائل المهمة التي ترتبط بالمصالح العامة ، كما اقترح إنشاء مجالس المديرية

فهذه المنشآت التي اقترحها اللورد دفرين ، هي بذاتها التي صدر بها القانون النظامي في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وقد صدر هذا القانون واللورد دفرين لا يزال في مصر ، ولم يبارح العاصمة إلا بعد صدوره ، ولعله أراد أن يتأكد من أن نظام الحكم الذي وضع قواعده في تقريره قد صار أمراً نافذاً قبل مغادرته البلاد

فهذا النظام الذي أهدرت فيه سلطة الأمة وضرب على البلاد من سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩١٣ ، أي زهاء ثلاثين سنة ، هو من وضع الاحتلال ومن مقترحات اللورد دفرين ، وقد حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣^١ ، وهو أيضا من صنع الاحتلال ، ومن مقترحات اللورد كننشر

(١) راجع نظام الجمعية التشريعية في كتاب (محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية) ص ٣٥٠

وقد كان الخديو توفيق باشا ميالا بطبيعته إلى مثل هذه النظم الصورية ، التي لم يكن لها حول ولا قوة ، لأنه كان من أول أمره معارضا في إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة ، وكان ذلك سببا في استقالة وزارة شريف باشا الثانية ، في أوائل عهده ، ولم يصدر أمره بالدعوة إلى انتخابات المجلس النيابي سنة ١٨٨١ إلا تحت ضغط الثورة العراقية ، في عهد وزارة شريف باشا الثالثة

ولكن الأمر الذي يلاحظ مع شيء من الأسف هو اشتراك شريف باشا في وزارته الرابعة في إصدار القانون النظامي الجديد ، الذي قضى بإلغاء ما خالفه من القوانين والأوامر ، أي بإلغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وإنشاء تلك الهيئات الشورية ، عديمة السلطة

هذه ملاحظة نبديها آسفين ، لأن شريف باشا ، كما أسلفنا في ترجمته ^(١) ، هو بلا مرأى مؤسس النظام الدستوري في مصر ، فعلى يده تقرر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب القديم على عهد الخديو اسماعيل ، في ابريل سنة ١٨٧٩ ، وهو الذي وضع دستور سنة ١٨٧٩ ، كما أنه استقال من وزارته الثانية استمساكا بالنظام الدستوري ، وفي عهد وزارته الثالثة أنشئ مجلس النواب

حقا ان تجربة الدستور سنة ١٨٨٢ قد خيبت آمال شريف باشا ، إذ كان أول عمل هام لمجلس النواب هو إسقاط وزارته التي وضعت الدستور ١ وحقا ان شريف باشا لم يكن يعتقد أن تركيز النفوذ في يد السلطة التنفيذية سيؤدي إلى انتقالها إلى يد المعتمد البريطاني ، ولكن كل هذه الأسباب ما كانت لتسوغ أن يلغى مجلس النواب ويستبدل به مجلس لا أثر فيه لسلطة الأمة ، فمما قلبنا المسألة على جميع نواحيها ، نجد أن إلغاء مجلس النواب وصدور القانون النظامي سنة ١٨٨٣ ، هو خطأ سياسي ، ما في ذلك شك

على أنه يجب أن لا ننسى أن بقاء شريف باشا في الحكم جعل مصر تستفيد من موقفه المشرف في الاحتجاج على السيطرة الإنجليزية ، والاعتراض على سلخ السودان ، باستقالة التاريخية المشرقة سنة ١٨٨٤ ، ومسألة السودان هي من الوجهة القومية أهم من النظام النيابي ، ولا مرأى أن استقالته سنة ١٨٨٤ من أجل السودان ،

كانت أولى وأنفع للبلا د مما لو استقال من أجل المجلس النيابي سنة ١٨٨٣ ، ومن الحق أن نقول أيضا أن هذا المجلس كان ملغيا بالفعل ، من يوم أن وطئت الجنود الانجليزية أرض مصر ، ولا يد لشريف باشا في هذا الاحتلال ، ولا في الأسباب التي مهدت إليه

خلاصة أحكام القانون النظامي سنة ١٨٨٣

صدر المرسوم الخديوي بالقانون النظامي الجديد في أول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ هـ) ، ونشر في « الوقائع المصرية » يوم صدوره ، وهو يتضمن إنشاء مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ومجالس المديرية ولما كانت هذه الهيئات قد ظلت مظهرًا للنظام الشورى في البلاد مدى ثلاثين سنة متوالية ، إلى أن أنشئت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، وحلت محلها ، فإننا ذاكرون هنا خلاصة قواعدها ، كما أوردنا من قبل خلاصة النظم الشورية والدستورية التي تعاقبت على مصر ، من عهد الحملة الفرنسية إلى سنة ١٨٨٢ (١)

مجلس شورى القوانين

هو مجلس مؤلف من ثلاثين عضواً ، وأعضاؤه على نوعين ، أعضاء معينون ، وعددهم أربعة عشر ، تعيينهم الحكومة ، ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين ، وأعضاء منتخبون ، واسمهم في القانون (أعضاء مندوبون) ، وعددهم ستة عشر ، ومنهم أحد الوكيلين ، أما الأعضاء المعينون فعضويتهم دائمة ، ولذلك سموا (دائمين) ، ولا يعزلون من العضوية (أو الوظيفة كما سميت في القانون النظامي) إلا بأمر عال (مرسوم) ، وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل ، ومدة نيابة الأعضاء المنتخبين ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وللعضو المعين راتب مقداره مائة جنيه في السنة بصفة مكافأة ، اذ انهم في الغالب اما من الموظفين

(١) راجع نظام الديوان على عهد الحملة الفرنسية في كتابنا تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٧٨ (من الطبعة الثالثة) و ج ٢ ص ١٠ (من الطبعة الثانية) ، ونظام مجلس المشورة على عهد محمد علي في كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٦٦ (من الطبعة الثانية) ، ومجلس شورى النواب في كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ٩٢ ، ومجلس النواب في كتاب (الثورة العراقية) ص ١٧١

العاملين أو السابقين ، ووضع استثناء للأعضاء الدائمين الذين ليسوا موظفين عاملين أو سابقين ، ويكونون خارج القاهرة ، فيعطى للعضو منهم ٣٠٠ ج في السنة ، أما الأعضاء المنتخبون فيعطون ٣٠٠ ج بصفة مصاريف انتقال ، عدا عضو القاهرة فإنه لم يكن يعطى سوى ١٠٠ ج

وينتخب الستة عشر عضواً على النحو الآتى :

عضو واحد عن القاهرة ، وآخر عن الثغور كلها وهي :

الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس وبور سعيد والاسماعيلية والعريش ، وانتخاب هذين العضوين يكون بواسطة مندوبى الانتخاب ، وكانوا يسمون (المنتخبين المندوبين) ، وعضو عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ، ينتخبه مجلس المديرية من بين أعضائه

ولم يكن لهذا المجلس رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كان يستشار فى كل تشريع تنوى الحكومة إصداره ، ولا يجوز إصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يقدم ابتداء الى المجلس لأخذ رأيه فيه ، وإذا لم تأخذ الحكومة برأيه ، فعليها أن تعلنه بالأسباب التى أوجب ذلك ، إنما لا يترتب على اعلانه بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها من جديد ، وله أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالإدارة العمومية

ويبدى المجلس رأيه أيضا فى ميزانية الحكومة ، ومن أجل ذلك كانت ترسل اليه الميزانية فى أول ديسمبر من كل سنة ، ويبدى آراءه ورغباته فيها ، وترسل هذه الآراء والرغبات إلى وزير المالية ، فإن شاء أخذ بها ، وإن شاء رفضها ، وعليه فى حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية الى ذلك دون أن يترتب على بيانها جواز المناقشة فيها ، ويرسل له فى كل سنة الحساب الختامى عن الإدارة المالية للسنة الماضية ، لأبداء آرائه وملحوظاته فيه ، وبكون إرساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة أشهر على الأقل

وليس للمجلس أن يبدى رأياً أو رغبة أو يتذاكر فى الجزية ، التى كانت تدفع لتركيا أو الدين العمومى ، وبالجملة فيما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية أو معاهدات دولية

وجلسات المجلس سرية ، وكان يجتمع ست مرات فى السنة ، باعتبار مرة واحدة

كل شهرين ، في أول فبراير وأول إبريل وأول يونيه وأول أغسطس وأول أكتوبر وأول ديسمبر ، وقد يمتد اجتماعه كل مرة عدة جلسات ، وكان اجتماعه في المرة الأولى (أول فبراير) بمقتضى أمر عال ، وإذا دعت الحال الى اجتماعه في غير هذه المواعيد ؛ فينعقد بأمر يصدر من الحديو ، وتفض جلساته متى انتهى من نظر المسائل المعروضة عليه (١)

يتبين من هذه القواعد أن مجلس شورى القوانين كان مجلساً محروماً كل سلطة ، وكان بحكم تأليفه لا يمثل الأمة تمثيلاً صحيحاً ، لأن نحو نصف أعضائه (أربعة عشر) معينون ، وستة عشر منتخبون انتخاباً لا تشترك الأمة فيه إلا بقسط لا يكاد يذكر ، فائتان فقط من الأعضاء وهما النائبان عن القاهرة وعن الشغور ينتخبهما مندوبو الانتخاب ، أما بقية الأعضاء فتنتخبهم مجالس المديرية ، فمجلس المديرية هو الذى ينتخب من بين أعضائه عضو مجلس الشورى عن المديرية ذاتها ، ولكى يكون المرشح عضواً لمجلس شورى القوانين ، يجب أن يكون أولاً عضواً بمجلس المديرية ، وإذا سقطت عضويته بمجلس المديرية ، سقطت تبعاً لذلك عضويته بمجلس الشورى ، وكان مقصوداً من هذا التشكيل وضع المجلس تحت ضغط الحكومة وسيطرتها ، فان قلة عدد أعضائه وجعل الأعضاء المنتخبين ستة عشر ينتخبون بهذه الطريقة المعوجة ، وتعيين الحكومة أربعة عشر عضواً ، وحرمان المجلس كل سلطة ، وقلة عدد جلساته ، وجعلها سرية ، كل هذه العوامل جعلت منه أداة في يد الحكومة ، فهو في الظاهر هيئة شورى قليلة إنها تنوب عن الأمة وفي الواقع هيئة تتألف وتعمل تحت سيطرة الحكومة ، ولا تستطيع أن ترفع للأمة صوتاً ، ولا أن تعتمد عليها في توجيه سياسة الدولة أو تأليف الوزارات وتبديلها

الجمعية العمومية

هى هيئة نيابية تتألف من الوزراء ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ، ومن أعضاء آخرين عددهم ستة وأربعون عضواً ، ينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب على النحو الآتى :

٤ عن القاهرة — ٣ عن الاسكندرية — ١ عن دمياط — ١ عن رشيد — ١ عن

(١) نشرنا في قسم الوثائق التاريخية نص القانون النظامى المنشئ لمجلس شورى القوانين والجمعية مية ومجالس المديرية

السويس وبورسعيد — ١ عن العريش والاسماعيلية — ٤ عن مديرية الغربية منهم واحد
لبندر طنطا — ٣ عن المنوفية — ٣ عن الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة — ٣ عن
الشرقية — ٣ عن البحيرة — ٢ عن القليوبية — ٢ عن الجيزة — ٢ عن بني سويف —
٢ عن الفيوم — ٢ عن المنيا — ٣ عن أسيوط — منهم واحد لبندر أسيوط — ٢ عن
جرجا — ٢ عن قنا — ١ عن اسنا (أسوان)

ولما كان الوزراء ستة ، وأعضاء مجلس شورى القوانين ثلاثون ، فعدة الأعضاء
جميعاً ٨٢

ومدة نيابتهم ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وتعطى لهم
مصاريف انتقال

ويشترط لعضوية الجمعية العمومية أن يكون العضو بالغاً من السن ثلاثين سنة كاملة
على الأقل ، عارفاً القراءة والكتابة ، مؤدياً منذ خمس سنوات على الأقل في المدينة أو
المديرية النائب عنها عوائد أو مالا مقرراً على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنوياً ،
مندرجاً اسمه منذ خمس سنوات على الأقل في دفتر الانتخاب

اختصاصها

خولت الجمعية العمومية سلطة قطعية في أمر واحد ، وهو تقرير ضرائب جديدة ،
فنص القانون النظامي على أنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات
أو عقارات أو عوائد شخصية إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه
(مادة ٣٤)

وتستشار في بعض المسائل العامة وهي : (١) كل قرض عمومي (٢) إنشاء أو إبطال
أى ترعة أو أى خط من خطوط السكك الحديدية ماراً أيهما في جملة مديريات (٣) فرز
عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها

وكان رأيها في ذلك كله استشارياً ، وعلى الحكومة إذا رفضت الأخذ به أن
تخطر الجمعية بالأسباب التي دعته إلى ذلك ، مع عدم جواز المناقشة من الجمعية في تلك
الأسباب ...

ولها أن تهدي رأيها في المسائل والمشروعات التي ترسلها إليها الحكومة للبحث فيها

ولها أن تبدى آراء ورغبات من تلقاء نفسها في كل المسائل المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية والمالية

وكانت تجتمع مرة واحدة كل سنتين بأمر يصدر من الخديو ، وله فضاها وتحديد ميعاد انعقادها التالى ، وله أيضا حلها وفي هذه الحالة تجرى انتخابات جديدة فى مدة ستة أشهر ، وجلساتها سرية ، ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين

مجالس المديرىات

هى هيئات اقليمية تمثل المديرىات وتنظر فى مصالحها المحلية ، وعدد أعضاء كل مجلس كما يأتى :

٨ لمجلس مديرية الغربية — ٦ للنوفية — ٦ للدقهلية — ٦ للشرقية — ٥ للبحيرة --
٤ للجيزة — ٤ للقليوبية — ٤ لبنى سويف — ٣ للفيوم — ٤ للننيا — ٧ لآسيوط —
٥ لجرجا — ٤ لقنا — ٤ لإسنا (وقد حلت مديرية أسوان محل مديرية إسنا) ،
وينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب فى كل مديرية

ويشترط فى عضو مجلس المديرية أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة ، وأن يكون له معرفة بالقراءة والكتابة ، وأن يدفع مالا مقررأ على عقارات أو أطيان فى نفس المديرية قدره خمسون جنيهها مصرىاً منذ سنتين على الأقل ، ويكون اسمه مدرجا فى دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات

ومدة الأعضاء ست سنوات ، ويتغير نصفهم كل ثلاث سنوات بطريق القرعة ، وتجوز إعادة انتخابهم ، ورئيس المجلس هو المدير ، ويجتمع فى السنة مرة واحدة على الأقل ؛ وجلساته سرية

اختصاصها

لم يكن لمجالس المديرىات رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كانت تستشار فى المسائل المحلية الخاصة بمصالح المديرىات ، وكان لها تقرير رسوم فوق العادة تصرفها فى منافع المديرية ، ولكن قراراتها فى هذا الشأن لا تكون قطعية إلا بعد تصديق الحكومة عليها

وأهمية هذه المجالس أن من بين أعضائها كان ينتخب أعضاء مجلس شورى القوانين ،

كما تقدم بيانه . فلا يكون الشخص عضواً فيه إلا إذا كان ولا عضواً بمجالس المديرية ،
ثم ينتخبه زملاؤه عضواً عن المديرية في مجلس شورى القوانين

قانون الانتخاب

وصدر مع القانون النظامى قانون للانتخاب ^(١) خول كل مصرى بلغ العشرين سنة
حق الانتخاب ، على أن لا يكون فى حالة من الأحوال المانعة من هذا الحق ،
كالمحكوم عليهم جنائياً ، أو المطرودين من وظائفهم بموجب أحكام قضائية ، ولهؤلاء
الناخبين حق انتخاب مندوبين للانتخاب ، فينتخب مندوب عن كل ثمن من أثمان
القاهرة ، وكل قسم من أقسام الاسكندرية ، وعن كل مدينة من مدن رشيد ودمياط
وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش ، وكل بندر أو بلد من بنادر وبلاد
القطر ، وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية العمومية ، وأعضاء مجالس
المديريات ، وعضوى مجلس شورى القوانين عن القاهرة والشغور ، أى أن الانتخاب
للجمعية العمومية ومجالس المديريات كان على درجتين ، أما انتخاب أعضاء مجلس شورى
القوانين فعلى ثلاث درجات ، فيما عدا عضوى القاهرة والشغور

أعضاء مجلس شوى القوانين سنة ١٨٨٣

جرت الانتخابات الأولى لمجلس شورى القوانين فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ ،
وأُسفرت عن انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم ^(٢) :

(عن القاهرة) محمد بك السيوفى (باشا) . (عن الاسكندرية) السيد مصطفى بك
الطحان . (عن القليوبية) سليمان افندى منصور . (عن البحيرة) أحمد بك الصوفانى .
(عن المنوفية) أحمد بك عبد الغفار . (عن الشرقية) عامر بك نصير . (عن الغربية)

(١) فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ونشر فى الوقائع المصرية عدد ٢ مايو سنة ١٨٨٣

(٢) راجع أسماء أعضاء مجلس النواب سنة ١٨٨١ فى كتابنا (الثورة العرابية)
ص ١٧٥ ، وأعضاء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢
ص ٩٧ و ١٣٠ و ١٧٧ ، وأعضاء (مجلس المشورة) فى عهد محمد على فى كتاب (عصر محمد على)
ص ٤٦٨ (من الطبعة الثانية) ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التى تألفت على التعاقب فى عهد الحملة
الفرنسية بالجزء الأول ص ٧٩ (من الطبعة الثالثة) والجزء الثانى ص ١٥ و ١٨ و ١٨٤ (من
الطبعة الثانية) من كتاب « تاريخ الحركة القومية » ،

إبراهيم افندى سعيد (باشا) . (عن الدقهلية) عبد الله افندى هلال . (عن الجيزة) عباس بك الزمر . (عن النيوم) محمد بك جعفر . (عن بنى سويف) سيد احمد بك زعزوع . (عن المنيا) حسن افندى عبد الرازق (باشا) . (عن أسيوط) مصطفى افندى خليفة (باشا) . (عن جرجا) عبد الرحيم بك حمادى . (عن قنا) الشيخ طايح سلامه . (عن إسنا) الشيخ عبد الجليل على

وفى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٣ عين محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب السابق رئيسا لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهو أول من تولى رئاسة المجلس منذ إنشائه ، وقد مرض على اثر تعيينه ، وتوفى فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٤

وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ عين الأشخاص الآتية أسماؤهم أعضاء دائمين فى المجلس ، وهم : عبد الرحمن نافذ افندى قاضى قضاة مصر . الشيخ محمد العباسى المهدي مفتى الديار المصرية . السيد عبد الباقي البكرى نقيب الأشراف . الأنبا كيرلس بطريرك الأقباط الأرثوذكس . على باشا شريف . أحمد رشيد باشا . عبد القادر باشا حلى ، محمد رؤوف باشا . حسن حلى باشا . اسماعيل يسرى باشا . حسن سرى باشا . ابراهيم أدهم باشا . عوض بك سعد الله (١)

وصدر مرسوم آخر بتعيين أحمد رشيد باشا أحد الأعضاء الدائمين ، وأحمد بك عبد الغفار أحد الأعضاء المنتخبين وكيلين للمجلس ، ثم استقال أحمد رشيد باشا ، فعين على باشا شريف وكيلًا للمجلس بدلا عنه (٢)

افتتاح المجلس

أعد مكان اجتماع المجلس بوزارة الأشغال (قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن) ، واجتمع لأول مرة يوم السبت ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ (٢٤ محرم سنة ١٣٠١ هـ) فى الساعة العاشرة صباحاً ، برئاسة محمد سلطان باشا وبحضور رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، وكان الاجتماع سرىا طبقا لما يقضى به القانون النظامى ، ولم يستترع الافتتاح نظر الجمهور ، ولا اكثرث الناس له ، ولا علقوا عليه أملا ما ، وعند افتتاح الجلسة ألقى شريف باشا رئيس مجلس الوزراء السكامة الآتية :

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ١٧٦

(٢) الوقائع المصرية عدد أول يناير سنة ١٨٨٤

« إن الأمر العالى الذى صدر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣ وهو القانون النظامى) يشير إلى أن اجتماع مجلس شورى القوانين يكون فى هذا اليوم اجتماعا غير اعتيادى وان جاساته الاعتيادية تعتبر من ابتداء يوم السبت عشرة صفر سنة ١٣٠١ الموافق أول ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، فحضرت مع سعادات باقى النظار يوم تاريخه لحضور هذا الافتتاح ، كما أنه تطبيقا لما تدون فى المادة الحادية والثلاثين من القانون النظامى المصرح بأن تعيين رئيس مجلس شورى القوانين والوكيلين يكون بأمر من الحضرة الخديوية بناء على عرض مجلس النظار فقد اقتضت الإرادة السكرية تعيين سعادتلو محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس وصدر لى الأمر بذلك ، وإقرار الحكومة وتصديق الارادة العلية تعيين سعادتلو أحمد باشا رشيد وأحمد بك عبد الغفار وكيلين إليه ،

ثم ألقى سلطان باشا خطبة الافتتاح ، مبينا فيها اختصاصات المجلس والجمعية العمومية ، قال

« قد دعتنى ثقة الحضرة الفخيمة الخديوية لرياسة مجلس شورى القوانين ، فصرت سعيداً لوجودى بين حضراتكم أيها الذوات والأعيان الذين اجتمعتم هنا بناء على ما للحضرة الخديوية وللحكومة السنية وللأهالى من الثقة فيكم ، واجتماعنا هو بقصد الاشتراك فى الأعمال المتعلقة بسن القوانين ، فاقبلوا منى جميل التحية ، وكونوا على يقين بأنى أقوم بما حملته على وظيفتى من الواجبات بدون غرض ، هذا وأقول ان من مقتضى وظائفنا النظر فى مشروع كل قانون وكل أمر يشتمل على لائحة إدارية عمومية قبل أن يصدر ذلك القانون أو تلك اللائحة ، وإن لم تقبل الحكومة رأينا فعلها أن تعلننا بالأسباب التى أوجبت عدم قبولها ، ويجوز لنا أيضا أن نطلب من الحكومة تقديم مشروعات القوانين أو اللوائح الإدارية التى يترأى أنها تأتى بالفائدة على البلاد ، ولنا أن ننظر فى العر ضحالات التى ترسل إلينا من طرف الحضرة الخديوية بالكيفية المدونة بالقانون النظامى ، هذا وميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية يجب إرسالها لنا ويجوز لنا أن نبدى رأينا ورغباتنا فى كل قسم من أقسامها ، ثم تبعث هذه الآراء وهذه الرغبات إلى سعادة ناظر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها أن يبين لنا الأسباب الداعية لذلك ، وكذلك يرسل لنا فى كل سنة حساب عموم الإدارة المالية عن السنة التى انقضت وأقفلت حساباتها لابتداء رأينا وملحوظاتنا فيه

« وتتكون الجمعية العمومية من حضرات النظار ومنا ومن الستة والأربعين الأعيان المندوبين من المدن والمديريات ، وأهم امتيازات هذه الجمعية هو أنه لا يجوز ربط أموال أو رسوم جديدة على الأطنان وسائر العقارات ، أو على المنقولات أو ربط عوائد شخصية في القطر المصرى إلا بعد المداولة بالجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه

» فإذا قمنا بهذه الوظائف حق القيام بالنشاط والتروى ، فنكون قد أتينا بمساعدة الحكومة في أداء وظيفتها العليا ، وأتينا بلادنا بخدمات جليلة ، وحققنا بذلك ما أظهرته الحضرة الخديوية وجميع الأهالى من الأمل والثقة فينا ، نسأل الله حسن المبدأ والمصير ، إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير ،

وفي عهد وزارة نوبار باشا عين سليمان باشا أباطه ، ومحمد بك (باشا) الشواربى عضوين دائمين بالمجلس بدلا من أحمد رشيد باشا المستقيل واسماعيل يسرى باشا الذى عين رئيسا لمحكمة الاستئناف الأهلية (مرسوم ٦ فبراير سنة ١٨٨٤)^(١)

وفي ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ عين على باشا شريف رئيسا للمجلس بعد وفاة سلطان باشا ، وحسن حلى باشا وكيله بدلا من على باشا شريف ، وعين ابراهيم حليم باشا عضوا دائما بالمجلس بدلا من حسن حلى باشا^(٢)

وفي ١٩ ابريل سنة ١٨٨٨ عين اسماعيل باشا محمد عضوا دائما فيه بدلا من محمد رؤوف باشا الذى عين ناظرا لديوان عموم الأوقاف^(٣)

وفي ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ عين عبد الله جمال الدين أفندى قاضى قضاة مصر والسيد محمد توفيق البكرى نقيب الاشراف عضوين دائمين بدلا من عبد الرحمن نافع افندى والسيد عبد الباقي البكرى لوفاتهما

وبقى على باشا شريف يتولى رئاسة المجلس طوال حكم الخديو توفيق حتى

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢١ أبريل سنة ١٨٨٨

استقال في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٤ في أوائل عهد الخديو عباس الثاني ، خلفه
عمر باشا لطفى (١)

انتخابات سنة ١٨٨٩

انتهت مدة نيابة الأعضاء المنتخبين لمجلس شورى القوانين ، وهي ست سنوات ،
سنة ١٨٨٩ ، فجرت الانتخابات التالية في أواخر سنة ١٨٨٩ ، طبقا لقانون الانتخاب
المتقدم ذكره ، وتم انتخاب الأعضاء الآتية أسماؤهم :

(عن القاهرة) حسن بك مذكور (باشا) . (عن الاسكندرية والشغور) مصطفى
بك الطحان ، (عن الغربية) أحمد افندى الهرميل . (عن المنوفية) أحمد بك عبد
الغفار . (عن الشرقية) أحمد بك أباطه . (عن الدقهلية) جاد بك مصطفى .
(عن البحيرة) أحمد بك الصوفاني . (عن القليوبية) محمد بك الفقى . (عن الجيزة)
الشيخ حسين عابدين . (عن الفيوم) طلبة بك سعودى . (عن بنى سويف) إبراهيم بك
الغمرأوى . (عن المنيا) أحمد افندى مرزوق . (عن أسيوط) مصطفى بك خليفه
(باشا) . (عن جرجا) السيد سرور شهاب الدين ، (عن مديرية الحدود) مصطفى بك
منصور . وعين أحمد بك الصوفاني وكيلا للمجلس في مايو سنة ١٨٩٠

نظرة عامة

في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

استمر مجلس شورى القوانين من عهد إنشائه سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٨٩٢ يخيم عليه
الخضوع والاستسلام للاحتلال ، وبقي موقفه طوال هذه السنوات سلبيا محضا ، ولم تبد
منه ظواهر تدل على الحياة والوجود ، وانعدمت فيه روح المعارضة ، واقتصر عمله على

(١) وقد ظل عمر باشا رئيسا للمجلس إلى وفاته في يولييه سنة ١٨٩٩ ، ثم خلفه اسماعيل
باشا محمد من نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى وفاته في أبريل سنة ١٩٠٢ ، وخلفه عبد الحميد صادق باشا
الذى شغل هذا المنصب حتى استقال في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ ، وخلفه الأمير (السلطان)
حسين كامل حتى استقال في فبراير سنة ١٩١٠ ، خلفه محمود باشا فهمى ، وهو آخر من تولى
رأسه هذا المجلس ، إذا ألغى هو والجمعية العمومية سنة ١٩١٣ وحلت محلها الجمعية التشريعية
(انظر كتاب محمد فريد ص ١٥٧ و ٣٤٧)

النظر في المشروعات التي كانت الحكومة تعرضها عليه ، وكان يبدى في بعضها مقترحات لا تحفل بها الحكومة ، ولم يكن له أى أثر ، ولم يسمع له أى صوت في تطور الحوادث ، وتعاقبت الأحداث الجسام على البلاد ، من تغلغل السيطرة البريطانية في شؤون الحكومة ، إلى القضاء على الجيش ، إلى استفحال الثورة المهدية ، ثم استقالة شريف باشا احتجاجا على إخلاء السودان ، ثم تأليف وزارة نوبار وقرارها بإخلاءه ، دون أن يحرك المجلس ساكنا ، أو يرفع صوته بالدفاع عن حقوق البلاد ، وكان أعضاؤه يعدون أنفسهم « موظفين » لدى الحكومة ، لا يحق لهم أن يناقشوها فيما تفعل وتقرر ، وبقي المجلس خلال هذه المدة لا عمل له ، ولا أثر لوجوده

وكذلك لم يكن للجمعية العمومية أى أثر ق توجيه سياسة الحكومة ، في أى شأن من الشؤون ، بل كان موقفها من هذه الناحية كموقف مجلس شورى القوانين ، ويبدو لك هوان شأنها من أنها اجتمعت في احدى دوراتها يوم ٢٨ يوليه سنة ١٨٨٥ ، وعرضت عليها الحكومة الأمر العالى بقرض تسعة ملايين جنيه انجليزى الذى سيرد الكلام عنه ^(١) ، فأقرته ، وكان قد صدر فعلا قبل اجتماعهما ، فكان الاجتماع عديم القيمة ، وصارح مصطفى باشا فهمى وزير المالية الأعضاء أن الحكومة انما عرضت الأمر العالى على الجمعية لمجرد الإحاطة فقط . . . فكان هذا المظهر دالا على قيمة الجمعية في نظر الحكومة ، وأنها هي ومجلس شورى القوانين هيئتان استشاريتان ، لا حول لهما ولا سلطة ، ولا كرامة ولا عزة

الفصل الرابع

إنشاء المحاكم الأهلية

سنة ١٨٨٣

في غمار الأحداث التي تعاقبت على البلاد في السنوات الأولى للاحتلال ، سطع في سماء مصر نجم زاهر ، لم يلبث مع امتداد الزمن أن صار بدرأ كاملاً ، يفيض على وادي النيل وساكنيه نور العدالة والطمأنينة والنظام والرقى ، ونعني به إنشاء المحاكم الأهلية

نظرة تاريخية

يرجع إنشاء المحاكم الأهلية إلى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، قبل الاحتلال ، ففي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ هـ) ، صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ^(١) وهي تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائي الحالي ، وأهمها :

١ - وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها وإعلانها بالجريدة الرسمية ، ويكون إجراء العمل بمقتضاها في القطر المصري بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان ، وأما في السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضي سبعين يوماً ،
٢ - عدم سريان القوانين على الماضي ، وصدور الأحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها إلى القوانين التي سيجري نشرها ، أو القوانين واللوائح الجارية العمل بموجبها ، متى كانت أحكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة

٣ - رتبت اللائحة أنواع المحاكم الجديدة ، فقضت بإنشاء محكمة ابتدائية في كل من مصر والأسكندرية ، وفي كل مديرية من الوجه البحري والقبلي ، وفي السودان وباقي ملحقات الحكومة المصرية . وإنشاء محاكم جزئية في دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين ، إحداهما بمصر ، والأخرى بأسسوط ، أما فيما يختص باستئناف

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢١٥

الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية ، ومحكمة نقض وإبرام بالقاهرة ، وكان اسمها في اللائحة (محكمة التمييز) ، وإنشاء النيابة العمومية

٤ - ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، إنما يكون للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم في أثناء السنوات الثلاث الأولى من تاريخ تعيينه ، ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام

٥ - تقرر في اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم

ولا غرو فلائحة ترتيب المحاكم الحالية الصادرة في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ مقسمة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، ويرجع معظم الفضل في وضع اللائحتين إلى العلامة محمد قردى باشا ، وكان يتولى وزارة الحقانية في وزارة شريف باشا ، وقد صدرت في عهدها اللائحة الأولى ، وتهيأت الحكومة لإنفاذها ، إذ صدر الأمر الخديوى في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ بتعيين إسماعيل يسرى باشا نائبا عمومياً لدى المحاكم الأهلية ، وتعيين كل من أحمد أمين بك وميخائيل كحيل بك وحسين واصف بك وكلاء نيابة (١) ، وتعيين شفيق منصور بك نائبا للوكيل العمومى لدى المحاكم الأهلية (٢)

ولسكن استقالة وزارة شريف باشا في فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتلاحق حوادث الثورة العربية ، حالا دون افتتاح المحاكم الجديدة ، فلما كانت وزارة شريف باشا الرابعة اعترفت افتتاحها ووضع القوانين التى تطبقها ، وعرض حسين نخرى باشا وزير الحقانية على مجلس الوزراء أمر الإسراع فى تشكيلها ، وكان محيطا بتفاصيل المشروع ، إذ كان رئيسا للجنة التى ألفت على عهد وزارة رياض باشا الأولى فى ٢٧ يوليه ١٨٨٠ لإنشاء المحاكم الأهلية ، فاستقر رأى المجلس على إصدار لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، مع تعديلات

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٢٤٠ و ٢٤١

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢

يسيرة فيها ، أهمها عدم إنشاء محكمة النقض والابرام ، ومحكمة استئناف أسيوط ، وعدم سريان النظام القضائي الجديد على السودان ، وحذف النص الذي كان يقضى بعدم جواز عزل القضاة وعدم جواز نقلهم الا بالضمانات المتقدم ذكرها ، ورأى المجلس وجوب الإسراع فى تشكيل المحاكم الجديدة من الرجال ذوى الكفاية للقضاء ، سواء من أعضاء المجالس المحلية القديمة^(١) أو من المصريين الذين شغلوا المناصب القضائية بالمحاكم المختلطة أو أتموا دراستهم القانونية فى أوروبا وفى مصر ، مع تعيين بعض القضاة الأجانب باعتبار قاض واحد فى كل محكمة ابتدائية ، وأكثر من واحد فى محكمة الاستئناف ، بشرط مراعاة أرجحية من يكون منهم عارفا باللغة العربية

أما عن القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية ، فقد استقر رأى المجلس على اتباع قوانين المحاكم المختلطة كما كانت عليه ، أى القانون المدنى والقانون التجارى وقانون التجارة البحرى وقانون المرافعات ، أما قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فيجرى تعديلها بما يلائم حالة البلاد

لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

١٤ يونيه سنة ١٨٨٣

وعلى ذلك صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة بموجب الأمر العالى المؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣^(٢) ، وهى كما تقدم مقتبسة من لائحة ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

وصدر القانون المدنى فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ ، وقانون التجارة ، والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣

وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ هـ) صدر الأمر العالى بتشكيل محاكم الوجه البحرى وتحديد دوائر اختصاص كل منها ، أما محاكم الوجه القبلى فلم تؤلف إلا فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩

(١) هى المحاكم الملغاة وكانت تسمى المجالس المحلية

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٣

التعيينات الأولى للمحاكم الأهلية

وفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدرت الأوامر العالية بالتعيينات القضائية الأولى لمحكمة الاستئناف ومحاكم الوجه البحري، وهي (١) :

محكمة الاستئناف

اسماعيل يسرى باشا رئيس . سليمان بك نجاقى وكيل . إبراهيم رشدى باشا .
المسيو فليمنكس . المستر إيموس . المسيو مينار . المسيو همسكر . عبد الحميد صادق
بك . مصطفى شوقى بك . إدريس ثروت بك . إبراهيم حلم بك . محمود فهمى بك .
شفيق منصور بك . أحمد بليغ بك (قضاة) (٢)

محكمة مصر الابتدائية

إبراهيم فؤاد بك رئيس . مراد بك وكيل . سليمان رؤوف بك . محمد كامل بك .
مسيو اندريس . مسيو لجريل . محمد سعيد بك . صالح ثابت بك . سليم كحيل بك . حنا
نصر الله بك (قضاة)

محكمة الاسكندرية

حسين واصف بك رئيس . يونس افندى يسرى وكيل . عمر رشدى بك . المسيو
دهلنس . إبراهيم شوقى افندى . عبد الغنى فسكرى افندى . أمين عزمى افندى . برسوم
حنين افندى (قضاة)

محكمة طنطا

اسماعيل صفوت بك رئيس . اسماعيل صبرى افندى (الشاعر الكبير اسماعيل باشا
صبرى) وكيل . سليمان يسرى بك . المسيو فابرى . محمد افندى جوهر . سليم فؤاد افندى .
مصطفى رحى افندى (قضاة)

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

(٢) سمي قضاة محكمة الاستئناف فيما بعد (مستشارين)

محكمة بنها

أحمد ناني بك رئيس . عامر حموده بك وكيل . المسيو فان در جرخت . خليل حلمي افندي . مصطفى شوقي افندي . محمود افندي العباني . تادرس ابراهيم افندي (قضاة)

محكمة المنصورة

مصطفى رضوان بك رئيس . يوسف صدقي افندي وكيل . عبد الهادي افندي . محمد منيب افندي . محمد علي افندي . ابراهيم محمد افندي . المسيو جورج برنار . ميخائيل شارو بيم افندي . محمد افندي وصفي . حبيب نعمه افندي (قضاة)

النيابة

وعين رؤساء للنيابة كل من : جبرائيل كحيل بك . أحمد حشمت افندي . حامد محمود افندي . أمين فسكري افندي . عبد العزيز كحيل افندي
وعين وكلاء للنيابة كل من : اسماعيل ماهر افندي . حمد الله أمين افندي . علي فائق افندي . محمد زكي افندي . مسيحه لبيب افندي . محمد مجدي افندي ^(١)
وصدر أمر عال آخر في يوم ٢٠ ديسمبر بجعل مركز محكمة بنها في شبين الكوم ، ومحكمة المنصورة في الزقازيق ، لعدم تيسر مكانهما في بنها والمنصورة

حفلة افتتاح المحاكم الأهلية

٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

وفي يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل بافتتاح المحاكم الأهلية ، ففي منتصف الساعة السادسة (بحسب الوقت العربي) من ذلك اليوم توجه رؤساء وقضاة هذه المحاكم إلى سراي عابدين ، وقدمهم حسين نخري باشا وزير الحقانية إلى الخديو توفيق باشا ، وألقى بين يديه الكلمة الآتية :

(١) الوقائع المصرية عدد ٣٩ ديسمبر سنة ١٨٨٣

مولاي :

« من يوم جلوسكم على تخت جدودكم توجهت عنايتكم العلية لإصلاح شئون المحاكم المصرية ، واعتنت حكومتكم بتنظيم قوانين مطابقة ، بحسب الإمكان ، لأحوال البلاد وعاداتها ، وتم نشرها ، وهام يا خديونا الأجل ، الرجال الذين دعتم ثقتكم العلية لإحقاق الحق في محاكمكم المحمية ،

ولما أتم غري باشا كلمته التفت الخديو إليه وإلى القضاة ، وألقى عليهم الكلمة الآتية :
« لقد سرتني اجتماعكم لدى في هذا اليوم المبارك الذي أعد لافتتاح المجالس التي انتظمت ، وأشكر هممكم ، والذين اشتركوا معكم للوصول إلى هذا المقصد الأجل

« ومن المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالي والسكان هو اتباع جادة العدل والحق ، والسير على وفق ما تقتضيه القوانين ، وتوقيع الأحكام حسب نصوصها ، ليلبغ العدل بذلك مبلغه ، ويصل الحق إلى مستحقه ، ويكف المعتدى عن عدوانه ، ويزدجر غيره ، وتعلمون زيادة ميل ورغبتى في حب العدالة والإنصاف والتساوى في الحقوق والمعاملة بين الغنى والفقر ، ومن عهد ما استوليت مسند الخديوية المصرية لم تزل أفكاري متجهة لما يعود على وطننا بالتقدم والنجاح ، ومن جملة ذلك إيجاد المجالس الكافلة لأجراء الأحكام وتنفيذها تطبيقاً للقوانين ، وإناطة هذه الأعمال برجال قادرين على القيام بها أتم قيام ، جديرين بالاعتماد عليهم والوثوق بهم ، خبيرين بما تكلفهم به وظائفهم من النظر بكل دقة في شئون ذوى المصالح ، لاتأخذهم في الحق لومة لائم ، ولا يميلون إلى غير الطريق المستقيمة ، ولا يراعون الخواطر ، ولا يتطلعون إلى حب المنفعة الذاتية فيؤثرونها على المنفعة العامة ، وقد تم بعناية الله ترتيب المجالس على الوجه المرغوب ، وعيناكم بها لما هو مشهود لكم به من الأهلية واللياقة والصدق والاستقامة والعفة وشرف النفس وتوفر الشروط التي يعتد بها ويستند إليها في تحميلكم هذه الوظائف الجليلة ، وأملى ، وقد صرتم أمناء على أحكام القانون وتنفيذها ، أن تسلكوا المسالك الحميدة الأثر ، ومن الله التوفيق والاستقامة ،

ثم حلف رئيس وقضاة محكمة الاستئناف والنائب العمومى (السير بنسون مكسويل)
اليمن بين يدى الخديو ، بأن يؤدوا وظائفهم بالذمة والصدق ، وبعد أن جلسوا هنيهة انصرفوا وتوجهوا إلى سراى المحكمة بباب الخلق ، يصحبهم حسين غري باشا ، حيث

أعلن افتتاح محكمة الاستئناف بمصر ومحكمة مصر الابتدائية ، وألقى فيهم الكلمة الآتية :

« يا حضرات القضاة :

« لما كان العدل أول أمر يعتنى به لعمران الممالك ، قد وجه الجنب العالي — حفظه الله — أنظاره منذ تبوئه أريكة الخديوية المصرية لإصلاح حالة المحاكم الأهلية ووضع قوانين لتأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين مع ملاءمتها لعوائد واصطلاحات بلادنا على قدر الامكان ، ولهذا قد تشكلت جملة لجان من ثلاث سنوات مضت للبحث في اتخاذ أحسن الوسائل للوصول إلى هذا الغرض ، والحمد لله قد انتهى العمل ونشرت القوانين في الجرائد الرسمية ، وبناء على ماتعهده فيكم الحضرة الخديوية من الصداقة والاستعداد والاستقامة قد أحالت على ذمتكم القيام بالنيابة عنها بمهام هذه الوظيفة الجليلة ، ألا وهي القسط بين الناس ، وإيصال الحقوق لذويها ، والأخذ بيد المظلوم من الظالم ، مع المساواة بين الرفيع والوضيع والقوى والضعيف

« وقد اجتمعنا في هذا اليوم لافتتاح محكمة استئناف مصر ، ومحكماتها الأهلية أيضا ، ولهذا فإنى أعلنكم بناء على الإرادة السنية بأن المحكمتين مفتحتان من يومنا هذا ، ولم يبق الآن سوى مباشرتكم الأشغال بمقتضى الأوامر العالية الصادرة بنشر القوانين

« نسأل الله القدير أن يحقق آمال الحكومة الخديوية والأمة المصرية عموما في حسن اجتهدكم وإخلاصكم ، وأن يقرن بالنجاح أعمالكم ،

وبعد أن أتم كلمته أجابه اسماعيل يسرى باشا رئيس محكمة الاستئناف بقوله :

« بالنيابة عن جميع القضاة أقدم لسعادتكم التهنئة على ما بذلتموه من الهمة في إصلاح أحوال المحاكم الأهلية ، ونشكركم أيضا على ثقتمكم بنا ، وأرجو سعادتكم تقديم شكرنا للجناب الخديوي المعظم وإبلاغه إخلاص نيتنا وصدق طويتنا في أعمالنا القضائية »

ثم بعد ذلك حلف كل من رؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية بمصر والاسكندرية وطنطا وبها والمنصورة اليمين أمام محكمة الاستئناف ، وحلف رؤساء أقلام النائب العمومي ووكلاؤه اليمين بين يدي وزير الحقانية ، ثم توجه القضاة إلى وزارة الحقانية فاستقبلهم غفرى باشا وقدمهم إلى شريف باشا رئيس مجلس الوزراء ، فهناهم بتقليد مناصبهم وشكروا له ثقة الحكومة بهم

أول جمعية عمومية لمحكمة الاستئناف

واجتمعت الجمعية العمومية الأولى لمحكمة الاستئناف بمصر يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ (٢ ربيع الآخر سنة ١٣٠١ هـ) برأسه إسماعيل يسرى باشا رئيس المحكمة ، وحضور كل من : سليمان بك نجاشى وكيل المحكمة ، وأحمد بك بليغ ، وعبد الحميد بك صادق ، ومحمود بك فهمى ، وإدريس بك ثروت ، والمسيو مينار والمسيو فليمنكس والمسيو همسكرى والمستر إيموس ، وإبراهيم بك حلیم ، ومصطفى بك شوقى أعضاء ، والسير بنسون ماكسويل النائب العمومى ، وتخلف إبراهيم باشا رشدى أحد أعضاء المحكمة عن الحضور لانتدابه بأمورية من ديوان (وزارة) الداخلية

وافتتح إسماعيل يسرى باشا جلسة الجمعية العمومية بالمقالة الآتية :

« إن الله يأمر بالعدل والاحسان ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، ساد كل من أقام العدل وشاد بنيانه ، وساد كل من سار فى طريق العدل ونفذ أحكامه ، لا يخفى أن من خلال الكمال التى تتنافس فيها كل دولة . وتفتخر بها كل أمة ، إيجاد القوانين التى بها تحفظ الأموال ، وتحقق الدماء ، وتصلح الأعراض ، ولا تكون تمشيتها إلا برجال عفوفى النفس طاهرى الذبول ، لا يميلون مع الأهواء والأغراض ، والسعيد من اقتدى فى السكال بغيره ، واقتفى اثره فى استقامة سيره

« سادى : قواعد العمران المشاهدة عند غيرنا موضوعة على أساس العدل والحرية وهما أصلان ثابتان فى شريعتنا ، وهما ملاك القوة والتمدن ، وبهما انتظام الملك ودوامه

« سادى : الملك بستان والعدل سياجه ، وما لا يسان لا يدوم حفظه

« سادى : قد آن لسكل فرد من أتباع الحكومة المصرية الخديوية أن يهنئ نفسه ، ويشكر فضلها من صميم فؤاده على ما أشرقت به شمس توفيقها من مطالب السعادة ، وأينعت به غصون فضلها من مجامع الإفادة ، الا وهو قانون المحاكم الأهلية النظامية ، وصدور أوامرها بانتشار أعلام العدالة بهذه الأحكام وانتقاء من وثقت به للقيام بأعباء هذه المهمة ، من القضاة والحكام

« سادى : قد تحلت حكومتنا السنية بهذه الفضيلة ، وتحلت عن مسئولية الأحكام بما قلدتكم من أعمالها الجليلة ، مع كمال الثقة بمحضراتكم فى تأدية هذه الوظيفة الشريفة ، التى

من شأنها النسوية بين القوى والضعيف في الأحكام ، والأخذ بيد المظلوم ، وإيصال الحقوق لأربابها على مقتضى القانون

« سادتي : لا تحسبن الظلم منحصراً في أخذ المال من يد مالكة بغير حق ، بل يعم من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للمستحق ، فالتعاون على إقامة الحق من أعظم الواجبات وإنصاف المظلوم من الظالم من ألزم الحقوق ، قد اجتمعنا للشروع بما نيط بنا من هذا العمل الجسيم ، فعلياً أن نتعاضد على إنجازهِ على الوجه المستقيم

« سادتي : المشاورة أصل من أصول الدين ، وسنة واجبة أمر بها الله سبحانه في كتابه أشرف النبيين ، وما ألفت المحاكم إلا لهذا القصد الجليل ، وكلنا يعلم فضائل هذا الأصل ومزاياه ، وما يترتب على نتائجه من استقامة العمل في مبدئه ومنتهاه »

وبعد ذلك تداولت الجمعية في تأليف دوائر الجنايات والمحكمة المدنية والتجارية ولجنة الاغاثة القضائية ، وكيفية عقد جلساتها ؛ ثم انتهى الاجتماع

التعيينات القضائية لمحاكم الوجه القبلي

وفي ٢٧ يونيه سنة ١٢٨٩ صدرت التعيينات القضائية الأولى لمحاكم الوجه القبلي ، وهي :

محكمة بني سويف

يحيى ابراهيم افندى (رئيس) . سليم فؤاد افندى (وكيل) . محمد صالح افندى . حسن جلال افندى ، مصطفى سامى افندى . أحمد حلى افندى . مصطفى واصف افندى . يسى عبد الشهيد افندى . قاسم أسعد افندى . حسن السبكي افندى (قضاة)

محكمة أسيوط

حسين ثابت افندى (رئيس) . مصطفى فهمى افندى (وكيل) . أمين على افندى . أحمد زيور افندى . على عيش افندى . مرقص غالى افندى . على أحمد بك . أحمد عهد الله افندي ، عهد المجيد فريد افندي ، محمود رشاد افندي (قضاة)

محكمة قنا

محمد مصطفى افندى (رئيس) . محمد مظهر افندى (وكيل) . محرم غانم افندى ،
برسوم جريس افندى . أبو النعمان عمران افندى . حسن حسنى افندى . على كمال
افندى . على حسين افندى . محمد وهبى افندى . احمد فتحى افندى (قضاة)

النيابة

وعين رؤساء للنيابة كل من : قاسم أمين افندى . أحمد فتحى زغلول افندى . محمد
النجارى افندى

وعين وكلاء للنيابة كل من : أحمد طلعت افندى . أنطون حمصى افندى . على جلال
افندى . محمود على افندى . محمد عبد الفتاح افندى . أحمد حمدى افندى

* * *

هذا ، وقد أخذت المحاكم الأهلية من عهد إنشائها تؤدي مهمتها الجليلة في بلاد القطر
كافة ، واستمرت على مدى السنين ترفع لواء العدالة والحق بين الناس ، وتغرس في النفوس
روح الطمأنينة والشعور بالكرامة والمساواة أمام القانون وأمام الهيئة الحاكمة ، واستقرت
المعاملات بين الناس ، واطمأنوا على حياتهم وشرفهم ، وعلى أموالهم وحقوقهم ، كما
استقر الأمن والنظام ، كل أولئك كان له الأثر الكبير في ارتقاء أخلاق الشعب ،
وتقدم البلاد في ميادين الحضارة ، واطراد نهضتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ،
هذا إلى أن القضاء والمحاماة قد خرجا للبلاد طائفة كبيرة من أعلام الفكر والقانون ،
والنشرية والتأليف ، والأدب والخطابة ، والسياسة والاجتماع ، فالنظام القضائي في مصر
له فضل على البلاد عظيم ، وله الأثر الذي لا ينكر في نهضتها القومية

الفصل الخامس

اتفاق لندن لثوية شؤون مصر المالية

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

كان من النتائج الأولى للاحتلال أن استهدفت مصر لارتباكات مالية شديدة ، فإن الحرب العرابية كبدها خسائر فادحة ، وخاصة لما أصاب الإسكندرية من ضربها بالمدافع ، وما أعقب الضرب من الحريق ، وما التزمت به الحكومة من التعويضات لأصحاب المبانى التى احترقت ، والنهب التى ضاعت ، أضف إلى ذلك أن إنجلترا قد اضطرت الحكومة المصرية إلى أداء نفقات جيش الاحتلال سنوياً ، وإغداق المرتبات على الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى المناصب العليا ، وزاد فى نفقاتها ما تكبدته من الخسائر فى السودان ، وما بذلت من الأموال للإنفاق على التجاريد التى أنفذتها لمقاومة ثورة المهدي ثم نفقات إخلائه ، فهذه الأسباب مجتمعة قد زادت من مصروفاتها زيادة مضطردة أدت إلى ظهور العجز فى الميزانية

وكان القانون المعروف بقانون التصفية ^(١) الصادر سنة ١٨٨٠ يحدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٨٨٨٩٧ر٤ جنيه فقط ، بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت مصر تدفعها لتركيا (ومقدارها ٤٨٦ر٦٨١ جنيه مصرى) ، وما يبقى من الإيرادات ، أى ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام . وكذلك كان حق الحكومة المصرية فى الاستدانة مقيداً بترخيص تركيا ، وموافقة دائئى مصر ، وأن يكون الغرض من الاستدانة تسوية حالة البلاد المالية

فأرت الحكومة البريطانية أن هذا النظام يغل يدها عن التصرف فى شؤون مصر المالية ، ويجعل الموارد المخصصة للحكومة المصرية لاتفى بنفقاتها الباهظة ، وأنه لا بد لها من الرجوع إلى الدول لتعديل هذه القيود . والترخيص بعقد قرض لمصر ، لسد هذا العجز الطارئ.

(١) راجع تفصيل الكلام عنه فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ٥٢

مؤتمر لندن وإخفاقة

يونيه سنة ١٨٨٤

فأرسل اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا مذكرة تلغرافية في ١٩ أبريل سنة ١٨٨٤ إلى حكومات فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا ، يدعوهم إلى عقد مؤتمر في لندن أو في الاستانة ، للمفاوضة في شؤون مضر المالية ، والنظر في أمر تعديل قانون التصفية ، ومدى هذا التعديل ^(١)

كانت هذه الدعوة في ذاتها مظهر آ من مظاهر الحماية البريطانية ، لأن إنجلترا قد دعت الدول إلى عقد مؤتمر للنظر في شؤون مصر ، دون أن تكون لها صفة في ذلك ، سوى الحماية المقنعة التي فرضتها عليها ، وكان في صدور الدعوة من إنجلترا دون مصر إهدار لشخصية مصر واستقلالها ، واغتيات على حقوقها ، وبخاصة لأنها لم تدع إلى المؤتمر ، ولم يكن لها فيه مندوب ينوب عنها ، ولم تكن الدعوة في ذاتها لصالح مصر ، لأن عقد مؤتمر للمفاوضة في شؤون مصر المالية ، دون السياسية ، معناه إطلاق يد الإنجليز في مصر ، وتمكينهم من التصرف في أموالها ، ولو كانت الدول الأوروبية تريد الخير لمصر ، ولا تهزت هذه الفرصة ، لوضع حد للاحتلال البريطاني ، وقد أظهرت فرنسا رغبتها في « المفاوضة في مسائل أخرى تتصل بهذه الدعوة » ، وكانت ترمى بذلك إلى تحديد أجل الاحتلال ، فلم تكثرث إنجلترا لهذا التلجج ، ركل ما فعلته أنها أجابت فرنسا على مساوماتها بمذكرة للورد جرانفيل في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ ، قال فيها :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بسحب جنودها من مصر في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم دون تعكير السلام والأمن في مصر وستقترح عند نهاية الاحتلال الإنجليزي أو قبله مشروعاً يجعل مصر على الحياد ، على غرار بلجيكا ، وأن تكفل لقناة السويس حيادها وحرية المرور فيها » ^(٢)

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ . وثيقة رقم ١ ص ٥

(٢) كتاب اللورد جرانفيل في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ — الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٨٤

وبديهي أن هذا الوعد لم يكن عليه مسحة الجد ، بل كان واحداً من شتى العهود الكلامية التي كررتها انجلترا في شأن الجلاء ، دون أن تحترم منها عهداً ^(١)

أبانت مذكرة اللورد جرانفيل أن حسابات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٢ كانت كما يأتي :

٤,٣٩٧,٠٠٠ ج الإيرادات (عدا المخصصة للدين العام)

٥,٢٤٧,٠٠٠ ج المصروفات

٨٥٠,٠٠٠ ج العجز

وأن حسابات سنة ١٨٨٣ كانت كما يأتي :

٤,٣٣٧,٠٠٠ ج الإيرادات

٥,٩٧٢,٠٠٠ ج المصروفات

١,٦٣٥,٠٠٠ ج العجز

وجاء فيها أن نفقات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٢ بلغت ١٧٤,٠٠٠ ج ، وفي سنة ١٨٨٣ بلغت ٤٢٥,٠٠٠ ج ، وأن الحكومة اضطرت لسد ذلك العجز إلى القروض السائرة ، وأن العجز المنتظر في ميزانية سنة ١٨٨٤ يبلغ ٥١٢,٠٠٠ ج ، منها ٣٦٠,٠٠٠ ج لجيش الاحتلال

وجاء في هذه المذكرة أن مجموع العجز في حسابات الحكومة كان ما يأتي :

١٦٠,٠٠٠ ج عجز سنة ١٨٨١

٨٥٠,٠٠٠ ج " " سنة ١٨٨٢

١,٦٣٥,٠٠٠ ج " " سنة ١٨٨٣

٥١٢,٠٠٠ ج " " سنة ١٨٨٤

٣,٩٥٠,٠٠٠ ج التعويضات الواجب دفعها سنة ١٨٨٤ عدا ما دفع سنة ١٨٨٣

١,٠٠٠,٠٠٠ ج نفقات إخلاء السودان

٨,١٠٧,٠٠٠ جنيه

(١) نشرنا هذه العهود والوعود في قسم الوثائق التاريخية

واستخاضت المذكورة من هذه البيانات أن مصر في حاجة إلى عقد قرض جديد مقداره ثمانية ملايين جنيه^(١)

وقد لبث الدول دعوة إنجلترا ، واجتمع المؤتمر بلندن في يونيه سنة ١٨٨٤ ، ولكن المؤتمرين لم يتفقوا رأياً في طريقة تسوية حالة مصر المالية ، فانفض المؤتمر في ٢ أغسطس على غير جدوى ، وأخفقت الحكومة البريطانية مؤقتاً فيما قصدت إليه

إيفاد اللورد نورثبروك إلى مصر

أرادت إنجلترا أن تستر إخفاق مؤتمر لندن ، فأوفدت في أغسطس سنة ١٨٨٤ اللورد نورثبروك Lord Northbrook حاكم الهند العام السابق ، ومن رجالها الماليين والسياسيين إلى مصر ، حاملاً لقب « مندوب سام » ، مهمته درس الحالة في مصر ، وتعرف النصائح التي يحسن بذلها للحكومة المصرية ، لكي تستأنف بحث ما أخفق فيه مؤتمر لندن

جاء اللورد نورثبروك إلى مصر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤^(٢) في عهد وزارة نوبار باشا ، وكان يصحبه الجنرال اللورد ولسلي قائد الحملة التي أعدتها إنجلترا لانقاذ غردون^(٣) ، فاستقبلا استقبالاً فخماً في الاسكندرية والقاهرة ، وزار اللورد نورثبروك الخديو توفيق باشا ، وتبودلت الزيارات بينه وبين الوزراء ، وأخذ يزور المصالح والدوائين ، ويستقبل الموظفين والأعيان ، كأنه الحاكم بأمره ، وأخذ يفحص حالة البلاد السياسية والمالية ، ويأيعازه أبلغت الحكومة أعضاء صندوق الدين في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وجود عجز مقداره ١٩٨٥٨٨ ج ، وأن حالة الخزنة في شهر أكتوبر تدل على وجود عجز جديد مقداره ٣٢٧٤٧ ج ، وإذا استمرت الحال كذلك فإن الحكومة ستضطر إلى وقف أداء مرتبات الموظفين ، ولا يجوز أن تسلك هذا السبيل ، لذلك قرر مجلس الوزراء وقف استهلاك الدين العام ، وأن الإيرادات التي كانت مخصصة بموجب

(١) مذكرة اللورد جرانفيل إلى الدول وملحقها . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤

وثيقة رقم ١

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٣) سيرد الكلام عنها في الفصل التاسع

قانون التصفية لصندوق الدين لا تدفع له ، بل ترسل إلى خزانة وزارة المالية ، وأصدرت الوزارة أوامرها إلى مديري المديريات المخصص إيرادها للدين ، وإلى مديري الجمارك والسكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، بالكف عن إرسال إيراداتها إلى صندوق الدين ، فيما يزيد عما هو ضروري لتكملة قسط الدين الممتاز وفائدة الدين الموحد (١)

كان هذا القرار نقضاً لقانون التصفية ، وقد عدته الدوائر الأجنبية (انقلاباً مالياً) ، واحتج عليه معتمدو الدول وأعضاء صندوق الدين ، فأجاب نوبار باشا على احتجاجهم بأن الضرورة قضت باتخاذ هذا القرار ، وقد بلغ ما استولت عليه الحكومة من حساب صندوق الدين تنفيذاً لهذا القرار ٢٥٠ ألف جنيه ، فرفع صندوق الدين دعوى على الحكومة أمام المحكمة المختلطة ، بإلزامها برد ما أخذت من المال ، فأصدرت المحكمة المختلطة في ديسمبر سنة ١٨٨٤ حكمها في هذه القضية الهامة ، وهو يقضى بإلزام الحكومة رد المبلغ إلى خزانة صندوق الدين

لم يطل اللورد نورثبروك إقامته في مصر ، إذ رأى أن التسوية المالية لا تتم إلا بموافقة الدول ، فبارحها في أواخر أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، بعد أن أخفق في مهمته الحقيقية

توقيع اتفاق لندن

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

فعادت إنجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا والدول الأخرى (ألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا) ، ورضيت أن يكون أساس المفاوضات من جديد المشروع الذى سبق لفرنسا أن قدمته في مؤتمر لندن ، وبذلك استمالتها إلى الاتفاق ، كما استمالت ألمانيا والروسيا بأن جمعيات لكل منهما عضواً في صندوق الدين ، وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق لندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وخواه أن تضمن الدول الست إنجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا عقد قرض جديد للحكومة المصرية ، مقداره تسعة ملايين جنيه انجليزي بفائدة لا تزيد عن ٣ ونصف في المائة ، وخصص لفوائد واستهلاك هذا القرض قسط سنوى قدره ٣١٥٠٠٠ جنيه انجليزي ، يؤخذ من الإيرادات

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

المخصصة للدين الممتاز والدين الموحد ، على أن يدفع من القرض ما يكفي لأداء التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، ثم لسد عجز الخزانة المصرية ، وأداء نفقاتها الاستثنائية ، وأن يتولى صندوق الدين التصرف في هذا القرض ، فيخصم منه أولاً المبالغ اللازمة للتعويضات ، ويدفعها إلى أربابها لحساب الحكومة المصرية ، تنفيذاً لقرارات لجنة التعويضات ، ويدفع باقى القرض إلى الحكومة ، تبعاً لحاجاتها (١)

وحددت المصروفات العادية السنوية للحكومة بمبلغ ٢٣٧٠٠٠ ر ٥ جنيه ، ونص على ذلك فى المرسوم الخديوى الذى صدر بالقرض الذى اتفقت عليه الدول

تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥

واقترن هذا الاتفاق « بتصريح » بتاريخ ١٧ مارس ، اتفق عليه مندوبو الدول السبع التى اشتركت فى توقيع الاتفاق ، يتضمن الشروط الآتية :

(أولاً) ترخص تركيا للحكومة المصرية بعقد القرض المذكور

(ثانياً) قبلت الدول أن تسرى على رعاياها ضريبة الأملاك المبنية (العوايد) . كما صدر بها مرسوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وأن تسرى عليهم ضريبة أوراق الدمغة والباطنطه ، وكان الأجانب لا يلتزمون بهذه الضرائب من قبل

(ثالثاً) التعجيل بمفاوضات بين الدول لتقرير النظام الذى يكفل حرية الملاحة فى قناة السويس ، وتشكيل لجنة مؤلفة من مندوبى الدول السبع ، تجتمع بباريس يوم ٣٠ مارس ، لتحضير مشروع هذا النظام ، على أساس تلغراف الحكومة البريطانية إلى الدول بتاريخ ٢ يناير ١٨٨٣ (٢) ، ويحضر اللجنة مندوب عن الخديو بصوت استشارى (تأمل !) ، وأن يعرض هذا المشروع على الدول السبع . فاذا وافقت عليه تتخابر مع الدول الأخرى لإقراره

(١) الكتبة الأصفر سنة ١٨٨٥ ص ٥١ ، وقد نشرنا نص الاتفاق والتصريح المرافق له فى قسم الوثائق التاريخية

(٢) يتضمن هذا التلغراف مقترحات الحكومة البريطانية فى شأن القناة ، وخلاصتها أن تكون حرة لمرور جميع السفن فى جميع الأوقات ، وأنه لا يجوز القيام بأعمال عدائية داخل القناة أو بجوارها ، ولا إنزال مهمات حربية وذخائر على ضفتيها ، ولا يجوز إنشاء حصون واستحكامات على ضفتى القناة أو فى جوارها

القرض المضمون

٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥

وصدر المرسوم الخديوى بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ بعقد القرض المشار إليه فى اتفاق لندن بفائدة ٣ فى المائة ، وقيمته الحقيقية ٨٠٧٧٥٠٠٠ رجبها مصرى ، وهو المسمى القرض المضمون ، وتضمن المرسوم الأحكام الجوهرية الواردة فى اتفاقية لندن ، وحدد فيه للمصروفات العادية مبلغ ٢٣٧٠٠٠ ر ٥ جنيه من الإيرادات الحرة ، أى غير المخصصة للدين العام ، مع إمكان زيادته فى بعض الأحوال ، وإذا اتفق أن الإيرادات الحرة لم تبلغ المقدار المذكور ، فيقوم صندوق الدين بتسديد الفرق من زيادة الإيرادات المخصصة للدين العام ، ويدفعه للحكومة ؛ وكل ما يزيد من الإيرادات الحرة والإيرادات المخصصة للدين العام يقسم مناصفة بين الحكومة وصندوق الدين ، بعد خصم المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة والمصروفات العادية المرخص بها

وصار هذا المرسوم مع اتفاق لندن الأساس المالى لميزانية الحكومة ، كما كان قانون التصفية من قبل

وغنى عن البيان أن إبرام اتفاق لندن على النحو المتقدم ، يرجع إلى نفوذ السياسة البريطانية ، وتردد السياسة الفرنسية ، وكان الباعث على قبوله من الدول الأوروبية عامة رغبتها فى ضمان التعويضات لرعاياها على حساب الحكومة المصرية ، وما نالته ألمانيا والروسيا خاصة من تعيين عضو عن كل منهما فى صندوق الدين ، فهو مظهر من مظاهر التواطؤ بين تلك الدول وإنجلترا على هضم حقوق مصر ومساعدة إنجلترا على استخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية ، ويبدو هذا التواطؤ جلياً من أن الدول المشتركة فى الاتفاق لم تتعرض لمركز الاحتلال ، ولا طالبت إنجلترا باحترام الاتفاقات الدولية الخاصة بمصر ، فلا غرو أن عدت إنجلترا إبرام هذا الاتفاق فوزاً لسياستها فى المسألة المصرية

الفصل السادس

مفاوضات درومند ولف

بشأن الجلاء

١٨٨٥ - ١٨٨٧

هي مفاوضات اقترحت الحكومة الانجليزية إجراءها مع تركيا بقصد تجديد موعد للجلاء عن مصر ، وبيان شروطه . وقد شغلت هذه المفاوضات سنتين ، من أغسطس سنة ١٨٨٥ الى يولييه سنة ١٨٨٧ ، وانتهت على غير نتيجة

وقد يبدو غريباً أن تقترح إنجلترا الدخول في مفاوضات مع تركيا في شأن الجلاء ، فهل كانت حقيقة جادة في رغبتها الانسحاب من مصر حتى تتفاوض في هذا الصدد ؟

إن الظروف والملايسات لا تدل مطلقاً على هذه الرغبة ، وإنما هي مظاهر أرادت بها أن تسكسب ما تستطيع من الوقت ، وأن تخدع الرأي العام في مصر وفي مختلف البلدان ، وتلقى في روعه أنها لا تنوى البقاء في مصر ، وأنهاراغبة في احترام المعاهدات ، وعازمة على الجلاء ، وبذلك تضعف روح الكراهية عندها ، وتخفف حدة المقاومة التي يثيرها الاحتلال في النفوس ، لأن الدخول في المفاوضات من شأنه أن يصرف الأذهان عن المقاومة ، مادامت المفاوضات جارية ، وقد أفلحت إنجلترا في مد أجل مفاوضات درومند ولف سنتين متعاقبتين ، وانتهت بالإخفاق وبقاء الاحتلال قائماً في البلاد

استقالة وزارة جلاستون

وتأليف وزارة سالسبرى

ان وزارة المستر جلاستون Gladstone هي التي في عهدها وقع الاحتلال ورسخت قدمه في مصر وأقيمت قواعد الحماية المقنعة التي بسطتها إنجلترا على البلاد ، وقد بقي جلاستون يتولى الحكم الى أن استقالت وزارته في يونيه سنة ١٨٨٥ ، على اثر قرار

أصدره ضدها مجلس العموم ، خلفتها وزارة المحافظين برئاسة اللورد سالسبرى Lord Salisbury ، وكان أول عمل له في المسألة المصرية إيفاده السير هنري درومندولف Sir Drummond Wolff الى الاستانة لمفاوضة الحكومة التركية في شأن الجلاء عن مصر وتحديد مواعده

مجيء درومندولف الى الاستانة

وصل السير درومندولف الى الاستانة يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٥ ، حاملاً لقب « مبعوث فوق العادة ووزير مفوض لمهمة تتعلق بالشؤون المصرية » ، وقابل السلطان عبد الحميد ، باسماً أملاً في أن تصل الحكومتان الى اتفاق في الشؤون المصرية ، وبعد أن التقى برجال الحكومة التركية ، أسفرت مفاوضاته الاولى عن اتفاق وقع عليه هو ووزير خارجية تركيا في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، وفخواه إيفاد مندوب سام (قوميسير) عثمانى ، وآخر انجليزى ، الى مصر ، تكون مهمتهما الاشتراك مع الخديو في إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وبحث التغييرات التى يحسن إدخالها فى نظام الإدارة المصرية

وهذه المهمة فى ذاتها تدل على أن انجلترا لم تكن تنوى الجلاء ، فان الجلاء لا يتفق مع إعادة تنظيم الجيش المصرى ، أو إدخال تغييرات فى نظام الإدارة المصرية ، بل تتم هذه المهمة عن نية الانجليز فى البقاء ، لافى الجلاء

واشتمل الاتفاق على أمر آخر ، وهو أن على المندوب السامى العثمانى الاتفاق مع الخديو لإعادة الهدوء فى السودان ، على أن يطلع المندوب السامى الانجليزى على مفاوضاته فى هذا الصدد ، وأن لا ينفذ شيء يتعلق بهذا الغرض إلا بعد موافقته . وإذا لم يبق شك فى سلامة الحدود المصرية وانتظام الحكومة المصرية واستقرارها ، فالمندوبان الساميان يقدمان تقارير الى حكومتيهما ، وبعد ذلك تبادل الحكومتان الرأى لى عقد معاهدة تتضمن جلاء الجنود البريطانية عن مصر ، وتحديد مواعده المناسب (١)

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ ص ١

أحمد مختار باشا الغازى

وتنفيذاً لهذا الاتفاق جاء السير درومند ولف إلى مصر . فى أكتوبر سنة ١٨٨٥ (١) وعين السلطان أحمد مختار باشا (الغازى) مندوباً سامياً لهذه المهمة ، فجاء فى ديسمبر من تلك السنة (٢) والتقى بالسير ولف ، وقابل كل منهما الخديو توفيق باشا . وأبدى الخديو اهتمامه بهذه المفاوضات ، ورغبته فى أن يتولاها بنفسه لما لها من الأهمية ، وتباحثوا فى إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وكلف مختار باشا وضع تقرير فى هذا الشأن ، فقدم تقريرين يتضمنان وجوب زيادة عدد الجيش المصرى إلى ١٦,٨٠٠ مقاتل ، وأعرب عن أمله فى أن تتنازل الحكومة الإنجليزية عن المبلغ الذى تتقاضاه من مصر سنوياً نفقات الجيش الاحتلال ، ومقداره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه على وجه التقريب ، وبضمه إلى ميزانية الجيش يكون فيها الكفاية للإنفاق على الجيش المصرى ، وأبان ضرورة استعادة دنقلة تمهيداً لاسترداد السودان وإخماد الثورة المهديّة التى كانت وقتئذ فى إبان انتصارها ، رغم وفاة المهدي ، وقال إنه لا يمكن إخماد هذه الثورة بواسطة جيش انجليزى ، أو جيش مختلط مؤلف من جنود انجليزية وجنود مصرية ، بل لابد لقمعها من جيش مصرى ، وأن العلاج الناجع لهذه الثورة هو إعادة تنظيم الجيش المصرى بقيادة ضباط مصريين أو أجانب ممن قضوا فى خدمة الجيش مدداً طويلة حتى أصبحوا كالمصريين . واقترح الاستغناء عن منصب السردار (الذى كان انجليزياً) ، وأن يحل محله رئيس أركان الحرب ، كما اقترح إنقاص الرواتب الباهظة التى كانت تؤدى للضباط الإنجليز ، للاقتراد فى نفقات الجيش ، وقدر نفقات هذا الجيش بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً . ولما كانت ميزانية الجيش تبلغ وقتئذ ١٣٠,٠٠٠ جنيه ، يضاف إليها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه المخصصة لجيش الاحتلال ، فيكون مجموعها ٣٣٠,٠٠٠ جنيه ، والباقي ٨٥,٠٠٠ جنيه يمكن الحصول عليها من الاقتصاد فى أبواب الميزانية الأخرى . وقال إنه على اثر تأليف هذا الجيش يكون من الواجب أن تنسحب الجنود الإنجليزية من الحدود المصرية والسودانية ، ويحل هذا الجيش محلها ، متخذاً دنقلة قاعدة عسكرية لأعماله ، وقال إن مجرد وجود جيش إسلامى وإعداده

(١) الوقائع المصرية عدد ٣١ أكتوبر سنة ١٨٨٥

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٥

لاسترداد السودان ، يوقع الفرقة والانقسام بين زعماء القبائل السودانية ، ويساعد الجيش على إتمام مهمته (١)

لم تكن هذه المقترحات بما تقصده الحكومة الانجليزية في مفاوضات درومند ولف ، لأن تأليف جيش مصرى ضباطه من الوطنيين ، وإلغاء منصب السردار الانجليزى ، وإخماد ثورة السودان ، كل ذلك مما لا يتفق مع مقاصدها الاستعمارية ، فلا غرو أن أجابت على مقترحات مختار باشا بمذكرة قدمها السير درومند ولف فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٦ ، تتضمن رفض هذه المقترحات ، فقد أثبت الموافقة على استرداد دنقلة ، وتمسكت بالنصيحة ، التى أبدتها للحكومة المصرية فى إخلاء السودان ، وبأن لا تتجاوز حدود مصر الجنوبية وادى حلفا ، وقالت فى مذكرتها أن لا ضرورة لزيادة عدد الجيش المصرى إلى القدر الذى اقترحه مختار باشا ، لأن حالة الميزانية المصرية لا تسمح بهذه الزيادة ، ونوهت إلى ما اقترحه اللورد دفرين فى تقريره من جعل عدده ستة آلاف فقط ، واقتراح الكولونيل فريزر فى مؤتمر لندن جعله خمسة آلاف ، ثم اقتراح اللورد نورثبروك جعله سبعة آلاف ، ورفضت أيضاً التنازل عن المائتى ألف جنيه التى كانت تدفعها مصر لنفقات جيش الاحتلال ، وتمسكت ببقاء الضباط الانجليز فى الجيش المصرى برئاسة السردار الانجليزى (٢)

فكان هذا الرد إيذاناً بأنها لا تنوى قط الجلاء عن مصر ، وقد صرح السكونت دونى D'Aunoy معتمد فرنسا فى مصر وقتئذ فى حديثه عن هذه المذكرة مع السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) أن موقف الحكومة البريطانية يبدو متناقضاً مع حديثها عن الجلاء (٣)

وفى خلال هذه المفاوضات سقطت وزارة سالسبرى فى أواخر يناير سنة ١٨٨٦ ، وخلفتها وزارة جلادستون ، ثم سقطت هذه فى يونيه سنة ١٨٨٦ ، وأعتبت وزارة سالسبرى من جديد ، فاتخذت الحكومة الانجليزية هذه الفرصة ذريعة لوقف المفاوضات

(١) عن تقرير أحمد مختار باشا - الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٦ وثيقة رقم ١٣

(٢) مذكرة السير درومند ولف إلى مختار باشا . الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ - ١٨٨٦

وثيقة رقم ١٩

(٣) المرجع السابق وثيقة رقم ١٨

مؤقتاً ، اكنساباً للوقت ، ولم يكن يضيرها الانتظار لأنها في الواقع تحتل البلاد ، ولأن في بقاء المندوب العثماني والمندوب الانجليزي في القاهرة ما يشعر أغلبية الاهلين أن هناك مساعي من الجانبين في سبيل التفاهم والاتفاق ، فتضعف روح المقاومة الأهلية ، وهذا في ذاته أعظم مكسب للانجليز

ثم استؤنفت المفاوضات في الاستانة بين السير درومندولف والباب العالي ، وطالت على غير جدوى ، لأن الحكومة التركية كانت تلح قبل الاتفاق في تحديد موعد للجلاء ، وأخيراً أذن اللورد سالسبرى للسير ولف أن يحدد موعد الجلاء بثلاث سنوات للقاهرة ، وخمس بالنسبة لسائر القطر المصري

اتفاقية الاستانة

٢٢ مايو سنة ١٨٨٧

وعلى هذا الأساس اتفق المفاوضون من الجانبين على توقيع اتفاقية ، عرفت باتفاقية الاستانة ، تضمنت أن تجلو الجنود الانجليزية عن مصر بعد ثلاث سنوات من إبرامها (أى في سنة ١٨٩٠) ، إلا إذا تبين في ذلك الحين احتمال خطر داخلي أو خارجي يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، ففي هذه الحالة يؤجل انسحاب الجنود البريطانية ، إلى أن يزول هذا الخطر ، وتبقى لانجلترا بعد الجلاء رقابة عامة على الجيش تنتهى بعد سنتين من تمام الجلاء ، وعندئذ تتمتع مصر بسلامة أملاكها ، ويكون لتركيا وانجلترا حق إرسال جنود إلى مصر واحتلالها في حالة اضطراب الأمن والنظام فيها ، على أنه في حالة وجود مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها توفد مندوباً يبقى في مصر طول مدة احتلال الجيش البريطاني (١)

يتبين من هذه النصوص أن انجلترا لم تكن تقصد إلا تسوية مركزها في مصر ، وجعل احتلالها شرعياً ، لأنها قدرت إمكان احتلالها بعد الجلاء باشتراكها مع تركيا ، وقد تبين من حوادث سنة ١٨٨٢ مبلغ بطة الحكومة التركية في إرسال قواتها ، فهذه المعاهدة تخول انجلترا وحدها احتلال مصر ، وقد ظهر هذا القصد في المادة الخامسة

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٧ وثيقة رقم ٧٢

من الاتفاقية ، إذ جاء فيها : « وفي حالة وجود مانع لدى تركيا من إرسال قواتها إلى مصر فإنها تكتفي بإيفاد مندوب عنها » ، ومعنى ذلك أن تتكرر مأساة سنة ١٨٨٢ : ، وتخلق إنجلترا من الذرائع مثل ما خلقتها لضرب الاسكندرية ، وتأخر تركيا عن إرسال جيشها إلى مصر ، فتحتلها إنجلترا وحدها ، ويكون احتلالها شرعياً يستمد وجوده من المعاهدة ؛ وفي ذلك يقول اللورد ألفريد ملنز : « إن النقطة الهامة في هذه الاتفاقية هي الاعتراف بحق بريطانيا في إعادة احتلال مصر ، حقاً إن تركيا قد احتفظت لنفسها بمثل هذا الحق ، ولكن بما أن تركيا ليست في أي وقت مستعدة للعمل السريع ، فإن اشتراكها في هذا الصدد ليس له قيمة عملية ، وتكون إنجلترا وحدها هي التي تتولى قمع الاضطرابات ،^(١) وقد كانت الاتفاقية لم يزل ينقصها ، لكي تحوز قوتها القانونية ، تصديق السلطان ، فاعترض عليها مختار باشا ، وعارض فيها سفير فرنسا والروسيا ، لما فيها من تمييز مركز إنجلترا في مصر والبحر الأبيض المتوسط ، وأسفرت هذه المساعي عن إحجام السلطان عن التصديق عليها ، فأصبحت كأن لم تسكن ، وبذلك انتهت مفاوضات درومندولف بالإخفاق ، وغادر الاستانة في يولييه سنة ١٨٨٧

أما مختار باشا فقد استمر في مصر ، رغم إخفاق هذه المفاوضات ، لأنه اعتبر أن مهمته هي مطالبة إنجلترا بالجللاء ، وهذه المهمة لا تنتهي إلا بتهام الجللاء ، فلا غرو أن سخط الانجليز على بقائه في مصر ، ولقد صرح هو في غير مرة أنه يعد نفسه « احتجاجاً حياً على الاحتلال » ، ومن هنا جاء عطف الشعب عليه ، إذ كان يرى فيه رمزاً للاحتجاج على الاحتلال الأجنبي

ويلزمنا أن نعترف بأن عدم توقيع اتفاقية الاستانة لم يكن في ذاته مكسباً للقضية المصرية ، إذا لم تعقبه مطالبة إنجلترا بالجللاء عن مصر ، أما مفاعلة فرنسا من معارضتها في توقيع هذه الاتفاقية ، ثم ترك إنجلترا بعد ذلك تفعل في مصر ما تشاء ، فهذا في الواقع هو مكسب لإنجلترا ، ومظهر من مظاهر اضطراب السياسة الفرنسية في المسألة المصرية ، وفي ذلك تقول مدام جوليت آدم في مقالة لها نشرتها في فبراير سنة ١٩٠٤ بمجلة (القول الفرنسي في الخارج)^(٢) منتقدة سياسة فرنسا حيال المسألة المصرية :

(١) إنجلترا في مصر England in Egypt للورد ألفرد ملنز ص ١٢٣ طبعة سنة ١٩٢٠

(٢) نشر اللواء تعريبها في عدد ٦ مارس سنة ١٩٠٤

« لقد كانت اتفاقية (درومندولف) عقداً ناقصاً، ولكنها كانت أفضل من لا شيء، ففيها حددت إنجلترا تاريخ الجلاء، وكانت فقرة واحدة منها تتضمن خطراً حقيقياً، وخصوصاً في يد إنجلترا، وهي التي حفظت فيها لنفسها الحق في احتلال مصر مرة أخرى إذا حدثت فيها اضطرابات جديدة، وقد بذلت فرنسا ومعها روسيا غاية الجهد في منع السلطان من التوقيع على هذه الاتفاقية، فماذا عوختها فرنسا؟ بم أثبتت المصريين رغبتها الأكيدة في نهو أجل الاحتلال، والحصول على ذلك الميعاد الذي ضربته الانجليا؟ وإذا كانت قد اعترفت بمبدأ الجلاء، فهل استفادت سياستنا من هذا الاعتراف مراعاة لمصلحة مصر ومصالحتنا؟ كلا، لم تعمل فرنسا شيئاً ما، وارتكبت بذلك خطأ لا يمحي ولا يزول. حيث سمحت لإنجلترا أن تقول: « لقد سلكت مسلك الشرف والاستقامة، ولكنكم رفضتم اقتراحاتي بشأن الجلاء، » ولقد اعتقد المصريون يومئذ أن فرنسا تعد مشروعاً أوضح وأتم من مشروع (درومندولف)، وانتظروا ظهوره، ولكن انتظارهم كان عبثاً، ولم يروا بعد الانتظار الطويل إلا (الاتفاق الودي) سنة ١٩٠٤ مع إنجلترا!

وكتب (اللواء) في عدد ١٣ ابريل سنة ١٩٠٤ بمناسبة عقد (الاتفاق الودي) بين فرنسا وإنجلترا يقول: « إن فرنسا التي ألحت على السلطان في عدم التوقيع على معاهدة درومندولف، وبذلت كل جهدها لإحباط مساعي إنجلترا يومئذ، مع أن هذه المعاهدة كانت تحدد ميعاد الجلاء بعام ١٨٩٠ بعبارة صريحة قطعية، لا يجوز لها أن تسخر من استقلال هذه البلاد وتسلم بالاحتلال ونتأجه، »

وكتب في عدد ٨ فبراير سنة ١٩٠٥ في صدد موقف تركيا حيال مصر بعد الاحتلال يقول: « اهتم الباب العالي بمسألة مصر اهتماماً كلياً، فاتفق مع إنجلترا عام ١٨٨٥ على إرسال مندوب من قبله (وهو أحمد مختار باشا)، وآخر من قبلها لوضع تقرير عن حالة مصر وتمهيد سبيل الجلاء، وتوصل بمجهوداته السياسية إلى أن عقد معها معاهدة درومندولف في سنة ١٨٨٧، ولولا إلحاح روسيا وفرنسا عليه لوقع عليها وكانت ارتباطت إنجلترا بها ارتباطاً فعلياً وتحتم عليها الجلاء عن مصر، »

وصفوة القول إن إخفاق مفاوضات درومندولف لم يكن مكسباً جدياً للقضية المصرية، بل كان هذا الإخفاق وما أعقبه من ترك الاحتلال قائماً خسارة لاشك فيها.

الفصل السابع

مسألة قناة السويس

ومعاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨

كان من شروط عقد الامتياز الذى منحه سعيد باشا إلى المسيو فريدينان دلسبس في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ لحفر قناة السويس ، جعل القناة وموانئها على الحياد ، والملاحة فيها حرة ومباحة للسفن التجارية جميعاً ، ومن تفرقة أو تمييز أو حرمان لأى شخص أو لاية جنسية (مادة ١٤) ، وأن لا تمنح الشركة صاحبة الامتياز لأى شخص أو سفينة مزايا يحرم منها باقى السفن أو الشركات أو الأفراد (مادة ١٥) ، وقد بقى حياد القناة مرعياً ومحترماً بين الدول ، إلى أن وقعت الحوادث العراية ، فخرقت انجلترا هذا الحياد ، واتخذت القناة ميداناً لحركاتها الحربية ، فاحتلت بور سعيد ثم الاسماعيلية والسويس ، ومنعت مرور السفن من القناة واحتلتها ، واتخذتها قاعدة للزحف على مصر ^(١)

فلما وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ ووضعت انجلترا يدها على مصر ، أرادت أن تطمئن الدول على حياد القناة ، فنوه اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بهذا الحياد فى تلغرافه الذى أرسله إلى الدول بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ عن سياسة بريطانيا العظمى فى مصر ، وأوضح فيه مقترحات الحكومة البريطانية فى شأن القناة ، وخلاصتها كما تقدم بيانه (ص ٦٧) أن تكون حرة لمرور جميع السفن فى جميع الأوقات ، وأن لا يجوز القيام بأعمال حربية داخل القناة أو بجوارها ، ولا إنزال مهمات وذخائر على ضفتيها ، ولا يجوز إنشاء حصون أو استحكامات على ضفتى القناة أو فى جوارها

وقد تضمن « التصريح » المؤرخ ١٧ مارس المرافق لاتفاق لندن المبرم فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ (انظر ص ٦٧) تأليف لجنة دولية تضع النظام الذى يضمن حرية المرور فى القناة ، وأن تتألف هذه اللجنة من مندوبين عن الدول السبع التى اشتركت فى مؤتمر

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا (الثورة العراية) ص ٣٨٧ و ٤١٦ وما بعدها

لندن (١) ، ومندوب، عن الخديو يحضر اجتماعات اللجنة ، ويكون له صوت استشاري فقط (تأمل !)

وقد اجتمعت اللجنة لأول مرة في باريس يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، وحضر اجتماعاتها حسين فخري باشا مندوباً عن مصر ، وأخذت تضع مشروع هذا النظام ، واستمرت المفاوضات طويلاً في هذا الصدد ، سواء داخل اللجنة أو بين الدول ، بحيث طالبت مدة ثلاث سنوات ، لأن الحكومة البريطانية رفضت أن يتضمن الاتفاق أى إشارة إلى الجلاء عن مصر ، وغنى عن البيان أن حياد قناة السويس لا يمكن أن يكون حياداً صحيحاً مع وجود القوات البريطانية في مصر ، ولم يكن تقرير حياد القناة لهم انجلترا بعد الاحتلال ، ولذلك سوفت في المفاوضات بشأنه ، في حين أنها عجلت بتقرير اتفاق لندن الخاص بشؤون مصر المالية في مارس سنة ١٨٨٥ ، كما تقدم بيانه ، لأن هذه الشؤون كانت تهمها لتفادى العقبات التي اعترضتها في السيطرة المالية على البلاد

معاهدة الاستانة - ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

المنظمة لحياد قناة السويس

ثم أسفرت المفاوضات بشأن القناة عن توقيع الاتفاق الدولي الضامن لحيادها ، وحرية الملاحة فيها ، وهو المعروف بمعاهدة الاستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وقد وقع عليها مندوبو انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا واسبانيا وهولاندا

وخلاصة أحكام هذه المعاهدة أن تبقى قناة السويس دائماً حرة ومفتوحة في حالتها السلم والحرب لجميع السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول ، دون تمييز بينها ، وتعهدت الدول بأن لا تعرقل أو تمنع حرية المرور في القناة في حالتها السلم أو الحرب ، وبأن تمتنع عن حصرها أو اتخاذها ميداناً للحركات الحربية ، وللسفن المتحاربة في حالة

(١) انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا ، وقد حضر اجتماعات اللجنة مندوبون أيضاً عن هولندا واسبانيا

الحرب أن تحتازها وتمتاز فيها بالقدر الضروري لمرورها ، وعليها أن تمر منها بأسرع ما يمكن دون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ولا يجوز لها على كل حال أن ترسو بميناءى بور سعيد والسويس أكثر من ٢٤ ساعة ، إلا فى الأحوال القهرية ، ولا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها أو تنقل منها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولا يجوز للدول غير المحاربة أن تبقى بوارجها الحربية بالقناة ، ولكن لها أن تبقىها فى ميناءى بور سعيد والسويس ، على أن لا يزيد ما لكل دولة على اثنتين ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة ، وقد حددت منطقة الحياد بالقناة البحرية وموانئها وفى دائرة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، وبالنسبة لترعة المياه العذبة التى تروى منطقة القناة ، تعهدت الدول بعدم المساس بها وبفروعها ، وتعهدت أيضاً بعدم المساس بجميع المهمات والمباني والمنشآت التابعة للقناة البحرية أو الترعة العذبة

وحفظت المعاهدة حق مصر على منطقة الحياد من حيث أنها أرض مصرية ولمصر حق السيادة عليها ، وحق إجراء كل ما تراه فيها للدفاع عن مصر والمحافظة على الأمن والنظام ، على أن لا تتعارض هذه الوسائل مع حرية المرور فى القناة (١) فالقناة بموجب هذه المعاهدة بقيت أرضاً مصرية ، مع ترتيب حق ارتفاق دولي عليها ينحصر فى حرية مرور السفن التجارية والحربية بها ، وقررت المعاهدة حق مصر فى الدفاع بقواتها عن القناة وحمايتها ، مع استعانتها فى ذلك بقوات تركيا فى حالة عدم كفاية قوات مصر لهذه المهمة

تحفظ إنجلترا

على أن إنجلترا قد أبدت تحفظاً على هذه المعاهدة ، وذلك فى حالة ما إذا تعارضت نصوصها مع حريتها فى العمل مدة احتلال جنودها لمصر ، ولأهمية هذا التحفظ ننقله هنا ، وهذا نصه :

« يعتقد مندوبو بريطانيا العظمى ، وهم يقدمون هذه النصوص للمعاهدة : كنظام

(١) نظراً لأهمية هذه المعاهدة نشرنا نصها فى قسم الوثائق التاريخية

تهائى يراد به ضمان حرية استعمال قناة السويس أن من واجبههم تقديم تحفظ عام بشأن تطبيق هذه النصوص ، فيما إذا تعارضت مع الحالة الحاضرة المؤقتة والاستثنائية القائمة في مصر ، أو كان من شأنها عرقلة حرية العمل للحكومة البريطانية أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية .

ومعنى هذا التحفظ أن إنجلترا أعلنت أنها لا تطبق نصوص المعاهدة إذا تعارضت مع الاحتلال البريطاني ، وأنها خولت نفسها الحرية في خرق حياد القناة إذا استلزم ذلك وجود الاحتلال

وقد بقيت إنجلترا تتمسك بهذا التحفظ حتى إبرام الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، فصرحت فيه بموافقتها على أحكام معاهدة سنة ١٨٨٨ بدون شرط ولا قيد

وظلت هذه الحالة كذلك إلى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، فتولت إنجلترا السيطرة على القناة ، ومنعت مرور سفن أعضائها التجارية والبحرية منها

معاهدة لوزان -- ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣

وحياذ القناة

ولما عقدت معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ ، تقرر فيها استمرار العمل بمعاهدة سنة ١٨٨٨ (مادة ٩٩ من معاهدة لوزان) ، كما نصت المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها في مصر والسودان ، ومعنى هذا التنازل انفراد مصر بالدفاع عن القناة ، بعد أن كان من حق تركيا مشاركتها فيه ، لأن تنازل تركيا عن كل حق لها في مصر ؛ مع نفاذ أحكام معاهدة سنة ١٨٨٨ ، يجعل الدفاع عن القناة من حقوق مصر وحدها ، وبما أن معاهدة لوزان هي معاهدة دولية ، فلا يؤثر في الحقوق المقررة فيها ماورد في المادة الثامنة من معاهدة التحالف بين مصر وإنجلترا المبرمة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من تخويل إنجلترا وضع قوات مسلحة بجوار القناة للاشتراك في الدفاع عنها ، لأن المعاهدة الثنائية لا تأثير لها فيما يتعارض مع أحكام المعاهدات الدولية

على أنه مما لا شك فيه أن حياد القناة لا يتفق فعلاً مع الاحتلال البريطاني ، وأنه
مادام الاحتلال قائماً فإن هذا الحياد لا يعدو أن يكون نظرياً ، بل وهمياً ، لأن
الاحتلال يجعل الدولة المحتلة صاحبة السيطرة الفعلية على القناة ، ويجعل هذا الحياد
رهناً بإرادتها ، وكل دولة أجنبية تقيم على القناة لا تلبث أن تهدد بوجودها حرية
الملاحة فيها

الفصل الثامن

مسألة السودان

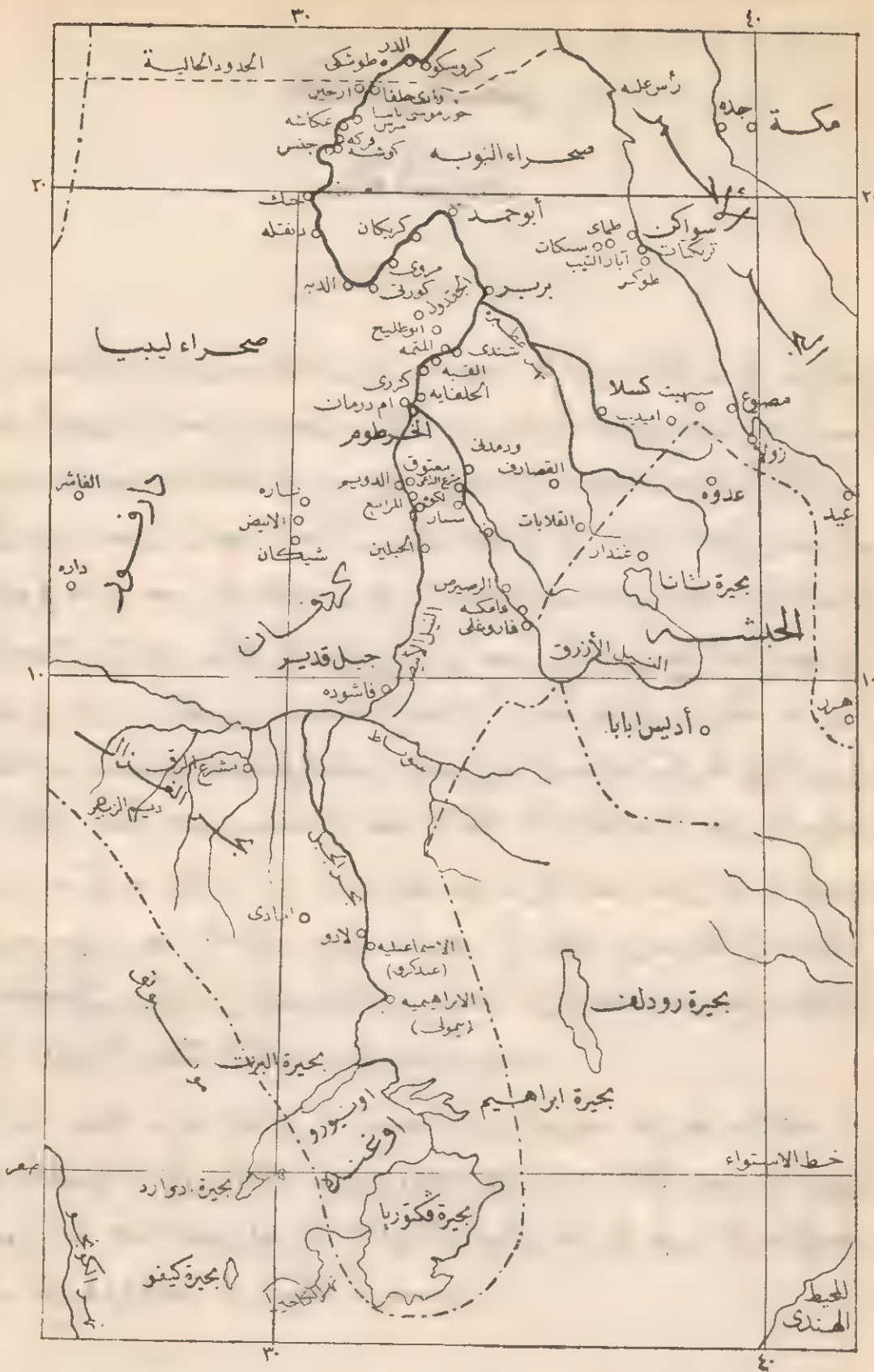
واستقالة شريف باشا

إن استقالة وزارة شريف باشا في يناير سنة ١٨٨٤ لها أهميتها الكبرى في تاريخ مصر الحديث، لسببين : (أولهما) ارتباطها بمسألة السودان وضرورته الحيوية لمصر ، (وثانيهما) أن شريف باشا بهذه الاستقالة قد رسم خطة المقاومة الرسمية ضد الاحتلال الإنجليزي ، فهو أول وزير مصري في عهد الاحتلال استقال احتجاجاً على سياسة الانحياز وتصرفاتهم وتدخلهم في شئون مصر ؛ فاستقالته من هذه الناحية حادث هام في تاريخ الحركة القومية لأن الاحتلال الإنجليزي ما كان ليتغلغل في شؤون مصر ، ويمعن في عدوانه على حقوقها ، لو لم يجد من الوزراء المصريين استخداءاً واستسلاماً ، ومعاونة له في تصرفاته ، فلو وجد من خلفاء شريف باشا في الحكم مالقيه منه من الإباء وإيثار الاستقالة الكريمة على التسليم في حقوق البلاد ، لكان نصيب سياسته الإخفاق لا محالة . لأن المقاومة الوطنية إذا جاءت من طريق الحكومة ، كانت أقوى أثراً وأبعد مدى مما إذا اقتصرَت على الناحية الشعبية واسكن من حسن حظ الاحتلال وسوء حظ مصر أن خلفاء شريف باشا في الحكم لم يتبعوا القاعدة التي وضعها ، بل نقضوها واتبعوا قاعدة أخرى أضاعت على مصر استقلالها وكرامتها ، وهي الاستسلام للانجليز ، وتنفيذ ما يأمر به

جاءت استقالة شريف باشا على اثر استفحال الثورة المهدية ، حين طلب الانجليز من الحكومة المصرية أن تقرر إخلاء السودان وسحب جيوشها منه ، لذلك يحمل بنا أن نبين حالة السودان في عهد الخديو توفيق باشا ^(١) والأسباب التي أدت إلى ظهور الثورة المهدية ، ثم نشوب الثورة ووقائعها ، الى استقالة شريف باشا

(١) راجع ما كتبناه عن السودان على عهد محمد علي في كتابنا (عصر محمد علي) ص ١٥٧

وما بعدها طبعة أولى ، وعلي عهد اسماعيل في كتابنا (عصر اسماعيل) ج ١ ص ١١٠ وما بعدها



خريطة السودان في عهد اسماعيل وأوائل عهد توفيق
(مقتبسة من كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ١٣٤)

السودان قبل الثورة المهدية

كان السودان المصري في أواخر حكم اسماعيل وأوائل عهد توفيق يمتد جنوباً إلى خط الاستواء ، ويشمل بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التي بينهما . إذا كانت مصر قد ضمت إليها مملكة (أونورو) ، وبسطت حمايتها على مملكة (أوغنده) ، وبلغت حدود السودان شرقاً سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، ووصلت حدوده الجنوبية الشرقية إلى المحيط الهندي . وضمّت إليها في هذه النواحي سواكن ومصوع وزيلع وبربره وهرر ، وسواحل السومال الشمالية ، وصارت جميع شواطئ البحر الأحمر الغربية من السويس شمالاً إلى بوغاز باب المندب جنوباً ملكاً لمصر ، وامتدت سلطتها إلى شواطئ خليج عدن من بوغاز باب المندب إلى رأس جردفون « جردفوى » ، ثم إلى رأس حافون الواقعين على المحيط ، الهندي وبلغت حدود الدولة المصرية غرباً إلى مملكة (واداي) الواقعة غرب دارفور ، « انظر الخريطة ص ٨٢ »

وكان السودان مؤلفاً من المديريات والمحافظات الآتية :

المديريات والمحافظات	العاصمة
مديرية الخرطوم	الخرطوم
» سنار وفازوغل	سنار
» بربر	بربر
» دنقلة	دنقلة
» كسلا أو التاكة	كسلا
» فاشوده	فاشوده
» كردفان	الأبيض
» الفاشر	الفاشر
» داره	داره
» كبكبيه	كبكبيه

مديريات دارفور (١)

(١) كما ذكرها مسداليا بك مدير دارفور في عهد غردون باشا في بحثه المنشور بمجلة الجمعية الجغرافية الخديوية بمجموعة ٣ عدد ١ (مايو سنة ١٨٨٨) ص ٤٦ مع تسمية مديرية كبكبيه

العاصمة

ديم الزين
الاسماعيلية (غندوكرو)
ثم اللادو ثم ودلاي

المحافظات والمديريات

مديرية بحر الغزال
خط الاستواء

وكانت مقسمة إلى مأموريات: لوتوكا، وبور،
ومسكركة، ومنبوتو، وودلاي، وفوير

محافظة سواكن

مصوع

هرر

زيلع

بربره (١)

مصوع

حكمديرية هرر

محافظة زيلع

بربره

وكان آخر ولاية السودان في عهد اسماعيل هو غردون باشا، وقد استقال من منصبه
في أوائل عهد توفيق باشا، على اثر إخفاقه في تحديد التخوم بين مصر والحبشة

تعيين محمد رؤوف باشا حكاماً (٢) للسودان

مارس سنة ١٨٨١

وخلفه محمد رؤوف باشا، وهو آخر الولاة الذين حكموا السودان قبل الثورة المهدية،
وكان حاكماً ضعيفاً، خلوا من الكفاية الحربية والإدارية، وفي عهده ظهرت تلك الثورة
التي قضت على نفوذ مصر في السودان، ومهدت للحكم الإنجليزي في أرجائه، وقد عينه
الخديو توفيق باشا حكاماً لعموم السودان وملحقاته، ما عدا هرر وزيلع وبربره وتاجوره
وسواحل البحر الأحمر من مصوع وسواكن وغيرها (٣)، إذ كان لها محافظون ومديرون
آخرون، فكان محمد نادى باشا مديراً لعموم هرر وزيلع وبربره وتاجوه (٤)، وعلى رضا

باسم (كذلك). يوافق التقسيم الوارد في خريطة مسداليا بك ذاته عن السودان الملحقه بالكتاب

الأزرق الإنجليزي Blue Book سنة ١٨٨٢ ج ١١ ص ٣٨

(١) انظر الخريطة ص ٨٥

(٢) حاكماً عاماً

(٣) الوقائع المصرية عدد ٢٣ يناير سنة ١٨٨٠

باشا المهندس محافظا لسواحل البحر الاحمر (١) ، ويتبعه محافظتا سواكن ومصوع ،
ثم جعل لكل منها محافظ على حدة ، فجعل علاء الدين باشا محافظا لمصوع ، وبقي وكيل
محافضة سواكن يقوم بأعمال محافظتها

وعهدت الحكومة إلى محافظ سواحل البحر الاحمر الإشراف على شئون محافظاته ،
ومحافظتي زيلع وبربره ، وأصدر إليه الخديو توفيق أمراً عالياً بذلك في ٧ رجب سنة
١٢٩٧ (١٥ يونيه سنة ١٨٨٠) ، يدل على مبلغ اتساع أملاك مصر في تلك الأصقاع
(وقد نشرناه في قسم الوثائق التاريخية)

وفي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بجعل شرق السودان جميعه ويشمل مديرية
التاكة وسواكن ومصوع وسنيت والقلابات وتوابعها إدارة قائمة بنفسها منفصلة عن
حكمادارية السودان ، وأضيفت إليها محافظة عموم سواحل البحر الاحمر ، وعين علاء الدين
باشا مديراً لعموم شرق السودان (٢)

وكانت الحكومة لا تفتأ توجه عنايتها إلى المديريات والمحافظات البعيدة عن مركز
الدولة ، فمن ذلك الأمر العالى الصادر إلى محمد نادى باشا مدير عموم (هرر) في ٩ ربيع
الآخر سنة ١٢٩٧ (٣١ مارس سنة ١٨٨٠) ، وقد تضمن توجيه نظره إلى السهر على
كل ما يكفل تقدم البلاد ورخاءها ، والمحافضة على كيانها (وقد نشرناه في قسم الوثائق التاريخية)

وكانت مصر تنفق من ميزانيتها على السودان نحو ٢٠٠ جنية سنوياً (٣) ، ولم
تفتر عزيبتها عن بذل الجهود لترقيه شؤونه ، فمن ذلك أنها أنشأت في عهد الخديو توفيق
باشا مدرسة طبية بالخرطوم لتعليم أبناء الأهلىن الفنون الطبية (٤)

وأقيمت الحفلة السنوية لامتحان مدرسة الخرطوم برياسة محمد رؤوف باشا حاكم
السودان يوم ٢١ شعبان سنة ١٢٩٨ (يوليه سنة ١٨٨١) ، فكانت مظهراً حياً للعناية
بالحضارة والتعليم في السودان

(١) الوقائع المصرية عدد ١١ ابريل سنة ١٨٨٠

(٢) الوقائع المصرية عدد أول ديسمبر سنة ١٨٨٠

(٣) انجلترا في مصر للورد ألفريد ملنر ص ١٢٤

(٤) الوقائع المصرية عدد ١١ اغسطس سنة ١٨٧٩

الجيش المصرى بالسودان

وكان الجيش المصرى بالسودان وقت شوب الثورة المهديّة يبلغ ٢٢٦١ مقاتل (١) موزعين فى المواقع الآتية :

هرر ٣٩٥٥ ، الجيرة ٥٠١ ، زيلع ٢٨٠ ، بربره ١٩٦ ، مصوع ٢٤٤٢ ، سواكن ١٨٠٠ ، على حدود الحبشة ٤٣٠٤ ، باقى نواحى السودان ١٩٤٠٢ مرابطين فى المدن والمواقع الهامة كالخرطوم ، وأم درمان ، ودنقلة ، والدبة ، ومروى ، وبربر ، وسنكات ، وطوكر ، وسنيت ، وأميديب ، وكسلا ، وقوز رجب ، وسوق أبو سن (القضارف) وأبو حراز ، وسنار ، والسكوه ، والأبيض ، وباره ، والفاسر ، وفوجه ، وأم شنقه ، وكسكبيه ، وكلكل ، وفاشوده ، ومشرع الرق ، وديم الزير (أوديم سليمان) ، ورمبك ، وشامبه ، وبور ، وأمادى ، واللادو ، ومكركة ، والدفلای ، وودلاى ، وفويره (٢)

ظهور الثورة المهديّة سنة ١٨٨١

وأسبابها

ظهرت الثورة فى السودان سنة ١٨٨١ ، تلبية لدعوة محمد أحمد ، المشهور بالمهدى . وهذه الدعوة لم تكن سوى السبب المباشر للثورة ، وقد سبقتها أسباب أخرى كانت بمثابة العوامل المهيأة لنجاحها ، وستناولها بالبحث والتحقيق ، قبل الكلام عن شخصية المهدي

فأول هذه الأسباب مظالم الحكام ، وما عاناه الأهليون من العنف وفداحة الضرائب ، ويلزمنا أن نعتزف بأن حكام السودان قبيل ظهور الثورة المهديّة ، وحين ظهورها ، كانوا على جانب كبير من الظلم والجور ، لقد كانوا خيلطاً من الترك والشراكسة أو من المصريين ، وكانوا كلهم سواء فى إرهاب الأهلىن ، هذه حقيقة قد نشعر بالمرارة إذ نقررها ، واسكنها الحقيقة الواقعة التى لا يجوز أن نتجاهلها ، بل علينا أن نعتزف بها ،

(١) إحصاء السير رجند ونجت باشا فى كتابه (المهديّة والسودان) ص ٥١

(٢) المرجع السابق بالخريطة مقابل صحيفة ، وتجد هذه المواقع فى الخرائط المنشورة بكتابنا ص ٨٢ ، و ٨٦

وأن نستخلص العبرة منها ، فلو أن كل موظف مصرى يشعر بأن عليه واجباً قومياً لمنصبه وبلاده ، ويؤدى هذا الواجب بأمانة واستقامة ، لكان ذلك من عوامل عظمة مصر وسعادتها ، ولو أن الموظفين الذين تولوا حكم السودان قبيل ظهور الثورة كانوا مثالا للعدل والاستقامة والرغبة فى الإصلاح ، لسعد الشعب السودانى فى عهدهم ، ولما وجدت دعوة المهدي من يستمع إليها من الأهلين ، فهؤلاء الحكام يقع عليهم نصيب كبير من تبعة نشوب الثورة المهدية ، مما أدى إلى ضياع الامبراطورية العظيمة التى بذلت مصر ما بذلت من الدماء والأرواح والأموال فى سبيل تأسيسها

حقاً إن هذا الحكم لا يسرى على جميع حكام السودان ، فإن منهم من كان يرمى العدل وينصف المظلومين ، ولكن من الحق أن نعترف بأن العادلين من الحكام كانوا قلة ؛ وأن غالبيتهم كانت تتخذ الوظائف وسيلة للرشوة والإثراء من طريق غير مشروع ، ولقد زاد فى ارتكاب المظالم أن السودان كان يعتبر منفى للحكام ، ولم تكن الحكومة ترسل إليه فى الغالب إلا الموظفين المغضوب عليهم ، فالموظف الذى يذهب إلى السودان وهو شاعر بأنه مبعد أو منفى ، لا ينتظر منه العدل والاستقامة فى عمله ، أضف إلى ذلك أن حكام مصر فى ذلك العصر لم يكونوا فى الغالب مثال العدل والصالح ورعاية مصالح المحكومين ، بل إن مظالمهم كانت كذلك من أسباب الثورة العراقية^(١) ؛ فكيف بهم إذا كانوا فى أقاصى السودان حيث لا رقيب عليهم ولا حسيب ؟ فالأهلون إذن كانوا هدفاً للظلم وسوء المعاملة ، يبتز منهم الحكام ما يقدرون عليه من المال ، ويرهقونهم بمختلف أنواع الضرائب والمغارم ، وهذا لا ينفى أن الحكم المصرى فى السودان قد بسط رواق الحضارة والعمران فى ربوعه مدى خمسين سنة متوالية ، كما فصلنا ذلك فى كتابنا عن (عصر اسماعيل) ، ولكننا نتكلم عن ناحية العدالة التى كان إغفالها من جانب الحكام المحليين سبباً من الأسباب الجوهرية لقيام الثورة المهدية ، وليست هذه الناحية أمراً هيناً ، بل هى من أعظم الأركان التى تشاد عليها عظمة الممالك ، وسعادة الشعوب ، وقديما قالوا : (العدل أساس الملك)

نعم إن حكومة المهدي وخليفته التعايشى التى قامت على أنقاض الحكم المصرى ، كانت مثال الظلم والقسوة ، وعنوان الفوضى والتأخر ، ولم يسعد السودان قط على يدها بل وقعت فى عهدها المظالم ، وتلاحقت المحن والخطوب ، والأوبئة والمجاعات ، ولكن

(١) كما أوضحنا ذلك فى كتابنا (الثورة العراقية) ص ٦٦

هذه المقارنة لا يجوز أن تصرفنا عن تقصى أسباب الثورة المهدية ، فمن الواجب أن نعترف بأن مظالم الحكام كان لها دخل كبير في دفع الناس إلى الثورة

وثمة سبب آخر يتصل بالحكم ، وهو تولية الحكومة بعض الأوروبيين كبرى المناصب في السودان ، فإن هؤلاء الأجانب لم يكونوا صادقي النية نحو مصر ، بل كانوا يثيرون بأعمالهم ومظالمهم أيضاً روح الكراهية في نفوس الشعب ، وقد انتهزوا أوامر الحكومة بمنع تجارة الرقيق ، فخاربوا هذه التجارة بكل عنف وقسوة ، مع علمهم أن هذه الحرب تثير كراهية فريق كبير من الأهليين ، وتدفعهم إلى مقاومة الحكومة

ولقد كانت محاربة الاتجار بالرقيق في ذاتها من أسباب نجاح الثورة المهدية ، وهذا السبب يبدو مناقضاً للسبب الأول ، لأنه مما لا شك فيه أن محاربة الرق هي من مستلزمات الحضارة والإنسانية ، ومن مقتضيات العدل والعمران ، إذ ليس من أنواع المظالم ما هو أشد همجية من اقتناص الأهليين الآمنين ، وتشريدهم في الأقطار ، وبيعهم ببيع السلع في أسواق الرقيق ، وهكذا الثورات تحتوى في بعض المواطن على شتى المتناقضات وكذلك كانت جهود الحكومة المصرية في محاربة الاسترقاق من أسباب نجاح الثورة المهدية ، لأن تجار الرقيق كانوا يمثلون في البلاد طبقة قوية من الأعيان والتجار ، فلما حرمت عليهم الحكومة ممارسة هذه التجارة التي كانت تدر عليهم الأرباح الوفيرة ، انقلبوا عليها ، وانضموا إلى الثائرين ويتصل بهذا السبب احتكار الحكومة تجارة العاج ، وهو من أهم مصادر الثروة في السودان ، وقد وقع هذا الاحتكار في عهد غوردون باشا ، فاستأثرت الحكومة بالأرباح الطائلة التي كانت تشمرها هذه التجارة على أربابها ، فنقموا من الحكومة هذا الاحتكار وسخطوا عليها ، وانضموا إلى الثورة بعد نشوبها ، قال الكولونل شاي لونج بك Chaille' Long bey في هذا المصدد (١) : « إن أمر غوردون باحتكار محصول العاج قد أثار تجار السودان على الحكومة ، وهؤلاء التجار كانوا سادة السودان الحقيقيين ، فكان هذا العمل المنطوي على الظلم هو النواة الأولى للثورة المهدية ، وكانت إدارته فوضى ، وبالجملة فقد تولى حكم السودان والأمن واليسار يسودانه ، ولما غادره سنة ١٨٧٩ كان ينوء تحت أعباء الديون ، والثورة تتمخض في أحشائه ،

أضف إلى ما تقدم سبباً آخر ، وهو جهل الأهليين ، وسرعة تصديقهم للخرافات

(١) في كتابه مصر ومديرياتها المفقودة ص ١٨٦

والأوهام ، واعتقادهم من قبل بقرب ظهور المهدي المنتظر ، فأقبلوا على دعاوى محمد أحمد يصدقونها ويؤمنون بها ، دون تفكير ولا تحقيق

وثمة سبب هام كان له أثر كبير في نجاح الثورة ، وهو عجز قيادة الجيش المصري في السودان حين شوبها ، فعلى رغم أن عدده كان يبلغ كما تقدم بيانه ص (٨٧) اثنين وثلاثين ألف مقاتل ، موزعين بين مختلف المدن ، فإنه كانت تعوزه كفاية القيادة والنظام ، كما أن إدارة السودان كان يتولاها وقت ظهور المهدي حاكم من أضعف الحكام وأقلهم كفاية وشجاعة ، وهو محمد رؤوف ، باشا فكان وجوده من أكبر العوامل في ظهور الثورة وانتصارها ، بل هو السبب المباشر لنجاحها الأول

وزاد في استفحال الثورة أنه لما استفاضت أنبأؤها الأولى في مصر ، لم يكثر لها العراقيون ، وكانوا وقتئذ أصحاب الحول والطول ، وامتنعوا عن إرسال المدد إلى السودان وأرادت وزارة شريف باشا (الثالثة) إرسال ألى طره المعروف بالألاى السودانى إلى السودان ، لتعزيز قوة الحكومة به ، ولـكن عرابى وصحبه اعتقدوا أن الغرض من إرساله تفريق الجماعة العسكرية وإضعافها ، قال عرابى في هذا الصدد : « إن القوة التى كانت موجودة في جهات السودان كانت تكفى لحفظ النظام فيها ، وأنه لم يكن ثمة سبب يدعو إلى تعزيزها بالألاى السودانى (١) » ، فلما سقطت وزارة شريف باشا في فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتألقت وزارة الباروى الموالية للعراقيين ، تغير مسلك الحكومة ، وصرفت النظر عن إرسال هذا المدد ، وهذا من أخطاء العراقيين ، ومرجع هذا الخطأ إلى أن عرابى وصحبه لم يكونوا يقدرّون أهمية السودان الحيوية لمصر ، ولا كانوا يعبرونه عناية جدية ، بل كانوا ينظرون إليه كمنفى المغضوب عليهم ، ينبشك بذلك أنه حين أمر عرابى بمحاكمة الضباط الشراكسة المتهمين بالانتماء به (أبريل سنة ١٨٨٢) كان عقابهم النفي إلى أقاصى السودان !!

وهناك سبب سياسى لاستفحال الثورة المهدية ، يرجع إلى مطامع الانجليز الاستعمارية ، ذلك أن الاحتلال أضعف هيبة الحكومة المصرية ، وجعلها خاضعة للسياسة البريطانية ، وكان مما بادر اليه في أعقاب اخماد الثورة العراقية إلغاء الجيش الوطنى ، كما تقدم بيانه ، وتجريد البلاد من قوتها الحربية والبحرية ، مما اثر اى صدها في نواحي السودان ، فأغرى بها

الثائرين ، وقد حالت انجلترا دون كبح جماح الثورة المهدية ، وأكرهت الحكومة المصرية على إخلاء السودان بحجة عجزها عن إخمادها ، على حين انها كانت تستطيع ، لو تركت شأنها ، أن تقضى على محمد أحمد وثورته

وبما لا مرأى فيه أن سياسة انجلترا عقب الاحتلال كانت ترمى إلى بث الفوضى وإثارة الفتنة في السودان ، لكي تتخذ من الثورة ذريعة لتسويغ بقاءها في مصر ، ولكي تضعف من شوكة مصر من ناحية أخرى ، فلا تقوى على استرداد استقلالها ، وليس أفعل في إضعاف شوكتها من شوبب الثورة في السودان ، وتغلبها على قوات الحكومة فيه ، من أجل ذلك كانت انجلترا تنظر بعين الغبطة إلى امتداد تيار الثورة المهدية ، ومن أجل ذلك أيضا عارضت رغبة الحكومة المصرية في وقف تيار هذه الثورة ، ولما رأَت عبد القادر باشا حلبي حكممدار السودان في أوائل عهد الاحتلال قد نجح في التكيل بالثائرين وإعادة سطوة الحكومة المصرية ، عملت على إقصائه عن منصبه ، لتعود الثورة سيرتها الأولى ، فالسياسة الانجليزية هي ولا شك من أهم الأسباب التي ساعدت على استفحال ثورة المهدي تحقيقا لمطامعها الاستعمارية

التوافق الزمني

بين الثورة العراقية والثورة المهدية

من الحقائق التي تلفت النظر أن الثورة المهدية والثورة العراقية ظهرتا في أوقات متقاربة ، وقد كان هذا التقارب باعثا لبعض المؤرخين إلى الظن بأن يد انجلترا هي التي دبرت الثورتين في وقت واحد ، لكي تستفيد منها ، فقد كانت الثورة العراقية ذريعة لاحتلال مصر ، كما كانت الثورة المهدية فرصة اغتنتمها لفصل السودان عن مصر ، ثم الاستئثار به من بعد ، على أن هذا الظن ليس له ظل من الواقع ، أما أن انجلترا استفادت من كلتا الثورتين لتحقيق مطامعها الاستعمارية ، فهذا أمر مقطوع بصحته . ولكنها لا دخل لها في ظهور الثورة العراقية ، ولا الثورة المهدية ، فكلاهما ظهرت لأسباب التي فصلناها آنفا (١) ، على أن يد انجلترا كان لها أثرها في تطور حوادث الثورتين ، فمما لا شك فيه أنها منعت إخماد ثورة المهدي قبل استفحالها وقد كان ذلك حين احتلت مصر وتسلطت على الحكومة المصرية

(١) راجع أسباب ظهور الثورة العراقية في كتابنا (الثورة العراقية) ص ٦٢ وما بعده

على أنه لا يسعنا في الجملة الا القول بأن الثورة العراقية كانت من أسباب نجاح ثورة المهدي . لأن الحكومة المصرية في عهد الثورة لم يتسن لها التفرغ لكبح جماح المهدي ، فضلا عن معارضة العراقيين في إرسال المدد الى السودان كما تقدم بيانه ، فكان ذلك سببا لاستفحال الثورة المهدية ، وقد كان المهدي يعطف على عرابي ، على غير سابق صلة بينهما ، ولعل قيام عرابي ضد الحكومة المصرية قد صادف هوى في نفسه ، مما شجعه على تقليده ، وجعله موضع عطفه وتقديره ، وبما يؤثر عنه أنه حين هاجم الخرطوم سنة ١٨٨٥ أصدر أمره بالمحافظة على حياة غردون قائلا : « إني أريد أن أفندي به أحمد عرابي باشا (١) » ، ومهما يكن من موقف العراقيين فإن الاحتلال الانجليزي هو المسئول الأول عن إغراء المهدي وأشياعه بسلطة الحكومة ، ومنعها من إخماد الثورة المهدية

شخصية المهدي

والآن يحمل بنا أن نتكلم عن شخصية الرجل الذي استطاع أن يثير السودان ، ويجمع حوله الأنصار والأشباع من سكانه ، ويتزعم الثورة ، ويتغلب على قوات الحكومة في أرجائه ويؤسس فيه دولة كان لها شأن كبير في تطور الحوادث في مصر والسودان ولد محمد احمد في ٢٧ رجب سنة ١٢٦٠ هـ (٢) (١٢ اغسطس سنة ١٨٤٤ م) بجزيرة

(١) السودان بين يدي غردون وكتشنر لإبراهيم فوزي باشا ج ١ ص ٣٩٨

(٢) هذا التاريخ عن خطاب ورد لي من سعادة السيد عبد الرحمن باشا المهدي بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٣٩ رداً على خطابي إليه في الاستفسار عن بعض نقط مختلف عليها تتعلق بتاريخ والده المرحوم المهدي (صاحب الترجمة) ، ذلك أن نغوم بك شقير يقول في كتابه عن السودان إنه ولد سنة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٣ م) بجزيرة (ضرار) ، ويقول إبراهيم باشا فوزي في كتابه (السودان بين يدي غردون وكتشنر) إنه ولد سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) في جزيرة (الحناق) الواقعة جنوبي مدينة (العرضي) قاعدة إقليم دنقلة ، وإزاء هذا الخلاف في التاريخ والمكان رجعت إلى السيد عبد الرحمن باشا المهدي ، فتفضل بموافاتي بالحقيقة ، التي هو أدري بها من سواه ، ومن خطابه يتبين أن التاريخ الصحيح لميلاد المهدي هو ٢٧ رجب سنة ١٢٦٠ (١٢ اغسطس سنة ١٨٤٤ م)

أما مدينة (العرضي) فهي بذاتها مدينة دنقلة ، قاعدة مديرية دنقلة ووكالة (العرضي) مأخوذة من الكلمة التركية (أوردو) أي الجيش . وقد سميت دنقلة (العرضي) لأنها كانت مقراً للجيش . وأما الجزيرة

(لبب) ، التي تبعد عن مدينة (دنقلة) جنوباً بخمسة عشر كيلو متراً ، وهو من سلالة عربية ، وكان أبوه نجاراً ، مرن على بناء السفن ، ثم ضاق به العيش في دنقلة ، فانتقل وأفراد عائلته إلى (كررى) ^(١) ، ومحمد أحمد لا يزال طفلاً ، واشتغل هناك بصناعته ، وتلقاها عنه أولاده ، على أن محمد أحمد قد مال منذ صباه إلى العلم والتفقه في الدين ، فحفظ القرآن في كتاب بالقرب من كررى ، ثم تلقى بعض العلوم الدينية ، ومالت نفسه إلى التصوف ، وأخذ تعاليمها عن أستاذه له يدعى الشيخ محمد الشريف نور الدائم ، من خيار العلماء ، فقربه وميزه على سائر تلاميذه ، لما رأى منه التقشف والزهد

وفي سنة ١٢٨٦ هـ (١٨٧١ م) رحل إخوته إلى جزيرة (آبا) ^(٢) ، لسكرة أشجارها الصالحة لصنع المراكب ، فرحل معهم المترجم ، وكان قد تفقه في الدين ، وبلغ من العمر السادسة والعشرين ، فبنى بالجزيرة مسجداً للصلاة ، وخلوة للتدريس ، وأقبل عليه سكان الجزيرة ، يأخذون عليه العهود ، وتتلذذ عليه بعضهم ، فلم يمض على مقامه بها إلا القليل حتى ، ذاع صيته في النواحي المجاورة ، ولما كثر أتباعه ومريدوه ، واعتقد أنه المهدي المنتظر ، اعتزم أن ينأى بدعوته ، فأسرها أولاً في نفسه ، ثم أفضى بها إلى أستاذه الشيخ محمد الشريف ، فنهاه عنها ، ولسكنه لم ينته ، ولم يسمع له نصحاً ، ورأى أستاذه إصراره

التي ولد بها المهدي فهي جزيرة (لبب) ، لا جزيرة (ضرار) ، والجزيرتان واقعتان جنوبي مدينة دنقلة ، ويفصل بينهما خور ، ويطلق على جزيرة (لبب) اسم (الأشراف) نسبة إلى الأشراف من أسلاف المهدي ، فكلا الاسمين يطلق على جزيرة لبب ، وكلاهما اسم لها ، وليست هي جزيرة (ضرار) ولا هي أيضاً جزيرة (الخنق)

أما (الخنق) فهو اسم يطلق على المنطقة التي يقطنها الأشراف منذ أن نزحوا إلى السودان واستوطنوا دنقلة ، وهي في الأصل قرية من قرى مديرية أسوان واقعة شمالي المديرية بين أسوان ودراو ، وكان يسكنها الأشراف ومنهم أسلاف المهدي قبل هجرتهم إلى دنقلة ، فلما نزلوا إلى مكانهم بدنقلة أطلقوا عليه اسم (الخنق) ووطنهم الأصلي بمديرية أسوان ، فالخنق إذن اسم يطلق على جميع المنطقة التي استوطنها الأشراف ، وهي تشمل جزيرة (لبب) وجزيرة (ضرار) وغيرهما من الجزر والقرى الواقعة في تلك المنطقة

ويتبين مما تقدم أن المهدي من أصل مصري ، وأن موطن أسلافه في مديرية أسوان

(١) شمالي أم درمان وعلى بعد ستة أميال منها

(٢) بالنيل الأبيض وتبعد عن الخرطوم جنوباً بمائة وخمسين ميلاً

على دعواه ، فجمع مجلساً في (آبا) من الأعيان ، وأمره بحضورهم أن يرجع عن غيه ، فخرج محمد أحمد من المجلس لمشاورة من معه من الأصحاب ، فلم يرجع ، ونصح الشيخ شريف إلى قائم مقام « السكوة » بالقبض عليه وزجه في السجن ، لكي لا يستفحل أمره ، فلم يفعل ، ولو عمل برأيه لأخذ الثورة وهي في مهدها

وفي شعبان سنة ١٢٩٧ هـ (٢) (يوليه سنة ١٨٨٠ م) أسر دعوته إلى خاصة تلاميذه ومريديه ، وفي مقدمتهم عبد الله التعايشي ، خليفته من بعده

وفي شعبان سنة ١٢٩٨ هـ (مايو — يونيه سنة ١٨٨١ م) أخذ يذيع دعوته جهراً ، فكتب إلى المشايخ من مريديه وأصدقائه أنه رأى النبي الكريم عليه الصلاة والسلام في المنام ، وأنه عهد إليه إحياء الإسلام ، ودعاهم إلى الحضور إليه في (آبا)

وكان ممن أرسل إليهم كتبه الشيخ محمد صالح من علماء دنقلة ، فبعث بكتابه إلى محمد رؤوف باشا حاكم دار السودان ، وكان هذا قد بلغه نبأ دعوته من الشيخ محمد شريف ، إذ نبهه إلى نية محمد أحمد ، ولما كان رؤوف باشا أهمل الأمر ، وعزا تبليغ الشيخ محمد شريف إلى منافسة بينهما ، فلما تراءى إليه نبأ الكتب والمنشورات التي أذاعها المهدي في مختلف النواحي ، بعث إليه بكتاب يسأله عما نسب إليه ، فأجابه محمد أحمد بأن هذه المنشورات صدرت عنه حقاً ، وأنه المهدي المنتظر ، فأرسل إليه أحد معاونيه محمد بك أبو السعود العقاد يدعوه إلى الحضور إلى الخرطوم ، فجاءه أبو السعود ، وطلب إليه أن يذهب معه إلى الخرطوم ، ليبريء نفسه لدى رؤوف باشا ، فرفض المهدي دعوته ، وأغلظ له في القول ، فعاد العقاد إلى الخرطوم ، وأبلغ رؤوف باشا بما رأى وما سمع ، واعتزم المهدي تأييد دعوته بالقوة ، وأخذ يستعد لمقاومة الحكومة ، ومن ثم بدأت وقائع الثورة

وقائع الثورة المهدية

واقعة آبا — ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١

جرد رؤوف باشا كتيبة من مائتي جندي إلى جزيرة (آبا) بقيادة أبي السعود العقاد ،

(١) هذا التاريخ أيضاً عن خطاب السيد عبد الرحمن المهدي باشا المتقدم ذكره

ليأتوا له بالمهدي سجيناً ، ولكن محمد أحمد كان متيقظاً ، فأعد رجاله وأنصاره (وكانوا يسمون الدراويش) للقتال ، فما ان نزل الجند من الباخرة التي أقلتهم وبلغوا القرية ، حتى انقض عليهم رجال المهدي ، وقتلوا بهم جميعاً ، أما أبو السعود فلم يكن غادراً بالباخرة ، خوفاً على نفسه ، فلما علم بما حل بالجند أقلع عائداً إلى الخرطوم ، وأنهى إلى رؤوف باشا ما فعله المهدي برجاله

وتسمى هذه الواقعة واقعة (آبا) ، وهي أول معركة انتصر فيها المهدي

أبرق رؤوف باشا إلى المعية الخديوية بمصر ، ينبئها بقيام محمد أحمد وادعائه المهديّة ، وما حل بالجند من القتل في واقعة (آبا) ، وعزا الهزيمة إلى أنهم أبوا إطاعة رئيسهم وامتنعوا عن إطلاق النار على الدراويش ، محتجين بأنه لا يصح قتال أمثال أولئك الفقراء ، فنتج من ذلك الإحجام أن هجم الدراويش على الجند وقتلوا منهم ١٢٠ جندياً وستة من الضباط ^(١) ، وقد أرسلت المعية إلى رؤوف باشا تستحثه على وجوب قمع حركة مدعي المهديّة ، وبذل الهمة في سبيل القبض عليه ، وكان ذلك في أواخر عهد وزارة رياض باشا الأولى وابتداء تضعضع سلطة الحكومة بسبب قيام الثورة العراقية

فجرد رؤوف باشا تجريدة ثانية إلى (آبا) لتأديب المهدي ، فلما علم هذا بنا هذه الحملة غادر (آبا) ، ورحل إلى جبل (قدير) ، شمالي فاشودة ، وجنوبي كردفان ، ليكون بئامن من حملات الحكومة

واقعة راشد

٩ ديسمبر سنة ١٨٨١

وإذ حل المهدي بجبل (قدير) ، علم بأمره راشد بك أيمن مدير فاشودة ، فاعتزم السير إليه في جيشه ، للقبض عليه ، ولكنه أخطأ أيضاً في تقدير قوة المهدي ، ولم يأخذ للأمر عدته ، فكمن له محمد أحمد ورجاله في الطريق ، وانقضوا عليهم ، فصمد راشد بك ومن معه للقتال ، ولكن جموع المهدي تكاثرت عليهم ، فقتل راشد بك ونحو ١٤٠٠ من رجاله ، وغنم المهدي جميع أسلحة الحملة وذخائرها ، وكان ذلك يوم ٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ،

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١

وقد عرفت هذه الواقعة بواقعة (راشد) ، وهى أول الوقائع الكبيرة التى مكنت المهدي فى البلاد

تعيين عبد القادر باشا حلى حكاماً للسودان

ارتاع رؤوف باشا من هذه الواقعة ، وأرسل إلى مصر يطلب المدد ، وكان ذلك فى عهد وزارة شريف باشا الثالثة ، فأعد شريف ألياً من الجند لإرساله مدداً إلى السودان ، ولكن سقوط وزارته فى فبراير سنة ١٨٨٢ أدى إلى تغيير مسلك الحكومة حيال ثورة المهدي ، فإن وزارة البارودى رأت العدول عن إرسال المدد ، بحجة أن الحالة لا تستدعى إرساله ، والواقع أنها أرادت التقرب إلى العراقيين ، إذ لم يكن يرضيهم سفر أى جماعة من الجند والضباط إلى السودان ، لما فى ذلك من إضعاف قوة الجيش بحسب زعمهم ، فضلاً عما فيه من المشقة لهم ، وقد كان دأبهم تحسين حالة الضباط والجند والترفيه عليهم ، فاكثفت وزارة البارودى بتعيين عبد القادر باشا حلى ناظراً وحكاماً للسودان ، بعد أن عزلت رؤوف باشا ، فبرح هذا الخرطوم فى أوائل مارس سنة ١٨٨٢

وقد تأخر سفر عبد القادر باشا من مصر ، فلم يصل إلى الخرطوم إلا يوم ١١ مايو

سنة ١٨٨٢

هزيمة الشلالى

٢٩ مايو سنة ١٨٨٢

وفى غضون ذلك كان يتولى الأعمال جيكلر باشا Giegler النمساوى رئيس مصلحة التلغرافات السودانية بالنيابة عن الحكمدار ، فجرد حملة بقيادة يوسف باشا الشلالى مؤلفة من نحو أربعة آلاف مقاتل ، فسارت من (الكوة) فى منتصف مايو ، قاصدة (جبل قدير) من طريق فاشودة ، فعلم المهدي بزحفها وأعد العدة لقاتلها ، فلما اقتربت من معقله انقض عليها بمجموعه الحاشدة يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ، وكان يبلغ عددهم نحو خمسة عشر ألفاً ، وباغتوا الجند ليلاً وهم نيام ، فأوقعوا بهم وقتلوا بهم فتكا ذريعاً ، وقتل يوسف باشا الشلالى فى هذه الواقعة التى سميت باسمه ، وغنم المهدي أسلحة الجيش وذخائره ، فازداد بها قوة ، وذاعت سطوته فى مختلف الأرجاء ، وخاصة فى كردفان ، وتضعفت

هيئة الحكومة ، وصدق الأهلون دعوة محمد أحمد ، بعد هذه الانتصارات المتوالية ، وقد وقعت هذه الواقعة في أوائل عهد عبد القادر باشا حلى ، ولكنه ليس مسئولا عنها ، لأنها جهزت قبل مجيئه إلى الخرطوم ، إذ كان يتولى شؤون الحكمدارية جيكر باشا وكيل الحكمدارية

وإن المرء لتأخذ الدهشة من هزيمة قوات الحكومة أمام المهدي ورجاله ، في الوقائع السالفة وما تلاها ، فإن الجيش المصرى هو هو الذى فتح النيل الأبيض وكردفان ودافور ، وبحر الغزال وخط الاستواء ، ودان له السودان من أدناه إلى أقصاه مدة ستين سنة متوالية ، فكيف به ينهزم أمام شراذم مجردة من السلاح والنظام ؟ إن هذا حقا يدعو إلى العجب ، ولكن سوء إدارة الحكام ، وتعاقب المديرين ، وعدم كفايتهم ، وقلة إخلاصهم ، وافتقار الجيش إلى قواد كفاء ، كل ذلك كان له أثره فى اختلال نظام الجند وانهمامهم أمام جموع المهدي ، ثم إن شخصية المهدي كان لها بلا مرء أثر كبير فى انتصار جموعه ، فقد كان ذا شخصية قوية جذابة ، ولولا ذلك لما استطاع أن يجمع حوله الأنصار والأعوان ، ويبعث فيهم روح الطاعة لأوامره ، والاستخفاف بالموت فى سبيل تأييد دعوته ، ولقد كان لمزاياه الشخصية ، وما عرف عنه من الزهد والصلاح والتقوى ، وإيمانه بدعوته ، وذكائه وحزمه ، كل أولئك كان له أثره فى نجاحه وانتصاره على قوات الحكومة

سقوط باره والأبيض

يناير سنة ١٨٨٣

اضطرب جبل الأمن فى كردفان ، واستفحلت فيها سلطة المهدي ، وامتد نفوذه ، وكثر أشياعه بعد انتصاره فى واقعى راشد والشلال ، فزحف على (الأبيض) عاصمة كردفان ، وكان عليها وقتئذ اللواء محمد سعيد باشا مديراً وحكمداراً لغربى السودان ، وفيها من الجند نحو ستة آلاف مقاتل ، فهاجمها المهدي بجموعه وعددهم نحو خمسين ألف مقاتل يوم ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ووقعت فى ذلك اليوم معركة كبيرة انتهت بهزيمة الثوار وارتدادهم عن المدينة ، بعد أن فتكت بهم نيران البنادق والمدافع ، وقتل منهم عدة آلاف ، وكان من القتلى شقيق المهدي وشقيق عبد الله التعايشى ، وانسحب المهدي يجر أذيال

الهزيمة ، ولو تعقبه سعيد باشا وقتئذ لأمكنه القضاء عليه ولأخذ الثورة وأنقذ البلاد من عواقبها الوخيمة ، ولمكنه تردد وخشى الخروج من المدينة ، فما لبث المهدي حتى استجمع قوته ، واستعد للزحف

وفي غضون ذلك حاصر الدراويش (باره) إحدى المواقع الهامة في كردفان ، وكان بها حامية من الجند ، وشددوا عليها الحصار حتى سلمت وسقطت في ٥ يناير سنة ١٨٨٣ ثم استأنف المهدي حصار (الأبيض) ، وسد عليها المسالك ، فاشتد الضيق والجوع بالحامية العسكرية ومن بقي فيها من الأهلين ، وفكت بهم الأمراض ، فعقد سعيد باشا مجلسا عسكريا من ضباط الحامية للنشاور في الموقف ، فاستقر رأيهم على التسليم ، بعد أن نفدت قواهم ، فسلموا المهدي بعد أن وعدهم بالمحافظة على حياتهم ، ودخل المدينة يوم ١٩ يناير سنة ١٨٨٣ دخول الظافر ، وغنم كل ما كان لدى الحامية من الأسلحة والبنادق والذخائر ، وضمها إلى ما غنمه في واقعتي راشد والشلالي ، فاجتمع عنده ٦٤٠٠ بندقية وثلاثة عشر مدفعا والمقادير الجمة من الذخائر

ولما استقر المهدي في الأبيض استراب بسعيد باشا وسائر الضباط الذين سلبوا معه ، مبالغ في إذلالهم وتعذيبهم بحجة إكراههم على إظهار أموالهم المخبأة ، وكان سعيد باشا يقابل مظالمهم بالإنفاء والإباء ، ثم أمر المهدي بقتلهم فقتلوا جميعا

أعمال عبد القادر باشا حلي

وصل عبد القادر باشا حلي إلى الخرطوم يوم ١١ مايو سنة ١٨٨٢ كما أسلفنا ، فأدرك خطورة الثورة ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، ولكن مصر كانت مسرحا لـ كوارث سنة ١٨٨٢ التي انتهت بهزيمة الجيش المصري في التل الكبير ، واحتلال الانجليز القاهرة ، وانحلال الجيش ، وسيطرة الانجليز على سياسة الحكومة ، فصمت آذانها عن طلبات عبد القادر باشا ، على أن هذا القائد الباسل والحاكم الحازم نظم القوات التي كانت تحت تصرفه في السودان ، وأحيا هيبة الحكومة ، بما تذرعه به من الحزم والعزم ، فقد وجد الخرطوم عند وصوله في غير منعة ، إذ لم يكن بها سوى عدد قليل من الجند مخبأ في ظاهرها ، دون حصون ، أو متاريس ، فشرع لفوره في حفر خندق يصل النيل الأزرق بالنيل الأبيض ، وأقام المعاقل وركب بها المدافع ، وزاد من عدد الجند ، بأن جند من العساكر المتطوعة تسعة آلاف مقاتل وسلاحهم بخمسة آلاف بندقية أحضرها

معه من مصر ، وأخذ يتولى تمرينهم على الحركات العسكرية بنفسه ، واستدعى ست أوطرط من الجنود النظامية من السودان الشرقى . فصارت الخرطوم فى غاية من المنعة ، واطمان أهلوها . بعد أن كانوا يتوقعون هجوم الثوار عليها ، وحصن سنار وجعلها بمنجاة من الغزو ، واستطاع بذلك كله أن يقاوم الثورة سنة كاملة

وقد سقطت الأبيض فى الوقت الذى كان يكافح فيه الثوار على النيل الأزرق ، وعلم بنبأ سقوطها وهو فى طريقه إلى سنار ، بعد أن نكل بالثوار ، كما سيجىء بيانه ، وبذل جهد المستطاع لإنقاذها ، وأرسل إليها الأورطة تلو الأورطة ، واسكنها لم تقو على إنقاذها ، فأرسل يستعجل المدد من مصر ، فتركته الحكومة وشأنه ، وطلب أن ترسل إليه قليلا من المال لأداء مرتبات الضباط والجنود ، فلم تكترث له ، وكان من عواقب إهمال طلباته سقوط الأبيض ، قال إبراهيم باشا فوزى فى هذا الصدد : « وقد بلغنى أن عبد القادر باشا بعث يسترحم الحكومة فى إرسال ثلاثين ألف جنيه لصرف تلك المرتبات ، وقال انه لا يلىق بنا أن نسوق الجنود وضباطهم إلى مواطن الموت وأولادهم ونسأؤهم يتضورون جوعا فلم يلتفت إلى قوله حتى أنه كان يسأل الحكومة المكافآت بالرتب والنياشين لكثير من الضباط ، فتقابل مطالبه بالرفض والإباء (١) »

واقعة معتوق

يناير سنة ١٨٨٣

وكانت الحرب سجالا بين قوات الحكومة وجموع الثوار ، فاعتزم عبد القادر باشا الخروج اليهم بنفسه ، فخرج من الخرطوم فى يناير سنة ١٨٨٣ يقود قوة من الجنود ، والتقى بالثوار فى غابة قرب (معتوق) ، فأوقع بهم ، وفاز عليهم فوزا مبينا (٢)

واقعة مشرع الداعى

٢٤ فبراير سنة ١٨٨٣

وجاء بجيشه الى (الكوه) وعاد الى الخرطوم ، ثم استأنف القتال ، فنزل من الخرطوم

(١) السودان بين يدي غردون وكثشترج ص ١١٩

(٢) السودان لنعوم بك شقير ص ١٤٩

بطريق النيل الأزرق حتى وصل الى (واد مدني)، وسار على رأس جيشه حتى التقى بجموع الثوار في مشرع الداعي (شمالى سنار) ، فشبت الحرب بينهما فى موقعة كبيرة دامت أكثر من ثلاث ساعات ، قتل فيها من الثوار نحو ألف رجل ، وأصيب عبد القادر باشا أثناء القتال برصاصة فى جنبه حطمت ساعته ، ولكن لم يلحقه سوء ، وانتهت الواقعة بتشتيت شمل الثوار ، ودخل عبد القادر باشا سنار ، فوطد الأمن فيها ، وأعاد هيبة الحكومة ، وطارد العصاة بالقرب من (الرصيرص) وأوقع بهم وشتت شملهم

وبذلك أخذ عبد القادر باشا الثورة فى سنار والجزيرة كلها (الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض) ونكل بالثوار ، وملاً قلوبهم رعباً ، فانكمشوا أمام هيئته وسطوته ، وضيق على المهدي المسالك ، وشعر المهدي بخطرته ، فكان يدعو الله هو وأصحابه عقب كل صلاة بقوله : « اللهم يا قويا يا قادر ، اكفنا عبد القادر ،

ولو بقى فى منصبه لقضى على الثورة المهديّة القضاء الأخير ، قال فى هذا الصدد تاجر كبير من تجار السودان عرفه وتحدث عنه ^(١) : « إن له مكانة يعز على سواه منالها ، وهو ذو الفضل بما أجراه مدة ولايته ، وقد كان معززاً محبوباً من الجميع ، فإنه أنقذ سنار بقليل من العساكر ، وأذل الثائرين ممن كانوا فى جوار الخرطوم وسنار ، ولو لم يترك وظيفته لتمكن بدون ريب من تدويخ القبائل الثائرة ، واسترجع الأبيض ودارفور ، فإن مهابة سطوته خرقت الصحارى المقفرة ، وأوقعت الرعب فى قلوب القبائل ، وإن استبداله سهل للمهدي سبيل الفوز ، وأوصله للفتك بجيش هيكس ،

وقال اللواء (خشم الموس) باشا أحد القواد السودانيين بالجيش المصرى فى حديث له بعد سقوط الخرطوم : « لم يستفحل أمر الثورة إلا بعد استبدال عبد القادر باشا حلى ، ولو لم يقع ذلك لما كان لها شأن يذكر ، فإنه تمكن بالقوة الضعيفة التى كانت لديه من لقاء الرعب فى قلوب سكان الجزيرة ، وإننى لا أقوى على تعداد الأغلاط التى ارتكبت من يوم مبارحته السودان ^(٢) ،

(١) فى حديث له نشر (بالأهرام) عدد ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ عقب كارثة شيكان التى وقعت بعد استدعاء عبد القادر باشا حلى

(٢) الأهرام عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٥

خطة عبد القادر باشا حلى في محاربة المهدي.

كانت خطة عبد القادر باشا حلى في محاربة الثورة أن يستمر مرابطاً بجيشه ومدافعه وأسطول البواخر النيلية على طول مجرى النيل الأبيض، بعد أن نكل بالشوار في الجزيرة، وأن يترك المهدي مؤقتاً في كردفان، ولا يهاجم فيها، فيبقى محصوراً في بيداء قاحلة، ولا يلبث مع الزمن أن تنبدد قوته، إذ لا تجد جموعه ما يكفي لمؤوتهم وميرتهم، وكان يرى بشاقب نظره أن مهاجمة المهدي في كردفان أمر لا تحمد مغيبته. لبعده المسافات التي يضطر الجيش إلى قطعها، وابتعاده عن النيل، فيستهدف لقطع خط الرجعة عليه من الأعداء، ولأسكن سائر الأمور على غير ما رأى، وفي ذلك يقول إبراهيم باشا فوزي: «ولو اتبعت الحكومة مشورة عبد القادر باشا وعدلت عن إرسال حملة هي كس لكانت النتيجة مرضية وقاضية على المهدي في كردفان، ولأسكن سبق السيف العذل» (١).

وقد ألح في طلب المدد من مصر، لئتمكن من القضاء على الثورة، ولأسكن الحكومة أعرضت عنه إعراضاً تاماً، ثم فصلته عن منصبه، فهدت السبيل إلى إضاعة السودان

تدبير السياسة الإنجليزية

واستدعاء عبد القادر باشا حلى

خشيت الحكومة البريطانية إذا ترك عبد القادر باشا وشأنه في السودان أن يتغلب على الثورة المهدية ويخمدوها ويثبت سلطة مصر في الأقطار السودانية، وهذا يخالف أطماعها، لأنها إنما تريد إكراه الحكومة المصرية على إخلاء السودان، بحجة عجزها عن الاحتفاظ به، ثم فتحه من جديد لحسابها بالاشتراك مع مصر، والاستئثار بحكمه، وقد وجدت السياسة الإنجليزية في مهمة عبد القادر باشا حلى وكفايته ما يحبط خطتها، فأوعزت إلى الخديو توفيق باشا أن يأمر باستدعائه، ولم يكن توفيق باشا يرد للإنجليز طلباً فأمر باستدعائه، وأصدر أمره في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء نظارة السودان، وتعيين علاء الدين باشا حكامداراً لعموم السودان وملحقاته (٢)، وكان قبل تعيينه حكامداراً لشرقي السودان تحت إمرة عبد القادر باشا حلى، ولم تخطر الحكومة عبد القادر باشا

(١) السودان بين يدي غردون وكتشنر ج ١ ص ١٤٢

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ مارس سنة ١٨٨٣

بهذا التعيين ، فكان يكافح الثوار ويوقع بهم ، في الوقت الذي أصدرت الحكومة قرارها باستدعائه وتعيين من يخلفه ، فبارح الخرطوم في أواخر إبريل سنة ١٨٨٣ ، في وقت كان السودان أحوج ما يكون الى همته وحزمه ^(١)

وقد قبل نياً استدعائه بالاستياء الشديد والجزع في السودان ، وفي ذلك يقول ابراهيم باشا فوزى : « في شهر جمادى الأولى سنة ١٣٠٠ إثر انتصارات عبد القادر باشا على دعاة المهدي في جنوب سنار صدر أمر عال بفصله عن حكمدارية السودان وإلغاء نظارة السودان ، وإنشاء قلم مخصوص بنظارة المالية لمراقبة حسابات السودان ، وقد وقع نياً فصله أسوأ وقع عند أهالي الخرطوم وسائر مستخدمي الحكومة ، والأعراب الموالين لها ، ورفعوا العرائض تباعاً إلى المغفور له الخديو توفيق باشا يسألونه العدول عن هذا الأمر ، فلم يفعل ، ولم يكن هذا الاسترحام قاصراً على من ذكرناهم ، بل تناول النزلاء الأوروبيين ، وقناصلهم ، فإنهم اشتركوا في هذا الالتماس ، لأن الكل موقنون بأن الطريقة التي اتبعها عبد القادر باشا كانت هي السبب الوحيد في نجاة الخرطوم وسنار ، والجزيرة كلها ، وكان من وراء أعماله ما قنط المهدي من التغلب على الخرطوم وأصدر منشورات لكل دعاة في الجزيرة يأمرهم بكتمان الدعوة مادام عبد القادر باشا حاكماً على السودان ^(٢) ،

وقد تظاهرت الحكومة بإرسال المدد الذي طالما طلبه عبد القادر باشا قبل استدعائه ، ولو كانت مخصصة في عملها لأبقته في منصبه ، وأرسلت إليه المدد المطلوب ، ولكن السياسة الإنجليزية كانت في الواقع ترمي إلى غرضين وهما : العمل على زيادة الفوضى في السودان ، ثم التخلص من بقية جيش العراقيين ، وإبعاده عن مصر ، فقد تقدم القول بأن الحكومة ألغت جيش عرابي عقب الاحتلال ، ثم قررت إرسال مدد إلى السودان ؛ لجماعته من فلول هذا الجيش ، وبلغ عدده نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل ، وهم الذين فني معظمهم في واقعة (شيكان) ، كما سيجيء بيانه

خلفاء عبد القادر باشا حلي

كان علاء الدين باشا آخر الحكمدارين الذين عينتهم الحكومة المصرية قبل إخلاء

(١) توفي عبد القادر حلي باشا بحلولان في ٢٢ يولييه سنة ١٩٠٨

(٢) السودان بين يدي غردون وكنتشنر ج ١ ص ١٣١

السودان ، ولم يكن على شيء من كفاية عبد القادر باشا حلى وهمته ، وعينت سليمان نيازي باشا قومنداناً للجيش المصرى فى السودان ، ولم يكن أيضاً فى كفاية عبد القادر باشا ، وجعلت الجنرال هكس (باشا) Hicks رئيساً لأركان حرب الجيش فى السودان ، وعهدت إليه بقيادة الحركات الحربية ضد المهدي ، فكان هذا التعيين بعيداً عن الحكمة ، لأن ثورة المهدي كان لها طابع ديني ، فلم يكن من أصالة الرأي تعيين قائد أجنبي مسيحي يتولى قيادة الجيش المعد لإخمادها ، لأن مجرد هذا التعيين يثير روح التعصب فى نفوس الثوار ، ويزيد من عدد أنصارهم وأشياعهم

وقد وقع الخلاف بين هكس وسليمان نيازي باشا ، مما كان له أثره فى تخاذل الجيش المصرى ، ولم يكن هكس باشا ذاته من القواد الأكفاء ، بل هو ضابط انجليزى خدم فى الهند وتقاعد برتبة كولونل ، وجاء مصر سنة ١٨٨٢ ، فعهدت إليه الحكومة بهذه المهمة الخطيرة ، وكان أولى بها عبد القادر باشا حلى الذى برهن على كفاءته وبسالته فى إخماد الثورة فى سنار والجزيرة

هزيمة الثوار فى المرایع

٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣

خرج سليمان نيازي باشا من الخرطوم وجمع فى السكوه نحو ٥٦٠٠ مقاتل لقمع الثورة فى الجبلين (جنوبى السكوه) ، فالتقى هذا الجيش بالدرأويش فى (المرایع) يوم ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣ ، وأوقع بهم وانتصر عليهم انتصاراً كبيراً ، وأبلى ضباط الجيش وخاصة الميرالاي حسين بك مظهر (باشا) والميرالاي ابراهيم بك حيدر (باشا) وسائر الجنود البلاء الحسن فى هذه الواقعة ^(١) ، ثم عاد سليمان نيازي ومن معه إلى الخرطوم

(١) عن الوقائع المصرية عدد ٣ و ٩ مايو سنة ١٨٨٣

وقد أثنى اسماعيل باشا سرهنگ على اللواء حسين مظهر باشا فقال عنه فى كتابه (حقائق الاخبار عن دول البحار) ج ٢ ص ٧٢ ؛ انه من الضباط المصريين الأذكياء ذوى الشجاعة والبأس ، وانه كان يشدد النكير على الحكومة لتعويلها على حملة هكس ، وكان رأيه فيها لا يختلف عن رأى عبد القادر باشا حلى ، وأنه رفع تقريراً إلى الحكومة أبان فيه عن سوء نتائج الحملة وذيله بنظرة صائبة فى مستقبل السودان جاء فيها ما خلاصته ان السودان له السيطرة على النيل

وبعد قليل أمرت الحكومة الجنرال هكس بالزحف على المهدي في كردفان ، ف وقعت في الخطأ الذي حذر لها منه عبد القادر باشا حلي ، واشترط هكس أن ينفرد بالقيادة العامة على الجيش ، دون سليمان نيازي باشا ، فأجابته الحكومة إلى طلبه ، وأقصت سليمان نيازي عن قيادة الجيش ، بأن عينته في أول أغسطس سنة ١٨٨٣ حكاماً لشرق السودان وسواحل البحر الأحمر ^(١) ، وقد نشر بياناً في الجيش لمناسبة سفره إلى مقر منصبه الجديد ، يدل على شدة أسفه على فراق مركزه في تلك الظروف العصيبة ، قال : « تعلمون جميعاً أن القوة لا تكون إلا بالاتحاد ، ولا اتحاد إلا إذا اتجهت جميع الأفكار إلى المصلحة العمومية ، وهي حفظ البلاد وراحة العباد ، ولقد أقت زماً فيما بينكم واختبرت أفكاركم حتى صرت على يقين من كمال طاعتكم وحسن اهتمامكم وبسالتم ، وأعظم شاهد على ذلك واقعة الجبلين التي بددت فيها شمل الأشقياء الباغين ، ومحوت بأقدامكم أثر أولئك المفسدين ، وكان من أعظم آمالي أن أشارككم في تمام المأمورية التي ستجعل لكم في تاريخ العالم ذكراً جليلاً ، غير أنه بمقتضى الأمر العالي الذي صدر لي من لدن سيدي ولي النعم الخديو الأعظم قد تميزت حكاماً لعموم شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، واني وإن كنت سأبارح هذه البلاد أسفاً على فراقكم ، لكن يخفف عني هذا الأسف أكيد آمالي في أنكم بعون الله سبحانه ستكون جميع أعمالكم عنوان فخار الضباط والعساكر المصرية ، وأبسرکم بأنکم ستنالون عن ذلك رضا الله تعالى والثناءات الحكومة السنية وعظيم المكافأة من لدن الجناب العالي الخديو أدامه الله ، » ^(٢)

الذي هو حياة مصر ومصدر رخائها ، وأن إهمال أمر السودان وتركه تحت رحمة المهدي لا يبعد أن يؤدي إلى وقوعه في يد دوة من الدول اللاتي يطمحن إلى الاستيلاء عليه ، وهن على ما نعلم ساهرات لا يغمضن لهن جفن ، وإذا وقع السودان في يد إحداهن باتت مصر تحت رحمة تلك الدولة المالكة للسودان ، وأمسى النيل في قبضة يدها وتصرفها ، ولا تخفى نتائج ذلك على أحد ، ، وختم كلامه بقوله : « ان تسيير حملة على المهدي يجعل مثل هذا الأمر وشيك الحصول دأى الوقوع ، »

وقد وقع مع الأسف ما كان يتوقعه هذا القائد العظيم الذي كان يبصر بنور رأيه الرشيد ما كانت ترمى إليه السياسة البريطانية ، وكان رحمه الله من شهداء حملة هكس كما سيجيء بيانه

(١) الوقائع المصرية عدد ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ أغسطس سنة ١٨٨٣

الثورة في السودان الشرقى

اندلع لهيب الثورة الى السودان الشرقى عقب سقوط الأبيض في يد المهدي سنة ١٨٨٣ ، فأخذ عامله المشهور (عثمان دقنه) يثير القبائل على الحكومة ويحرض الناس على مبايعة المهدي ، وكان البطل « محمد بك توفيق » يتولى محافظة سواكن ، وتحت إمرته الحاميات المصرية الموزعة بين (سواكن) و (طوكر) الواقعة على بعد ٤ ميلا جنوبيها ، و (سنكات) على مثل هذه المسافة غربيها

واقعة سنكات

٥ أغسطس سنة ١٨٨٣

فلما اقترب عثمان دقنه من (سنكات) يريد فتحها ، بادر اليها البطل توفيق بك يدافع عنها ، وهى من المواقع الهامة من الوجهة الحربية ، اذ هى أهم موقع على طريق بربر وسواكن ، وهاجمها الدراويش بقيادة عثمان دقنه يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ . ولسكن توفيق بك دافع عنها بنفسه وبرجاله دفاع الأبطال ، فرد الثوار على أعقابهم ، وقتل منهم كثيرون ، منهم أحمد دقنه ابن عم عثمان ، وجرح فى الواقعة عثمان دقنه جرحا بليغا ، وارتد الثوار الى جبل (أركويت)^(١) ، وأصيب فى هذه الواقعة البطل توفيق بك بعدة جروح ، ولسكن دفاعه تكال بالنصر

واقعة التيب الأولى

٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣

وظلت الحرب سجالا بين جنود الحكومة وجموع الثوار ، وحاصر هؤلاء (طوكر) . فخرج اللواء محمود باشا طاهر فى قوة من الجند تبلغ ٥٥٠ رجلا لمجدة طوكر ، يصحبه الكابتن (مونكرىف) قنصل انجلترا فى جده ، فتربص بهم الدراويش فى آبار (التيب)^(٢)

(١) جنوبي سنكات ، مشهور بطيب مناخه ، وهو الآن مصيف الحاكم العام للسودان
(٢) شمالي طوكر . بينها وبين ترنكات (ميناء طوكر) ، وقد اشتهرت لكثرة المعارك التي حصلت فيها بين الجيش المصرى والدراويش (انظر الخريطة ص ٨٥)

يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فأوقعوا بهذه النجدة وقتلوا معظم رجالها ومنهم الكابتن مونسكريف ، وفر طاهر باشا الى سواكن ، وقد وقعت هذه المعركة يوم واقعة (شيكان) التي سيرد الكلام عنها ، وعزل محمود باشا طاهر على اثر هذه الواقعة ، ووضع عثمان دقته الحصار على سواكن ، فصارت القواعد الثلاث المهمة وهي سواكن وطوكر وسنكات محصورة بجموع الدراويش ، ومركزها في شدة الحرج

واقعة طهای الاولى

٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣

وبعد أن شفى عثمان دقته من جراحه حشد نحو ثلاثة آلاف من رجاله ونزل بهم في آبار طهای على نحو ٢٠ ميلا من سواكن ، وأخذ يهاجمها ، وقطع الطريق بينها وبين سنكات ، وشدد الحصار على سواكن ، فخرج اليه الضابط كاظم افندي على رأس قوة من خمسةائة من الجنود السودانيين و ٢٠٠ من الباشبوزق والتقوا بعثمان دقته ورجالهم يوم ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بالقرب من طهای (التنيب) فظفر بهم الدراويش " بعد أن قاتلوا قتال الأبطال ، وقتلوا عن آخرهم ولم ينج منهم سوى ٤٥ رجلا ، فكان دفاعهم يشبه في بطولته دفاع توقيق بك عن سنكات

عود إلى كردفان

كارثة شيكان - ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣

اعتزم الجنرال هكس أن يسير بالجيش من الخرطوم الى الأبيض عاصمة كردفان ليسحق المهدي بها ، ولكن هكس ناشأ لم يقدر قوة خصمه ، ولا درس طرق الزحف في تلك الأصقاع السحيقة ، بل غامر بالحملة مغامرة كان مصيرها الهلاك ، وكان جيشه مؤلفا من نحو ثلاثة عشر ألف مقاتل ، معظمهم من جيش عرابي القديم كما تقدم بيانه ، وتدل الظروف والملابسات على أن الغرض من تعريضهم الى هذا الزحف وما يكتنفه من المهالك هو التخلص من هذا الجيش والقضاء عليه بحجة محاربة العصاة ، وبذلك تفقد مصر البقية الباقية من جيشها ، ويزداد الاحتلال اطمئنانا على سلطانه في مصر

تحركت الحملة من الخرطوم في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، برآ وبحراً ، حتى بلغت (الدويم) على النيل الأبيض ، وهناك حشد هكس باشا جيشه ، وصحبه علاء الدين باشا حاكم دار السودان الذى أمرته الحكومة أن يقاوم إليه كل ما يطلب من المعاونة ، وجعلته قومنداناً ثانياً للحملة ، وكان من ضباطها العظام اللواء حسين مظهر باشا واللواء ابراهيم حيدر باشا ، وأمراء الألايات ، سليم بك عوفى ، والسيد بك عبد الخالق ، وحسين بك فهمى ، ورجب بك صديق ، وصحب هكس أيضاً بعض الضباط الإفرنج ومكاتب الصحف الإنجليزية ، ليشهدوا هذه الحملة العتيدة

تحركت الحملة من الدويم^(١) في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٣ قاصدة الأبيض بطريق الصحراء (راجع الخريطة ص ٨٥) ، وأخذت تسير فى مجاهل كردفان ، وتقطع المراحل الشاسعة ، فى تلك الأصقاع النائية ، وبلغ ما قطعتة نحو مائتى ميل ، وكانت مقدمات الحملة تنذر بأنها سائرة إلى الهلاك لا محالة ، فقد كان الخلاف مستحكماً بين هكس وعلاء الدين ، ولم يكن هكس على شئ من الكفاية فى قيادة الجيوش والمعارك ، وكانت حالة الجيش المعنوية سيئة ، إذ كان الضباط والجند يعتقدون أن الحكومة أنفذتهم إلى تلك الأصقاع للتخلص منهم ، لأنهم جيش عرابى القديم ، وكلما جد الجيش فى زحفه ، أنهكه التعب والجوع والعطش ، ولم يكن هكس يسير على هدى ، لأنه كان يجهل مفاوز البلاد ومساكنها ، وجعل يستعين ببعض المرشدين والأدلاء ، ليدلوه على الطريق ، وقد اتضح أن معظمهم عيون وجواسيس للهدى ، ينقلون إليه حركات الجيش المصرى ، وكانت طلائعه تناوش الحملة فى الطريق

ويكفيك لتقدير ما عاناه الجيش فى قطع المسافات البعيدة أن تعرف أنه تحرك من الدويم فى ٢٤ سبتمبر ، وبلغ (منهل الرهد) فى ٢٠ أكتوبر ، وأقام فيها ستة أيام ، ثم استأنف السير ، فوصل إلى (منهل علوبه) يوم ٢٩ أكتوبر ومنها إلى وادى كشجيل ، ثم إلى غابة شيكان^(٢) ، حيث وقعت الواقعة يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، فكان الجيش ظل يسير أكثر من شهر قبل أن يشتبك مع جيش المهدي ، وقد وصل منهوك القوى

(١) جنوبى الخرطوم بنحو مائة ميل

(٢) على بعد ثلاثين ميلاً جنوبى الأبيض وتسمى الواقعة باسمها وتسمى أيضاً فى بعض المراجع باسم (كشجيل) باسم الوادى القريب منها

من المسير في تلك المسالك الوعرة والجهات المقفرة ، وابتعد عن قاعدته الحربية ، وانقطعت صلته بها ، فصار يسير تحت رحمة المخاطر والأقدار ، كل ذلك والمهدى يرقب حركاته ويتبعها ، بل يستدرجه بواسطة عيونه وجواسيسه الى الوقوع في شباكه وحباله فلما كان يوم ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ (٤ محرم سنة ١٣٠١ هـ) ، سار هكس بجيشه حتى دخل واديا مفتوحا تحيط به من الجانبين غابة كثيفة ، كان المهدى قد حشد فيها معظم جموعه ، فلم يكمد الجيش يدخل هذا الوادي حتى أطبقت عليه جموع المهدى من كل جانب ، واخترقوا صفوفه ، وأعملوا فيه السيف . فأمعنوا في الجنود ذبحا وقتلا ، وقد قاتل الضباط والجنود ما استطاعوا ، ولكن قوات المهدى سدت عليهم المسالك ، فكانت الواقعة أشبه بمجزرة بشرية ، قتل فيها الجيش برمته ، قواده وضباطه وجنوده ، ومنهم هكس وأركان حربه ، وعلاء الدين باشا ، وجميع الضباط والجنود ، ولم ينبج من القتل سوى ملازمين اثنين وثلاثمائة جندي اختبأوا بين الأشجار ، فأخذوا أسرى ، وفي الجيش بأكمله في هذه الواقعة المشنومة

كتب السير رجنلد ونجت باشا حاكم السودان العام الأسبق عن هذه الواقعة لمناسبة زيارته لمكانها في شتاء سنة ١٩٠٦ ، قال : « زرت ميدان الواقعة التي قتل فيها الدراويش المرحوم الجزال هكس باشا وأفنوا كل جيشه سنة ١٨٨٣ . ومن الغريب أن العساكر كانوا في حالة شديدة من العطش مع وجود بركة كبيرة من المياه على بعد ميل واحد عنهم ، ولكنهم لم يعلموا بها . والمكان واقع على بعد ثلاثين ميلا جنوبي (الأبيض) ، في وسط غابة كثيفة . ولا أشك في أنه لو كانت النجدة المرسلة لرفع الحصار عن الأبيض أكثر عدداً وأقوى عدداً . لكانت لاقت ما لاقتهم حملة هكس ، وإرسال تلك الحملة في أحوال كهذه يعد ضرباً من الجنون . وهو أكبر دليل على أن الحكومة في ذلك الحين لم تكن عالمة بحقيقة الحال ولم تحسب حساباً للمصعوبات التي لا بد لسكل جيش عظيم من ملاقاتها في مروره ببلاد كهذه ،

ولعلك تلحظ أن هذه الكارثة هي أول عمل حربي للجيش المصري بعد أن تولى تعليمه وقيادته السير إفلين وود ، أول سردار انجليزى له ، وقد وقعت هذه النكبة حين كان يتولى وزارة الحربية عمر باشا لطفى الذي وقع في عهده تبديل نظام الجيش وسيطرة الإنجليز عليه ، وكلا الرجلين من أول المسؤولين عن هذه الكارثة ، وتقع المسؤولية الكبرى على السياسة الانجليزية التي أقصت عهد القادر باشا حلي عن قيادة الجيش

بالسودان ، واستبدلت به قواداً غير أكفاء ، فاستدعا هذا القائد الباسل هو التمهيد
لـ **شيكان** ، قال غردون باشا في هذا الصدد : « كلما فكر الانسان في فداحة
الخسائر في لأرواح في السودان منذ سنة ١٨٨٠ لا يمتنع عن أن يتمنى اعدام السير
أوكلن كولفن والسير ادوار مالت والسير شارلس ديلاك ، فإن هؤلاء الثلاثة الذين كانوا
مستشارين للحكومة البريطانية في مسألة السودان هم المسؤولون عن هذه
الـ **سكوارث** (١) »

ارتجت أنحاء السودان لانتصار المهدي في واقعة (شيكان) . وزادت هيئته في
نفوس الأهليين والحكام ، وتداعت سلطة الحكومة أمام هذه الكارثة . وبادر الحكام
الأجانب الذين كانوا يتولون حكم المديريات الى التسليم المهدي ، ففي ديسمبر سنة ١٨٨٣
سلم رودلف سلاطين باشا في (داره) ، وكان وقتئذ حاكماً على دارفور ، ثم سقطت
(الفاشر) عاصمة المديرية ودانت دارفور كلها لسلطة المهدي (يناير سنة ١٨٨٤) ، وسلمت
مديرية بحر الغزال في ابريل سنة ١٨٨٤ . وكان لبتن بك الانجليزي مديراً لها ، فحذا
حذو سلاطين باشا وانضم الى أتباع المهدي . وامتدت روح العصيان الى اقليم خط
الاستواء بعد سقوط بحر الغزال ، ولكن بسالة أمين بك حاكم هذا الاقليم ومن معه
من الضباط والجند حفظت هذا الاقليم وجعلته بمنجاة من سيطرة الدراويش عدة سنين كما
سيجيء بيانه

طالب انجلترا من الحكومة المصرية

إخلاء السودان

قوبلت أنباء واقعة (شيكان) في مصر بالحزن والجزع . أما في انجلترا فقد
قوبلت بالجود بل بالغبطة ، لأن السياسة الانجليزية هي التي دبرت حملة هكس ، وهي
عالمة أن مصيرها الى ما صارت اليه من الملاك . لكي تتخذ من هذا المصير ذريعة
(لتنصح) للحكومة المصرية بإخلاء السودان ، وبذلك ضحت بهكس وحمته ، كما ضحت
بغردون من بعده تحقيقاً لمطامعها في السودان

فقابل السير افلين بارنج Evelyn Baring (النورد كرومر) الخديو توفيق باشا ،

وأبلغه تعليمات الحكومة الانجليزية التي تلقاها في هذا الصدد ، وهي أنها (تنصح) الى الخديو بإخلاء السودان ، وسحب الجيش المصرى منه ، وقابل أيضا شريف باشا رئيس الوزارة ، وأنهى اليه وجهة نظر الحكومة البريطانية ، فكان جواب شريف باشا ان مصر ترى المحافظة على السودان بخمسة عشر ألف جندى لا غير ، وان الحملة التي شرعت الحكومة وقتئذ في اعدادها كافية لادراك هذه الغاية ، وان التخلي عن السودان يضر بمصالح مصر سياسيا واقتصاديا ، ولا ترى الحكومة على الاخص وجها لاخلاء الخرطوم وسواها من الولايات الخاضعة التي لم تمتد اليها الثورة ، وفيها الحاميات القادرة على حفظها ، فظهر الخلاف في وجهة النظر بين شريف باشا والمعتمد البريطانى ، وتلقى السير افلن بارنج من اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا رسائل برقية عدة لكي يصل الى اقناع الخديو بإخلاء السودان وسحب الجنود المصرية الى وادى حلفا ، وأهم هذه الرسائل تلغرافه المشهور المؤرخ في ٢ يناير سنة ١٨٨٤ ، الذى نوهنا اليه آنفا (ص ٢٨) ، والذى صرح فيه بأنه اذا وجد من الوزراء المصريين من يخالف النصائح البريطانية ، فمن الضروري أن ينتجى عن الحكم

استقالة شريف باشا

٧ يناير سنة ١٨٨٤

وقد وافق الخديو توفيق باشا على اخلاء السودان ، ولكن شريف باشا أبى أن يجيب الحكومة الانجليزية إلى طلبها ، ووقف موقفه المشهور ، واستمسك بارتباط السودان بمصر ، وقال كلمته المأثورة :

« إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا »

وآثر الاستقالة احتجاجا على إخلائه ، وعلى تدخل الإنجليز واعتدائهم على حقوق مصر واستقلالها ، فقابل الخديو في ٧ يناير سنة ١٨٨٤ ، وقدم اليه استقالة الوزارة ^(١) ،

(١) هي وزارة شريف باشا الرابعة ، وكانت مؤلفة منذ أغسطس سنة ١٨٨٢ كما يأتي : شريف باشا للرئاسة والخارجية ، رباح باشا للداخلية . عمر باشا اطنى للحرية والبحرية ، على حيدر باشا للمالية ، على باشا مبارك للاشغال ، أحمد خيرى باشا للمعارف ، حسين نحرى باشا

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن استقالته على الأسباب الصحية كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحية ، فذكر في استقالته أن الدولة الانجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل اليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصابها بدون مذاكرة فيها ، قال : ولا يخفى أن هذه المقترحات مخالفة لفحوى النظمات الشورية الصادرة في ٢١ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الخديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا ، لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية .

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها وعلى تدخل الانجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

للحقانية ، محمد زكى باشا الأوقاف ، ثم استقال منها رياض باشا في ديسمبر سنة ١٨٨٢ على اثر تخفيف الحكم على عرابي وزملائه وعين بدله اسماعيل أيوب باشا ، ثم استقال هذا في مايو سنة ١٨٨٣ وعين بدله أحمد خيرى باشا وزير المعارف وعين بدله لوزارة المعارف محمد قدرى باشا

الفصل التاسع

إخلاء السودان

ووزارة نوبار

عرضت الوزارة على رياض باشا ، فأبى قبولها ، وأقر شريف باشا على موقفه المشرف ، ثم عرضت على نوبار باشا ، فقبلها ، على قاعدة إخلاء السودان والإذعان للنصائح الإنجليزية ، وقابل الخديو توفيق باشا عصر يوم ٨ يناير ، فأصدر إليه أمره بتشكيل الوزارة

تألفت وزارة نوبار في ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأعضاؤها هم : نوبار باشا للرئاسة والحقانية والخارجية ، محمد ثابت باشا للداخلية ، مصطفى فهمى باشا للمالية ، عبد القادر حلى باشا للحرية والبحرية ، محمود باشا الفلكى للمعارف ، عبد الرحمن رشدى بك (باشا) للأشغال^(١)

وهذه هي وزارة نوبار الثانية^(٢) ، وكانت أولى الوزارات التى تألفت بعد الاحتلال على أساس النسليم للإنجليز بطلباتهم ، وإقرار تدخلهم ، فلا غرابة أن يكون أول عمل لها هو إخلاء السودان ، وضياح نصف الإمبراطورية المصرية

ومما يستوقف النظر دخول عبد القادر باشا حلى فى هذه الوزارة ، وقد كان معروفا عن برنامجها أنه يتضمن إخلاء السودان ، فهل كان مقرراً هذا البرنامج ؟ الجواب كلا ، لأن عبد القادر باشا ارتضى الاشتراك فى الوزارة على أساس أن يعهد إليه بوصف كونه وزير الحرية ، وأعرف القواد بشؤون السودان ، تنظيم أمر إنقاذه ، وكان يستطيع لو عهد إليه بهذه المهمة أن يعيد سطوة الحكومة فى إرجائه ، ولكن الحكومة البريطانية

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٤

(٢) وزارته الأولى فى عهد اسماعيل وقد تألفت فى أغسطس سنة ١٨٧٨ وسقطت فى فبراير

أصرت على تكليف غردون بمهمة إخلاء السودان ، لكي تطمئن إلى تنفيذ برنامجها ، وقد تجددت فكرة إرسال عبد القادر باشا حلي إلى السودان بعد هزيمة الجنرال بيكر باشا في واقعة التيب الثانية ، التي سيجيء الكلام عنها ، وبعد إخفاق غردون في مهمته ، ولكن السياسة الإنجليزية عارضت في إنفاذ عبد القادر باشا ، مهما كانت العواقب ، وجرت الأمور على غير ما توقع ، كما سارت على غير ما أراد حينما كان حكاماً للسودان

أصدر نوبار تعليماته بإخلاء السودان فوراً ، وترحيل الموظفين والجاليات الأوروبية والمسيحية من الخرطوم ، وكان عددهم لا يقل عن أحد عشر ألفاً ، وسحب الحاميات المصرية من نواحي السودان كافة ، وكان عددها نحو خمس وعشرين ألف مقاتل ، كاملي السلاح والعدة

وصدر مرسوم في ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ بتتبع إدارة السودان وملحقاته إلى وزارة الحرية ، بعد أن كانت تابعة لرياسة مجلس الوزراء^(١)

وفي الحق ان إخلاء السودان كان أمراً منكراً ، وعملاً خطيراً في ذاته وعواقبه ، فهو أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال الإنجليزي ، بل يكاد يعدل الاحتلال في خطورته ومضاره ، لأن الانسحاب من السودان معناه ضياع الإمبراطورية العظيمة التي ضحت مصر في سبيل تأسيسها بعشرات الألوف من أبنائها ، وملايين الجنهات من أموالها ، وجهود عشرات السنين من تاريخها ، وبهذا القرار تخلت الحكومة عن دولة مترامية الأطراف ، وتركها لقمة سائغة للفوضى ، ثم للاستعمار الإنجليزي ، تخلت عن نصف المملكة المصرية ، وما فيه من مدن أسستها على مدى السنين ، وحصون وثكنات ، وترسانات ومبان وعمارات ، وجيش يبلغ نحو خمس وعشرين ألف مقاتل ، موزعين في أرجاء السودان ، قررت إجلاء هذا الجيش ، وأمرته أن يكف عن محاربة الشوار ، ويدعهم أصحاب الخول والسلطان في تلك الإمبراطورية الكبيرة ، ومع ذلك لم يكن من سبيل إلى جلأته عنها دون أن يستهدف للخطر ، وكان الدفاع عن مواقعه فيها أيسر من الجلاء عنها ، وقد تركته الحكومة وشأنه في تلك الأصقاع المترامية ، فوقع فريسة في أيدي الشوار

وهناك متاجر زاهرة قضى عليها قرار الحكومة بالبوار ، وقد أحس تجار الصادرات

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٥

والواردات من مصر والسودان بما سيلحق متاجرهم من فادح الخسائر والمضار ، فالفوا في أوائل يناير سنة ١٨٨٤ لجنة للدفاع عن مصالحهم وقدموا مذكرة مسببة ^(١) إلى الخديو وإلى نوبار باشا ووكلاء الدول السياسيين ، أبانوا فيها عواقب إخلاء السودان ، وبما ورد فيها أن واردات السودان السنوية تبلغ نحو مليونين من الجنيهات ، وصادراته تعادل هذا القدر ، وأن سكان السودان من المصريين كانوا يبلغون وقتئذ ٥٠٠٠٠ ، منهم ١٥٠٠٠٠ من المسيحيين ، وأن به من البيوت التجارية نحو ثلاثة آلاف بيت للمصريين ، وألف للأوروبيين ، وأن بضائع تبلغ قيمتها نصف مليون جنيه معدة للتصدير إلى السودان لاتزال مودعة في القاهرة وسواكن ، وقالوا في مذكرتهم مخاطبين الخديو توفيق باشا : « هل يعقل أن العمل الكبير الذي بدأه جدكم محمد علي للدفاع عن كيان مصر ذاتها ، وتابعه خلفاؤه وأكملوه أبوكم العظيم اسماعيل باشا لفائدة الحضارة والتقدم والإنسانية ودافعتم عنه سموكم إلى اليوم بإخلاص وشجاعة ، هل يعقل أن مثل هذا العمل ينهار بقرار يصدر على عجل وفي ساعة يأس من السكوارث التي تنتاب البلاد ؟ إن لنا وطيد الثقة في همة سموكم وصدق نظركم ، ونلتمس منكم أن تستمعوا لاحتجاجنا المقرون بالاحترام لسموكم وأن تأمروا بالاستمرار في الدفاع عن السودان ، وقد ذهب هذا النداء عبثاً ، وأصدرت وزارة نوبار قرارها المشؤم بإخلاء السودان ، فكان وصمة عار في تاريخ مصر ، لأن الدول والحكومات لاتتنازل عن أملاكها بهذه السهولة ، ولا بهذا الجبن وهذه الخيانة ، فما بالك بالتنازل عن نصف المملكة المصرية ؟ »

تنفيذ الجلاء عن السودان

ومهمة غردون باشا

سارت انجلترا بخطوات سريعة جريئة في تنفيذ برنامجها الاستعماري في السودان ، ويتلخص هذا البرنامج في ثلاث مراحل :

(١) إكراه مصر على التخلي عن السودان

(١) نشرت في جريدة البوسفور اجبسيان عدد ١٨ - يناير سنة ١٨٨٤

(٢) إخلاؤه من الجنود والموظفين المصريين

(٣) استرداده لصالح إنجلترا وحدها

وقد أفلحت إنجلترا في حمل وزارة نوبار على أن تقر التخلي عن السودان ، وبذلك تمت المرحلة الأولى ، ثم أسرع في اجتياز المرحلة الثانية ، وهي جلاء الجيش المصرى والموظفين المصريين عنه ، لأن الجيش المصرى كان لم يزل يربط في المدن والمواقع الحصينة بالسودان ، ولو بقي بها لأمكنه أن يدافع عن تلك المواقع ، ويحافظ على سلطة الحكومة المصرية في نواحيها ، ولا يلبث مع الزمن أن يسترد السلطة في الأصقاع التي استفحلت فيها سلطة المهدي ، وقد كان هذا الجيش يبلغ كما أسلفنا نحو خمس وعشرين ألف مقاتل لديهم من الحصون والمعقل والشكنات والترسانات والبواخر الحربية والذخائر والمدافع ما يجعل منهم قوة لا يستهان بها ، ولا سبيل المهدي إلى التغلب عليها ، ولكن إنجلترا أرادت تقليص ظل السلطة المصرية من السودان ، فبادرت إلى العمل لتنفيذ قرار إخلائه ، ومع أن تنفيذ هذا القرار يخص الحكومة المصرية وحدها ، لأن إنجلترا لم تكن تدعى إلى ذلك الحين أن لها حقاً ما في السودان ، فإنها لم تبال هذه الاعتبارات ، ودبرت في لندن طريقة إخلائه دون أن ترجع ولو من باب الشكل إلى الحكومة المصرية ، وعهدت بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غردون باشا

ولا شك أن اختيار غردون باشا لهذه المهمة أمر تكتنفه الأسرار والمتناقضات ، لأنه لم يكن من قبل يرى إخلاء السودان ، بل كان يعدّه عملاً جنونياً يتكلف أكثر مما يقتضيه البقاء فيه والاحتفاظ به ، وقد نشر بهذا المعنى مقالة في جريدة البول مول جازيت Pall Mall Gazette الانجليزية ^(١) جهر فيها بهذا الرأي ، وأضاف إليه أن إخلاء دارفور وكردفان فكرة يمكن قبولها ، ولكن من الواجب بأية وسيلة المحافظة على الولايات الكائنة شرقي النيل الأبيض وشمال سنار ، وأن لا خطر البتة يتهدد مصر من ناحية المهدي ، ولا يمكن تسويغ إخلاء السودان بحجة الدفاع عن مصر ، وقال ان بالخرطوم وحدها ستة آلاف جندي ، وأن هناك حاميات ترابط في النواحي المترامية كدارفور وبحر الغزال وخط الاستواء ، وتساءل هل في العزم تضحية هذه القوات بإخلاء السودان ، وكيف السبيل الى جلائها دون أن تتعرض الى المهالك ، وختم مقاله بوجوب الدفاع هن

الخرطوم ، فإن قوات المهدي لا يمكن أن تبقى لمدة طويلة ، وأنها ستتلاشى من نفسها ، أما إذا أخلى السودان ، فإن هذا العمل سيكون ضربة هائلة تصيب سلامة مصر ، وقد تصيب سلام العالم

هذا ما جهر به غردون في ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، على أنه لم يلبث بعد أيام معدودات (في ١٨ يناير) أن تلقى من مجلس الوزراء البريطاني مهمة تنفيذ الجلاء عن السودان فقبلها

وقد أصدر مجلس الوزراء البريطاني في ذلك اليوم بيانا قال فيه : إنه عهد بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غردون ، وأنه سيكون في الخرطوم ممثلا للحكومة الانجليزية ، وكتب إليه اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا في اليوم ذاته كتابا يحتوي على التعليمات التي يجب عليه أن ينفذها ، وهي السفر بلا إبطاء إلى مصر ، وأن يضع تقريراً عن حالة السودان الحربية ، وعن الوسائل التي يحسن اتباعها لسلامة الحاميات المصرية والجناليات الأوروية ، وعن خير الوسائل للجلاء عن السودان ، مع الاحتفاظ بشغوره الحربية ، وإدارتها تحت السيادة المصرية ، وأن يتلقى التعليمات في هذا الصدد من وكيل إنجلترا السياسي في مصر (السير افلن بارنج) ، وأن يتولى أيضا القيام بالمهام الأخرى التي ترغب الحكومة المصرية إسنادها إليه ، ويكون ذلك بواسطة السير افلن بارنج (اللورد كرومر)

ويقول السكولونل شاني لونج بك Chaille Long bey أن مهمة غردون الحقيقية هي بسط الفوضى والخلل في السودان ، وأن يسهل على إنجلترا الاستحواذ عليه بعد انفصاله عن مصر . ويقول أيضا ابراهيم فوزي باشا ، وقد كان زميلا لغردون : « ان مأمورية غردون منحصرة في هذه السطور ، وهي أن حكومة جلالة الملكة كان غرضها أن يمهّد غردون السبيل لوقوع تلك البلاد في مخالب الفوضى ، وبعبارة أخرى أن يقضى على نفوذ مصر في تلك الأرجاء »^(١)

جاء غردون إلى القاهرة ، في طريقه إلى السودان ، وقابل السير افلن بارنج ، ثم الخديو توفيق باشا ، وعينه الخديو بطلب من السير بارنج حكمداراً (حاكماً عاماً) للسودان ، وسله « الإرادة السنية » بذلك يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأمر آخر يتضمن مهمته ، وخواه :

(١) السودان بين يدي غردون وكنتشنر لابراهيم باشا فوزي ج ١ ص ٢٩٥

وإن الغرض من إرسالكم إلى السودان هو إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر ، وذلك مع حفظ النظام في البلاد بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصري ، ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا (١)

وبعد أن تلقى هذه الأوامر ، سافر من العاصمة إلى السودان بطريق النيل ، واصطحب معه الكولونيل استيوارت (باشا) (٢) وإبراهيم فوزى بك (باشا) (٣) وأذاع وهو في طريقه إلى الخرطوم أنه موفد لإرجاع الجيش المصري إلى مصر ، وترك السودان لأهله ، ووصل إلى الخرطوم يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤

وإنك لتلح من مقارنة هذا التاريخ بتأليف وزارة نوبار ، مبلغ السرعة التي سارت بها إنجلترا في تنفيذ قرار إخلاء السودان ، فإن هذه الوزارة قد تألفت في ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ ، ولم تسكد تمضي أيام معدودات على تأليفها ، حتى اختارت الحكومة البريطانية غردون باشا لتنفيذ قرار الإخلاء ، وسافر هذا على عجل من إنجلترا إلى مصر ، ومنها إلى السودان ، فوصل الخرطوم في ١٨ فبراير ، وفي ذلك ما يدل على خطة مدبرة أرادت إنجلترا أن تنفذها بكل سرعة

ولما وصل غردون إلى الخرطوم ، جمع مجلسا من الأعيان وكبار التجار ، وأمر بتلاوة أمر توليته ، ثم خاطب المجتعيين ، واعدأ إياهم بإقرار العدل والطمأنينة ، وأشار الكولونيل استيوارت ، قائلاً إنه وكيله ، وطالب إليهم طاعته ولم يشر بكلمة إلى أحد من الضباط المصريين الذين كانوا يحيطون به

(١) السودان لنعموم بك شقير ص ٢١٣

(٢) هو الكولونيل استيوارت الذي كلفته الحكومة البريطانية سنة ١٨٨٢ عقب الاحتلال الذهاب إلى السودان ودراسة شؤونه فذهب إليه في نوفمبر سنة ١٨٨٢ وقدم تقريره في فبراير سنة ١٨٨٣ ، وانتهى فيه إلى القول بعجز المصريين عن حكم السودان ، وهو التقرير الذي على أساسه قررت الحكومة البريطانية وجوب إخلاء مصر للسودان ، وقد قتل الكولونيل استيوارت في سبتمبر سنة ١٨٨٤ كما سيجيء بيانه

(٣) مؤلف كتاب (السودان بين يدي غردون وكنتشر) وقد طلب غردون من الخديو

قبل ذهابه إلى السودان الانعام عليه برتبة اللواء

وأخذ يستميل إليه الأهلين بالعدل بينهم ورفع الضرائب عنهم ، على أنه مع ميله إلى العدل ، لم يكن على كفاية للاضطلاع بأعباء منصبه الكبير ، وبخاصة في ذلك الوقت العصيب ، وكان سريع التأثر سهل الانقياد لمن يثق به ، كثير التضارب في آرائه ، متناقضاً في أعماله ، يرضى يوماً عن أحد من الناس ، ثم يغضب عليه في الغد ، والعكس بالعكس ، وقد أمر منذ وصوله بفتح أبواب المدينة ، والخروج منها والدخول إليها من غير حرج ، فأخذ رسل المهدي وجواسيسه يترددون على الخرطوم ، ويتعرفون أخبارها ، وينقلونها إلى المهدي ، ويصلون بينه وبين أتباعه فيها ، لكي يمهّدوا له طريق الزحف عليها

وعين إبراهيم فوزي باشا قومنداناً للجنود المصريين ، وفرج بك الزيني (باشا) قومنداناً للجنود السودانيين ، والسعيد بك الجمياعي قومنداناً للجنود الباشوزوق ، وحسين بك الشلالى وكيله له ، وأنعم على كل منهم برتبة باشا ، وشرع في تدبير خطة الجلاء

وبعث إلى المهدي قبل وصوله إلى الخرطوم يدعوه إلى الكف عن القتال ، ويمنحه لقب أمير كردفان ، وأرسل إليه مع الكتاب هدية من نوع الهدايا التي تقدم لمشايخ الأعراب كالبنش وغيره (١) ، فلم يكثر المهدي لكتابته ، ورد إليه الهدية ، وأرسل إليه رفض منحه ، ويدعوه إلى اعتناق الإسلام

وكانت سياسة غردون مما زاد في نفوذ المهدي ، فقد أذاع منشوراً بين أهالي الخرطوم ، قال فيه : ان السودان قد فصل عن مصر فصلاً تاماً ، وقد جئتكم حاملاً عاماً عليه ، فجعلت محمد أحمد أميراً على كردفان ، وألغيت الأوامر الصادرة بمنع الرقيق ، وتنازلت عن المتأخر من الضرائب سنتين في المستقبل

فإبلاغ الأهلين تصميم الحكومة على فصل السودان ، والتعظيم من أمر المهدي ، قضى على هيئة الحكومة ، وعلى الأمل في استردادها نفوذها ، فصرف عنها قلوب الأهلين ، وجعلهم ينضمون إلى الجانب الأقوى وهو جانب المهدي فكان غردون جاء ليزيد من نفوذه وسلطانه ، ويقضى على نفوذ الحكومة المصرية القضاء الأخير وسار المهدي في بسط سلطانه بخطوات واسعة ، فلما شعر غردون بحرج مركزه

(١) السودان بين يدي غردون وكاشف لإبراهيم فوزي باشا ١٠ ص ٢٦٧

وأنه لاشك واقع هو وجنوده في قبضته ، عدل عن سياسة المسالمة ، واستعد للدفاع والمقاومة ، وأرسل يطلب المدد من مصر ، ولكن بعد أن ضاعت الفرصة ، وسبق السيف العدل

طلب غردون مدداً من الجنود ، فرفض طلبه ، ثم طلب تعيين الزبير باشا حاكماً للسودان ، لما كان له فيه من النفوذ والعصبية ، ولأنه الرجل الذي يستطيع مقاومة المهدي ، وكان مقبلاً وقتئذ في مصر ، ولكن اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا رفض هذا الطلب ، وأبلغ السير إفلن بارنج قرار الرفض ، وكان الرفض معقولا من وجهة النظر الانجليزية ، لأن تعيين الزبير حاكماً للسودان كان يمكن أن يؤدي إلى إخماد ثورة المهدي . وعودة السلطة إلى الحكومة المصرية ، وهذا ما لم تكن تعمل له إنجلترا ، وعبثاً أعاد غردون طلبه ، وألح في إجابته ، وأشار إلى أن لاسييل إلى إنقاذ الحاميات المصرية وإمكان إرسالها إلى مصر دون مساعدة الزبير باشا ، وأن أرواح الجنود والموظفين تكون هدفاً للخطر بغير هذه الوسيلة . ولكن الحكومة الانجليزية أصرت على الرفض ، وتركت غردون وشأنه ، وكانت حجتها الظاهرة في ذلك أن الزبير باشا من كبار تجار الرقيق ، وأن عودته تساعد على إعادة هذه التجارة ، مما تعترض عليه جمعيات منع الاتجار بالرقيق في إنجلترا ، وهي حجة واهية ، لأن المهدي لم يكن أقل من الزبير إباحة للاسترقاق ، فترك السودان في قبضته معناه إعادة الاتجار بالرقيق بأوسع معانيه ، ولكن السبب الحقيقي هو ما قدمنا ، وهو سعى الحكومة الانجليزية في تقليص ظل السلطة المصرية عن السودان ، ولذلك عارضت في أن ترسل مصر أي مدد إلى السودان ، وعارضت أيضاً في تعيين الزبير باشا حاكماً له ، ولم يكن ثمة شك في أن مصلحة مصر كانت تقضى بتعيينه حاكماً عاماً للسودان ، وكان بلا جدال أقدر من غردون على مقاومة المهدي ، لكن السياسة الانجليزية حالت دون إصدار الحكومة قراراً بتعيينه لهذا المنصب تحقيقاً لمطامعها في السودان

وكانت نتيجة هذه الخطة المدبرة تمكن المهدي من فتح الخرطوم وسائر مدن السودان ، ووقوع الحاميات المصرية والموظفين المصريين وعائلاتهم وأولادهم وذويهم وأتباعهم في قبضة الثوار ، فأعملوا فيهم السيف بلا رحمة ولا شفقة ، حتى بلغ عدد ضحايا هذه المجازر نحو ثمانين ألف نسمة

انتصار الثورة في السودان الشرقي

تخرجت الحالة في السودان الشرقي على اثر قرار إخلاء السودان الذي كان بمثابة إغراء للثورة على متابعة انتصاراتها ، واشتد حصار الدراويش لسواكن وطوكر وسنكات ، رغم استبسال حامياتها في الدفاع عنها ، وصارت مهددة بالسقوط

هزيمة الجنرال بيكر باشا

في معركة التيب الثانية (٤ فبراير سنة ١٨٨٤)

أنفذت الحكومة المصرية حملة من عساكر الرديف الى سواكن لإنجاد طوكر وسنكات ، وعهدت بقيادتها الى الجنرال فالنتين بيكر باشا قومندان البوليس ، فجاءت الحملة سواكن في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وأخذت أهبتها للزحف

وفي أوائل فبراير تقدم بيكر باشا من ترنكتات ^(١) بقوة من ثلاثة آلاف وستمائة مقاتل ، وساروا قاصدين طوكر ، فما أن وصلوا الى آبار (التيب) حتى فاجأهم الدراويش يوم ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ، وانقضوا عليهم بمجموعهم الحاشدة ، وأمعنوا فيهم ذبحاً وتقتيلاً ، وانتهت المعركة بهزيمة الجيش المصري ، بعد أن منى بخسارة فادحة ، اذ قتل من رجاله نحو ٢٣٠٠ ، ومن ضباطه ٩٢ ضابطاً ، وعادت فلول الجيش المنهزمة الى سواكن ، وتسمى هذه الواقعة واقعة التيب الثانية ، تمييزاً لها عن واقعة التيب الأولى التي حدثت في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وتسمى أيضاً واقعة (طوكر)

كان لهذه الهزيمة صدى أليم في مصر ، ودل وقوعها على أن القيادة الإنجليزية لم تحسن تدبير الخطط الحربية ، اذ كانت هذه الواقعة ، بعد كارثة (شيكان) ، ثانية الوقائع الكبرى التي أصيب فيها الجيش المصري بالهزيمة ، بقيادة القواد البريطانيين في حروب السودان الأولى ، وكانت هذه الهزيمة نذيراً بسقوط سنكات وطوكر ، بعد أن انقطع عنهما المدد

(١) ميناء على شاطئ البحر الأحمر جنوبي سواكن ، ولذلك تسمى الواقعة في بعض المراجع

واقعة (ترنكتات) وهي ميناء طوكر

سقوط سنكات - ٨ فبراير سنة ١٨٨٤

ومقتل البطل محمد توفيق بك

كان محمد توفيق بك يتولى محافظة سواكن ، وظل يدافع عن (سنكات) دفاع الأبطال ، ولكن الثوار شددوا عليها الحصار ، وانقطع المدد عنها ، فاستبسل وسائر رجال الحامية في الدفاع . واحتملوا أهوال الحصار ، حتى نفدت مؤوتهم ، فعانوا ألم الجوع ، واضطروا الى أكل لحوم البغال والحمير ، والكلاب والقطط ، وأكلوا الجلود ، واضطروا الى مضغ أوراق الشجر ، تسكيناً لسعار الجوع ، فلما صاروا الى هذه الحال ، جمعهم البطل توفيق بك ، وقال لهم : « إن بقينا هنا هلكنا من الجوع ، وإن سمنا لهؤلاء الأشقياء لم نضمن السلامة ، وإن سلطنا عشنا عيشة يهون معها الموت . فلم يبق لنا إلا أن نخرج من الاستحكام ، ونتخذ طريق سواكن ، فإن لحقوا بنا سار بناهم حتى ظفروا ، أو متنا مشرفين ، ^(١)

ففعلت هذه الكلمات في نفوس الضباط والجند فعل السحر ، وأجمعوا على العمل برأى قائدهم الباسل ، فلما كان يوم الجمعة ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ (١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٠١) اعتزموا الخروج من المدينة ، فأحرقوا مخازن البارود والجبنخانة ، وسدوا أفواه المدافع ، وخرجوا من سنكات وعددهم لا يزيد عن ستمائة نفس ، من جند ورجال ونساء وأطفال ، فساروا نحو ميل ونصف حتى أتوا مضيقاً وعراً ، فوجدوا الدراويش كامنين فيه ، فنظم توفيق بك صفوف الجنود على هيئة مربع ، وجعل النساء والأطفال في الوسط ، ليقبهم شر القتال ، وأخذ الجند في رمي الدراويش بالرصاص ، فقتلوا منهم ٥٧ رجلاً . ولكن الدراويش أطبقوا عليهم من كل جانب ، وأثخنوا فيهم حتى قتلوهم عن آخرهم ، ولم ينج منهم سوى خمسة رجال ، بينهم قاضى سنكات ، وثلاثون امرأة ، وقتل البطل توفيق بك في هذه المعركة ، وقتل سائر أبطال الحامية من الضباط والجند ، نخلدوا أسماءهم في سجل الشرف والفخار

ومما يؤثر عن البطل توفيق بك أنه حين اشتد الحصار على سنكات أرسل خطاباً إلى حكمدار السودان ، يفيض نبلاً وشهامة . قال فيه : « ان حالة الأطفال والشيوخ جرحت

(١) السودان لنوم بك شقير ص ٢٠٨

فؤادى ، وأقلقت خاطرى ، بعد نفاذ المؤن . ولم نبق على جمار أو جمل ، وكنا بانتظار امدادكم ايانا حتى الآن ، ولم نر منكم معينا ولا نصيرا ، وقد ضقت ذرعا ، وفرغ معين الصبر . ومع ذلك فاني أصبر بعد ارسال هذا الكتاب يومين اثنين فقط ، فاذا لم أر منكم عند أفلا بدلى من اتمام واجبات العسكرية بشرف ، فأطلق المدافع وأهدم الاستحكامات ، وأهجم ورجالى على الأعداء فنقاتلهم ونناوشهم الحرب بكل قوانا قصد النجاة والفوز بالحياة ، فإن أسعدنا الحظ فيه ، والا فإننا نموت موت الأبطال بعد القيام بالواجبات العسكرية وشرف الجندية ، تخليدا لذكر مصرنا العزيزة ، ومحافظة على حقوقنا المقدسة ، (١)

قالت (الأهرام) تعليقا على هذا الكتاب المجيد : « هذا هو الكتاب الأخير الذى بعث به توفيق بك الشجاع ، ولما لم يجد معينا ولا مغيا أنجز ما وعد ، ومات شهيدا عزيزا ، وهذا البطل الكريم ما كان جنديا ولا ضابطا بل صرف معظم سنه فى التدريس ، ومع ذلك فقد فعل أفعالا عجز عنها مشاهير الضباط وكبار القواد ، وكان فى حياته معززا مكرما ، ومات فقيرا محترما يذكر بالخير ،

احتلال الانجليز سواكن

لم تكند الحكومة المصرية تقرر اخلاء السودان حتى بادرت انجلترا إلى تنفيذ خطتها فى احتلال ما تتخلى عنه مصر ، فى فبراير سنة ١٨٨٤ على أثر هزيمة بيكر باشا ، احتل الاميرال هويت Hewet سواكن ، وجعل نفسه قومندانا للشعر ، وبلغ من استهانة انجلترا بالخدو توفيق بعد إذ أقرها على إخلاء السودان ، أنها لم تبلغه نبأ هذا الاحتلال إلا بعد وقوعه ، وجاء هذا الاحتلال مكذبا لمزاعم انجلترا حينما طلبت اخلاء السودان بحجة أن لا سبيل الى المحافظة عليه ، فاذا لم يكن من سبيل للاحتفاظ به فما بالها تضع يدها على أهم مواقعه وتستقر فيها ؟

وقد احتجت تركيا على هذا الاحتلال ، فأجابها اللورد دفرين سفير انجلترا بالاستانة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٨٤ بأن حوادث السودان اضطرت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ بعض الوسائل الوقتية لحماية ثغور البحر الأحمر ، ولسكنها عازمة عند ما تعود السكينة أن لا تعمل شيئا بغير مشورة الباب العالى

(١) الأهرام عدد ١٥ فبراير سنة ١٨٨٤

سقوط طوكر - ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤

وحلة الجنرال جراهام الأولى

أنفذت قيادة الجيش البريطاني حملة بقيادة الجنرال جراهام ، لإزالة الأثر السيء الذي أحدثته هزيمة بيكر باشا في معركة التيب الثانية ، وكانت مهمة هذه الحملة الدفاع عن سواكن وإنقاذ حامية طوكر ، التي كان الدراويش يحاصرونها ، فجاءت الحملة الى سواكن في أواخر فبراير ، وفي غضون ذلك سقطت طوكر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤ قبل وصول النجدة اليها

واقعة التيب الثالثة

٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤

على أن الحملة بقيادة الجنرال جراهام هاجمت جموع الدراويش في (التيب) يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٨٤ (غرة جماد الأول سنة ١٣٠١) فانتصرت عليهم وأوقعت نهم وأجلتهم عن آبار التيب

واقعة طماى الثانية

١٣ مارس سنة ١٨٨٤

ثم هاجمت جموع عثمان دقنه في (طماى) ، فظفرت بهم يوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وأخلى عثمان دقنه طماى ، واعتصم بالجبال ، وقد كان الظن أن تستمر الحملة في زحفها بعد هذا الظفر ، ولكنها عدلت عن الزحف ، إذ أمرت الحكومة البريطانية الجنرال جراهام بالعودة إلى مصر ، فكان ذلك إيذانا بوقف الحملة ، وإغراء لعثمان دقنه بالاستخفاف بقوة الحكومة

فعاد جراهام إلى مصر في ابريل ، ولحقه جيشه ، وتبين أن الغرض من هذه الحملة إنما هو اطمئنان الإنجليز على مراكزهم في سواكن فحسب

وفي ١٠ مايو سنة ١٨٨٤ عين الخديو بإيعاز من الانجليز الميرالاي البريطاني
تشر مسايد بك Chermiside محافظا لسواكن^(١)

اتساع نفوذ المهدي

كان لقرار إخلاء السودان أثر كبير في إتساع نفوذ المهدي ، فإن هذا القرار هو
بمثابة تسليم من الحكومة المصرية بعجزها عن إخماد الثورة ، واعتراف منها بقوة المهدي
وانتصاراته ، وقد انتهز هو هذه الفرصة ، فأخذ يفتح عواصم السودان ، ويمد نفوذه
شرقا وغربا وجنوبا ، ويحاصر الخرطوم

فقد سقطت (سنكات) في ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ ، و (طوكر) في ٢٤ منه كما تقدم
بيانه ، والحلفاية (شمالي الخرطوم) في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، والقضارف بمديرية كسلا
في ٢١ إبريل سنة ١٨٨٤

ثم سقطت (بربر) في ١٩ مايو سنة ١٨٨٤ ، وقتل فيها من جنود الحامية المصرية
نحو ١٥٠٠ مقاتل ، وكان لسقوطها تأثير كبير في الموقف ، ووقع أليم في النفوس ؛ لأنه
بسقوطها انقطع الأمل في إنقاذ الخرطوم ، وصارت في حصار محكم ، إذا كانت بربر
هي طريقها إلى سواكن أو إلى كرويسكو (أنظر موقعها على الخريطة ص ٨٢) ، وظل
غردون مرابطا في الخرطوم ، يأمل أن يصله المدد ، ويبذل الجهد في تنظيم الدفاع عن
المدينة

حملة إنجليزية لإنقاذ غردون واخفاقها

١٨٨٤ — ١٨٨٥

وفي غضون ذلك شعرت الحكومة الإنجليزية بأن تركها الجنرال غردون باشا
محصورا في الخرطوم ، وامتناعها عن نجدة ، رغم صيحات الاله تغاثة التي كان لا يفتأ
يرسلها كلما اشتد به الحصار ، يعرضها للوم اللاتمين من الجمهور البريطاني ، والرأي العام
الأوروبي ، فاعتزعت إرسال نجدة من الجيش الإنجليزي لإنقاذه ، وعهدت بقيادتها

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ١٠٢

إلى الجنرال اللورد ولسلي^(١) Wolsley ؛ وكان عددها تسعة آلاف مقاتل ؛ وسميت (حملة الإنقاذ) ، واشترك معها الجيش المصرى بقوته ، وأبلى فيها البلاء الحسن ؛ وفى ذلك يقول اللورد ملنز^(٢) : « إن الجيش المصرى الذى اشترك فى حملة النيل قد أبدى من الصفات الحربية ما لم يكن يظنه أحد فى البداية »

وصل ولسلي إلى مصر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، وأخذ يعد المعدات لتنظيم الحملة

لم يكن الغرض من إنقاذ هذه الحملة إعادة سلطة الحكومة المصرية إلى السودان ، وإنما كان لإنقاذ حياة غردون فحسب^(٣) ، ويتبين لك حقيقة مقصد الحكومة الإنجليزية من التعليمات التى أصدرتها إلى الجنرال ولسلي ، وهذا نصها :

« إن الغرض الأساسى من الحملة إنما هو إنقاذ الجنرال غردون والسكرولونيل ستورت من الخطر طوم ، ففى تم هذا الغرض فلا تباشروا حركات عدائية أياً كانت ، والحكومة تعتمد عليكم فى أنكم لا تتقدمون جنوباً إلا بقدر ما يلزم لإدراك هذا الغرض ، (٤) »

وكان غردون باشا ذاته يأبى أن تأتية النجدة على يد الجيش المصرى ، ويبدو ذلك من خطابه الذى أرسله إلى قائد الحملة فى وادى حلفا ، وقال فى ختامه : « لا تدعوا العساكر المصرية تأتى إلى هنا ، استلموا قيادة الواورات منهم وأخرجوهم منها فإنه لا فائدة منهم (٥) »

أخذت هذه الحملة تسير بخطوات بطيئة ، فقد ابتدأت وحداتها تصل وادى حلفا فى سبتمبر ، ولم يصلها الجنرال ولسلي إلا فى اليوم الخامس من اكتوبر سنة ١٨٨٤ ، ووصل الى (دنقلة) فى ٣ نوفمبر ، أى بعد انقضاء شهر من وصوله الى وادى حلفا ، ولم يصل (كورتى) إلا فى ١٦ ديسمبر ، فاتخذها معسكره العام . وأخذ يستعد لتابعة السير جنوباً ،

(١) الذى كان قائداً للحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٨٢

(٢) فى كتابه (إنجلترا فى مصر) England in Egypt ص ٩٩ طبعة سنة ١٩٢٠

(٣) كوشرى - المركز الدولى لمصر والسودان ص ٣٢٥

(٤) السودان لنجوم بك شقير ص ٢٦٩

(٥) السودان لنجوم بك شقير ص ٢٧٣

فاستقر الرأي على انفاذ حملتين تسير احدهما بقيادة الجنرال السير هربرت ستيوارت
Herbert Stewart في طريق الصحراء الى (المتمة) ، وتسير الثانية بقيادة الجنرال ارل
Earl في طريق النيل قاصدة بربر (١)

واقعة أبي طليح

١٧ يناير سنة ١٨٨٥

تحركت حملة الصحراء من (كورتى) في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، بقيادة
الجنرال السير هربرت ستيوارت ، واستولت على آبار (الجدول) في صحراء بيوضه ،
يوم ٢ يناير سنة ١٨٨٤ ، وحصنت مواقعها بها

ثم زحفت جنوباً ، فالتفت بمجموع الدراويش في آبار (أبي طليح) ، القريبة من
(المتمة) ، يوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٥ ، وهناك نشبت واقعة كبيرة انتهت بهزيمة الدراويش
بعد أن حصدتهم نيران المدافع حصداً

وقد تجدد الأمل بعد هذه الواقعة في إنقاذ غردون وحامية الخرطوم ، ولكن
تأخر الحملة في الزحف قد بدد هذا الأمل كما سيجمع بيانه

واستمرت الحملة في زحفها حتى وصلت إلى (المتمة) فاحتلتها ، وبلغت (القبة)
جنوبي المتمة وتحصنت فيها ، وفي أثناء زحفها التقت بمجموع الدراويش ، فظفرت بهم ،
وجرح الجنرال ستيوارت جرحاً مميتاً ، وتولى القيادة من بعده الجنرال السير شارلس
ويلسن

وانصلت الحامية في القبة برسل غردون الذين جاءوا على البواخر النيلية من الخرطوم
ولبثوا بالقرب من (شندى) أربعة أشهر ينتظرون المدد ، فأدرك الجنرال السير شارلس
ولسن من حديثهم خطورة الحالة ، وأن الخرطوم على وشك السقوط ، فانفصل بقوة
من الجند أقلتهم بالباخرتان (بردين) و (تل حوين) ، قاصدين الخرطوم ، فوصل إلى
مقربة منها ، شمالي الحلفاية ، يوم ٢٨ يناير ، وهناك علم بسقوطها ومقتل غردون ، فعاد
أدراجه إلى (المتمة) ، بعد أن أصلاه المهديون ناراً حامية في الطريق ، وأبلغ اللورد

(١) أنظر هذه المواقع والتي تليها بالخرطة ص ٨٢

(ولسلى) القائد العام للحملة فى (كورقى) نبأ سقوط الخرطوم ، ومقتل غردون ، فأرسله هذا بالبرق إلى لندن ، وأخذ ينتظر تعليمات الحكومة البريطانية ويقول إبراهيم باشا فوزى ، الذى كان وقتئذ أسيراً فى الخرطوم إنه لو أبحرت الحملة إلى الخرطوم مباشرة منذ وصولها إلى المتمة لما سقطت الخرطوم ، ولكنها بقيت فى المتمة خمسة أيام ، فأضاعت فرصة إنقاذها^(١) ، فتأخرها فى الزحف كان السبب الأكبر فى إخفاق حملة الإنقاذ ، وهذا التأخير يرجع إلى خطأ القيادة فيها

واقعة كربكان

١٠ فبراير سنة ١٨٨٥

وفى خلال هذه الحوادث سار الجنرال إرل قائد حملة النيل من (كورقى) ، يقود نحو ثلاثة آلاف من الجنود الإنجليزية ونحو خمسمائة قارب تقل الجنود المشاة ، أما الفرسان والمدفعية فإنهم ساروا حىال القوارب فى الضفة الغربية للنيل وسارت القوة المصرية بقيادة البكباشى أحمد سليمان فى الضفة الشرقية ، وتقدمت الحملة على هذا النحو مسيرة ثمانية أيام ، حتى بلغت معقل الدراويش فى (كربكان) ، بالقرب من (أبو حمد) فانضمت القوة المصرية إلى القوة الإنجليزية ، وهاجمت القوة المشتركة معقل الدراويش بكربكان يوم ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ ، وفازت عليهم فوزاً مبيهاً ، واستولت على المعقل وقتلت جميع من فيه من الدراويش ، وأصيب الجنرال إرل فى هذه المعركة برصاصة قضت عليه ، وقتل أبلى البكباشى أحمد سليمان والجنود المصريون بلاء حسناً فى هذه الواقعة وبقيت القوة معسكرة فى (كربكان) أسبوعين ثم قفلت راجعة إلى دنقلة على اثر قرار الحكومة البريطانية العدول عن الزحف ، بعد سقوط الخرطوم ومقتل غردون ، فارتدت الحملة جميعها إلى كورقى ثم إلى دنقلة ، ورجعت إلى مصر فى يونيه سنة ١٨٨٥

(١) إبراهيم باشا فوزى - السردان بين يدي غردون وكتشنر ج ٢ ص ٤٢

وعلى اثر إخفاق هذه الحملة استقال الجنرال السير افلن وود باشا Sir Evelyn Wood سردار الجيش المصرى من منصبه فى ابريل سنة ١٨٨٥ ، وكان الظن أن يسند هذا المنصب الى قائد مصرى كف مثل عبد القادر باشا حلى ، بعد أن ثبت من التجارب أن اسناد القيادة العليا للجيش الى سردار انجليزى كانت نتيجه انحلال الجيش المصرى وتبدد قوته ، واصابته بالهزائم المتوالية فى حروب السودان ، ولكن السياسة البريطانية أبت الا أن يحل سردار انجليزى بدل السردار المستقبل ، فعين الجنرال السير فرنسيس جرنفل باشا Sir Francis Grenfell سرداراً للجيش فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٥

غردون فى الخرطوم

أما ما كان من أمر غردون فى الخرطوم أثناء سير حملة الإنقاذ ، فقد حاول إجلاء الدراويش عن (الحلفاية) لكي يخفف ضغطهم على المدينة ، وأنفذ إليها حملة من أربعة آلاف مقاتل ، ولكن الدراويش أوقعوا بهم يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٤ ، فى واقعة عرفت (بواقعة الشرق) ، وتقدموا لحصار الخرطوم من الشمال والجنوب والشرق فاشتدت الحالة بالحامية وبسكان المدينة ، لانقطاع المدد ، ونفاد الميرة والمؤونة ، وبقيت الحرب سجالات بين الحامية والدراويش ، ودافعت الحامية دفاع المستميت عدة أشهر

مقتل الكولونيل ستىوارت

وفى أثناء الحصار أوفد غردون وكيله الكولونيل ستىوارت باشا إلى مصر بطريق النيل لإبلاغ الحكومة حالة الخرطوم ، واستعجال المدد ، فسافر على ظهر الباخرة « عباس » إلى أن وصل شلال (ودقر) ، فرسا ومن معه على جزيرة صغيرة تجاه قرية (هبة) ، وهناك أدركه الدراويش ، فقتلوه ومن معه (سبتمبر سنة ١٨٨٤)

سقوط الخرطوم ومقتل غردون

٢٦ يناير سنة ١٨٨٥

وكان المهدي قد جعل عامله عبد الرحمن النجوى أحد قواد جيشه قائداً على جموع الدراويش المحاصرة للخرطوم ، فلما استبظاً فتحها تحرك من الأبيض بجميع جيشه ،

زاحفا عليها ، معترضا الاستيلاء عليها عنوة ، فخل بأبي سعد في اكتوبر سنة ١٨٨٤ ، يقود جيشاً لجباً ، يبلغ عدده نحو ستين ألف مقاتل ، وبقى يستعد للحرب حتى غاية المحرم سنة ١٣٠٢ (نوفمبر سنة ١٨٨٤) ، لأنه لم يكن يرغب الحرب في شهر المحرم ، فلما انتهى الشهر كتب إلى غردون في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، يدعو للتسليم ، فأجابه غردون متهدداً متوعداً ، فأمر المهدي رجاله بضرب الخرطوم من كل الجهات ، فدافع عنها جنود الحامية دفاع الأبطال وردوا الدراويش غير مرة ، ولكن اشتداد الحصار أدى إلى نفاد المؤونة ، ففشنت المجاعة في الخرطوم وأم درمان واشتد الجوع بالجنود والأهلين ، حتى صاوأهلها يموتون جوعاً في الطرقات

وحاول غردون أن يفك الحصار عن الخرطوم لإحضار القوات إليها ، فخرجت قوة من الحامية يوم أول يناير سنة ١٨٨٥ ، ولكنها ارتدت منهزمة ، بعد أن تكبدت خسائر فادحة ، وخرجت قوة أخرى في فجر يوم ٢ يناير ، واشتبكت بالدراويش وأصلتهم نارا حامية ، ولكن الحصار ظل مضروباً على الخرطوم وأم درمان ، ونفذ الزاد في المدينتين

وفي اليوم الخامس من شهر يناير سقطت أم درمان تحت تأثير الجوع ، فكان سقوطها نذيراً بسقوط الخرطوم ، وانقطع الأمل في وصول المدد الذي كان ينتظره غردون حتى آخر لحظة ، وأرسل إليه المهدي في ٦ يناير ينصح له بالتسليم ، وينبئه بأن لا أمل في وصول المدد إليه ، وأعاد الطلب في ٧ يناير ، ولكن غردون أجابه بالرفض ، وقد دب اليأس في قلوب الجند والأهلين بعد سقوط أم درمان ، لتوقعهم اقتحام الدراويش خطوط الدفاع ، فضلاً عن اشتداد المجاعة ، ولكن غردون كان لا يفتأ يشدد عزائمهم ، ويتطلع إلى الأفق منتظراً وصول حملة الإنقاذ من الشمال ، ولكن الحملة كانت تسير ببطء كما تقدم بيانه

واشتد الجوع بالحامية والأهلين حتى هزلت أجسام الجنود ، واصفرت ألوانهم ، وغارت عيونهم ، وكانوا بعد أن نفذ الزاد قد شرعوا يأكلون لحوم الخيل والبغال والحمير والكلاب والجلود وألياف النخيل

وطوق الدراويش المدينة ، ولم يبق من خطوط الدفاع عنها سوى (الخندق) ، وكان يدافع عنه جنود الحامية دفاع المستميت ، بقيادة فرج باشا الزيني ، وكانت الأنباء قد

وصلت إلى المهدي من الشمال بانتصار الحملة الإنجليزية في (أبي طليح)، ثم وصولها إلى
المتمة قاصدة الخرطوم، فاعتزم فتحها عنوة قبل وصول المدد

ففي فجر يوم الإثنين ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ (٩ ربيع الثاني سنة ١٣٠٢) هجم الدراويش
على الخرطوم هجوما عاما، فدافع الجند وضباطهم عن الخندق دفاعا مجيدا، ولكن
الدراويش اقتحموه بجموعهم الحاشدة، ودخلوا الخندق ثم المدينة ظافرين، وأعملوا
السيف في الجند والأهلين، وأوقعوا بهم ذبحاً وتقتيلاً، بلارحمة ولا شفقة، واستمرت
المجزرة حتى الضحى، وبلغ عدد من قتلوا يوم الواقعة من سكان الخرطوم نحو ٢٤ ألف
نسمة (١) عدا من قتل من الجند، وعدتهم ثمانية آلاف، وقتل غردون في سرايه بالخرطوم
وهو يرقب حركات القتال، وذهب الدراويش برأسه إلى المهدي، ولم يكن راضيا عن
قتله، ولا عن إسراف أشياعه في الذبح والتقتيل، فقد استباحوا المدينة، وجعلوها
فريسة للنهب، ومسرحة للفظائع، من قتل الرجال والأطفال، وسبي النساء، واستعباد
الأحياء من أهلها، ووقع في هذا اليوم المشثوم وفي الأيام التالية من الأهوال، ماتت شعير
منه الأبدان

كان لسقوط الخرطوم ومقتل غردون دوى كبير في مصر وفي العالم، إذ كان إيذناً
مروعاً بانحلال الإمبراطورية المصرية في السودان، والقضاء على الحكم المصري في
أصقاعه، كما كان أوج السلطة للبهدي وأشياعه

حملة جراهام الثانية

في سواكن سنة ١٨٨٥

كان مما اقترحه اللورد ولسلي على حكومته بعد إخفاق حملته وسقوط الخرطوم
إرسال قوة إنجليزية إلى سواكن لسحق عثمان دقنه ومد سكة حديدية من سواكن إلى
بربر، تمهيدا لاستئناف الزحف على الخرطوم، فأنفذت الحكومة البريطانية الجنرال
جراهام إلى سواكن مرة ثانية، وحشدت له جيشاً من مصر وإنجلترا، وانضم إلى حملة
سواكن فبلغت القوات التي تحت قيادته بها ١٣٠٠٠ مقاتل

ولما اكتملت الحملة في سواكن زحفت بقيادة الجنرال جراهام على جموع

(١) إحصاء إبراهيم باشا فوزى الذى حضر حصار الخرطوم وسقوطها - السودان بين
يدى غردون وكتشنر ج ٢ ص ٢

عثمان دقنه في تل هشيم^(١) ، واشتبكت وإياهم يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، ففازت عليهم وهزمتهم

وفي ٣ ابريل ظفرت بهم في طماي ، وأخلاها عثمان دقنه ، وشرع الجنرال جراهام في مد السكة الحديدية من سواكن في طريق بربر ، ولكن الحكومة البريطانية عدلت بعد ذلك عن مهاجمة المهدي ، فأمرت جراهام بالكف عن مد السكة الحديد والعودة إلى مصر ، فعاد إليها مع حملته في مايو سنة ١٨٨٥

إخلاء دنقلة

وتراجع حدود مصر الجنوبية

كان من نتائج سقوط الخرطوم أن طلبت إنجلترا من الحكومة المصرية جعل حدودها الجنوبية في (وادي حلفا) ، وأرادت بذلك أن تؤيد إخلاء مصر للسودان ، فأذعنت الحكومة المصرية وأخلت دنقلة ، وقررت في يونيه سنة ١٨٨٥ جعل حدودها الجنوبية في (كوشة) (أنظر موقعها بالخريطة ص ٨٢) ، وفصلت البلاد التي بين أسوان ووادي حلفا عن مديرية إسنا وجعلتها محافظة تحت الأحكام العسكرية وأسمتها (محافظة الحدود)

وفاة المهدي

وتراجع المهدي

أصيب المهدي في يونيه سنة ١٨٨٥ بحمى خبيثة من نوع الالتهاب السحائي الشوكي ، لم تمهله بضعة أيام حتى أودت بحياته ، وهو في أوج قوته ، وكانت وفاته يوم ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٥ (٩ رمضان سنة ١٣٠٢) ، وتولى حكم السودان من بعده خليفته عبد الله التعايشي

كانت وفاة المهدي أول نذير ياخفاق الثورة المهدي ، إذ كان هو بلا مرأى روحها وقوامها ، وكانت الانتصارات التي نالها قد رفعت شأنه ، وزادت من مهابته في النفوس

(١) على بعد ٧ أميال من سواكن

فكانت شخصيته هي دعامة الدولة المهدية المتزامية الأطراف التي أسسها في السودان ، وقد ولى الأمر من بعده خليفته عبد الله التعايشي ، ولم يكن له المقام الذي كان المهدي ولا نفوذه المعنوي ، وكان ينقصه كثير من المزايا والصفات التي اجتذب بها المهدي قلوب أنصاره ، كالآناة والحزم والدهاء ، فالتعايشي يشبه أن يكون وارثاً لملك كبير تعوزه الكفاية للاضطلاع بأعبائه ، ووقع الخلف بينه وبين كبار أنصار المهدي ، وأخذ يقرب إليه من يرى فيهم الإخلاص لشخصه ، وينكل بمن يخشى منهم مزاحمته أو الخروج عليه ، وفي عهده كثرت المظالم ، ووقفت حركة التجارة ، ثم انتشرت الأوبئة ، والمجاعات ، فمات منها مئات الألوف من الأهلين ، فلا غرو أن كانت ولايته إيذاناً بتداعي الدولة المهدية ، ولم يكن يطمع إلا في إستبقاء نفوذه في البلاد التي دانت للمهدي ، ولكن الانجليز أخذوا يبالغون في قوته ، ويظهرون القلق من اعتزامه غزو مصر ، لكي يسوغوا بقاءهم في مصر لحمايتها كما يقولون من غزوات الدراويش

المعارك في السودان الشرقي والجزيرة

سقطت (القلابات) في مارس سنة ١٨٨٥ ، قبل وفاة المهدي وسقطت (كسلا) عاصمة مديرية كسلا على عهد التعايشي ، وقد بدأ حصارها في عهد المهدي ، ثم استولى عليها الدراويش في يولييه سنة ١٨٨٥ ، بعد أن دافعت عنها حاميتها دفاع الأبطال بقيادة أحمد عفت بك مدير كسلا ، وقد قتله الدراويش وقتلوا معاونيه بعد سقوط المدينة بأمر عثمان دقنة عامل التعايشي في السودان الشرقي

وسقطت سنار في أغسطس سنة ١٨٨٥ بعد دفاع مجيد وكان عثمان دقنة يحاول فتح سواكن ، ولكنها امتنعت عليه

واقعة الجميزة

٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٨

وظلت الحرب سجالات في هذه الناحية ، وقد نشط الدراويش في سبتمبر سنة ١٨٨٨ ، لمهاجمة سواكن فنزلوا إلى الجنوب الغربي من طاييتي (الشاطه) و (الجميزة) اللتين تحميان آبار المياه لحامية سواكن ، وفي أكتوبر من تلك السنة شرعوا في ردم هذه الآبار فردم عنها الجنود المصريون وأرسلت الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية المدد إلى سواكن لئلا تسقط

هجوم الدراويش ، وذهب إليها السردار جرنفل باشا ، وتولى بها قيادة الجند ، وفي فجر يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ خرج الجيش المصرى بقيادته من سواكن ، وزحف على معقل الدراويش ، والتحم وإياهم فى معركة شديدة عرفت بمعركة الجميزة ، وقتلهم ببسالة وثبات ، إلى أن أوقع بهم وأجلاهم عن معقلهم ، وشتت شملهم

المعارك والمناوشات فى مديرية دنقلة

١٨٨٥ - ١٨٨٩

احتل الدراويش مدينة (دنقلة) فى أغسطس سنة ١٨٨٥ عقب إخفاق حملة اللورد ولسلى ، وجلاء القوات المصرية والإنجليزية عنها ، ووقعت مناوشات بمديرية دنقلة فى ختام سنة ١٨٨٥ ، لم يكن الباعث عليها من جانب الدراويش سوى الرغبة فى النهب والسلب ، فقد حاصروا قلعة (كوشة) واستولوا عليها ، ثم استولوا على (جنس) على بعد ثلاثة أميال منها

واقعة جنس

٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥

على أن القوات المصرية ما لبثت أن كرت على الدراويش باشتراك القوة الإنجليزية فهاجمت مواقعهم فى كوشة و جنس يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥ (٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٣ هـ) ، فاحتلت كوشة عنوة ، وهاجمت فى اليوم نفسه معقل الدراويش فى جنس ونشبت بين الفريقين معركة عنيفة انتهت بإجلاء الدراويش عنها ، واستولى المصريون على ما كان بها من أسلحة وذخائر ، وقد أبلى الجنود والضباط المصريون البلاء الحسن فى هذه الواقعة ، وأثبتت الأوامر العسكرية على بكباشى المدفعية المصرية حسن أفندى وضوان (باشا) والبكباشى أحمد أفندى فهمى من ضباط أركان الحرب

وجعلت الحكومة آخر حدود مصر الجنوبية بعد هذه الواقعة (وادى حلفا) ، ورجع إليها الجند من الجنوب فى إبريل سنة ١٨٨٦ ، فكان هذا القرار مغريا للتعايش بمناوأة القوات المصرية ، بعد أن أفزعته واقعة (جنس) ، فأخذ ينفذ رجاله لغزو

القرى الواقعة على الحدود ، واحتل الدراويش (سرس)^(١) في أواخر سنة ١٨٨٦

واقعة سرس

٢٨ ابريل سنة ١٨٨٧

وسادت السكينة منطقة جنوبي وادى حلفا إلى ابريل سنة ١٨٨٧ ، وفي ٢٨ ابريل من تلك السنة استرد المصريون (سرس) بعد واقعة عنيفة نشبت بينهم وبين الدراويش وفي يونيه من تلك السنة عاد الدراويش إلى احتلالها ، واتخذوها قاعدة للغزو والنهب ، وكان التعايشي قد أنفذ عبد الرحمن النجومي أحد قواد المهدي المشهورين إلى دنقلة ليستعد لغزوة مصر

وانتهت سنة ١٨٨٧ وأوائل سنة ١٨٨٨ دون أن تحصل معارك ذات شأن ، وأنشأت الحكومة من قبيل الاحتياط مخافر عسكرية على الحدود الجنوبية التي خططتها بعد إخلاء السودان

وفي ٢٦ ابريل سنة ١٨٨٨ قرر مجلس الوزراء تقسيم مديرية إسنا إلى قسمين ، الأول سمى (مديرية الحدود) بين وادى حلفا وجبل الساسلة ، ومركزها أسوان ، وأضيف القسم الواقع شمالي جبل الساسلة إلى مديرية قنا^(٢) ، وتقرر جعل المنطقة الواقعة بين أسوان ووادى حلفا منطقة عسكرية تحت إمرة الكولونل ودهوس باشا Wodehouse وعين « قومندان الحدود بوادى حلفا »

واقعة خور موسى باشا

أغسطس سنة ١٨٨٨

وفي أغسطس سنة ١٨٨٨ هاجم الثوار قلعة (خور موسى باشا) على شاطئ النيل

(١) جنوبي وادى حلفا وعلى بعد ٣٣ ميلا منها (أنظر الخريطة ص ٨٢)

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٦ مايو سنة ١٨٨٨

جنوبى شلال وادى حلفا^(١) هجوما عنيفاً ، واحتلوا الجزء الجنوبى من القلعة ، فأجلاهم عنها المصريون بعد قتال شديد أبلوا فيه البلاء الحسن بقيادة البكباشى عبد الغنى فؤاد (باشا) ، وسادت السكينة عقب هذه الواقعة ، وبقي الدراويش بعد هذه الكسرة يرابطون فى (سرس)

معركة أرجين

يوليه سنة ١٨٨٩

وفى مايو سنة ١٨٨٩ تحرك عبد الرحمن النجومى بجيشه من دنقلة قاصداً غزو الجهات الجنوبية من مديرية الحدود ، فبلغ جنوبى (أرجين) فى أول يوليه ، والتقى فى اليوم التالى (٢ يوليه سنة ١٨٨٩ - ٤ ذى القعدة سنة ١٣٠٦) بالجنود المصرية ، واشتبك الجمعان فى معركة انتهت بهزيمة الدراويش ، وقتل منهم فيها نحو ٩٠٠ مقاتل ، وجرح النجومى فى خلال القتال ، وكان للمرحوم البكباشى حسن رضوان (باشا) الفضل الكبير فيما ناله الجيش المصرى من النصر فى هذه المعركة

وقد ساءت حالة الدراويش بعد هذه الواقعة ، واشتد بهم الضنك والجوع ، وضعفت قوتهم المعنوية

واقعة طوشكى - ٣ اغسطس سنة ١٨٨٩

ومقتل عبد الرحمن النجومى

كان عبد الرحمن النجومى هو الذى يتولى قيادة شرازم الدراويش فى تلك المناوشات فسيرت إليه الحكومة قوة من الجند ، بقيادة السردار جرنفل باشا ، وطلب إلى النجومى التسليم فأبى ، فزحفت القوة المصرية ، حتى التقت بالنجومى ورجاله فى طوشكى^(٢) يوم ٣ اغسطس سنة ١٨٨٩ (٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٦) ، فدارت الدائرة على الدراويش فى تلك الواقعة ، وقتل فيها النجومى . وبلغ عدد قتلى الدراويش فيها

(١) وهذا الخور هو نهاية إقليم دنقلة شمالا

(٢) بالشاطيء الغربى للنيل . وهى من بلاد مركز الدرب بمديرية أسوان ، وتقع غربى كروسكو وشمالى وادى حلفا بغرب

١٥٠٠ رجل ، واستولى المصريون على كمية كبيرة من البنادق والمزاريق وخمسين علماً من أعلام الثوار ، وبلغت خسائر المصريين ٢١ قتيلاً و ١٣١ جريحاً مات أربعة منهم^(١) وقد أبلى الجنود والضباط المصريون في هذه الواقعة بلاء حسناً ، وامتناز منهم البكباشي على بك حيدر وحسن أفندي رضوان (باشا) من ضباط المدفعية ، ومصطفى أفندي رمزي من ضباط أركان الحرب

وامتدت سلطة الحكومة المصرية بسد واقعه طوشكى إلى (سرس) جنوباً ، فربطت بها أورطة من الجيش المصرى ، ورمم الجنود سكة الحديد بينها وبين وادى حلفا شمالاً ولم تقم للدراويش بعد هذه الكسرة قائمة

ولما لهذه الواقعة من كبير الشأن وعظيم الأثر ، أقامت الحكومة في عهد الخديو توفيق باشا ضريحاً كبيراً لشهداءها ، ركب عليه لوح تذكارى نقش به تاريخها ، وقد زار الخديو توفيق هذا الضريح في رحلة له سنة ١٨٩١ ، تكريماً لأولئك الشهداء ، وتجد صورته أثناء هذه الزيارة بالصفحة ١٣٧ ، وتجد بالصفحة ١٣٩ صورة أخرى له في هذه الرحلة وهو يعرض الأورطة المصرية بكر وسكو

وقد أخذناهما عن صورتين شمسيتين ، أهداهما إلينا حضرة صاحب العزة الضابط الوطنى العظيم الأمير الالى محمود حلى اسماعيل بك

كان لمقتل النجومى أثر كبير فى أرجاء السودان ، لما كان له من المنزلة الرفيعة بين أتباع المهدي ، فهو بلا مرأى أشهر قواده ، وقد ذاعت شهرته فى واقعة شيسان ، ثم فى سقوط الخرطوم ، فلا غرو أن جزع التعاشى ورجاله حينما علموا بمصرعه فى واقعة طوشكى ؛ لأنهم فقدوا فيه القائد الذى كانوا يعتمدون عليه فى المحافظة على كيانه الدولة المهدية ، وقد أخذت هذه الدولة تتداعى بعد مقتل النجومى ، وكانت واقعة طوشكى مقدمة التفكك والانحلال

واقعة طوكر

١٩ فبراير سنة ١٨٨١

كانت واقعة (طوشكى) ، وما ناله الجيش المصرى فيها من النصر ، حافزة للحكومة

(١) عن تقرير وزارة الحرية المنشور بمجموعة المنشورات والقرارات سنة ١٨٨٩ س ٦٩



زيارة اخديو توفيق باشا لصرح شهداء واقعة طوشكي في يناير سنة ١٨٩١ - انظر ص ١٤٦

المصرية إلى محاربة الثوار في السودان ، وبخاصة لما استفاض من الأنباء عن تدمير الأهلين من مظالم الحكم في عهد التعايشي ، وما وقع من الخائف والانقسام بين أنصاره وقد بدأت باسترداد (طوكر) ، فتحرك الجيش المصري من (ترنكتات) قاصداً طوكر ، وكان مؤلفا من أربع أوط ، فوصل إلى (التيب) ، وتقدم منها قاصداً طوكر ، وكان عثمان دقنة ممتنعاً بجيشه في بقعة تسمى (العفافية) في طريق طوكر ، فاشتبك بالجيش المصري بين العفافية وطوكر يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٩١^١ ، وكانت معركة شديدة استبسل فيها الجيش المصري ، وأبدى من الشجاعة مانوه به اللورد ملنر في كتابه^(١) ، وانتهت بهزيمة عثمان دقنة ، وفراره بقلول جيشه جنوباً ، واحتل الجيش المصري معسكر الدراويش في العفافية ، فعادت بلاد طوكر إلى الحكومة المصرية ، بعد أن بسط الدراويش سلطانهم عليها سبع سنين

وهذه الواقعة تلى واقعة (طوشكي) في أهميتها ، منذ سقوط الخرطوم ، وقد أظهر الجيش المصري في كليهما من الشجاعة والبسالة ما شهد له به الجميع ، وقد وقعت هذه المعركة في أواخر عهد الخديو توفيق ، فكانت (طوكر) هي البلدة الوحيدة التي استردها الجيش المصري في عهده

الحالة في السودان أثناء حكم التعايشي

ساءت حالة السودان في عهد حكم التعايشي ، وانتشرت المظالم والهمجية ، واشتدت المجاعة بالناس ، فمات الأهلون جوعاً ، وكان اشتداد المجاعة عام ١٨٨٩ ، وفتكت الأمراض بالناس فتكا ذريعاً ، وكان ذلك من علامات زوال حكم التعايشي في السودان ، بعد أن أدى إلى نشر الخراب في نواحيه ، قال ، سلاطين ، باشا في هذا الصدد ، وقد شهد الحكم المصري وحكم الدراويش : « لا يكاد المرء يشهد في التاريخ الحديث بلادا أخرى سادت

(١) إنجلترا في مصر England in Egypt للورد الفريد ملنر ص ١٣٩ طبعه سنة ١٩٢٠ ، ويسمى هذه الواقعة معركة العفافية



الخدني توفيق باشا يعرض الأورطة المصرية بكرسكو (يناير سنة ١٨٩١) - أنظر ص ١٣٦

(هذه الصورة والمنشورة بالصفحة ١٣٧ أهداهما إلينا حضرة صاحب العزة الضابط الوطني العظيم الأمير الای محمود حلي اسماعيل بك)

فيها الحضارة الناشئة زهاء نصف قرن من الزمان ثم انقلبت إلى حالة أقرب ما تكون إلى الهمجية ، ، وذكر أن خمسة وسبعين في المائة على أقل تقدير من مجموع سكان السودان قد ماتوا في عهد حكومة المهدي والتعايشي ، إما بالحرب وإما من الجوع أو فتك الأمراض القتالة ، ولم يكن قد بقي من سكانه سوى خمسة وعشرين في المائة لم يكونوا في الحقيقة أحسن حالا وأفضل عيشا من الرقيق .

الفصل العاشر

اقتسام أملاك مصر في السودان

انتهزت إنجلترا فرصة إخلاء السودان ، وأخذت تنفذ خطتها المرسومة ، من انتقاص أطرافه ، والتواطؤ مع مختلف الدول على اقتسام أملاك مصر في أرجائه

في السودان الشرقي

وقدت بدأت بالسودان الشرقي ، فأخلت الحامية المصرية « مصوع » سنة ١٨٨٥ ، تنفيذاً لقرار إخلاء السودان ، واحتلتها الإيطاليون في تلك السنة ، باتفاقهم مع الإنجليز ، واستولوا أيضاً على محافظة مصوع كلها وبلاد الأريترية ورأس جردفون (جردفوى)

واستولى الإنجليز على محافظتي « زيلع » و « وبربرة » سنة ١٨٨٤ ، والفرنسيون على تاجورة وجيوتي

وجلا المصريون عن « هرر » سنة ١٨٨٤ ، وعادت إلى الأسيرة التي كانت تحكمها قبل الفتح المصري ، ثم استولى عليها الأحباش عنوة سنة ١٨٨٧ ، واستولوا أيضاً على « بني شنقول » من أعمال فازوغلي

وعقدت إيطاليا وإنجلترا معاهدة ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ، التي كملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ ، فسوت الدولتان اقتسام النفوذ بينهما في السودان ، إذ أقرت إنجلترا ما أخذته إيطاليا على حدود البحر الأحمر وفي السومال ، وجعلت هرر ومعظم أوجادن وبلاد السومال إلى رأس جردفون داخلة في أملاكها ، ورخصت لإيطاليا باحتلال (كسلا) والأراضي المتاخمة لها لغاية نهر العظيرة احتلالاً مؤقتاً ، إلى أن يتاح للحكومة المصرية استردادها ، وأقرت إيطاليا لإنجلترا احتلالها زيلع وبربرة

واحتل الإيطاليون (كسلا) في ١٧ يولييه سنة ١٨٩٤ ، اعتماداً على هذا الاتفاق

ثم طالبتها بها انجلترا بعد انتصار الحملة المصرية الإنجليزية ، فعادت إلى السودان
سنة ١٨٩٧

في مديرية خط الاستواء

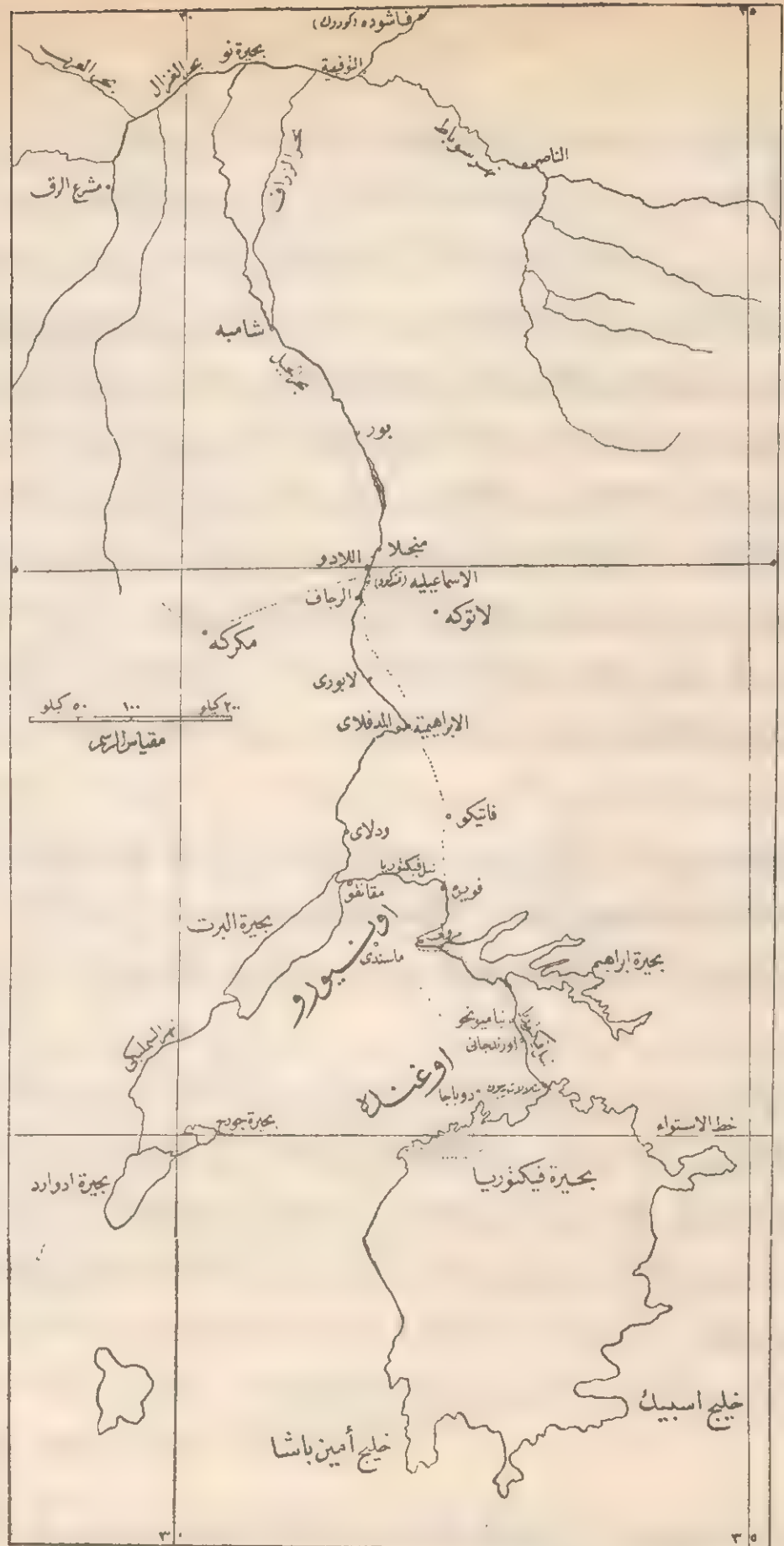
بسطت مصر حكمها على أعلى النيل في عهد الخديو اسماعيل ، وفتحت مملكة
« أونورو » المتاخمة لبحيرة « ألبرت » شرقاً ، ودخلت في أملاك مصر (مايو سنة ١٨٧٢)
ثم بسطت حمايتها على مملكة « أوغنده » سنة ١٨٧٤ ، وأنشأت النقاط العسكرية الحصينة
في أعلى النيل ، ومن أهمها « اللادو » و « لابوري » و « الرجاف » على النيل الأبيض ،
و « مكركه » جنوبي بحر الغزال ، و « ورمولي » على نيل فيكتوريا ، و « مقانقو »
الواقعة على مصب نيل فيكتوريا في بحيرة ألبرت ، و « ماسندي » عاصمة أونورو ،
و « أوردجاني » على نهر « السومرست »^(١) ، شمالي بحيرة فيكتوريا ، وأخرى على بحيرة
فيكتوريا ذاتها بالقرب من شلالات « ريبون » ، حيث يخرج النيل من بحيرة فيكتوريا ،
وبالجملة بسطت مصر سلطتها على جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت ،
واكتشفت بحيرة « إبراهيم » المسماة الآن بحيرة « كيوجا » إحدى البحيرات التي ينبع
منها النيل

وسميت هذه الجهات (مديرية خط الاستواء) ، التي كانت تمتد من جنوبي « فاشودة »
إلى جنوبي خط الاستواء^(٢)

وكان غردون باشا مديراً لخط الاستواء في عهد الخديو اسماعيل ، من سنة ١٨٧٤
إلى سنة ١٨٧٦ ، واستقال من منصبه في تلك السنة ، ثم عين حكمداراً لعموم السودان
سنة ١٨٧٧ ، وفي عهده عين إبراهيم بك فوزي (باشا) مديراً لخط الاستواء

(١) هو نيل فيكتوريا وهو اسم النيل من منبعه من بحيرة فيكتوريا إلى مصبه في بحيرة
ألبرت (راجع الخريطة ص ١٤٣)

(٢) راجع تفصيل ذلك في كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ١١٣ وما بعدها ، هذا ولم توضع
حدود دقيقة بين مديرتي فاشودة وخط الاستواء ، ويقول إبراهيم باشا فوزي إن جهات خط
الاستواء تبدأ من ملتقى نهر سرباط بالنيل ، ويرى آخرون أنها تبدأ من (شامبه) على
بحر الجبل (أنظر الخريطة ص ١٤٣)



خريطة مديرية خط الاستواء (نقلا عن كتابنا عصر اسماعيل ج ١ ص ١٢٨)

ابراهيم فوزى باشا

هو من القواد المصريين الأكفاء الذين ساهموا فى فتوحات مصر وبسط نفوذها فى أعلى النيل ، ولد بالقاهرة ودخل المدرسة الحربية فى عهد اسماعيل ، وبعد تخرجه التحق بالخدمة فى السودان ، وكان حكامه وقتئذ اسماعيل باشا أيوب^(١)

ولما عين الخديو اسماعيل الكولونل غردون (باشا) حاكماً (مأموراً) لخط الاستواء سنة ١٨٧٤ ، كان ابراهيم فوزى لم يزل ضابطاً صغيراً بالجيش المصرى بالخرطوم ، فطلب غردون من اسماعيل باشا أيوب اختيار بعض الضباط المصريين ، ليعاونوه فى مهمته بخط الاستواء ، فتقدم ابراهيم فوزى لمرافقة غردون ، خدمة لمصر ، فشكره غردون على هذه الرغبة ، وعهد اليه فرز الجنود وتدريبهم ، وبعد أن تم إعداد البواخر المقلدة للحملة ، ولأه قيادتها ، فأبحرت البواخر واجتازت النيل الأبيض فبحر الزراف فبحر الجبل ، إلى أن وصلت إلى البحيرات الكبرى ، وكان للترجم فضل كبير فى بسط النفوذ المصرى فى جهات خط الاستواء ، وقد عين مأموراً لبور الغربية ، ورقى إلى رتبة البكباشى

ولما عاد غردون إلى مصر ، رافقه المترجم ، وقابل وإياه الخديو اسماعيل ، فأنعم عليه برتبة قائممقام ، وسافر غردون إلى إنجلترا ، أما ابراهيم بك فوزى فعاد إلى خط الاستواء ، وعين وكيلاً للمديرية ، وبذل جهوداً موفقة فى إتمام فتح أقاليم خط الاستواء

ثم عين غردون باشا حكاماً لعموم السودان (فبراير سنة ١٨٧٧) بدلا من اسماعيل باشا أيوب ، فعين المترجم (باشمعاوناً) للحكمدارية ، وكانت هذه الوظيفة هى التالية لوظيفة وكيل حكمدار عموم السودان ، ثم عين مديراً للمديرية خط الاستواء بدلا من الكولونل براوت Prout الأمريكى ، وعلى أثر وشاية ضده من الدكتور جونسكر السائح الألمانى ، فصله غردون باشا من منصبه ، وكان وقتئذ برتبة أميرالاي . وعين بدله الدكتور ادوارد شنتزر Edward Schitzer الذى عرف بعد باسم محمد أمين (باشا) ، فعاد المترجم إلى مصر وأحيل إلى الاستيداع^(٢)

(١) عن ترجمته بقلم محمود ذو الفقار الكاشف - الأهرام ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥

(٢) عن ترجمته بقلمه فى كتابه (السودان بين يدى غردون وكنتشر)

ولما تولى عثمان باشا رفقى وزارة الحرية سنة ١٨٧٩ ، عين المترجم فى وظيفة
 مأمور عمليات مديرية الغربية ، ثم مأموراً لتعداد النفوس بمديرية الجيزة ، وفى عهد
 الحوادث العراقية عين باشمعاوناً لوزارة الحرية ، ومكث بها حتى ضرب الإسكندرية ،
 وكان موالياً للعرايين ، وتولى قيادة أحد الأليات التى جندت وقتئذ ، وكان مقره هذا
 الألاى فى (رشيد) ، ثم صدر إليه الأمر بالتوجه إلى (أبو قير) ، فعسكر بها على رأس
 ألابه ، إلى أن وقعت هزيمة التل الكبير ، وصدر إليه الأمر بعد الهزيمة بتسليم أسلحة
 ألابه ، وذخيرته إلى الجنرال وود بكفر الدوار ، فأذعن للأمر ، ثم سجن ضمن الضباط
 الذين اتهموا بشق عصا الطاعة على الخديو توفيق باشا ، وجرد من رتبه وألقابه ونياشينه
 التى أحرزها بما عاناه من المتاعب والمشاق ، واقتحام الأهوال ، فى فتوحات
 خط الاستواء ، ثم عفا عنه الخديو سنة ١٨٨٤ ، ورد إليه رتبه ونياشينه ، وأنعم عليه
 برتبة اللواء ، وصحب غردون باشا إلى الخرطوم فى تلك السنة ، وأبلى بلاء حسناً فى
 الدفاع عن الخرطوم أثناء حصارها ، وشهد أهوال الحصار عدة أشهر ، وجرح جرحاً
 بليغاً فى واقعة الحلفاية (١٣ مارس سنة ١٨٨٤) ، ومكث طريح الفراش ثلاثة أشهر ،
 وعينه غردون باشا رئيس أركان حرب الحكمدارية ، ولما سقطت الخرطوم ، أسره
 الدراويش وسجنوه ، وأساءوا معاملته ، وبقي أسيراً نيفاً وثلاثة عشر عاماً ، إلى أن
 استعاد الجيش المصرى الخرطوم وفك أساره فى سبتمبر سنة ١٨٩٨

وقد وضع كتابه (السودان بين يدى غردون وككتشنر) فى جزئين ،
 ظهر فى صفر سنة ١٣١٩ (١٩٠١ م) ، وهو تاريخ حافل شامل لوقائع ثورة
 المهدي بالسودان ، ويبدو للتأمل فيه أن المترجم كان متأثراً من معاملة الدراويش
 إياه فى الأسر ، مما جعله يبالغ فى تقبيح أعمال المهدي جميعها ، ويغلو فى إيراد
 المساوى ، على أن كتابه فى الجملة يعد من أهم المراجع فى تاريخ السودان ،
 ويمكن للقارئ أن يستخلص منه الحقائق ، بعد استبعاد ما يتخلله من
 المبالغة والغلو

عود إلى خط الاستواء

قلنا إن غردون باشا قد فصل إبراهيم بك فوزى من منصب مدير خط الاستواء ،
 وعين مكانه الدكتور إدوار شنتزر

والدكتور شنتزر هو طبيب ألماني ، اشتغل حيناً في خدمة تركيا ، واعتنق الإسلام ثم عاد إلى ألمانيا ، وفي سنة ١٨٧٦ جاء مصر ولحق بغردون باشا في الخرطوم ، حين كان حاكماً لداراً للسودان ، وجعله رئيس الإدارة الصحية ، واختار لنفسه اسم محمد أمين الحكيم فالدكتور ادوارد شنتزر هو الذي عرف بعد ذلك بأمين باشا ، وقد كان له الأثر الطيب في الدفاع عن السيادة المصرية في أعلى النيل ، لما أبداه من الإخلاص والولاء ، لمصر ، وقد أوفده غردون إلى (اللدو) المحافظة على مخازن الحكومة والعناية بالمرضى وذهب إليه بمهمات لدى ملك أوغنده ، ثم لدى ملك أوينورو ، وفي سنة ١٨٧٨ أنعم عليه برتبة (بك) ، وعين مديراً لخط الاستواء ، وكانت من أهم مديريات السودان المصري وأوسعها نطاقاً ، فسار أمين بك سيرة عدل وإصلاح ، وحبب إليه الأهالي بحسن سيرته ، ورفع شأن الحكومة المصرية بما أبداه من ضروب الإصلاح ، فقد وطد الأمن وطارد تجار الرقيق ، ونظم الجند من الأهالي ، ونهض بالزراعة ، واستحدث زراعات حديثة ، وعلم الأهالي طريقة زراعة الأرز والبن والنيلة وعلهم بعض الصنائع ، وبخاصة صناعة النسيج والأحذية والصابون والشمع ، ولحق الكثيرين منهم بالمادة الجدرية ، وأنشأ مستشفى لمعالجتهم ، وأنشأ مكاتب للبريد ، ومكاتب لتعليم الأهالي (١)

وأظهر من الكفاية الإدارية ما شهد له به السواح الذين جاؤوا تلك الأصقاع ، وكان من نتائج حسن إدارته أن ازداد إيراد المديرية ، دون أن يرهق الأهالي ، وقد شهد بمزاياه الرحالة الانجليز ستانلي الذي اختطفه من مديرية خط الاستواء بتدبير الحكومة الانجليزية ، كما سيجيء بيانه ، وشهادته من هذه الناحية لها قيمتها ، لصدورها من خصم عنيد ، قال عنه : « إن ما أظهره من المواهب والكفايات والمقدرة في مركزه الدقيق وتنظيم جنوده وحسن ملبسهم وحالة بواخره ومراكبه بعد طول العمل ، والنظام الصحي الذي أنشأه ، والنظام الذي يسود المحطات ، وسهولة تحصيل الضرائب برضا الأهالي ، كل ذلك يدل على كفاية ومواهب ينسدر وجودها بين الذين اتخذوا أفريقية ميداناً لنشاطهم ،

وكان أمين بك معروفاً في الأوساط العلمية بأوروبا كعالم من علماء الطبيعات مولع بدرس النبات

حملة الدراويش الأولى

سنة ١٨٨٤

وبقيت مديرية خط الاستواء رغم شوب الثورة المهدية محتفظة بالحكم المصرى ، فقد زحف كرم الله أحد عمال المهدي على حدودها ، وأرسل إلى أمين بك فى مايو سنة ١٨٨٤ كتاباً من المهدي يطلب إليه التسليم ، كما سلم سلاطين ولبن ، وإلا فإنه يزحف عليه فرفض أمين بك التسليم ، فحاصر كرم الله مدينة (أمادى) ^(١) فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، ودافعت عنها حاميتها بقيادة الضابط الباسل مرجان أفندى الدناصورى دفاعاً مجيداً ، حتى نفذ ما لديهم من الزاد فاخترقوا نطاق الحصار قاصدين إلى (ودلاى) ، ونجا بعضهم ووصلوا إلى ودلاى ، ولكن الدراويش تكاثروا على الباقين ، فقتل مرجان أفندى ومن معه فى أواخر مارس سنة ١٨٨٥ ، واحتل كرم الله (أمادى) ، وأرسل إلى أمين بك يطلب إليه التسليم ، ويهدده بالزحف على البلاد وفتحها عنوة ، فلم يجبه ، وأخلى مدينة (اللادو) وحصن مواقعه وجمع عساكره على النيل بين الرجاف وودلاى ، وجعل ودلاى ^(٢) عاصمة المديرية ، فارتد كرم الله إلى بحر الغزال ، ونجت البلاد مؤقتاً من غزوات الدراويش

وما فتى أمين بك والضباط والموظفون الذين معه ينظمون قوات الدفاع عن المديرية وفى مقدمتهم الأميرالاي سليم بك مطر ، والبكباشى عثمان أفندى لطيف وكيل المديرية والملازم الثانى عبد الوهاب أفندى طلعت ، الذى قتل فى واقعة الرجاف ، ومن الضباط السودانيين حامد محمد بك ، وفضل المولى أفندى ، وعلى جبور أفندى ، وبخيت أفندى وغيرهم

وقد أرسل أمين بك إلى الحكومة المصرية عن طريق زنجبار يطالب النجدة ، وبدلاً من أن يتلقى مايطالبه جاءه فى فبراير سنة ١٨٨٦ خطاب من نوبار باشا مؤرخ فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ (١٣ شعبان سنة ١٣٠٢) ، ينبئ فيه بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان ،

(١) أنظر موقعها بالخريطة ص ٨٢

(٢) أنظر هذه المواقع بالخريطة ص ١٤٣

ويخيره بين الرحيل على المديرية ، والبقاء فيها وهذا نصه (١) :

« إلى أمين باشا قائد جنود خط الاستواء في غندوكورو »

« إن حركة الثورة التي شبت في السودان اضطرت حكومة صاحب السمو إلى إخلاء تلك الأراضي ، وبناء على ذلك لا نستطيع أن نبعث لكم بأى إمداد ، ومن جهة أخرى نحن لا نعرف بالتدقيق موقفكم ، أنتم والجنود الآن ، بل وليست متوافرة لدينا الوسائل لإمدادكم بما يلزم من الارشادات بصدد الخطة الواجب اتباعها ، وعلاوة على هذا وذاك إذا طلبنا منكم إرسال تقرير مفصل عن الموقف لبنني عليه ما تزودكم به من التعليمات ، فإن ذلك يستغرق زمناً طويلاً ، وقد يكون ضياع هذا الوقت في غير مصلحتكم ، والغرض من هذا الجواب الذى سوف يصل إليكم عن طريق زنبار بواسطة السير جون كيرك قنصل بريطانيا في هذا البلد الأخير ، هو منحكم الحرية التامة في العمل ، فإذا رأيتم أن الأيمن لكم والجنودكم الانسحاب والرجوع إلى مصر ، فالسير جون كيرك وسلطان زنبار يكتبان لمختلفي رؤساء الزنوج الضاربين في الطريق ويبدلان ما في وسعهما لكي يسهلا لكم الانسحاب

« ومرخص لكم الحصول على ما يلزمكم من العملة ، وذلك بواسطة سحب سفاتج على السير جون كيرك ، وأكرر لكم القول وأعيده بأن لكم مطلق التصرف بما يناسب مصلحتكم ، ومصلحة الجنود ، هذا وفي وسعنا أن نفيدكم أن الطريق الوحيد الممكن عبوره فيما إذا أردتم مبارحة غندوكورو هو طريق زنبار ، ورجاؤنا هو أنه عند ما تستقرون على رأى أن تشعرونا في الحال بما تقررونه ، وسيكتب لكم أيضاً السير جون كيرك ليحيطكم بالوسائل التي سيحاول اتخاذها ليسهل لكم الانسحاب عن طريق زنبار ، رئيس مجلس النظار

نوبار

فأثر أمين باشا ومن معه البقاء في مراكزهم ، إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً

(١) عن كتاب تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية ، من فتحها إلى ضياعها ١٨٦٩ -

١٨٨٩ . لصاحب السمو الأمير عمر طوسون ج ٢ ص ٣٦٠

وكان موقفه وموقف الضباط والموظفين الذين معه موضع الإعجاب والتقدير ، جاء في الوقائع المصرية ما يأتي في هذا الصدد :

« تعظفت المسكارم الخديوية السنية على سعادة محمد أمين باشا مدير خط الاستواء بتحرير كتاب بالخط المنيف يتضمن جزيل الممنونية والسروز ، من إخلاصه للجناب الرفيع ، ويأمره بتبليغ مزيد التهاني إلى جميع الموظفين المملوكين والضابطان والعساكر الذين تحت إمرته على ما بذلوه من البسالة ، وما بدا منهم من الشجاعة ، فيما تكبدوه من مشاق المقاومة في مساعدة سعادته أثناء الشدائد التي مرت عليهم بتلك الأصقاع ، ثم شفع جنابه الرفيع الخطاب المنيف بالتصديق على الرتب والترقيات التي أصدرها سعادته لجميع موظفي مديرية خط الاستواء » (١)

حملة استانلى Stanley

سواء موقف أمين باشا الحكومة الانجليزية ، لأن ولاءه للحكم المصرى يحول دون تنفيذ برنامجها ، وهو تقليص ظل السلطة المصرية عن مديرية خط الاستواء ، فدرت حملة الرحالة استانلى لإقصاء أمين باشا عنها ، وظهرت بادية الأمر بمظهر الراغب فى إنقاذه ، فأذاعت عنه أنه فى خطر ، وأنه إذا ترك وشأنه ، فإنه لا يلبث أن يكون مصيره كمصير غردون باشا

على أن أمين باشا لم يكن يهدده أى خطر ما ، بل كان آمناً مطمئناً ، وكانت مديرية خط الاستواء بفضل ثبات أعوانه فى الحكم ، من عسكريين وملكين ، هى المنطقة الوحيدة التى لم يستطع المهدي وخلفاؤه أن يبسطوا نفوذهم عليها ، فلما ترمى إلى أمين نبأ هذه الحملة ، وأن الغرض منها إنقاذه ، كتب إلى بعض أصدقائه يخبرهم أنه لا يشكو شيئاً ، وأنه فى أمن وطمأنينة ، ولا يريد أن يغادر مديريته ، وأنه وأعوانه ورجاله راضون عن حالتهم ، عازمون على البقاء فى مراكزهم

وبالرغم من ذلك جهزت الحكومة الانجليزية حملة استانلى ، أو حملة « الإنقاذ » كما أسمتها ! وغادر الرحالة لندن فى يناير سنة ١٨٨٧ ، ووصل إلى القاهرة فى ٢٧ منه ، وهناك

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦

تلقي التعليمات الأخيرة من السير إفلين بارنج (اللورد كرومر) ، والسير فلنتين بيكر باشا Valentin Baker قومندان البوليس ، والجزال ستفنسون Stephenson قائد جيش الاحتلال ، والسرदार جرنفل باشا Grenfell ، ثم قابل الخديو توفيق باشا ، فسلمه كتاباً برسم أمين باشا ، بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٧ (٨ جمادى الأولى سنة ١٣٠٤ هـ) يثنى فيه عليه وعلى من تحت إمرته من الضباط والجند ، ثم ينهى إليه نبأ بعثة « الإنقاذ » التي يتولاها استانلى . ويخيره مع ذلك بين المجيء إلى القاهرة ، والبقاء في مركزه ، ولما لهذه الوثيقة من الشأن في تاريخ السودان ، نشرها هنا بنصها ^(١) :

« إلى محمد أمين باشا مدير خط الاستواء »

« قد سبق أننا شكرناكم على بسالتكم وثباتكم أتم والضباط والعساكر الذين معكم وتغلبكم على المصاعب ، وكافأناكم على ذلك بتوجيه رتبة اللواء الرفيعة إلى عهدتكم ، وصدقنا على جميع الرتب والمكافآت التي منحتموها للضباط ، كما أخطرناكم بأمرنا العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ نمرة ٣١ سائرة ، ولا بد أنه وصل إليكم أمرنا المشار إليه مع البوستة المرسلة من طرف دولتو نوبار باشا رئيس مجلس نظار حكومتنا ، وبما أن ما بذلتموه من حسن المساعى وما كابدتموه من الأعمال الخطيرة التي قتم بها قد استوجب زيادة محظوظيتنا منكم أتم والضباط والعساكر الذين معكم ، فقد تروت حكومتنا فى الكيفية التي يمكن بها إنجازكم وتخليصكم مما أنتم فيه من المشقات ، والآن قد تشكلت نجدة تحت رئاسة جناب المستر استانلى العالم الشهير والسائح الخبير الذائع صيته بين الممالك بكمال فضله على أقرانه ، واستعدت هذه الرسالة للذهاب إليكم ومعها ما أتم فى حاجة إليه من المؤونة والذخائر بقصد حضوركم أتم والضباط والعساكر إلى مصر عن الطريق الذى يترأى المستر استانلى المومى إليه أنه أكثر موافقة وأسهل عبوراً ، وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم ومرسلينه بيد المستر استانلى المومى إليه إعلاما بالكيفية ، فبوصوله تبلغرته إلى الضباط والعساكر المومى إليهم وتقرنونهم سلامنا العالى ليحيطوا علما بما ذكر

(١) عن كتاب (تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية) المتقدم ذكره لصاحب السمو الأمير عمر طوسون ، وهو يختلف قليلا عن النص الوارد لهذه الوثيقة فى كتاب (السودان) لنعوم بك شقير ص ٤٩٦ ، وقد اعتمدنا النص الوارد فى كتاب سمو الأمير ، لأنه مأخوذ عن الوثيقة الأصلية ، وكذلك خطاب نوبار إلى أمين باشا

وإننا مع ذلك نترك لكم وللضباط والعساكر المومى اليهم الحرية التامة فى الإقامة أو تفضيل اغتنام فرصة الحضور مع هذه النجدة المرسلة اليكم ، وقد قررت حكومتنا بأنها ستصرف لكم وجميع المستخدمين والضباط والعساكر كامل ما هيأتهم ومرتباتهم المستحقة أما من يريد البقاء فى تلك الجهات من الضباط والعساكر فله الخيار ، إنما يكون ذلك تحت مسؤوليته ويزادته المطلقة ، ولا ينتظر بعد ذلك أدنى مساعدة من الحكومة ، فافهموا ذلك جيداً ، وبلغوه بتمامه لسائر الضباط والعساكر المذكورين ليكون كل منهم على بينة من أمره ، وهذا كما اقتضته إرادتنا ،

« توفيق »

وعهد اليه نوبار باشا أيضاً أن يوصل إلى أمين باشا خطاباً آخر منه بمعنى خطاب الخديو توفيق باشا ، قال فيه (١) :

« سعادة أمين باشا مدير خط الاستواء »

« قد بعثنا لكم بواسطة قنسلاتوانجملتره بزنجبار كتاباً من الحضرة الخديوية تشكركم به على حسن مساعدتكم وعلى الأعمال الخطيرة التى قتم بها أتم والضباط والعساكر ، وتمدحكم على ثباتكم وبساليتكم وتغلبكم على المصاعب المحدقة بكم ، وأنها إيذاناً بمحظوظيتهم منكم قد أحسنت عليكم برتبة اللواء الرفيعة وأقرت على جميع الرتب والمكافآت التى منحتموها للضباط وكنا أفدناكم بأنه سيصير إبعث نجدة لكم فالآن هذه الرسالة قد تشكلت تحت رياسة المستر استانلى الذى يسلمكم خطابنا هذا مع ارادة سنية من الحضرة الخديوية وهذه الرسالة قد تشكلت واستعدت للذهاب اليكم ومعها المؤونة والذخائر التى أتم فى حاجة اليها ولتحضركم أتم والضباط والعساكر إلى مصر عن الطريق الذى يترأى للمستر استانلى أنه أكثر موافقة ، ولا لزوم لإسهاب الشرح عن الغاية المقصودة من هذه الرسالة ، إلا أن الحضرة الخديوية تترك لكم وللضباط والعساكر الموجودين معكم الحرية التامة اما بالاقامة فى الجهات الموجودين بها واما باغتنام الفرصة للحضور مع النجدة المرسلة اليكم ، إنما يلزم أن تعلموا وتفهموا أيضاً جميع الضباط والعساكر وخلافهم بأنه اذا كان البعض منهم يروم البقاء فى الجهات الموجودين بها فله الخيار فى ذلك ، إنما يكون ذلك تحت مسؤوليته وبمطلق ارادته ، وأنه لا ينتظر فيما بعد أدنى مساعدة من الحكومة ، فهذا ما تريد الحضرة

الخديوية أن تفهموه جيداً لمن يريد البقاء هناك ، ولا حاجة لي بأن أخبركم بأنه ستصرف
لكم أتم وجميع الضباط والعساكر والمستخدمين ما هيأتكم ورواتبكم المستحقة لكم
إذ أن الحضرة الخديوية قد أقرت على رتبكم ، هذا ولأنى أتأمل أن مستر استانلى يراكم
جميعاً بغاية الصحة والسلامة ، فإن هذا هو أقصى رغبتنا وما نشتهي لكم من كل قلوبنا ،

رئيس مجلس النظار

« نوبار »

وقصد استانلى مع حملة « الإنقاذ » الى زنجبار ومنها الى بحيرة ألبرت نيانزا ، فالتقى
بأمين باشا فى ابريل سنة ١٨٨٨ ، وسلمه خطابى الخديو ونوبار باشا ، وبعد أن أنعم
النظر فيهما وفى حالته ، جنح إلى الانسحاب ، وأخذ يطوف مواقع الحاميات ليتلو عليهم
خطاب الخديو ، ولكن الضباط والجنود رفضوا الإذعان ، وسرت بينهم الفكرة بأن
جواب الخديو مزور ، فلما وصل أمين باشا إلى (الدفلاى) اعترضه فضل المولى بك ،
أحد الضباط السودانيين العظام ، وألقى القبض عليه ، ثم عقد مجلساً من الضباط ، فقرروا
عزل أمين باشا عن منصبه ، لجنوحه الى إخلاء المديرية ، ونادوا بالبكباشى (القائم مقام)
حامد بك محمد مديراً على خط الاستواء مكانه ، وجعلوه قائماً مقاماً ، والأمير الالى سليم
بك مطر قومنداناً للأورطة الثانية

حملة الدراويش الثانية

سنة ١٨٨٨

وفى اكتوبر سنة ١٨٨٨ استأنف الدراويش الزحف على المديرية بقيادة (عمر صالح)
أحد عمال التعايشى ، فوصلوا الى (اللادو) التى أحلاها أمين باشا منذ سنة ١٨٨٥ ، كما
تقدم بيانه ، ثم هاجموا (الرجاف) فى نوفمبر ، فدافعت عنها الحامية دفاع الأبطال ،
وقتل من ضباطها السودانيين أثناء القتال حامد بك محمد ، وعلى أفندى جبور ، وبخيت
أفندى ، ومن الضباط المصريين عبدالوهاب أفندى طلعت ، وسالم أفندى خلاف ،
ومحمد أفندى متولى ، واستقر الدراويش فى المدينة ، ثم تقدموا جنوباً ، فحاصروا
(الدفلاى)

وفي غضون ذلك أفرج الثوار عن أمين باشا ، لكي يكونوا يداً واحدة في رد غارة الدراويش ، وقاتلت حامية (الدفلاى) عن المدينة ، بقيادة الأمير الالى سليم بك مطر قتالا مجيداً كلل بالظفر ، فارتد عنها الدراويش ، وانسحبوا إلى الرجاف

الجللاء عن المديرية

واستمر استنالى فى تنفيذ مهمته ، ولجأ تارة إلى الإقناع ، وطوراً إلى التهديد ، حتى أجلى أمين باشا ومعظم الذين معه عن المديرية فى أوائل سنة ١٨٨٩ ، واقتادهم من (كفالى) الواقعة على بحيرة ألبرت جنوباً ، إلى سواحل زنجبار ، وبذلك تقلص ظل الحكم المصرى عن مديرية خط الاستواء ، ثم توفى سليم بك مطر فى أوغنده ، وهو على أهبة السفر إلى مصر ، أما أمين باشا فقد دخل فى خدمة الحكومة الألمانية ، بعد جلائه عن خط الاستواء ، ورأس حملة إلى أواسط أفريقية وصل بها قريباً من نهر الكونجو ، حيث توفى مقتولاً فى أكتوبر سنة ١٨٩٢

معاهدة أول يوليه سنة ١٨٩٠

بين انجلترا وألمانيا

اعترفت انجلترا بعد جلاء المصريين عن مديرية خط الاستواء أن تتفق ومنافسيتها من دول الاستعمار على أن تكون هذه المنطقة من نصيبها ، فأبرمت وألمانيا معاهدة فى أول يوليه سنة ١٨٩٠ ، تضمنت إقرار ألمانيا للركز الذى ادعته انجلترا فى أعالي النيل ، فنصت على أن أفريقية الشرقية البريطانية تمتد إلى حدود مصر وإلى حدود الكونجو البلجيكية ، وبعد إبرام هذه المعاهدة سیرت الحكومة البريطانية حملة على أوغنده لبسط نفوذها فيها ، وفى مارس سنة ١٨٩٣ أعلنت بسط حمايتها عليها ، واستولت على أوغنده وأونيورو ، وبذلك وطدت مركزها فى أواسط أفريقية وأعالي النيل ، قبل أن توعد إلى الحكومة المصرية باسترداد السودان ، حتى يكون لها عليه السيطرة التامة بعد استرداده

والخلاصة أن انجلترا اغتصبت من أملاك مصر الجنوبية أوغنده وأونيورو ومنطقة البحيرات والجزء الجنوبي كله من مديرية خط الاستواء القديمة التى كانت من أملاك مصر (راجع الخريطين ص ٨٢ و ١٤٣)

معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤

بين إنجلترا والبلجيكا

وعقدت إنجلترا مع بلجيكا معاهدة في ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ كان الغرض منها الحيلولة بين فرنسا وحوض النيل حتى تأمن مزاحمتها ، وقد حددت هذه المعاهدة الحدود بين ولاية الكونغو التابعة لبلجيكا وبين السودان ، واقتطع الملك ليوبولد الثاني ملك البلجيكي إقليم اللادو وبحر الغزال باتفاقه مع إنجلترا وضمهما إلى مستعمرة الكونغو لمدة انتهت في سنة ١٩٠٦

استعادة السودان

واتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

ظالت مديريات السودان في يد المهديين إلى أن أخذت مصر تستعيدتها واحدة بعد أخرى ، بعد أن طاب للإنجليز أن يستردوا السودان لحسابهم ، بقوات مصر وأموالها ، فبدأت بفتح طوكر في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ ، كما تقدم بيانه ، ثم انتهت باستعادة سائر مديريات السودان ، والقضاء على دولة الدراويش ، وقتل الخليفة عبد الله التعايشي في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، كما تراه في موضوعه من كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣١٨ وما بعدها (من الطبعة الأولى) . وأكرهت إنجلترا الحكومة المصرية على إبرام اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي جعلت السودان شركة بين مصر وإنجلترا . وانتقصته من أطرافه ، فصار يشمل السودان المصري عدا ما اغتصبته منه الدول مما تقدم بيانه

وتراجع الحد بين مصر والسودان ، فصار ينتهي عند الخط ٢٢ من خطوط العرض ، وأصبح حد السودان الشمالي يبدأ عند (فرص) شمالي وادي حلفا ، بعد أن كان الحد الجنوبي لمصر قبل الفتح الأول للسودان يصل إلى جزيرة (ساي) جنوبي وادي حلفا ، وكان ينتهي قبل الاحتلال الإنجليزي عند (سرس) جنوبي وادي حلفا أيضا ، وصار الحد الجنوبي للسودان ينتهي الآن عند (نيمولي) — الإبراهيمية — بعد أن كان يشمل بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت

مشروع من الكاب إلى القاهرة

كان هذا التوسع الاستعماري البريطاني في أفريقية تنفيذا لمشروع رسمته إنجلترا ،

وهو إنشاء امبراطورية أفريقية انجليزية تمتد من رأس الرجاء الصالح (الكاب) جنوبا إلى القاهرة شمالا ، وتفرع عن هذا البرنامج مشروع مد سكة حديدية تصل بين المدينتين ، ابتكره المستر سيسيل رودس Cecil Rhodes ^(١) أحد رواد الاستعمار البريطاني ، كان سيسيل رودس من أنشط رجال المال والسياسة الانجليز ، وقضى ردحا من الزمن في جنوب افريقية ، وعلى يده تمت عدة مشروعات مالية كبيرة في تلك البلاد ، وجمع بنشاطه بين ميداني المال والسياسة ، وصار أحد وزراء مستعمرة الكاب ، وفي سنة ١٨٩٠ تولى رئاسة وزاراتها ، وكان من العاملين على توحيد جنوب افريقية تحت السيطرة البريطانية ، ودعا إلى تنفيذ مشروعه في مد السكة الحديدية بين الكاب والقاهرة ، ونشرته جريدة التيمس في مايو سنة ١٨٩٨ ، فصار جزءا من البرنامج الاستعماري البريطاني في إنشاء امبراطورية افريقية انجليزية

وفي سبيل تحقيق هذا البرنامج استولت إنجلترا على مديرية خط الاستواء المصرية ، بعد أن طردت منها أمين باشا كما تقدم بيانه ، ثم بسطت نفوذها في السودان ، وأقصت مصر عنه باتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

(١) ولد سنة ١٨٥٣ وتوفي سنة ١٩٠٢

الفصل الحادى عشر

مصر والاحتلال

إلى انتهاء حكم الخديو توفيق باشا

بسطت إنجلترا حمايتها المقنعة على مصر ، وكانت أركان الحماية ماثلة فى وجود جيش الاحتلال ، وفى سلطة القنصل البريطانى العام ، والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية فقد رأيت فيما تقدم بيانه أنها وضعت يدها على الجيش بتعيين الجنرال السير افلين وود سرداراً له ، ووضعت يدها على البوليس بتعيين السير فالنتين بيكر باشا قومنداناً عاماً له وعلى المالية بتعيين المستشار المالى البريطانى السير أوكن كوفن ، ثم السير إدجار فنسنت وعلى وزارة الأشغال بتعيين السكولونل (السير) كولن سكوت مونكريف Colin Scott Moncrieff مفتشاً عاماً للرى بها ، ووضعت على رأس النيابة العامة الأهلية نائباً عمومياً ، انجليزياً وهو السير بنسون مكسويل Benson Maxwell ^(١) ، وكان على رأس مصلحة الجمارك المستر كاليار Caillard ، والمستر جبسون Gibson مديراً لمصلحة المساحة ، والمستر بلونفيلد Blunfield مديراً لميناء الاسكندرية ، والمستر موريس Maurice مديراً للفنارات ، والمستر فيتز جerald Fitz مديراً عاماً للحسابات بوزارة المالية

ثم استقال شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على سلخ السودان ، وعلى تدخل الاحتلال فى شؤون الحكومة كما سلف القول

نظرة فى اعمال وزارة نوبار باشا

١٨٨٤ - ١٨٨٨

ثم أُلِفَ نوبار الوزارة فى يناير سنة ١٨٨٤ ، على قاعدة إخلاء السودان ، وقبول

(١) مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ - الوقائع المصرية - عدد ٢٥ مارس سنة

«النصائح» الانجليزية ، طبقا لتلغراف اللورد جرانفيل المؤرخ ، يناير سنة ١٨٨٤ ،
فأخذ النفوذ البريطاني يستفحل في عهد وزارته ، ويتغلغل في الدواوين والمصالح ، وكانت
باكورة أعماله تقرير إخلاء السودان ، وقد تقدم الكلام عنه في الفصل التاسع ، ثم
تعيين وكيلين انجليزين لوزارتي الداخلية والأشغال

وفي ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ صدر الأمر العالي بتعيين المستر كليفورد لويد
Clifford Lloyd وكيلا لوزارة الداخلية ، بدلا من علي رضا باشا^(١) ، فكان أول
وكيل انجليزي لهذه الوزارة

وفي ٢٢ يناير من تلك السنة ذاتها عين السير كولن سكوت مونكريف وكيلا لوزارة
الأشغال مع بقائه مفتشاعاما للرى^(٢) ، وأصبح صاحب الحول والطول فيها ، وتضاءلت
بجانبه سلطة الوزير ، وصار بمثابة الوزير الفعلي للوزارة ، وأخذ يصدر القرارات ويوقع
عليها بالنيابة عن وزير الأشغال^(٣) أو باعتباره وكيلا للوزارة^(٤) ، وعين مفتشون
للرى من الإنجليز طغى نفوذهم فيها

وفي ١٧ يناير سنة ١٨٨٥ عين المستر ريموند ويست Raymond West نائبا عموميا
لدى المحاكم الأهلية خلفا للسير بنسون مكسويل Benson Maxwell^(٥)

كليفورد لويد

وكيل وزارة الداخلية

عظم النفوذ الانجليزي في وزارة الداخلية منذ تعيين المستر كليفورد لويد وكيلا لها .

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٤ ، وقد كان كليفورد لويد مفتشا للإصلاحات
بوزارة الداخلية منذ سبتمبر سنة ١٨٨٣ لمدة ستة أشهر (البوسفور اجبسيان عدد ١٨ سبتمبر
سنة ١٨٨٣)

(٢) المرجع السابق ص ٩ ثم عين الكولونل روس Ross وكان مفتشا للرى مفتشاً عاما
للرى بدلا من الكولونل مونكريف الذي انفرد بوكالة الوزارة

(٣) الوقائع المصرية عدد ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤

(٤) المرجع السابق عدد ٣ أكتوبر سنة ١٨٨٧ و ١٤ مايو سنة ١٨٨٨

(٥) المرجع السابق عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٥

وأخذ يسيطر على شئونها كافة ، وطغى نفوذه على كل سلطة فيها ، وصار يحضر جلسات مجلس شورى القوانين ، ويتناقش بالنيابة عن الحكومة في المشروعات التي كانت تعرضها على المجلس ، واشتهر بالشدة والعناد ، والخطورة والكبرياء ، مما أدى إلى استقالة محمد ثابت باشا وزير الداخلية

استقالة محمد ثابت باشا

وزير الداخلية

لم يحتمل محمد ثابت باشا وزير الداخلية غطرسة المستر كليفورد لويد وتدخله في شؤون الوزارة ، وعدم اعتداده بسلطة الوزير ، فاستقال في مارس سنة ١٨٨٤ ، وألمع في كتاب استقالته إلى تبرمه من الحالة التي وصلت إليها البلاد ، قال مخاطباً نوبار باشا : « إنى قبلت الانتظام في هيئة الحكومة تحت رئاسة دولتكم ، على أمل أن أقوم بخدمة وطني العزيز الذي نشأت فيه وربيت ، ولكنى بالنظر للأسباب التي أوضحتها شفاها لدولتكم ، رأيت أن آمالي قد حبطت ، وأن ليس في الإمكان تحقيقها ، لافى الحال ولا في المستقبل ، وفضلاً عن ذلك علمت من قرائن الأحوال أن ليس في وسعى المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد ، وإنى أشكر دولتكم على عضدكم ، ومساعدتكم لى في المدة الوجيزة التي صرفتها معكم تحت رئاستكم ، وأرجوكم والحالة هذه إعفائى من كل مأمورية بالإطلاق ،

كانت هذه الاستقالة ثانية الاستقالات المشرفة التي رفعت احتجاجاً على سياسة الاحتلال ، وأولاهها هي استقالة شريف باشا في يناير سنة ١٨٨٤ ، فلا غرو أن قبلت بالإعجاب الكبير ، وبخاصة لأن ثابت باشا لم يبنها على المرض ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الحقيقية التي كشفت السياسة البريطانية ، وأظهرت تدخلها غير المشروع في شؤون مصر

وقد قبل نوبار باشا استقالة ثابت باشا ، وتولى هو وزارة الداخلية^(١) ، واستمر كليفورد لويد في خطته ، وطغت سلطته على ساطعة نوبار باشا ، وصار يصدر الأوامر

(١) مرسوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ — الوقائع المصرية عدد ١٠ مارس سنة ١٨٨٤

دون اطلاعه عليها ، وسكت نوبار وقتاً ما على هذا الطغيان ، لأنه كان من وبال أمره ، وصار كليفورد لويد يتدخل في كل صغيرة وكبيرة في وزارة الداخلية ، وامتد طغيانه إلى ما عداها ، ومن أمثلة ذلك أنه في شهر مارس سنة ١٨٨٤ أصدر أمره بالإفراج عن أربعمئة سجين في السجون المختلفة بالمديريات ، كانوا تحت المحاكمة ، وكثير منهم من كبار الأشقياء ، فأحدث هذا الإفراج ضجة استياء كبرى ، وسرى النبا في مختلف البلاد ، فاختل الأمن وعمت الفوضى ، وزادت سطوة اللصوص والأشقياء ، وكثرت حوادث السطو والسرقات والقتل ، وتقدمت الشكاوى العديدة في هذا الصدد إلى وزارة الداخلية

وكان كليفورد لويد متناقضاً في تصرفاته العجيبة ، فبينما كان يصدر الأوامر بالإفراج عن المسجونين بالجملة ، كان يتولى تعذيب غيرهم من المسجونين داخل السجون ، بالضرب بالكر باج ، واصطدم في هذه الناحية بزميل له من كبار الموظفين الإنجليز ، وهو السير بنسون مكسويل النائب العام بالمحاكم الأهلية ، فقد ذهب إلى سجن الاسكندرية ليتحقق بنفسه ما سمعه عن حوادث التعذيب ، فمنعه مدير السجن من الدخول ، متذرعاً بأمر « وكيل الداخلية ، المستر كليفورد لويد ^(١) » ، فكان هذا الخلاف بين الموظفين البريطانيين الكبارين غريباً في نوعه ، وشكا السير بنسون مكسويل زميله إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا ، مما أدى إلى تخرج مركزه أمام السلطات العليا البريطانية ، وقد بلغ به الاستهتار أن حضر يوماً تمثيل إحدى الروايات بمسرح زينيا بالاسكندرية ، فجلس في مقصورة الخديو الخاصة ، مما قوبل بالدهشة والاستياء

ولما طفح السكيل من تصرفاته ، شكاه نوبار إلى السير إفلين بارنج (اللورد كرومر) ولوح باستقالته إذا لم يوضع حد للفوضى التي عمّت بسبب استمراره في عبثه ، فعرض السير بارنج الأمر على حكومته ، وبعد مداولات ومخابرات تقرر أن يبقى نوبار في منصبه ، وأن تحدد سلطة كليفورد لويد ، فلا يكون له سوى اختصاص وكيل الوزارة ، خفت وطأة الأزمة ، وأصدر النائب العام أمره بالقبض على جميع الذين أطلق المستر كليفورد لويد سراحهم ، وإعادتهم إلى السجن ، ولما وجد هذا أن سلطته قد تضاءلت

(١) اليسفور اجيسيان عدد ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤

قدم استقالته ، وغادر البلاد في مايو ، غير مأسوف عليه ، وعين محمود حمدى باشا مكانه
في سبتمبر سنة ١٨٨٤^(١)

قومسيونات الاشقياء

اضطرب جبل الأمن في عهد وزارة نوبار ، وكثرت الجنايات ، ففكر في معالجة
هذه الحالة بالنظم الاستثنائية ، فاستصدر من الخديو مرسوما في ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٤^(٢)
بتشكيل لجان إدارية سميت (قومسيونات الاشقياء) ، مؤلفة برئاسة المدير وعضوية عمدة
عن كل مركز لتحقيق حالة الأشخاص المنسوب اليهم لصوص أو أشقياء أو مشتببه
في حالتهم ، وخولت هذه اللجان حق القبض على كل شخص يبلغ عنه أنه من هذه الفئة
والتحقيق معه ، فإن لم يثبت ارتكابه للجريمة تستدعى حالته إلى المحكمة الأهلية لمعاقبته
عليها ، فللقومسيون (اللجنة) تسكيفة تقديم ضامن لحسن سيره وسلوكه ، وإن عجز عن
تقديم الضامن ، فللجنة أن تحكم عليه بالإقامة في بلده تحت سلطة ومراقبة
شيخ البلد

وصدر مرسوم آخر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بتأليف لجنة باسم : « قومسيون
الجنايات » في مديريات الوجه البحرى (ثم بعد ذلك للوجه القبلى) ، مؤلفة من
رئيس يعينه مجلس الوزراء ، ومن المدير ورئيس النيابة ، وقاضين يعينهما المجلس ،
ويجوز أن يستبدل بأحدهما موظف إدارى ، وتخول هذا « القومسيون »
تحقيق الجنايات التى تقع من عصابات مسلحة يكون من شأنها سلب المال أو الإخلال
بالأمن العام ، وأن يجرى هذا التحقيق بغاية السرعة وبدون التفتات إلى الأوضاع
المقررة فى قانون تحقيق الجنايات ، وبعد انتهائه من التحقيق يصدر القومسيون حكمه
في الحال على المتهمين ، ولا يقبل لعن فى أحكامه أمام جهات القضاء ، وتنفذ هذه
الأحكام فى الأربع والعشرين ساعة التالية لصدورها ، عدا أحكام الإعدام . فلا تنفذ
إلا بعد عرضها على الخديو وصدور أمر بتنفيذها^(٣)

(١) مرسوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ — الوقائع المصرية عدد ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٤

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وقد عمم هذا النظام على الوجه القبلى ،

كان تأليف هذه اللجان الإدارية وتخويلها تلك السلطة القضائية الواسعة نقضاً للقواعد والضمانات التي قررها قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، وإهداراً لسلطة النيابة العمومية والمحاكم الأهلية ، مما أدى إلى جعل البلاد في شبه أحكام عرفية ، وفقد الناس الضمانات التي تكفل العدل والطمأنينة ، وأخذ كثير من الأبرياء بغير جريرة ، وأودعوا السجون رهن التحقيق الذي تولته اللجان ، وكانوا يبقون بها مدداً طويلة ، دون أن يبت في مصيرهم ، وقد تبينت مع الزمن عيوب هذا النظام ، وما استتبعه من المفاسد والمظالم فضلاً عن أنه لم يفد في الإقلال من الجرائم ، واستمر قائماً نحو خمس سنوات ، الى أن عمت الشكوى منه . فألغيت لجان الأشقياء سنة ١٨٨٩ في عهد وزارة رياض باشا

وزارة نوبار والصحافة

اشتدت وطأة وزارة نوبار على الصحافة ، فلم تسكن تغتفر أن يرتفع لها صوت بمناهضة الاحتلال

ومن ذلك أن مجلس الوزراء قرر في أول مايو سنة ١٨٨٤ (٥ رجب سنة ١٣٠١ هـ) منع جريدة (العروة الوثقى)^(١) التي كان يصدرها السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده بباريس من دخول مصر « حفظاً للنظام العمومي »^(٢) والسبب الحقيقي لهذا المنع هو مقالاتها المستفيضة ضد السياسة الاستعمارية البريطانية ، وقرر مجلس الوزراء أيضاً معاقبة كل من توجد عنده بغرامة من جنيه الى خمسة جنيهات

وقد علقت جريدة (العروة الوثقى) على هذا القرار بقولها : « انعقد مجلس النظار المصري في القاهرة ، واهتم بالبحث في شأن (العروة الوثقى) ، ثم أصدر قراره الى نظارة الداخلية المصرية قاضياً عليها بأن تشتد في منع هذه الجريدة عن دخول الأقطار المصرية ، وتراقب جولاتها في تلك الديار ، فصدر أمر الداخلية الى ادارة عموم البوسطة يلزمها

ثم أنشئ قومسيون عال بوزارة الداخلية للنظر في استئناف أحكام القومسيونات الابتدائية برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية رئيس النيابة بمحكمة الاستئناف وأحد قضاة محكمة الاستئناف (١) راجع ما كتبناه عن العروة الوثقى والسيد جمال الدين الأفغاني في كتاب (عصر

اسماعيل) ج ٢ ص ١٤٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٥ مايو سنة ١٨٨٤

بالدقة في ذلك ، وبلغنا أن الجريدة الرسمية بعد نشرها صورة الأوامر أعلنت أن كل من توجد عنده العروة الوثقى يغرم مبلغاً من خمسة جنيهات مصرية الى خمسة وعشرين جنيهاً ، وهي غرامة جسيمة ، ربما دعا اليها عسر المالية المصرية ببركة تصرف الانكليز في مصر ، أما نحن فلا نظن أحداً من النظار المصريين له رأى اختياري في هذا القرار ، بل لا نتوهم في المستوى على كرسى الخديوية ميلاً إلى مثل هذا الحكم ، ولا يخلج في صدورنا أن مصرياً من أى مشرب كان ، سواء المسلم وغير المسلم منهم بل ولا شرقياً ممن يسكن تلك البلاد يرى فيه جانباً من العدل ، هذه جريدة قامت بالدفاع عن المصريين والاستنجاد لهم ، ولها سعى بل كل السعى لخبية آمال أعدائهم ، ولا ترى من مشربها مدح زيد ولا القدح في عمرو ، فإن المقصد أعلى وأرفع من هذا ، وإنما عملها سكب مياه النصيح على لهب الضغائن ، لتتلاقى قلوب الشرقيين عموماً على الصفاء والوداد ، تلتمس من أبناء الأمم الشرقية أن يلقوا سلاح التنازع بينهم ، ويأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، لدفع الضواري التي فغرت أفواها لالتهامهم ، ومن رأيها أن الاشتغال بداخل البيت إنما يكون بعد الأمن من طروق الناهب ، هذا منهاج (العروة الوثقى) ، علمه كل مطلع على مانشر فيها من يوم نشأتها إلى الآن ، فكيف يخطر ببال عاقل أن شرقياً مسلماً أو غير مسلم يميل لحجبها عن دياره ؟ واسكننا نعلم أن حركات الأمرين في القطر المصري هذه الأيام قهرية ، لا يخالطها شيء من الاختيار ، والمدير لرحى القهر عليهم هم عمال الانجليز ، ولا نريد أن نقول للانكليز إنهم ظلموا في هذا الحكم ، فإن الجريدة لم يوجد فيها إلى الآن ما يزيد على ماتشره الجرائد الوطنية والأجنبية من كشف مسايرهم ، وبيان الرزايا التي أصيبت بها الديار المصرية من حلولهم ،

إلى أن قالت :

« فلا غرابة في صدور مثل هذا الجور منها ، غير أننا نعان لها أن همم الرجال لا تقعد لها أمثال هذه المظالم ، وایس يعجزنا إدخال هذه الجريدة في كل بقعة تحوطها السلطة الإنجليزية الظالمة ، ذلك بعزائم أولى العزم الذين قاموا بإنشاء العروة الوثقى ، ^(١)

وألغيت جريدة (الوطن) بقرار من وزارة الداخلية في ١١ مارس سنة ١٨٨٤ ^(٢)

(١) العروة الوثقى عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨٤

ثم ألغى هذا الأمر بعد يومين من صدوره وعادت إلى الظهور

وعطلت جريدة (الأهرام) وكانت تصدر بالإسكندرية ، شهر آ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٤ لأنها نشرت جملة مواد سياسية من شأنها خدش سلطة واعتبار الحكومة الخديوية ، (١)

وألغيت جريدة (مرآة الشرق) بقرار من مجلس الوزراء في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٦ (الوقائع المصرية عدد ٣١ مارس سنة ١٨٨٦) ، وجريدة (الزمان) بقرار منه في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨٦ (الوقائع عدد ٢ أغسطس سنة ١٨٨٦)

وأندرت جريدة (الصادق) بقرار من وزارة الداخلية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٦ لأنها نشرت مقالة تضمنت «كثيراً مما يشوش الأفكار ويخدش الأذهان» ، (٢)

مسألة البوسفور اجبسيان

وكان من أعجب ماقررت وزارة نوبار بشأن الصحافة إلغاء جريدة (البوسفور اجبسيان) ، وهي جريدة فرنسية يومية كانت تصدر بالقاهرة . وكانت تطعن في الاحتلال وسياسته ، وفي نوبار ذاته . فقرر مجلس الوزراء في ابريل سنة ١٨٨٥ إلغائها وإقفال مطبعتها ، وكان السبب المباشر لهذا القرار أنها نشرت منشوراً للهدى يتحدى فيه الحكومة المصرية . ويثير الخواطر ضدها ، وقد نفذ القرار بشكل أحدث ضجة كبيرة بين الجالية والدوائر السياسية الفرنسية ، أعقبها أزمة كادت تؤدي إلى قطع العلاقات بين مصر وفرنسا ، وذلك أن الحكومة أبلغت قنصل فرنسا في العاصمة أمر القرار ، وطلبت إليه أن يرسل مندوباً من قبله لحضور تنفيذه مساء يوم ٨ ابريل ، فرفع القنصل الأمر إلى القائم بأعمال القنصل العام ، وهذا احتج عليه ، ولكن احتجاجه لم يكن له جدوى ، إذ ذهبت قوة من البوليس معظمها من الأوروبيين بقيادة المستر فنك بك حاكمدار العاصمة إلى الدار التي بها إدارة الجريدة ومطبعتها ، واقتحمها البوليس وأخرج العمال ، وطلب من صاحبها الخروج فآبى ، واحتج على ذلك ، وعندئذ حضر وكيل القنصلية الفرنسية إلى محل المطبعة ، وأراد الدخول ، فمنعه البوليس وأهانته ، وورده

(١) الوقائع المصرية عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤

(٢) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٥٧٨

إلى الوزراء ، فكتب تقريراً إلى حكومته بما حدث ، وتم تنفيذ القرار ، بأن أقفلت المطبعة
وختمت بالشمع الأحمر ، وتعطل صدور الجريدة
فلما أبلغ القائم بأعمال القنصل العام تفصيل ما حدث إلى وزارة الخارجية بباريس ،
هاجت الحكومة الفرنسية ، وأرسل إليه وزير الخارجية تعليماته بالذهاب إلى الخديو
ونوبار باشا لتبليغهم ما طلبت حكومته ، وهي فتح المطبعة ، وإعادة صدور البوسفور
اجبسيان ، وفصل الموظفين الذين دخلوا إدارة الجريدة والمطبعة ، بحجة أن الامتيازات
الأجنبية لم تكن تخول الحكومة اقتحام دار أجنبي عنوة إلا برضا قنصله ، وأن قانون
المطبوعات الصادر في سنة ١٨٨١ لا يسرى على الصحف الأجنبية ، فقامت أزمة شديدة
بين الحكومتين ، وسعى نوبار في كسب الوقت لكي يتفادى الرد العاجل ، ولكن
الحكومة الفرنسية تهددت بقطع علاقاتها مع مصر إذا لم تجب مطالبها ، وقد وقفت
الحكومة الإنجليزية في بداية الأزمة إلى جانب الحكومة المصرية ، تؤيدها في موقفها ،
ثم تخلت عنها آخر الأمر ، وتركها وشأنها ، ثم نصحتها بالنسليم ، فانتهت الأزمة بإذعانها ،
وتقديم الترضية الواجبة لمعتمد فرنسا ، وهي فتح المطبعة بدون شرط ولا قيد ، وأن
يقوم نوبار باشا بالاعتذار في زيارة رسمية لمعتمد فرنسا بمصر ، وفعلاً ذهب نوبار باشا
بملابسه الرسمية إلى دار القنصلية الفرنسية يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٥ ، واعتذر رسمياً عما
وقع ، ورفعت الاختتام عن المطبعة ، وسلمت إلى مندوب القنصلية ، واستأنفت جريدة
(البوسفور اجبسيان) ظهورها يوم ٢١ مايو^(١)

استقالة عبد القادر باشا حلى

وفي مارس سنة ١٨٨٧ استقال عبد القادر باشا حلى ، وكان وزيراً للحرية
والداخلية ، تخافه فيهما مصطفى فهمى باشا

في الشؤون المالية

بموجب المرسوم الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨ رخص للحكومة بإصدار سندات
لسلفة بمبلغ ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ، فائدتها ٥٠٤ في المائة ، وخصص معظم هذا المبلغ لتصفية

(١) جريدة البوسفور اجبسيان عدد ٢١ مايو سنة ١٨٨٥

مطالب الخديو اسماعيل ، وأعضاء العائلة الخديوية ، ولاستبدال المعاشات ، وهذا المبلغ من أصل قرض خمسة ملايين جنيه رخص به سلطان تركيا وتقرر لسداد هذه السلفة قسط سنوى قدره ١٣٠.٠٠٠ جنيه، يؤخذ من المصروفات الادارية ، واشترط أنه فى حالة تأخر الحكومة عن سداد هذا القسط تحول متحصلات الأموال المقررة وغير المقررة فى مدينة القاهرة إلى خزانة صندوق الدين المكلف بخدمة السلفة ، أما الاستهلاك فيتعين بطريقة الشراء أو بطريقة القرعة بواقع المائة مائة ، واشترط أيضا أن يحصل من مبيع أملاك الميرى الحرة يورد إلى صندوق الدين لاستخدامه فى استهلاك هذه السلفة الجديدة والقرض المضمون معاً

إقالة وزارة نوبار

٧ يونيه سنة ١٨٨٨

بقيت وزارة نوبار باشا تتولى الحكم حتى أقالها الخديو توفيق باشا فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على اثر مناقشة بين توفيق ونوبار فى مجلس الوزراء فى بعض المسائل الحادية المعروضة على المجلس ، وأرسل اليه الخديو كتاب الإقالة فى أسلوب يدل على اشتداد الجفاء بينهما ، قال : « إنه بناء على ما وقع فى جلسة المجلس بالأمس ، وما هو إلا تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين فى الآراء ، مما رأيت منه استحالة بقائك فى منصبك ، فلهذا قد فصلتك من وظيفتك . وعهدت برأسه الوزارة وتشكيل هيئة جديدة إلى صاحب الدولة رياض باشا ،

وهكذا تولى الانجائيز عن نوبار ، بعد أن ولوه الحكم ، ونالوا منه كل ما كانوا يبتغون ، من إخلاء السودان ، والتسكين للنفوذ البريطانى فى شؤون الحكومة ، وكذلك شأنهم مع صنائعهم ، يتخلون عنهم بعد أن يستنفدوا منهم ما كانوا يبتغون تنفيذه على يدهم

تأليف وزارة رياض باشا

١١ يونيه سنة ١٨٨٨

عهد الخديو إلى رياض باشا تأليف الوزارة على قاعدة الخطاب الذي بعث به إليه عند تأليف وزارته الأولى في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩^(١)

وخلاصته أن يكون الحكم بواسطة مجلس الوزراء ، وأن يبقى للخديو حق ترؤس المجلس إذا أراد ذلك ، وأرسل إليه الخطاب الآتي في صدد تأليف وزارته الجديدة ، ننشره هنا لأنه من الوثائق الهامة الخاصة بنظام الحكم ، قال :

« إن ما اتصفتم به من الغيرة الوطنية ، والإخلاص لنا ، قد دعانا إلى أن نطلب منكم القيام بتأليف هيئة نظارة جديدة ، وليكن في علمكم أننا لانتأخر مطلقاً عن تعضيدكم ومساعدتكم المساعدة الحقة الصادقة ، في الأعمال المهمة السامية التي دعوناكم لأدائها وأن ماجاء في أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ هو المنهج الذي نروم اتباعه والسير على مقتضاه ، وليس هنالك من عظيم حاجة إلى تذكيركم بأهم ما تضمنه ذلك الأمر من المواد الأساسية ، وهي أن حكمنا وإجراؤه يكون مع مجلس نظارنا وبواسطته ، وأن نعهد إليكم رئاسة هذا المجلس ، مع إبقاء الحق لنا في الرئاسة على جلساته بذاتنا كلها رأينا لذلك لزوماً ، وأن ترفع كلمة الاستقامة والإصلاح وحسن الترتيب والاقتصاد في جميع إيرادات القطر ، والسعى في إيجاد الرفاهية ، وإحياء التقدم في جميع أنحاء البلاد حساو معنى فلهذه هي مقاصدنا التي نبتغيها ، وإن شاء الله يتسنى لنا الحصول عليها بمساعدتكم وفي ذلك نعتمد كل الاعتماد على فطنتكم واهتمامكم ونشاطكم وغيرتكم التي برهنتكم لي عليها مراراً ، وكن أيها العزيز واثقاً بمحبتنا لكم ،

تحريراً بسرأي رأس التين في ٩ يونيه سنة ١٨٨٨

محمد توفيق^(٢)

(١) راجع كتابنا (الثورة العراقية) ص ٣٤

(٢) مجموعة الأوامر العالية والذكريات سنة ١٨٨٨ ص ١٣٣

وقد تألفت وزارة رياض باشا في ١١ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على النحو الآتي : رياض باشا للرئاسة والداخلية والمالية ، مصطفى فهمي باشا للحربية والبحرية ، على ذوالفقار باشا للخارجية ، محمد زكي باشا للأشغال ، حسين نخري باشا للحقانية ، على مبارك باشا للعارف العمومية (١)

بين نوبار ورياض

قوبل سقوط وزارة نوبار وتأليف وزارة رياض باشا بالاغتياب في البيئات الوطنية لأن نوبار باشا كان بغضاً إلى الشعب ، إذ هو الوزير الوحيد الذي قبل تشكيل الوزارة عقب استقالة شريف باشا التاريخية ، وارتضى أن يتولى الحكم على قاعدة إخلاء السودان ، وضياح نصف الأباطورية المصرية ، ثم النزول على حكم « النصائح البريطانية » الواردة في تلغراف جرانفيل ، وفي عهده وقعت الكوارث في السودان ، كما تقدم بيانه في موضعه ، وتغلغل النفوذ البريطاني في الجيش والبوليس والإدارة ، وسائر دواوين الحكومة ، ولم يكن قط يشاطر الشعب شعوره وعواطفه ، ولا كان يعنيه ، أو يكثر لميوله وآرائه ومطالبه ، بل كان كل همه أن يرضى المعتمد البريطاني ، ليضمن بقاءه في الحكم ، ولأن اختلف وإياه في بعض المسائل الجزئية ، فقد ظن أنه يستطيع بدهائه أن يكسب إلى صفه المراجع العليا في لندن ، وسعى إلى ذلك فعلاً ، وتوهم أن لندن كالاستانة حيث تجدد الدسائس الشخصية سبيلاً إلى النجاح ، ولكن لندن خذلت نوبار في شكايته من السير إلفن بارنج ، فكان في ذلك سقوطه ، اذ تخلى عنه الانجليز

فلا غرو أن اغتبط الرأي العام لإقصائه عن الوزارة ، وبخاصة لما عرف عنه من الأثرة والأنانية ، وعدم الاكتراث إلا لمصالحه ومصالح شيعته وذويه ، وكان رياض باشا قد استرد بيعه عن الحكم بعض العطف عليه من جانب الرأي العام ، وبخاصة لما اشتهر عنه من الاستقامة ، والنزاهة الشخصية ، ولم ينس له الناس أنه أيد شريف باشا في موقفه المشرف سنة ١٨٨٤ ، اذ رفض أن يتولى الوزارة بعد استقالته التاريخية ، فلما دعي سنة ١٨٨٨ إلى تأليف الوزارة ، عقب اقالة وزارة نوبار ، توقع الناس أن يتغير منهج الحكم ، فتخف وطأة السيطرة البريطانية على الحكومة ، على أن الحوادث جاءت على غير ماتوقع الناس ، كما سيحىء بيانه

ولقد وصفت جريدة (المان زيتونج) الألمانية تبديل الوزارة وصفا يصور الحالة السياسية في ذلك العصر تصويراً صحيحاً ، قالت ما خلاصته :

« لما استقال المرحوم شريف باشا في يناير سنة ١٨٨٤ من رئاسة الوزارة ، عرض سمو الخديو وكذلك السير إفلن بارنج (اللورد كرومر) على رياض باشا قبول الرئاسة على أن دولته مع إلحاحهما عليه بذلك لم تأذن له وطنيته الصادقة بقبول هذا المنصب لا شراكه رأياً مع المرحوم شريف باشا بشأن السودان ، والحاصل أن نوبار باشا كان السياسي المصري الوحيد ، المستعد للتخلي عن السودان ، وقبول السياسة الانجليزية في شأنه ، ومن ذلك اليوم اتخذ نوبار باشا الوسائل التي تمكنه لشدة دهائه من الاحتفاظ بمركزه وسط المشاكل المصرية ، فهو وإن كان على غير إخلاص للخديو وأريكته ، ولا مبدأ له إلا الأثرة والأنانية ، فإنه قد عرف كيف يجعل نفسه بذكائه وليه أداة مقبولة في يد المعتمد البريطاني ، وهو متصلب في الرأي ، مستبد ومتكبر مع من هم دونه مقاماً ، في حين أنه لين رقيق مع الانجليز إلى أصغر ضابط منهم ، وهو أيضاً ليس مؤيداً من الأهاين ، ولا محبوباً منهم ، ولا هو من رجال مصر البارزين ، ومع أنه تولى المناصب في مصر السنين الطوال ، فإنه لا يعتبر مصرياً لا قلباً ولا نفساً ، وقد كان من وقت قريب مشمولاً بحماية دولة أجنبية ، وفضلاً عن ذلك فإنه لم يتجنس بالجنسية المصرية »

وقالت عن الحالة السياسية بعد إسناد الوزارة إلى رياض باشا :

« يبعد عن الظن أن اسناد الوزارة إلى رياض باشا يحدث تغييراً هاماً في سياسة مصر الحاضرة ، لأنه ما دام الاحتلال الانجليزي قائماً ، فليس مندوحة من أن تكون السلطة الأولى فيها لانجلترا ، أيا كان رئيس الوزارة ، وإن رياض باشا يعلم حق العلم ما تقتضيه الحالة ، بحيث لا يرى إلا أن يسير إلى جانب السير إفلن بارنج ، والمستر ادجار فنسنت (المستشار المالي) ، والمستر مونكريف (وكيل وزارة الأشغال) »

وقد استمر تغلغل النفوذ البريطاني في الحكومة على عهد وزارة رياض باشا ، كما استمر إسناد كبرى المناصب إلى الإنجليز ، ففي نوفمبر سنة ١٨٨٩ عين السير (اللورد) الفريد ملز مديراً عاماً لحسابات الحكومة ^(١) ، ثم عين وكيلاً لوزارة المالية سنة ١٨٩٠ وفي نوفمبر سنة ١٨٩٠ أسندت وظيفة المراقب العام للأموال المقررة إلى المستر (السير) إلدون جورست ، الذي صار فيما بعد قنصلاً عاماً لانجلترا في مصر خلفاً للورد

كرومر

تعيين أول مستشار قضائي انجليزي

وفي عهد رياض باشا صدر المرسوم الخديوي في ١٥ فبراير سنة ١٨٩١ بتعيين المسترجون سكوت John Scott مستشاراً قضائياً لوزارة الحقانية (١) إجابة لطلب السير إفنان بارنج (اللورد كرومر) ، فكان أول مستشار انجليزي عين لهذه الوزارة ، وكانت مهمته السيطرة على وزارة الحقانية ، كما سيطر الانجليز على الوزارات الأخرى ، وقد احتج أحمد مختار باشا القوميسير العثماني على إكراه الخديو على هذا التعيين ، وزيد عدد المستشارين الانجليز في محكمة الاستئناف الأهلية ، كما زيد عدد الضباط الانجليز في الجيش المصري

وكان تعيين المستر سكوت في هذا المنصب الخطير على غير رغبة رياض باشا ، وقد تردد وقتاً ما في تنفيذ إرادة اللورد كرومر في هذا الصدد ، ولكنه أذعن آخر الأمر وصدر المرسوم بتعيينه

ظهور جريدة (المؤيد)

ديسمبر سنة ١٨٨٩

من الحوادث الهامة في عهد وزارة رياض باشا ظهور جريدة (المؤيد) ، لصاحبها المرحوم السيد علي يوسف ، ففي نوفمبر سنة ١٨٨٩ رخصت له وزارة الداخلية بإصدار صحيفة يومية باسم المؤيد ، وساعده رياض باشا على إصدارها ، وظهر العدد الأول منها في أول ديسمبر سنة ١٨٨٩ (٨ ربيع الثاني سنة ١٣٨٧ هـ) ، وكان مديرها السيد أحمد ماضي ، وصاحب امتيازها السيد علي يوسف ، والاثنان يشتركان في تحريرها ، ثم استقل بها السيد علي يوسف من نوفمبر سنة ١٨٩١ ، وكانت سياستها وطنية إسلامية ، مع ولاء لرياض باشا ، وكان لها فضل كبير في بعث الروح الوطنية ، وإحياء الصلات بين الأمم الشرقية ، وتنبيه الرأي العام في مصر إلى تعرف حقائق الحالة السياسية التي وصلت إليها البلاد في عهد الاحتلال ، فلا غرو أن كان ظهورها من العوامل المهمة لتطور الحركة الوطنية

(١) مجموعة الأوامر العالمة سنة ١٨٩١ ص ١٥

بقية أعمال وزارة رياض باشا

ومن الأعمال الجليلة التي تمت في عهد وزارة رياض باشا إلغاء العونة ^(١) وبدايتها، وصدر بذلك أمر عال في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، مع بقاء خفر وملاحظة جسور النيل على الأهالي كما كان ، وكذلك تأدية الأعمال المستعجلة في حالة الخطر أثناء الفيضان ، وفي مقابل إلغاء العونة فرض الأمر المذكور ضريبة جديدة على الأطيان قيمتها أربعة قروش ونصف على كل فدان ، على أن لا يزيد ما يتحصل منها عن ١٥٠.٠٠٠ جنيه سنوياً ^(٢) وبذلك زال الحيف الذي كان يقع على الفقراء من تسخيرهم في العونة

ولا يخفى أنه في عهد وزارة رياض باشا الأولى (قبل الاحتلال) ، ألغيت السخرة وتقرر إبطال الضرب بالكرباج ، وفي عهد وزارته الثانية ألغيت العونة كما تقدم بيانه وفي عهدها أيضاً ألغيت اللجان المعروفة بقومسيونات الأشقياء ، وذلك بموجب الأمر العالي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٨٨٩

ووضع قانون عدم جواز الحجز على رواتب موظفي الحكومة ، وأنشئ المجلس البلدى بالاسكندرية (دكرتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠)

تحويل الدين

وتم تحويل الدين العام ، وتخفيض فوائده ، وبيان ذلك أنه في أوائل سنة ١٨٨٩ كانت المالية المصرية قد توطدت ، وصار في إمكان مصر أن تحصل على أموال بفائدة أقل من الفائدة التي كانت تؤديها عن ديونها ، فاتجهت نية الحكومة إلى تحويل بعض الديون وتخفيض فوائدها ، وهذا التحويل كان يستدعى مصادقة الدول ، طبقاً لقانون التصفية فأرسلت وزارة المالية الى ممثلي الدول منشوراً بهذا المعنى . وانتهت المفاوضة في هذا الصدد بصدور مراسيم في ٦ يونيه و ٧ يونيه و ٥ يوليه و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ، متضمنة القواعد الآتية :

- ١ - تحويل قرض الأربعة ونصف في المائة المعقود سنة ١٨٨٨ الى دين ممتاز
- ٢ - تحويل الدين الممتاز بانقاص فائدته من ٥ في المائة الى ٣ ونصف في المائة ،

(١) هي السخرة : أى تسخير الأهالي في أعمال الري

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩

- ٣ — تحويل دين الدائرة السنوية من ٥ في المائة الى ٤ في المائة
- ٤ — الترخيص بتحويل دين الدومين من ٥ في المائة إلى ٤ وربع في المائة
- ٥ — إيداع الوفورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين في خزانة صندوق الدين مع تحويله حق استثمارها في سندات الديون المصرية
- ٦ — إبقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنوية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة بدون سداد شيء من أصلها ، إلا بطريق الاستهلاك ، بالشروط التي وضعت لكل دين ويكون الاستهلاك إما بأشراء بسعر السوق ، أو بطريق القرعة ، بواقع القيمة الإسمية وقد استفادت المالية المصرية من هذا التحويل إنقاص فوائد ديونها ٢٦٥٠.٠٠٠ جنيه في السنة

استقالة وزارة رياض باشا

١٢ مايو سنة ١٨٩١

لم يمض ثلاثة أشهر على تعيين المستر سكوت مستشاراً لوزارة الحقانية ، حتى استقال رياض باشا في ١٢ مايو سنة ١٨٩١ ، فقبل الخديو استقالته ، وعهد إلى مصطفى فهمي باشا تأليف الوزارة الجديدة ، ويرجع السبب الحقيقي في استقالة رياض باشا إلى أنه شعر بالندم على تعيين المستر سكوت مستشاراً قضائياً ، فسامت علاقته مع الاحتلال ، هذا إلى أن الانجليز قد أغضبهم تردده في تعيين المستر سكوت ، حقا أنه أذعن لأرادتهم وتم التعيين في عهده ، لكن الانجليز لم يغفروا له هذا الموقف ، ورأوا أن يختاروا شخصاً آخر ، لا يجنح لمثل هذا التردد ، بل يؤمر فيطيع ، وقد وجدوا ضالتهم المنشودة ، في مصطفى فهمي باشا ، وإذ رأى رياض باشا أن علاقته ساءت مع الانجليز ، أثر الاستقالة ، ولم يشر في كتاب استقالته إلى استنكار تدخلهم في شؤون الحكومة ، كما فعل شريف باشا ، بل عزاها إلى أسباب صحيه ، ففقدت قيمتها السياسية

تأليف وزراء مصطفى فهمي باشا

١٤ مايو سنة ١٨٩١

وقع اختيار اللورد كرومر على مصطفى فهمي باشا لرياسة الوزارة ، فعهد إليه الخديو

في ١٤ مايو سنة ١٨٩١ تأليفها ، على أساس النظام المقرر في خطاب الخديو المؤرخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، المتقدم ذكره ، فتألفت وزارته في ذات اليوم الذي كلف فيه بتأليفها على النحو الآتي : مصطفى فهمي باشا الرياسة والداخلية ، عبد الرحمن رشدي باشا المالية محمد زكي باشا المعارف والأشغال ، حسين نخري باشا للحقانية ، يوسف شهدي باشا للحربية والبحرية ، تيكران باشا للخارجية (١)

ومصطفى فهمي باشا هو الرجل الذي لم يجد الانجليز أطوع ولا أخاص لهم منه بين رجال مصر ، وكان عهد وزارته هو أوج السلطة للاحتلال البريطاني

قال عنه المسيو جول كوشري (٢) : « كان مصطفى فهمي عديم الذكاء ، مفقود النشاط وكان أشام الوزراء الذين عرفتهم مصر ، »

وقال عنه اللورد ألفريد ملر : « إن اختيار اللورد كرومر قد وقع على مصطفى فهمي باشا ، الوزير الذي كانت تنشده إنجلترا ، »

وقال عنه (٣) : « منذ أسندت رئاسة الوزارة إلى مصطفى فهمي باشا (مايو سنة ١٨٩١) قد تطورت روح الحكومة المصرية بالنسبة لعلاقاتها معنا ، فإنه أول رئيس وزارة يشارك الانجليز عواطفهم ، بدون تحفظ ، »

وقال في موضع آخر : « ان العلاقات بين الانجليز والمصريين لم تكن من الصفاء في عهد ما ، مثل ما كانت منذ توليته الوزارة ، »

وقد بقي يتولى الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا في يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها في أوائل عهد الخديو عباس ، إلى أن أقيل منها سنة ١٨٩٣ ، ثم عاد إليها سنة ١٨٩٥ ، وبقي فيها ثلاثة عشر عاما ، حتى استتمت في نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، إبان اشتداد الحركة الوطنية كما تراه مفصلا في موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣٠٤ وما بعدها ، و ص ٣٩٧ (من الطبعة الأولى)

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩١ ص ٩٤

(٢) في كتابه (المركز الدولي لمصر والسودان) ص ٢٤٣

(٣) في كتابه إنجلترا في مصر England in Egypt ص ١٣٢ طبعة سنة ١٩٢٠

وفاة الخديو توفيق باشا

٧ يناير ١٨٩٢

أصيب الخديو توفيق باشا فجأة بالحمى الوافدة (الانفلونزا) يوم الجمعة أول يناير سنة ١٨٩٢ بسرايه بحلوان ، فعالجه طبيبه الخاص . الدكتور سالم باشا سالم ، ثم الدكتور عيسى باشا حمدي ، وكان الظن أن مرضه عارض ثم يزول ، وبدأ يشعر بزوال الألم عنه يوم الاثنين ، ولكنه انتكس في اليوم التالي ، وبدأت عليه خطورة المرض ، إذ أصيب بالتهاب رئوي ، مصحوب بالتهاب وريدى عفن ، واستدعى لعلاجه الدكتور كومانوس والدكتور هيس ، ولكن على غير جدوى ، وتوفي مساء الخميس ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، فى الساعة السابعة ، والدقيقة ١٧ ليلا ، فكانت سنه حين وفاته أربعين سنة هجرية ، إلا ثلاثة وثلاثين يوما ، ومدة حكمه ثلاث عشرة سنة إلا شهرا

ونقل جثمانه يوم الجمعة ٨ يناير إلى محطة حلوان ، ومنها بقطار خاص إلى محطة باب اللوق ، ومنها إلى سراى عابدين ، وشيعت جنازته فى ذلك اليوم إلى مدافن العائلة الخديوية بالعففى ، حيث دفن بها ، وقد تولى الخديوية من بعده الخديو عباس الثانى

الفصل الثاني عشر

النتائج العامة

للاحتلال الأجنبي

كانت حالة مصر في السنوات الأولى للاحتلال حالة أمة خرجت منهزمة من ثورة قومية قامت في الأصل لتقرير حقوقها السياسية والدستورية ، وانتهت بالإخفاق ، وضياح هذه الحقوق ، ثم ضياح الاستقلال معها ، إذ كان إخماد الثورة على يد دولة أجنبية ، فاحتلت البلاد بحجة القضاء على الثورة ، ثم استبقت احتلالها ، تحقيقاً لأغراضها الاستعمارية والسياسية ، ووضعت يدها على زمام الحكومة ، وصار إليها الأمر والنهي في شئونها كافة ، واستسلمت الحكومة لسلطان الاحتلال ، كما استسلم له زعماء الثورة والخديو والوزراء ، والحكام والكبراء ، وجمهرة الشعب ، نفيم على البلاد جو من الخضوع والإذعان للحكم الأجنبي ، وعم اليأس والقنوط ، وحرمت البلاد إلى وقت طويل زعماء المقاومة الوطنية ، يبعثون فيها روح الأمل ، ويهيئون بالأمة أن تنهض في وجه الغاصب ، فلا عجب إذ ظلت الأمة سنين عديدة تتردى في هوة الانحلال الوطني ، وهي نتيجة حتمية لاختفاق الثورة الأهلية ووقوع الاحتلال الأجنبي

وفي غضون هذه المحنة القومية ، سارت انجلترا بخطوات واسعة ، في تحقيق أغراضها الاستعمارية ، وأساسها استدامة احتلالها ، وبسط حمايتها المقنعة على مصر ، والتدخل في شئونها ، وتقطيع أوصال الامبراطورية المصرية التي امتدت على طول مجرى النيل وواديه العظيم

وقد ظهرت نتائج هذه السياسة في شتى النواحي ، في الروح الوطنية ، وفي نظام الحكم ، وفي حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، أما فصله فيما يلي :

أثر الاحتلال في الروح الوطنية

خلت البلاد من روح المقاومة طيلة عشر سنوات أو تزيد ، فركنت الأمة إلى الاستكانة والخضوع ، ولم يبدن دلائل الحياة واليقظة في هذه المدة سوى استقالة شريف باشا

سنة ١٨٨٤ (ص ١١٠) احتجاجاً على إخلاء السودان ، وعلى التدخل الأجنبي في شؤون الحكومة ، ثم انطوت هذه الصفحة على عجل ، ولم يحذ أحد من كبار الحكام حذو شريف ، فيما عدا محمد ثابت باشا ، الذي استقال سنة ١٨٨٥ (ص ١٥٨) ، وتعاقبت على البلاد وزارات الولاء للاحتلال والخضوع لأوامره ونواهيه ، فاعتادت الأمة هذا الطراز من الحكام

وأخذ كبار البلاد وموظفوها ، وأعيانها ومثقفوها ، وخاصتها وعامتها ، تحت تأثير هزيمة الثورة ، وانتصار الاحتلال الأجنبي يتذكرون للحركة الوطنية ، ويوالون الاحتلال ويتغنون الزلنى لديه ، وعمل الاحتلال من ناحيته على توطيد هذه الحالة النفسية ، فلا يرقى في وظائف الحكومة من يعرف عنه الميول الوطنية بل كان الترقى محصوراً فيمن يتذكرون لهذه الميول ، وهبط مستوى الوطنية في النفوس هبوطاً كبيراً ، ظهر أثره على مدى السنين ، وتحملت الأخلاق والفضائل ، ففسدت النفوس ، والتوت الضمائر ، وفشا الجبن والنفاق ، والذل والرياء ، وعمت النفعية والأنانية ، وتضاءل الخير ، وقل البر والعطف والاحسان ، وغاض الوفاء والاخلاص ، وانعدمت الكرامة والمروءة ، ولا غرابة في هذه النتائج ، فالنفوس إذا فقدت الوطنية فقدت معها الأخلاق الكريمة ، لأن الوطنية ، إلى جانب الدين ، منبع الأخلاق والفضائل .

تضاءلت الروح الوطنية في النفوس ، وصار عدم الاكتراث للوطنية شعار هذا الجيل ، والجيل الذي تلاه ، وأصبح سبيل النجاح سواء في مناصب الحكم ، أو في الحياة الاجتماعية عامة ، هو الولاء للاحتلال الأجنبي ، والزراية بالمبادئ الوطنية ، وقلة الاخلاص للبلاد ، ودرج الناس على هذه الحالة وأفوها ؛ حتى عدوها كأنها حالة عادية وكأن الخروج عليها ضرب من السخف أو الجنون ؛ وهكذا يمسح الحكم الأجنبي نفسية الأمة ويفقد روح القومية والكرامة ؛ وينشئ نفوساً مريضة ؛ يروضها على التفريط في حقوق الوطن ؛ وتضحية مصالحه ؛ في سبيل التهافت على موائد الغاصب .

وما ساعد على انتشار هذا الفساد المعنوي ، إلغاء الجيش القومي ، فإن الروح الحربية في ذاتها ، ومفاخر الجيوش في ميادين الحروب ، وتضحيات الجند والضباط ، في سبيل عظمة الوطن واستقلاله ، كل ذلك هو خير غذاء للروح الوطنية ، وقد حرمت منه مصر سنين متوالية ، مما كان له أثره البالغ في نفسية الشعب .

وإذا فقد الناس التطلع إلى المثل العليا ، فقد انصرفوا إلى الصغائر والسفاسف ، وتعلقوا

بها ، واطمأنوا إليها ، وتنكروا لمعانى الشهامة والبطولة ، والاستمسك بالحق والواجب ، فلم يكونوا يابهون لهذه المبادئ السامية ، أو يقدرونها حق قدرها

اعتبر ذلك في استقالة شريف باشا سنة ١٨٨٤ ، إذ لم يكن لها صدى في الشعب ، مع أنها من أهم الحوادث ، وأعظمها شأنًا ، قد تكون هذه الاستقالة صادفت موضع الاستحسان في كثير من النفوس ، ولكن لم يكن لهذا الشعور أثر ظاهر . يدل على تمجيد الجمهور لهذا الموقف المشرف ، وكذلك لم تلق مواقف عبد القادر باشا حذى في السودان تمجيداً أو تقديرًا ، مع أن هذه المواقف وأقل منها لو حصلت في بلاد تقدر معنى البطولة كانت جديرة بأن تثير أعظم مظاهر التقدير الرسمية والشعبية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، وكذلك استشهد كثير من كبار القواد والضباط ، وآلاف من الجنود في وقائع السودان ، بعد أن أبلوا البلاء الحسن في أداء الواجب ، ومع ذلك لم يكن لبطولاتهم أى أثر في النفوس ، وقتل البطل محمد توفيق بك في (سنكات) ، بعد أن دافع عنها دفاع الأبطال ، فلم يأبه أحد لمقتله ، ودعا بعض الخيرين إلى جمع الاكتتاب لعائاته ، مكافأة له على بطولته ، فلم يلب أحد نداه

وتعددت في هذه الفترة المظاهر المهينة ، المنافية للكرامة القومية ، فساعدت على إضعاف روح الوطنية في النفوس ، ومن الأمثلة على ذلك أن بعض كبار الأعيان قدموا في سنة ١٨٨٢ هدايا للقواد البريطانيين ، الذين انتصروا في الحرب العراقية ، وكذلك استعرض الخديو الجيش الإنجليزي في ميدان عابدين ، على اثر إخماد الثورة وأقام مأدبة فخمة تكريماً للقواد البريطانيين في ذلك الحين ، وأنعم على ضباط جيش الاحتلال بالرتب والنياشين (١)

وفي سنة ١٨٩١ أقام الجنرال دورمر قائد جيش الاحتلال ليلة راقصة حضرها الوزراء وكبار الموظفين المصريين ، وعدوا دعوتهم إليها تكريماً لهم وتعظيماً ! وفي ١٣ فبراير سنة ١٨٩١ أقيمت في ساحة عابدين ، أمام السراى الخديوية ، حفلة رسمية لجيش الاحتلال ، لمناسبة تسليم الأعلام لأحد ألياته ، وأشرف الخديو والوزراء على هذه الحفلة من السراى ، واعتاد الجيش البريطانى الاحتفال كل عام في ساحة عابدين بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا ، برياسة السير افلن بارنج (اللورد كرومر) المعتمد البريطانى ،

(١) راجع تفصيل ذلك في كتابنا (الثورة العراقية)

وهكذا اعتاد الشعب رؤية جيش الاحتلال ، محوطاً بمظاهر الاحترام والتأييد ، كأنه من صميم البلاد ، وهو لها غاصب ، وعنهما غريب ، ونشأت عن كل هاتيك المظاهر حالة نفسية هي أبعد ما تكون عن الوطنية

أثر الاحتلال في المعارضة

تعاقت على البلاد الأحداث الجسام ، في تلك الفترة من الزمن . فلم تحرك من الأمة ساكناً ، ولا استثارت من النفوس كامناً ، وذلك أول أثر للاحتلال الأجنبي فإنه يميم روح الوطنية والشجاعة في النفوس

وألغى الدستور ، وساخ السودان ، وألغى الجيش والبحرية . وأعلنت الحكومة البريطانية في برقية يناير سنة ١٨٨٣ ، ثم برقية يناير سنة ١٨٨٤ ، إصرارها على وضع مصر في شبه حمايتها ، وتحتيها خضوع وزراء مصر لأوامر المعتمد البريطاني ، وتولى الإنجليز كبرى المناصب في الحكومة ، ووضعوا أيديهم عليها ، ومع ذلك لم تتحرك روح المعارضة في النفوس ، مع أن حادثة واحدة من الحوادث التي منيت بها مصر ، كانت تكفي لثورة من السخط والاحتجاج . نعم أرجاء البلاد ، ولكن كبراء مصر ، وخاصتها وعامتها ، كانوا في حالة استسلام تام لكل ما يصيب البلاد من المحن ، وكلهم منصرفون إلى مصالحهم الشخصية ، وما يصلون إليه من فترات مائدة الاحتلال ، وزعماء الثورة في المنافي أو السجون ، يسعون إلى استرضاء الغاصب ، ويلتمسون عفوه ورضاه ، وقد عني عنهم تباعاً بعد أن عاهدوا الحكومة على الطاعة والولاء

لم يكن ثمة مظهر من مظاهر المقاومة أو الحياة ، فلا دعوة للجهاد ، ولا جماعات سياسية ، ولا اجتماعات ، ولا خطب ، ولا معارضة في داخل الهيئتين الرسميتين اللتين أنشأهما الاحتلال ، وهما مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

وكانت الصحافة إما موالية للاحتلال ، تمجده وتؤيده ، وإما معارضة في خوف وتردد خشية المصادره والتعطيل ، وكانت جريدة (الوطن) و(الأهرام) تنحوان هذا النحو من المعارضة ، ثم حمل لواءها (المؤيد) منذ ظهوره سنة ١٨٨٩ ، في رفق وهوادة ، تبعاً للظروف القاهرة التي كانت تكتنف البلاد

والصحيفة الوحيدة التي كانت تهاجم الاحتلال في شجاعة وقوة ، هي جريدة (العروة

الوثقي) ، التي كانت تصدرها بياريس الإمامان السيد جمال الدين الأفغانى ، والشيخ محمد عبده سنة ١٨٨٤ ، فكانت أول صحيفة قاومت الاحتلال فى عهده الأول ، مقاومة جمعت بين قوة الروح ، وبلاغة العبارة . والسخط على السياسة الاستعمارية البريطانية ، وبث روح الأمل والجهاد فى النفوس ، ودعوة الأمم الشرقية إلى مناهضة الاستعمار ؛ والأخذ بأسباب الحياة والتضامن والقوة . وقد كان لها التأثير الكبير فى مصر والعالم الإسلامى ، وفى تهيج الأفكار ضد السياسة البريطانية ، فمنعت دخولها إلى مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة على كل من توجد عنده نسخة منها ، إلى أن توقفت عن الصدور ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً ، وانفصل الحكيمان ، ثم انقطع الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده عن الكفاح السياسى ، وعاد إلى مصر سنة ١٨٨٩

وتجددت المعارضة الصحفية القوية ضد الاحتلال بظهور مجلة (الأستاذ) سنة ١٨٩٢ ، للسيد عبد الله نديم ، خطيب الثورة العراقية ، إذ بدت فيها روح وطنية وثابة ، لم ترق المعتمد البريطانى وصنائه ، وأحفظتهم نزعة الوطنية ، كما نفس عليه أصحاب الصحف الموالية للاحتلال ، لما نالته مجلته من الانشمار والذيوخ ، فرموه بالتعصب وهو منه برىء ، ومازالوا يوغرون عليه صدر اللورد كرومر حتى أمر بإبعاده عن مصر واضطراره إلى تعطيل صحيفته سنة ١٨٩٣

أثر الاحتلال فى نظام الحكم

ظهر أثر الاحتلال فى نظام الحكم ، فقد كانت مصر قبل سنة ١٨٨٢ دولة مستقلة استقلالاً يحده بعض القيود ، ولها نظام دستورى ؛ فصارت فى عهد الاحتلال دولة مغلوبة على أمرها ، ضربت عليها حماية تملى إرادتها مقنعة ، على الحكومة الأهلية . وتضطرها إلى اتباع « النصائح » التى يفرضها عليها عمال الاحتلال ، طبقاً لتلغراف اللورد جرانفل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وألغى الاحتلال النظام الدستورى ، الذى نالته البلاد من قبل ، والذى كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبى ، والحد من سلطة الفرد ، وكان يقرر سلطة الأمة ، ويجعل الوزارة مسئولة أمام مجلس نيابى كامل السلطة ، وأنشأ بدله نظاماً صورياً قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهما هيئتان محرومتان كل سلطة ونفوذ ، وبذلك فقدت البلاد فى وقت

واحد استقلالاً ودستورها ، وفقد الناس الطمأنينة على حياتهم وحريتهم ، إذ ملئت السجون في أعقاب الاحتلال بالبرياء . بحجة أنهم كانوا من أنصار الثورة العراقية ، فساد البلاد جو من الإرهاب أضعف النفوس وأفسدها ، ورزحت الأمة تحت نظام حكم استبدادي خاضع للسيطرة الأجنبية ، فاجتمع عايبها الاستبداد والاحتلال الأجنبي معا ، وهو أسوأ نظام للحكم تصاب به الأمم ، إذ يتولد عنه العقم في الكفايات ، والشلل في حياة الأمة السياسية ، والاجتماعية ؛ فلا يظهر فيها النوابع ، وإذا ظهروا لا يجدون المجال لنموغهم ، بل تدفن مزاياهم ومواهبهم تحت تأثير الجور الخائق الذي يوجد هذا النظام ، وحشرت المناصب الرئيسية بالإنجليز وصنائعهم من مختلف الاجناس ، وأقصى العنصر الوطني عن ادارة الحكم وتوجيهه ؛ فانحط المستوى الفنى والخلقى للموظفين وفشا فيهم النفاق والرياء ودرجوا على التذبذب بين مظاهر السلطة الشرعية ، وأوامر السلطة المحتلة ، وحرموا الى وقت طويل المراتب على الاعمال الرئيسية والاضطلاع بالمسؤوليات التي تولد الكفاءة الممتازة ، وتبتكر المشروعات . ولم تخرج مدرسة الاحتلال سوى طراز من الموظفين ، اعتادوا الخضوع والمثلق للرؤساء البريطانيين ، واختفى الطراز الذي أخرجته المدرسة القديمة من أمثال شريف ، وعلى مبارك ، والفلكي ، ورفاعه رافع ، وبهجت ، ومظهر ، وسلامة ، وغيرهم ، ممن ترجمنا لهم في كتابينا (عصر محمد على) و (عصر اسماعيل) ، وكذلك يفعل الاحتلال الاجنبى (أيا كان جنسه أو نوعه) ، فإنه يمت اطمم فى النفوس ، ويفقدها الكفاية والكرامة ، والثقة بالنفس ، والايمان بالوطن ، والتطلع الى المثل العليا

أثره فى التعليم

رجع التعليم القهقرى فى عهد الاحتلال ، فقد كان إلى سنة ١٨٨٢ مجانيا فى أقسامه الثلاثة : الابتدائى ، والثانوى ، والعالى ، وكانت العلوم تدرس باللغة العربية ، إلا فى مدرسة الحقوق . التي كان التعليم فيها بالفرنسية ، أما فى عهد الاحتلال فقد ألغيت المجانية تدريجا ، ووقفت حركة إنشاء المدارس ، وأغلق بعضها ، ثم تقرر جعل تعليم العلوم باللغة الإنجليزية ، ابتداء من السنة الثالثة من القسم الابتدائى ، وحل المدرسون الإنجليز محل المصريين تدريجا

قال اللورد كرومر فى هذا الصدد فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ ما يأتى : « لما احتل

الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ وجدوا أن كل ما تنفقه الحكومة على المعارف العمومية إنما تنفقه على تعليم أولاد فئة صغيرة أكثرها من أغنياء السكان ، ولا تعلمهم إلا تعليماً أوروبياً ، فأخذوا في تغيير تلك الحال ، وبذلت لهم منذ سنة ١٨٨٤ لأخذ الأجور من التلامذة وإبطال التعليم المجاني تدريجاً ،

وبدئى أن ما قاله اللورد كرومر من أن التعليم كان منحصراً في أولاد الأغنياء لا يطابق الحق والواقع ، فإن التعليم والمجانة كانا يشملان سائر الطبقات

وقد ارتفع صوت مجلس شورى القوانين في ديسمبر سنة ١٨٩٤ بالشكوى من إهمال وزارة المعارف شئون التعليم ، إذ قال على لسان لجنة الميزانية :

« إن نشر التعليم قد تقهقر تقهقراً كبيراً عما كان عليه قبل ذلك . ويحسن بنا أن نقول : إن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإدارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم ، وسد أبوابه بكل حيلة في وجوه الأمة ، ولولا النزر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد في المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين ، كما هو الآن في مدرسة المهندسخانة وغيرها من المدارس التي انحطت ، كمدرسة الطب ، وياليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهداً بدفع المصاريف ، بل إنها سدت هذا الباب أيضاً في كثير من الأحوال والجهات ، (١) »

(١) مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ لمجلس شورى القوانين ص ٥٠

ثم أتت اللجنة على بيان المبالغ المخصصة في الميزانية للتعليم في السنين الأولى للاحتلال للتدليل على مبلغ إهمال شؤون التعليم ، وهي كما يأتي :

السنة ميزانية وزارة المعارف

١٨٨٣	٩٩٠٥٤٩ ج
١٨٨٤	٩٩٠٩٧٧
١٨٨٥	٨٤٠٦٨٩
١٨٨٦	٦٨٠٤٩٢
١٨٨٧	٦٨٠٤٥٢
١٨٨٨	٧٠٠٩٦٩
١٨٨٩	٦٩٠٨٤٦
١٨٩٠	٨٠٠٣٣٧
١٨٩١	٨٨٠٤٧٨
١٨٩٢	٩٠٠٨٤٩
١٨٩٣	٩٢٠٥٤٤
١٨٩٤	١٠٤٠٢٨٩
١٨٩٥	١٠٥٠٠٠٠

هذا ، وقد مسخت الحكومة برامج التعليم ، وحرصت على استبعاد التاريخ القومي الصحيح من مناهج الدراسة ، لكي ينشأ الجيل جاهلاً بتاريخ بلاده ، محروماً غذاء النفوس في الوطنية ، لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال ، ولا يدرك ما في الاحتلال من اهدار لسكرامة الشعب وحقوقه ومرافقه ، وصارت غاية التعليم محاربة الشعور الوطني ، وإماتته في النفوس ، وانحط التعليم في المدارس الثانوية ، وتضاءلت مناهجه ، وفي ذلك يقول الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقاً سنة ١٩٠٧ ، وكان عضواً بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية : « كنت عضواً بلجنة امتحان القسم الأدبي من البكالوريا المصرية ، فاقننت بأن مستوى التعليم عندكم يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائي في فرنسا ،

أما في التعليم العالي فلم يبق من المدارس العليا سنة ١٩١٠ سوى أربع ، وهي : الحقوق ، والطب ، والمهندسخانة ، والمعلمين ، وانحطت برامج التعليم فيها ، واقتصرت مهمة التعليم على إعداد موظفين مطبوعين بطابع الولاء للاحتلال الأجنبي وعصف الاحتلال بالتعليم الحربي كما تقدم بيانه في الفصل الأول ، وكذلك فعل

بالتعليم الصناعي ، فقد كان بالقاهرة مدرسة راقية للفنون والصنائع تسمى (مدرسة العمليات الكبرى) ببولاق المنشأة في عهد اسماعيل ، وكانت من أرقى المدارس الصناعية ، وكان المتخرجون منها يؤدون عمل المهندس الميكانيكي والمهندس الرياضي معاً ، ولكن الاحتلال ألغى تلك المدرسة ، ثم أعيدت بشكل ضيق النطاق ، محدود البرنامج وتلاشت البعثات المدرسية في جامعات أوروبا إلى وقت طويل ، ولم تعد في السنين الأولى للاحتلال عشرة طلاب

في الحالة الاقتصادية

إن أساس سياسة الاحتلال الاقتصادية هو تخصيص مصر للزراعة ، وجعلها بلداً زراعياً خصب ، وتركيز ثروتها الزراعية في القطن ، وإهمال الزراعات الأخرى ، ثم تشجيع الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم ، ونشاطهم ، في التسليف ، وفي المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية

وقد نجم عن هذه السياسة القضاء على الحياة الصناعية في البلاد ، وجعلها عالة على إنجلترا وعلى الدول الأوروبية عامة في حياتها الاقتصادية ، إذ أن القطن لا ينتج ثمرة إلا إذا استوردته البلاد الصناعية ، مادامت البلاد محرومة من المصانع لغزله ونسجه ، فهذه السياسة تجعل مصر في حالة تبعية اقتصادية للدول الأجنبية ، تجر في ذيلها تبعية سياسية للبلاد التي تستورد قطنها ، وبخاصة إنجلترا ، التي كانت أكبر مستورد لهذا القطن ، ولو أن الحكومة عنت بتنويع الزراعات ، ودعمت حياة البلاد الزراعية بحياة صناعية ، وقرنت زراعة القطن بإنشاء مصانع لغزله ونسجه ، لتوفر لها استقلالها الاقتصادي ، وهنا لك تصبح بمنجاة من العبودية الاقتصادية التي تفرغت عن حاجتها الدائمة إلى بيع قطنها للخارج

ولقد كان من نتائج سياسة الاحتلال الاقتصادية محاربته للصناعة ، إذ نشر أعوانه وصناعة دعاية كاذبة في البلاد وفي المدارس ، أساسها أن مصر لا تصلح لأن تكون بلداً صناعياً ، وأنها بلد زراعي خصب ، وقد اتضح بطلان هذه الدعاية وفسادها ، لأن مصر تحوى كل المؤهلات التي تجعلها بلداً صناعياً وزراعياً معاً ، وقد أفضت هذه الدعاية وهانك السياسة إلى كساد الصناعات الأهلية ، وحلول المصنوعات الواردة من الخارج

مخاها . ومن ثم وقفت النهضة الصناعية سنين عديدة ، وألغيت البعثات الصناعية إلى الخارج وأقفلت المصانع التي كانت موجودة قبل الاحتلال ، وبيعت الورش والمعامل والبواجر التي كانت ملكا للحكومة وأعلقت الترسانة التي أسسها محمد علي وإسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيعت آلاتها ومهماتا ، وصارت كل مهمات الجيش تشتري من إنجلترا ، وبارت الصناعات الحربية في البلاد

وألغى مصنع الورق بيولاقي سنة ١٨٨٥ ، وكان ما يخرج منه يكفي حاجة البلاد ، وألغيت دارسك النمود ، وبيعت آلاتها بأبخس الأثمان ، وبيعت أيضاً مغازل القطن ومصانع النسيج ، التي كانت باقية من عهد محمد علي

وقد اعترف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٥ بتدهور الصناعة الوطنية ، إذ قال : « إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً ،

وقال في هذا التقرير : « من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التي كانت منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة ، يجد بونا شاسعا ، وفرقا دهشنا . فالشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف ، من غزالين ، ونساجين . وحاكه ، وعقادين ، وصباغين ، وخيامين ، وصانعي أحذية ، وصاغة ، ونحاسين ، وعطارين ، وصانعي قرب وغرايل ، وسروج ، وأقفال ، ومفاتيح ، ومن شاكلهم ؛ كلها قلت عدداً وأدرست ؛ وقام على أطلالها مقاهي ودكاكين مملوءة بالبضائع الأوروبية . »

وغزت الصناعات الكبرى الأوروبية البلاد ، فأنشأ الأجانب المصانع برؤوس أموالهم ، وكان في إنشائها القضاء على الصناعات الصغرى الأهلية

وليس يخفى أن الاحتلال قد حارب الصناعة القطنية بالذات ، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه سنة ١٨٩٩ ، أحدهما بالقاهرة ، والآخر بالاسكندرية ، ففرضت الحكومة بموجب الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٣ إبريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المنسوجات القطنية . قدرها ثمانية في المائة ، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التي تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج ، فبارت صناعة غزل القطن في مصر إلى وقت طويل ، وصارت البلاد عميلاً لمصانع القطن في لانكشير وغيرها ، وزادت تبعيتها الاقتصادية لإنجلترا والخارج ، بينما كانت السياسة الحكيمة هي التي قال بها الخبير

الاقتصادي الأستاذ ليوبولد جوليان أحد واضعي تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠ ، إذ قال : « إن كل أمة يكثُر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة ، يكثُر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد ، ومن أهمها القطن ، فإن كل الأمم التي تزرعه تنشئ بجوارها معامل لغزله ونسجه والانتفاع به ، عدا مصر ، فانها لا تزال فقيرة في معاملها ، خلوا على الأخص من هذا الصنف ،

ونتج عن اغنياء محلال الصناعة في عهد الاحتلال حرمان البلاد موارد عظيمة للثروة ، وحرمان المصريين مصدرا سائغا للرزق والرخاء ، ولما كانت الموارد الزراعية لا تكفي لسد حاجات الشعب ، مع ازدياد عدد السكان ، فقد ترتب على ذلك انتشار الفقر ، وكثرة عدد العاطلين ، وانحطاط مستوى المعيشة في البلاد

في الحالة المالية

يشيد كثير من الكتاب والمؤلفين ، وفي مقدمتهم اللورد ملنر في كتابه (إنجلترا في مصر) بالإصلاح المالي الذي تم على يد الاحتلال ، ويلزمنا أن نقول ان الاحتلال قد نظم حقاً مالية الحكومة ، من ناحية ضبط الإيرادات والمصروفات ، والاجتهاد في زيادة الدخل على الخرج ، كما أنه عني بمنشآت الري التي بدأت في الواقع في عهد محمد علي واستمرت في عهد خلفائه ، واطردت في عهد الاحتلال ، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض ، وكلهم في ذلك الحين من الأجانب ، على أداء أقساط ديونهم السنوية ، فالاحتلال كان يرمي إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب ، لكي تسكت دولهم عن مناقشة إنجلترا الحساب ، أو مطالبتها بالجلاء عن مصر ، لأنه لا يهم هذه الدول إلا أن أن تطمئن على مصالح رعاياها ، فهي شبه مؤامرة استعمارية بين إنجلترا وهذه الدول على استغلال مصر سياسياً واقتصادياً ، من أجل ذلك عني الاحتلال بوضع نظام مالي للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام ، وكانت هذه الأقساط تستنفد نصف الميزانية ، على حساب حاجات الشعب ومرافقه ، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية

أما مالية الشعب ، أو حالته المالية ، فقد ساءت في عهد الاحتلال ، إذ انتهت إلى استعباد مالي ، صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسي ، واستمرت نتائج هذا الاستعباد حتى وقتنا الحاضر

لقد سيطر الإنجليز منذ الساعة الأولى على مالية الدولة ، بتعيين مستشار مالى بريطانى صار الأمر إليه والنهى فى الشؤون المالية للحكومة والبلاد

واستفحل النفوذ الأجنبى عامة فى حياة البلاد المالية والاقتصادية ، اذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال ، واجتمعت هذه الرعاية الى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاکم المختلطة

فما هذا النفوذ وازدهر فى كنف هذه الرعاية الثنائية ، وصارت مصر مرتعا خصبا للاستغلال الأجنبى الذى كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالى والاقتصادى ، وتمتع الأجانب فى عهد الاحتلال بنفوذ وسلطان لم يتمتعوا بمثلهما فى مصر من قبل ، ولا فى غيرها من البلدان ، ولا غرو فالاحتلال هو ضرب من الاستعمار الأجنبى ، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال ، فانها لت عليها رؤوس أموالهم ، تستثمر مواردها الطبيعية فى الزراعة والصناعة والتجارة ، أو فى التسليف على اختلاف أنواعه ، فأسست البنوك الأجنبية ، وشركات الرهون العقارية ، والشركات المالية ، والشركات الزراعية ، وشركات البناء ، وشركات النقل ، والشركات الصناعية والتجارية ، وشركات الفنادق وغيرها ، وصارت الحياة المالية والاقتصادية فى أيديهم ، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد غلبوا المصريين فى ميادين المال والاقتصاد ، ولم يستخدموا فى أعمالهم سوى بنى وطنهم ، وضمنوا بثمارها على سواهم ، فخرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها ، وانحصرت فى أيدي الأجانب ، ولا شك أن رؤوس أموال هذه الشركات والبيوت المالية تعددنا على مصر ، وفى ذلك يقول الكونت كريساقى سنة ١٩١٢ فى كتابه (مصر اليوم) : تبلغ قيمة أسهم الشركات المساهمة المملوكة للأوروبيين ... ٢١٦٧٥٠٠ جنيه ، وقيمة سنداتها ٤١٠٦٢٢٤٠٠ ج ومجموع ذلك ٤٠٠ ٧٣٧٠ ٦٢٢ جنيه ، تغل ريعا سنويا ، مقداره ٣٢٤٨٠٠٠ ج ؛ وبإضافة هذا المبلغ إلى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥٠١٤٠٠٧٤٠ ج يسكون المجموع ١٥٧٨٠٩٧٨٠١٤٠ ج ، وهو مجموع دين مصر ، ومعظمه للأوروبيين ^(١) ، وقال فى موضع آخر : « إن هذا الدين سيظل فى ازدياد لاستثمار موارد البلاد ، لأنه

(١) مصر اليوم للكونت كريساقى ص ١٥٢ طبع سنة ١٩١٢

ليس لدى المصريين مال موفور يستخدمونه في شراء سندات الشركات ، وهذا الدين سيزيد تبعية مصر للدول الأجنبية ،

وزاد عدد هذه الشركات والبنوك زيادة مطردة ، على مدى السنين ؛ وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الملاء الأوروبي عزم إنجلترا على البقاء في وادي النيل ، فكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث السياسية تصرفات وأحداث تدل على رسوخ قدم الاحتلال في مصر ، كمشاركة إنجلترا لمصر في استرجاع السودان ، واتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وإبرام الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ، فان رأى العام الأوروبي اتخذ من هذين الحادثين دلائل على عزم إنجلترا على تثبيت سلطانها في مصر ، وتبدو هذه الحقيقة من إلقاء نظرة على تاريخ هذه الشركات وتطور عددها ؛ فإنه يؤخذ من بيان لمصلحة الإحصاء المصرية نشرته سنة ١٩١٣ أن الشركات التى تأسست من سنة ١٨٨٣ إلى ما قبل الاتفاق الانجليزى الفرنسى ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة ، وبلغ رأس مالها قبيل الاتفاق أربعين مليون جنيه ، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها الإحصاء المذكور ، والبيوت التجارية والمالية التى أنشأها الأفراد من الأجانب ويؤخذ أيضا من هذا الإحصاء أن اتفاق سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد ، يختلف عن العهد الذى سبقه بتضاعف ورود الأموال الأوروبية إلى البلاد ، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها ، فقد بلغ عدد الشركات التى تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة ، هذا فضلا عن أن كثيرا من الشركات القديمة زادت من رأس مالها ، وبلغ مجموع رأس مال الشركات المساهمة القائمة بمصر سنة ١٩١٣ ، ١١١٢٣٢٢٢٥٧ جنيه ، كما قدرته إدارة الإحصاء في بيانها المذكور

وغنى عن البيان أن تلك الشركات إنما قامت برؤوس أموال أجنبية ، ولو أحصيت رؤوس الأموال التى للأجانب أفرادا وآحادا ، أو للشركات الأجنبية غير المساهمة التى لم يتناولها ذلك الإحصاء ، لما قلت عن الخمسين مليون جنيه ، فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة ، وأضفنا إليهما ديون الحكومة ، ل زاد المجموع عن مائتين وخمسين مليون جنيه ، وقد قدر المسوسانت كليرديفيل سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة أموال أوروبا في مصر بما يؤيد هذا الإحصاء إذ ذكر في مقالة له سنة ١٩١٣ أن مصر مدينة لأوروبا في ستة مليارات من الفرنكات ، أى بمائتين وأربعين مليون جنيه تقريبا

فهذه الملايين من الأموال الأجنبية قد جعلت كيان مصر الاقتصادى أجنبيا يستمد وجوده من الخارج ، فأصبحت الأمة عالة على أموال أوروبا ، أسيرة لها في حياتها الاقتصادية ، وصار مثلها مثل الرجل ذى الأملاك الواسعة المثقلة بالديون ، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملا ، إلا بمساعدة دائنيه وأمرهم واستشارتهم ، ولعلك تذكر ما صارت إليه البلاد ، عند ما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ ، كيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بما لها أو مجهوداتها ، ولو كانت البلاد غنية غنى قوميا لاستعانت على مقاومة تلك الأزمة بما لديها من الأموال المدخرة ، فإن الأمم الغنية تضع في بنوكها وخزائنها عشرات الملايين من الجنيهات ، تستثمرها من جهة ، وتلجأ إليها من جهة أخرى عند الحاجة

ولكن مصر كانت ولا تزال محرومة من تلك الأموال ، ولذلك لم تستطع مقاومة أزمة سنة ١٩٠٧ إلا بعد أن أمدتها أوروبا بعدة ملايين من الجنيهات عاجلت بها ما أصابها من الضيق ، ولعمري أن أوروبا لم ترسل أموالها إلى وادى النيل عبثا ، أو لنزيد من ثروته ، بل نالت في البلاد مقابل ذلك حقوقا ومرافق تزداد كل سنة ، فقد قدر السكونت كريساق سنة ١٩١٢ في كتابه سالف الذكر (مصر اليوم) ثروة مصر العقارية كلها بمبلغ ٦٦٦ر٤٦٤ر٠٠٦ جنيهات ، ومهما يكن هذا الإحصاء تقريرا أو محلا للمناقشة والزيادة والنقصان ، ففيه بيان عام لقيمة تلك الثروة ، فإذا كانت أموال الاجانب بمصر قد قدرت سنة ١٩١٢ بمائتين وخمسين مليونا ، وثروة أشباه الاجانب تزيد عن الخمسين مليون جنيه ، كما يقدرها بعضهم ، فكأن البلاد صارت مثقلة بما يقرب من نصف قيمة ثروتها العقارية ديونا أو حقوقا أو أملاكا لغير أهلها ، والثروة العقارية في مصر هي السكل في الكل لان بلادنا بكل أسف تكاد تكون محرومة من الثروة الصناعية والثروة النقدية ، وقد قدر المسبوسات كليرديفيل في رسالته إلى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد ببروكسل سنة ١٩١٠ أن للأجانب ثلاثة أخماس أراضي مصر ملكا أو رهنا ،

تغلغل الأجانب إذن على عهد الاحتلال في صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد ، بحيث لم تنج أرض من أعباء الرهون والديون الأجنبية ، وصار المليون الأجانب أفرادا أو جماعات هم أصحاب السيطرة على حياة الأهلىن الاقتصادية ، وزادت ديون الأهلىن وتضاعفت ، تقريبا من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩١ ، وفى ذلك تقول لجنة الميزانية فى مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ : « إن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال ، وهذا يزيد على توالى الأيام ، وتداول الأعوام ، وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون

الخصوصية المسجلة في سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ إلى مارس سنة ١٨٨١ نحو الإثنى عشر مليون جنيه ، ثم في أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، وبلغ قدر الأطنان المرهونة نحو مليون وثلثمائة ألف فدان وكسور ، والعقارات نحو التسعة آلاف ومائة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة ، أعني أنها تضاعفت تقريبا في عشرة أعوام ، ولا شك أن هذه الحالة لو دامت لم يمض الا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين ، وتصبح الأراضي المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الأهالي أجراء ، يعملون لداثنين فيما كانوا يملكون ،

وهكذا اجتمع الى جانب الاستعباد السياسي الاستعباد الاقتصادي والمالي ، وهو أشد وطأة وأخطر آثارا من الأول ، وبينما كانت البلاد في حاجة الى وقايتها من تغلغل النفوذ الاقتصادي الأجنبي ، لكي تحفظ مواردها المالية من الضياع ، وجد هذا النفوذ على العكس كل مساعدة ورعاية ، بحيث لم توجد دولة في الشرق تغلغل النفوذ الأجنبي في حياتها المالية والاقتصادية ، مثلما تغلغل في مصر ، ويرجع السبب الأول في ذلك الى الاحتلال وسياسته الاقتصادية

في الحالة الاجتماعية

أهمل الاحتلال الإصلاح الاجتماعي إطلاقا ، ولم ينفق من الإيرادات العامة شيئا على هذا الإصلاح ، فتدهورت حالة الأمة الاجتماعية تدهورا بالغا ، ولا نزاع في أنه هو المسئول عن عدم توجيه سياسة الحكومة نحو هذا الهدف ، لأنها كانت خاضعة لسلطانها المطلق ، فهو المسئول من الوجهة الاجتماعية عن سوء حالة طبقات الشعب

فالطبقة الخاصة من الأغنياء والكبراء والمثقفين ، قد اتجهت في مجموعها وجهة الولاء للاحتلال ، والحياة النفعية ، فخلت الحياة الاجتماعية من المفاخر والعظائم ، لأن الولاء للحكم الأجنبي يتولد عنه صغار في النفوس ، يتنافر مع كل ما هو عظيم ونيل ، واجتمع إلى ذلك الإسراف في الترف والبذخ ، والرغبة في الظهور بالكاذب ، واقتباس مفاصد المدنية الغربية دون محاسنها ، فصارت هذه الطبقة (في مجموعها) عنوان الانحلال في الوطنية والأخلاق ، وأداة للاستغلال الأجنبي في البلاد ، وتقطعت الروابط بين الطبقات ، لانصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية ، دون الحياة القومية

أما الطبقة المتوسطة في اليسار والعلم ، فهذه انصرفت أيضاً إلى الحياة النفعية ،
تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة ، ومحاماتها في مظاهر الآبهة والبذخ ، فلم يعد على
البلاد من جهودها أية فائدة

والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال ، وهم أغلبية الشعب ، قد ساءت حالتهم في
عهد الاحتلال ، فالاحتلال هو المستول عن انتشار الجهل والامية بينهم طوال أربعين
سنة ونيف ، فهو بسياسته التعليمية قد حال دون تعليمهم وتهذيبهم وثقيفهم ، فحرموا نور العلم
والترية الأخلاقية والدينية ، وساءت حالتهم المادية والمعنوية ، وفقدوا مع الزمن أخلاق
الصدق والوفاء ، وحب الخير والبر والإحسان ، وأهمل الاحتلال حالتهم المادية والصحية
والمعنوية ، وانتشرت فيهم الأمراض

واجتمعت إلى ذلك رعاية الحكومة للآفات الاجتماعية التي جاءت من أوروبا ،
ورعاها الاحتلال وحماها ، فعمت طبقات الشعب على السواء ، كبيرها ومتوسطها
وصغيرها ، وأولى هذه الآفات الربا ، فقد انتشر انتشاراً ذريعاً ، وساعد على ذبوعه
ما فطر عليه معظم الطبقات من قصر النظر ، وعدم تقدير العواقب ، وحب الظهور
والإسراف ، ووجد المرابون من هذا الضعف ، ومن النظم والقوانين ، ورعاية المحاكم
المختلطة ، ما جعلهم يتغلغلون في مختلف الأوساط ، في العواصم والبنادر ، والقرى القرية
والبعيدة ، فكبوا الأهلين بالديون ، مما أفضى إلى ضياع ثروات الكثيرين منهم ، وانتشار
الفقر والبؤس في الطبقات الكبيرة ، ثم المتوسطة والصغيرة

وانتشرت الخمر الفتاكة بين سكان المدن ، ثم سكان الريف ، وصارت محلات
المسكرات تفتح علناً في القرى بين الفلاحين ، وفي الأحياء الآهلة بالعمال في المدن
برعاية الحكومة وحمايتها ، وفي كنف الامتيازات الأجنبية ، ففتكت بهم فتكا ذريعاً
وأفسدت عليهم صحتهم ودينهم وأخلاقهم ، ونقصت مقدرتهم على العمل والإنتاج ،
وساعدت على ازدياد حوادث الإجرام والإخلال بالأمن العام

فبينما الحكومات الأوروبية والأمريكية التي لا تحرم الخمر ، تحاربها وتمنع
انتشارها ، وبخاصة بين الفلاحين والعمال ، وتعقد المؤتمرات الدولية ، وتنشئ اللجان
والنظم لمكافحتها ، والحد من أضرارها ، كانت هذه الآفة تلقى من الحكومة الرعاية
والتنشيط ، وصار تجار الخمر في المدن والأرياف ذرائع للتسليف بالربا الفاحش ،
واستلاب أموال الأهلين ، وإفساد أخلاقهم

وانتشرت أيضا آفة الميسر ، الى جانب آفة الخمر ، فسامت حالة الشعب الاجتماعية تبعاً لذلك

لم تتقدم إذن حالة الشعب الاجتماعية في عهد الاحتلال ، بل ساءت وصارت وبالا ، وزادته هذه الآفات بؤساً وانحلالاً ، وفي ذلك يقول الامير (السلطان) حسين كامل في حديث له نشرته جريدة (ذي اجيشيان استاندر د) عدد ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨ ، يصف بؤس الفلاح : « إن الفلاح يقضى حياته مثقلاً بالدين ، لا يزيد إيراده على الضرائب المفروضة عليه وفرائد الديون المطلوبة منه ، وهو لكي يسد حاجات زراعته في مواعيدها مضطر دائماً إلى الاستدانة بالربا الفاحش ، فلهذا العسر من جهة ، ولخلوه من المال من جهة أخرى ، ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة ، قد بقى الفلاح غريقاً في بحار الضنك ، لا يعرف لنفسه مخلصاً منها ،

وصفوة القول ان السنوات الأولى للاحتلال تؤلف في تاريخ مصر القومي فترة انحلال وطني عام : انحلال في الوطنية ، انحلال في الأخلاق ، انحلال في حالة الشعب الاقتصادية والاجتماعية ، وقد بقى هذا الانحلال مخيماً على البلاد نيفاً وعشر سنوات ، إلى أن جاءت فترة البعث الوطني ، وهو ما أفردنا له كتاب (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية)

الفصل الثالث عشر

وثائق تاريخية

القانون النظامى - أول مايو سنة ١٨٨٣

الملغى لمجلس النواب، والمنشىء لمجلس شورى القوانين

والجمعية العمومية ومجالس المديريات (أنظر ص ٣٩)

نحن خديو مصر، أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

المادة ١ - يشكل :

أولاً : مجالس مديريات ، فى كل مديرية مجلس

ثانياً : مجلس شورى القوانين

ثالثاً : جمعية عمومية

رابعاً : مجلس شورى الحكومة

الباب الثانى

فى مجالس المديريات

المادة ٢ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوماً فوق العادة لصرفها فى منافع عمومية

تتعلق بالمديرية إنما لا تكون قرارات مجلس المديرية فى هذا الشأن قطعية إلا بعد

تصديق الحكومة عليها

المادة ٣ - يجب استمراج رأى مجالس المديرية فى المسائل الآتية قبل الحكم

فيها وهى :

أولاً : إجراء تغييرات فى زمام المديرية أو زمام البلاد

ثانياً : اتجاه طرق المواصلات برآ أو بحراً والأعمال المتعلقة بالرى

ثالثاً : إحداث أو تغيير أو إبطال الموالد والأسواق فى المديرية

رابعاً : الأمور التي تقضى القوانين أو الأوامر أو اللوائح باستمراج رأيه فيها

خامساً : المسائل التي تستشير فيها جهات الإدارة

المادة ٤ - يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتي :

أولاً : في عمليات الطرق والملاحة والرى ، وفي كل أمر ذي منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه

ثانياً : في مشترى أو بيع أو إبدال أو إنشاء أو ترميم المباني والأماكن المخصصة للمديرية أو للمجالس أو للسجون أو لمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفي تغيير استعمال تلك المباني أو الأماكن

المادة ٥ - لمجلس المديرية أن يبدى رغباته من مبادئ نفسه في المسائل التي تتعلق بتقديم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك

المادة ٦ - لا يجوز التثام مجلس المديرية إلا عند ما يطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر منا يتعين فيه ميعاد الاجتماع ومدته

ويجب انعقاد مجالس المديرية مرة في كل سنة بالآقل ، وفي اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية يتلو المدير عليه أمر الانعقاد ، ويحاف أعضاء المجالس المذكورة المستجدون أمام المدير يمين الصداقة لنا والطاعة للقوانين

وينوب عنا المدير في افتتاح المجلس

والمدير هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود في مداولاته وعلى باشمهندس المديرية الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأى معدود

المادة ٧ - لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه إلا إذا كان حاضراً فيه أكثر من نصف أعضائه

المادة ٨ - الأعمال أو المداولات التي تصدر من مجالس المديرية وتكون مختصة بأمور ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لا غية ولا يعمل بها ، وإبطال كل عمل أو مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المنوه عنها في المادة الثانية والخمسين من أمرنا هذا

المادة ٩ - مداولات مجلس المديرية خارجاً عن اجتماعه القانوني تكون باءلة بطبيعتها

ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه في الحال ، ويجوز لأعضاء مجالس المديرية أن يناقضوا فيما أجراه المدير أمام ناظر الداخلية

المادة ١ - مجلس المديرية ممنوع من مخابرة غيره من مجالس المديرية ومن تحرير أو نشر محاضر أو منشورات

المادة ١١ - لا يجوز فض مجلس المديرية إلا بأمر منا يصدر بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ فض المجلس

المادة ١٢ - ينتخب الأعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين الآتي ذكره في الباب الرابع من ضمن أعضاء مجالس المديرية

الباب الثالث

في تشكيل مجالس المديرية

المادة ١٣ - يكون عدد أعضاء مجالس المديرية بالكيفية الآتية :

٨ لمديرية الغربية - ٦ لمديرية المنوفية - ٦ لمديرية الدقهلية - ٦ لمديرية الشرقية -
٥ لمديرية البحيرة - ٤ لمديرية الجيزة - ٤ لمديرية القليوبية - ٤ لمديرية بني سويف -
٣ لمديرية الفيوم - ٤ لمديرية المنيا - ٧ لمديرية أسيوط - ٥ لمديرية جرجا - ٤ لمديرية قنا -
٤ لمديرية إسنه (اسوان)

ويكون انتخاب أعضاء مجالس المديرية بالكيفية والشروط المقررة لذلك في قانون الانتخاب (١) الصادر في هذا اليوم

المادة ١٤ - لا يجوز انتخاب أحد لعضوية مجلس المديرية ما لم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة وله معرفة بالقراءة والكتابة وجارياً دفع مال مقرر على عقارات أو أطيان في نفس المديرية قدره خمسة آلاف قرش سنوياً وذلك منذ سنتين بالاقبل ويكون اسمه مندرجا في دفتر الانتخاب منذ خمس سنوات بالاقبل .

(١) هو القانون المنشور ص ٢٠٠

المادة ١٥ - لا يجوز انتخاب موظفي الحكومة المالكين أو العسكريين الذين تحت السلاح لعضوية مجالس المديريات

المادة ١٦ - لا يجوز انتخاب شخص واحد عضواً في أكثر من مجلس من مجالس المديريات

المادة ١٧ - تعيين أعضاء مجالس المديريات هو لمدة ست سنوات ويصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات ، ويجوز تكرار انتخابهم ويكون تغييرهم بالقرعة

الباب الرابع

في مجلس شورى القوانين

المادة ١٨ - لا يجوز إصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة إدارة عمومية ما لم يتقدم ابتداء إلى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه ، وإن لم تعول الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالأسباب التى أوجبت ذلك إنما لا يترتب على إعلان هذه الأسباب جواز مناقشته فيها

المادة ١٩ - يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية

المادة ٢٠ - يجوز لكل مصرى أن يقدم لنا عريضة ، فالعرائض التى تبعث إلى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو بقبولها والعرائض التى تقبل تحال على ناظر الديوان المختصة به لإجراء ما يلزم عنها وإشعار المجلس بما يتم فى شأنها

المادة ٢١ - كل عريضة تختص بحقوق ومنافع شخصية ترفض متى كانت من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها

المادة ٢٢ - ترسل ميزانية إيرادات ومصروفات الحكومة العمومية إلى مجلس شورى القوانين فى أول شهر ديسمبر من كل سنة وللجلس المذكور أن يبدى آراءه ورغباته فى كل من أقسام الميزانية وتبعث هذه الآراء والرغبات إلى ناظر المالية الذى

يجب عليه في حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية لذلك إنما لا يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها

المادة ٢٣ - لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذاكر أو يبدى رغبة ما في ويركو الاستانة والدين العمومي وبالجملة فيما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية

المادة ٢٤ - تعتمد الميزانية في جميع الأحوال بمقتضى أمر يصدر منابناء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر من كل سنة

المادة ٢٥ - يرسل في كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التي قفلت حساباتها إلى مجلس شورى القوانين لبدء رأيه أو ملحوظاته فيه ، ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الاقل

المادة ٢٦ - يلتئم مجلس شورى القوانين في أول فبراير وفي أول ابريل وفي أول يونيه وفي أول أغسطس وفي أول أكتوبر وفي أول ديسمبر من كل سنة ويكون التثامه للمرة الأولى بمقتضى أمر يصدر منا ، وإذا دعت الحال اجتماعه في غير هذه المواعيد فيصير انعقاده بأمر يصدر منا وتفض جلساته متى فرغ من نظر المسائل المعروضة عليه

ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدر منا ، وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الأعضاء المندوبين المستجدين في الثلاثة الشهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون انتخابهم طبقاً لما هو منصوص في المادة الثانية والثلاثين أما الأعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجد طبقاً للمادة الحادية والثلاثين

المادة ٢٧ - للنظار الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته ويكون لهم فيها رأى شوروى ، ولهم أيضاً في بعض المسائل أن يستصحبوا كبار الموظفين في نظاراتهم أو أن يستنيبهم عنهم فيها

المادة ٢٨ - على النظار أن يقدموا لمجلس شورى القوانين جميع الإيضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده

المادة ٢٩ - لا يجوز لأحد الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ماعدا النظار والذين يستصحبونهم أو يستنيبونهم عنهم

الباب الخامس

في تشكيل مجلس شورى القوانين

المادة ٣٠ - يؤلف مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان

ويكون أعضاء هذا المجلس على نوعين : أعضاء دائمين وأعضاء مندوبين فالدائمون يكونون أربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين واثنان عشر عضواً والمندوبون ستة عشر ومنهم أحد الوكيلين

المادة ٣١ - تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر منا ، أما تعيين الوكيلين والأعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناء على عرض مجلس النظار ، وترتبط رواتب للرئيس والوكيلين وللأعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائفهم إلا بأمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين برأى ثلثي أعضائه بالأقل

وإذا دعي واحداً أو أكثر من الأعضاء الدائمين إلى منصب النظار فيعين البديل من النظار المنفصلين وقتها

المادة ٣٢ - تكون مدة توظيف الأعضاء المندوبين ست سنوات ، وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

وتخصيص الستة عشر عضواً المندوبين يكون على الوجه الآتي :

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن الإسكندرية وديياط ورشيد والسويس وبورسعيد والإسماعيلية والعريش ، وواحد عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية نفسها

ويكون انتخاب الأعضاء المندوبين بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم ، ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة في منتهى الثلاث سنوات ينفصل أيضاً عن مجلس شورى القوانين وينتخب مجلس المديرية أحد أعضائه بدلاً عنه

وأحد وكيلى مجلس شورى القوانين المعينين بأمر منا يكون من الأعضاء المندوبين
المادة ٣٣ - يعين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللازمين لتأدية الأشغال

الباب السادس

فى الجمعية العمومية

المادة ٣٤ - لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو
عوائد شخصية فى القطر المضرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها
عليه

المادة ٣٥ - تستشار الجمعية العمومية عما يأتى :

أولاً : عن كل سلفة عمومية

ثانياً : عن إنشاء أو إبطال أى ترعة وأى خط من خطوط السكة الحديدية ماراً
أيهما فى جملة مديريات

ثالثاً : عن فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها

وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم التعويل على
ما أبدته من الآراء ، ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الأسباب لها جواز المناقشة فيها

المادة ٣٦ - للجمعية العمومية أن تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى تبعتها
إليها الحكومة للبحث فيها

ولها أيضاً أن تبدى آراءها ورغباتها من بادىء نفسها فى سائر المواد المتعلقة بالثروة
العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية ، وعلى الحكومة إذا لم تعول على هذه الآراء
أو الرغبات أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم التعويل عليها ، إنما
لا يترتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها

المادة ٣٧ - كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجاً عن الحدود المقررة فى
أمرنا هذا يكون باطلاً وغير معمول به

المادة ٣٨ - لا يجوز لأحد الحضور فى جلسات الجمعية العمومية ما لم يكن من أعضائها

المادة ٣٩ - تعقد الجمعية العمومية مرة بالأقل كل سنتين بأمر يصدر منا ولنا فضها وتعين ميعاد انعقادها التالى ولنا أيضا حلها

وفي حالة انحلالها يكون إجراء الانتخابات الجديدة فى مسافة ستة أشهر

الباب السابع

فى تشكيل الجمعية العمومية

المادة ٤٠ - تشكل الجمعية العمومية :

أولا : من النظار

ثانيا : من رئيس ووكيل وأعضاء مجلس شورى القوانين

ثالثا : من الأعيان المندوبين

المادة ٤١ - يكون عدد الأعيان المندوبين ستة وأربعين على الوجه الآتى :

٤ من المحروسة - ٣ من اسكندرية - ١ من دمياط - ١ من رشيد - ١ من السويس
وبور سعيد - ١ من العريش والاسماعيلية - ٤ من مديرية الغربية منهم واحد لبندر
طنطا - ٣ من مديرية المنوفية - ٣ من مديرية الدقهلية منهم واحد لبندر المنصورة -
٣ من مديرية الشرقية - ٣ من مديرية البحيرة - ٢ من مديرية القليوبية - ٢ من مديرية
الجيزة - ٢ من مديرية بنى سويف - ٢ من مديرية الفيوم - ٣ من مديرية أسيوط
منهم واحد لبندر أسيوط - ٢ من مديرية جرجا - ٢ من مديرية إسنا - من مديرية قنا

المادة ٤٢ - مدة توظف الأعيان المندوبين هى ست سنوات وتجوز إعادة انتخابهم

على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب الصادر فى

هذا اليوم

ولا يجوز انتخاب أحد لأن يكون من الأعيان المندوبين مالم يكن بالغاً من العمر
ثلاثين سنة كاملة فأكثر عارفاً للقراءة والكتابة مؤدياً منذ خمس سنوات بالأقل فى المدينة
أو المديرية النائب عنها ويركو أو مالا مقررأ على عقار أو أطيان قدره ألفاً قرش
سنوياً مندرجا اسمه منذ خمس سنوات بالأقل فى دفتر الانتخاب

- المادة ٤٣ - رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية
- المادة ٤٤ - محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير تحريرها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كتاب مجلس شورى القوانين
- المادة ٤٥ - على الأعيان المندوبين أن يحلفوا في أول جلسة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم بيمين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر

الباب الثامن

في مجلس شورى الحكومة

- المادة ٤٦ - تتبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه في أمر يصدر منا فيما بعد

الباب التاسع

أحكام وقفية

- المادة ٤٧ - تنفذ أحكام المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من أمرنا هذا من أول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين

الباب العاشر

أحكام عمومية

- المادة ٤٨ - لا يجوز لمجالس المديريات ولا لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية أن تتداول في أمر إلا إذا كان حاضراً في كل مجلس منها ثلثا أعضائه بالأقل غير محسوب من ضمنهم الأعضاء الغائبون بإجازة قانونية وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فيما عدا الأحوال المقرر فيها وجوب اتحاد آراء ثلثي الأعضاء ، وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مرجح ، ولا يجوز لأحد من الأعضاء أن يستنيب عنه غيره في إبداء رأيه

- المادة ٤٩ - إذا خلا محل أحد الأعضاء في أحد مجالس المديريات أو في مجلس شورى

القوانين أو في الجمعية العمومية يشرع في انتخاب بدل له في خلال شهر واحد لا أكثر ولا تستمر مدة توظيف العضو الجديد إلا لحين تجديد الانتخابات العمومية

المادة ٥٠ - مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يحرك كل منهما لائحته الداخلية وأما لائحة مجالس المديرية الداخلية فتقرر بأمر يصدر منا فيما بعد

المادة ٥١ - لا يسرى قانون أو أمر منا (ديكريتو) ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والناظر الذى يختص بنظارته ذلك القانون أو الأمر

المادة ٥٢ - كل خلاف يحدث في تأويل معنى أحد أحكام أمرنا هذا يناط فصله فصلاً قطعياً بالجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون أحدهما ناظر الحقانية وله الرئاسة ، ومن اثنين من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من أعضاء محكمة استئناف القاهرة

المادة ٥٣ - كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاغياً وغير معمول به

المادة ٥٤ - على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويصير نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في المدن وفي بنادر وبلاد الوجهين القبلى والبحرى

* * *

قانون الانتخاب المرافق للقانون النظامى

(أول مايو سنة ١٨٨٣)

نحن خديو مصر ، بناء على القانون النظامى المصرى الصادر في هذا اليوم ، أمرنا بما هو آت :

الباب الأول

فيمن لهم حق الانتخاب وفي انتخاب المندوبين للانتخاب

المادة ١ - لكل مصرى من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة

حق الانتخاب بشرط أن لا يكون في حال من الأحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة في المادة السادسة

أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب

المادة ٢ - على كل منتخب (بكسر الخاء) أن يعطى رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب السكان فيها موطنه السياسى ، والموطن السياسى لكل منتخب (بكسر الخاء) هو محل توطنه الذى يجرى فيه مباشرة حقوقه المدنية ويجوز له نقل موطنه السياسى لدائرة انتخاب أخرى بشرط أن يعلن بذلك كلا من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسى الحالى ومدير الجهة التى يرغب نقله إليها

المادة ٣ - المنتخبون (بكسر الخاء) المعينون في وظائف ميرية لهم أن يعطوا آراءهم في دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها

المادة ٤ - لا يجوز لأحد من المنتخبين (بكسر الخاء) أن يعطى رأيه في الانتخاب أكثر من مرة

المادة ٥ - في الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور أمرنا هذا يحرر دفتر الانتخاب على نسختين بمعرفة مشايخ كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء

أما في كل ثمن من أثمان القاهرة وكل قسم من أقسام ثغر الاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف في القاهرة والاسكندرية من مأمور الثمن أو مأمور القسم بصفة رئيس ، ومن شيخ الثمن أو شيخ القسم ومن مشايخ الحوارى ، وتؤلف في كل مدينة من المدن الأخرى من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيساً للجنة ومن أربعة من أعيان المدينة ذوى الأملأك يختارهم المحافظ أيضا

ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين (بكسر الخاء) المتوطنين أو الساكنين في وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفتر

المادة ٦ - لا تدرج أسماء الآتى يانهم في دفاتر الانتخابات :

أولا : المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم السياسية أو بالإقامة في جهة معينة ، والمحكوم عليهم أيضا لارتكاب سرقة أو احتيال أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب

ثانيا : المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى أحكام قضائية لتقصيرهم في أداء واجبات وظائفهم أولاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة أو لتعديدهم على أحد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية

ثالثا : المحكوم عليهم بالإفلاس والمحجور عليهم

المادة ٧ - يعلق دفتر الانتخاب في كل بندر وفي كل بلد وفي مركز المديرية .

أما في مدينتي القاهرة والاسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب في مكتب كل ثمن أو قسم وفي ديوان الضبطية ، ويعلق في مدن رشيد ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية والعريش في ديوان المحافظة ، ويكون تعليق الدفتر المذكور في كل سنة من أول يناير إلى غايته

المادة ٨ - إذا تراءى لآى مصرى أنه أهمل درج اسمه فى دفتر الانتخاب فله أن يطلب درجه ، كما أنه لكل منتخب (بكسر الخاء) مدرج اسمه فى دفتر الانتخاب أن يطلب درج اسم كل مصرى لم يدرج اسمه غدرأ أو رفع اسم كل شخص درج اسمه بدون حق وتقدم هذه الطلبات فى كل سنة من أول فبراير لغاية ١٥ منه فى المديرىات إلى مدير الجهة ، وفى مدينتى القاهرة والاسكندرية إلى مأمور الضبطية ، وفى باقى المدن الميينة فى المادة الخامسة إلى المحافظ

ويجعل فى كل مديرية دفتر لقيد الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها ويعطى بها وصلات لأربابها

وكل منتخب (بكسر الخاء) صارت المعارضة فى درج اسمه فى دفتر الانتخاب يصير إعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المنوه عنها فى المادة الآتية بدون مصاريف وله أن يبدى ملاحظاته فى ذلك

المادة ٩ - تحال الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف فى المديرىات ، من المدير بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتخبان بالقرعة السرية ، وفى مدينتى القاهرة والاسكندرية من مأمور الضبطية بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية فى كل منهما ، وفى المدن الميينة فى المادة الخامسة من المحافظ بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان المدينة ذوى الأملاك يختاران من ضمن المنتخبين (بكسر الخاء) المندرجة أسماؤهم فى دفتر الانتخاب

وتحكم كل لجنة في الطلبات التي تعرض عليها من ١٥ فبراير إلى ١٥ مارس من كل سنة

والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة بأغلبية الآراء تعلن لأربابها كتابة في محلات إقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جهات الإدارة في الثلاثة الأيام التالية لصدورها وإذا لم تحكم إحدى اللجان في أحد الطلبات المحالة عليها أو أبت ذلك فيعتبر هذا رفضاً للطلب المذكور

ويجوز لأرباب الطلبات أن يستأنفوا قرارات اللجان أمام محكمة الاستئناف المقيمين في دائرة اختصاصها في الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلانهم بها

أما في حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إبطالها الحكم في الطلب فيضاف على هذا الميعاد ثلاثة أيام ويسرى من تاريخ ١٥ مارس

ويسرى مفعول قرارات اللجان لحين ما تصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

المادة ١٠ - يبعث بصورة من دفاتر الانتخاب مختوما عليها من الذين حرروها سواء كانوا مشايخ أو لجان وبالمحضر المثبت استيفاء إجراءات النشر في اليوم نفسه إلى مدير الجهة عن المديرية أو إلى مأمور الضبطية عن مدينتي القاهرة والاسكندرية أو إلى المحافظ عن باقي المدن المبينة في المادة الخامسة للتوقيع عليها عنهم ، وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا يجوز إجراء تبديل فيها إلا في وقت تعديلها السنوي المنوه عنه في المواد السالفة ، وعلى المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقاً لقرارات اللجنة أو لأحكام محكمة الاستئناف والتوقيع على تلك التصحيحات

وصورة أخرى من تلك الدفاتر تحفظ بطرف المشايخ أو اللجان بعد أن يصححوها حسب التصحيحات التي يعلنهم بها المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ

المادة ١١ - عند تعديل الدفاتر في كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ أو اللجان أسماء المصريين الذين يتحقق لهم أنهم حازوا الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف منها ، أولاً أسماء من توفوا ، ثانياً أسماء من قدموا الصفات المطلوبة

المادة ١٢ - لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مندرجاً في دفتر الانتخاب

المادة ١٣ - ينتخب (بفتح الحاء) من كل ثمن من أثمان القاهرة ومن كل قسم من أقسام الإسكندرية ومن كل مدينة من المدن المينة في المادة الخامسة ومن كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى مندوب للانتخاب ووظائفه هي المقررة في المواد الآتية :

المادة ١٤ - يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المعينة في أمر اجتماع المنتخبين (بالكسر) بدون التفات لعدد الآراء التي أعطيت ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

ويناط أمر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة منتخبين (بالكسر) ذوى معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون (بالكسر) الحاضرون وأعضاء هذه اللجنة ينتخبون أحدهم رئيساً لهم

وتتعين شروط الانتخابات وكيفية إجرائها بمنشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع في الانتخابات ، إنما ينبغى في ذلك اتباع مانص في الباب الآتى

ويجوز دائماً لناظر الداخلية أن يعين في اللجنة المذكورة نائباً عنه يكون له رأى معدود ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

المادة ١٥ - على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يتحروا صحة إجراء انتخاب المندوبين في دوائرهم وإذا تراءى لهم لزوم إعادة الانتخاب فعليهم أن يأمرؤا بذلك حالاً مع ذكر الأسباب التي انبنى عليها إلغاء الانتخاب الأول

المادة ١٦ - عند صدور الأمر أو المنشور المنصوص عنه في المادة الآتية يجب على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يعطوا إلى كل واحد من المندوبين الانتخاب تذكرة اعتماد موضحاً فيها اسم ومحل إقامة كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب أعضاء مجالس المديرية وبمقتضى هذه التذكرة التي تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول إلى المحل الذى سيتم فيه انتخاب أعضاء مجالس المديرية

الباب الثانى

في انتخاب أعضاء مجالس المديرية

المادة ١٧ - يكون انتخاب أعضاء مجالس المديرية بمعرفة المنتخبين (بالكسر)

المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض إلى مراكز المديريات قبل الانتخاب بثمانية أيام بالأقل

ويكون اجتماعهم لإجراء الانتخابات العمومية بمقتضى أمر منا ، وللا انتخابات التكميلية بمقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدي أعضاء مجالس المديريات وظائفهم بلا مقابل

المادة ١٨ - لا يجوز للمنتخبين (بالكسر) المندوبين الاشتغال بأمور خلاف انتخاب أعضاء مجالس المديريات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ، ولا يجوز لخلافهم الحضور في جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح

المادة ١٩ - تناط إدارة الانتخاب في كل مديرية ببلجنة انتخاب تؤلف بحضور المدير من خمسة أعضاء : ثلاثة منهم ينتخبون من ضمن المندوبين وبمعرفةهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية في دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية ويتخذ الناظر المشار إليه الاحتياطات اللازمة لملاحظة حرية إعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

المادة ٢٠ - يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة والمحل المعينة للانتخاب مهما كان عدد المندوبين الحاضرين

وتختار اللجنة لها رئيساً وكاتباً من ضمن أعضائها : وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها في آخر الجلسة

المادة ٢١ - على رئيس اللجنة أن يذكر المندوبين المجتمعين بما نص في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي عما يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤيد كدعائهم بإعطاء رأيهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية

المادة ٢٢ - المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب ، فإن لم يراع ما نص في المادة الثامنة عشرة من أمرنا هذا بكل دقة فعلى الرئيس أن ينبه بحفظ النظام فإن لم يصح إليه فله أن يفض الجلسة ويؤجلها إلى ساعة أخرى وله أيضاً أن لم يبق في إمكانه إنفاذ القانون أن يستمد قوة عسكرية من المدير الذي يحق له دواما ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الأمن العمومي متى لزم الحال

المادة ٢٣ - على الرئيس أن يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انفضاضه كل مرة يشرع في عملية الانتخاب

المادة ٢٤ - يذبح أن يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من أعضاء اللجنة على الأقل ويحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معاً واجب حال الانتخاب فإن لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين (بالكسر) وإن غاب الرئيس فعلى من يعينه من الأعضاء أن يقوم مقامه ، وإن غاب الكاتب مؤقتاً فالرئيس يعين مكانه أحد الأعضاء أو المنتخبين (بالكسر)

المادة ٢٥ - تكون أحكام اللجنة قطعية في كافة المشاكل التي تحدث حال الانتخاب مع عدم الإخلال بما نص في المادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا وعليها أن تبين مستندات الحكم وتكون مذاكراتها سرية ، ولكن رئيسها يتلو القرار علانية

المادة ٢٦ - قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فإذا تساوت فرأى الرئيس مرجح ويشار إلى ذلك بالمحضر

المادة ٢٧ - يشتمل محضر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك فإن خلا عن ذكرهما فلا يعتبر ذلك سبباً لإبطال الانتخاب

المادة ٢٨ - يكون أخذ الآراء سرا من الساعة واحدة بعد طوع الشمس الى قبل الغروب بساعة

المادة ٢٩ - يبتدىء أعضاء اللجنة بإعطاء آرائهم ثم ينادى أحدهم كلا من المندوبين باسمه حسب المندرج في دفتر المديرية العمومي ويعطى كل مندوب رأيه عند المناداة باسمه وتعاد مناداة أسماء المندوبين الذين لم يعطوا آراءهم في أول دفعة ومن لم يعط رأيه من المندوبين لا في الدفعة الأولى ولا في الثانية فلا يمنع من إعطائه إلى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء

المادة ٣٠ - على كل مندوب ينادى باسمه أن يقدم للجنة تذاكر الاعتماد التي بيده ويكون له آراء بمقدار عدد أعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله أن يحصر آراءه في شخص واحد أو أن يخصصها على جملة أشخاص وإن أضع تذكرته فلا يمنع من إعطاء رأيه إذا عرفته اللجنة

المادة ٣١ - المندوبون الذين يجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بحيث يقيد

الكاتب آراءهم في الدفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة أحد أعضاء اللجنة الذي يختاره المندوب ، وللمذكور أن يعطى رأيه بحيث لا يُسمعه غير الكاتب والعضو الذي يختاره المادة ٣٢ - الآراء المتعلقة على شرط باطلة وتتداول اللجنة قطعيا في الحال في صحة أو إبطال الانتخابات مع عدم الإخلال بما نص بالمادة الرابعة والأربعين من أمرنا هذا

المادة ٣٣ - لا يمكن الانتخاب إلا يوما واحداً إنما إذا طرأت أحوال استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره أو نهوه فيمكن تأجيله إلى اليوم التالي ويعلن المنتخبون (بالكسر) بذلك بالطريقة التي تقرها اللجنة

المادة ٣٤ - متى تم أخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس إنهاء عملية الانتخاب ويوقع أعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخاب ثم يؤخذ في تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالا للجمعية ثم تفرز الآراء ويعمل بذلك محضر بمضيه أعضاء اللجنة والمدير

المادة ٣٥ - يكون تعيين الأعضاء بأغلبية الآراء أغلبية نسبية ، وإذا تساوت الآراء بين شخصين فريئس اللجنة يقترح بينهما

المادة ٣٦ - يعلن رئيس اللجنة أسماء الأعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب ثم يمضى جميع أعضاء اللجنة قبل انقضاء الجلسة على محضر الانتخاب ، ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة أوراق الانتخابات إلى ناظر الداخلية في خلال ثمانية أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ نسخة منه مصدقا عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها للأصل بطرف مدير الجهة

المادة ٣٧ - يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير إلى كل من الأعضاء المنتخبين (بالفتح) شهادة بانتخابه

الباب الثالث

في انتخاب الأعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين

المادة ٣٨ - ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة العضو المندوب عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين

وينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن مدينة اسكندرية العضو المندوب
 للجلس المذكور عنها ، وعن الست مدن الأخر المبينة في المادة الخامسة
 ويكون إجراء الانتخاب في ديوان ضبطية القاهرة عن هذه المدينة ، وفي ديوان
 ضبطية الإسكندرية عنها وعن باقى المدن
 ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية
 المادة ٣٩ - ينتخب كل مجلس من مجالس المديريات الأربع عشرة بالقرعة السرية
 واحداً من أعضائه ليكون عضواً مندوباً في مجلس شورى القوانين
 ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الباب الرابع

في انتخاب الأعيان المندوبين للجمعية العمومية

المادة ٤٠ - ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن أثمان القاهرة والمنتخبون
 (بالكسر) المندوبون عن أقسام الاسكندرية والمنتخبون (بالكسر) المندوبون عن
 باقى المدن المبينة في المادة الخامسة عدد الأعيان المقرر في القانون النظامى لكل منها
 ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية

ويكون إجراء الانتخاب عن مدينتى القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية
 كل منهما ، وعن مدينتى دمياط ورشيد في ديوان محافظة كل منهما ، وعن السويس وبور
 سعيد في ديوان محافظة السويس ، وعن العريش والاسماعيلية في ديوان محافظة الاسماعيلية
 ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

المادة ٤١ - ينتخب المنتخبون (بالكسر) المندوبون عن الأربع عشرة مديرية
 الخمسة وثلاثين عضواً مندوباً للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر في القانون
 النظامى لكل مديرية

ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب أعضاء
 مجالس المديريات

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الباب الخامس

أحكام وقفية

المادة ٤٢ - أحكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من أمرنا هذا تعدل في الانتخاب الأول كما يأتي :

أولا : يعلق دفتر الانتخاب في كل بلد وفي كل مراكز المديرية مدة خمسة عشر يوما التالية للخمسة عشر يوما المحددة في المادة الخامسة لتحضير دفاتر الانتخاب ثانيا : يجوز تقديم الطلبات في الثمانية أيام التالية للخمسة عشر يوما المحددة لتعليق دفاتر الانتخاب

ثالثا : يحكم في هذه الطلبات في الثمانية أيام التالية للثمانية أيام المحددة لتقديمها رابعا : اللجنة المنوه عنها في المادة التاسعة تؤلف في الانتخاب الأول من المندوبين المنتخبين (بالفتح) ومن مأمور الضبطية أو المحافظ أو مدير الجهة بصفة رئيس ، ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة جهة الانتخاب في دائرة اختصاصها خامسا : الميعاد المضاف عليه ثلاثة أيام المنصوص عنه في المادة التاسعة للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إثباتها الحكم في الطلب يبدأ من اليوم التالي للثمانية أيام المحددة لنظر الطلبات والحكم فيها

المادة ٤٣ - المدة المقررة في المادتين الرابعة عشرة والثانية والأربعين من القانون النظامي لدرج الأسماء في دفاتر الانتخاب لا تراعى في الانتخابين العموميين الأولين المختصين بأعضاء مجالس المديرية ولا في انتخاباتهم التكميلية ، ولا تراعى أيضا في الانتخاب العمومي الأول المختص بالأعيان المندوبين ولا في انتخاباتهم التكميلية

الباب السادس

أحكام عمومية

المادة ٤٤ - كل طعن في صحة الانتخاب يقدم في الثمانية أيام لرئيس المجلس المختص

به ، والرئيس بعد أن يعلم به أعضاء المجلس يرسله في الثمانية أيام التالية إلى رئيس إحدى المحاكم الآتى ذكرها :

فالمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية تحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيها حكما باتا بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

والمطاعنات المتعلقة بصحة انتخاب أحد أعضاء مجالس المديريات تحال على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مجلس المديرية ليحكم فيها حكما باتا بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العمومي عن الحضرة الخديوية

المادة ٤٥ - كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات يكون لاغيا وغير معمول به

المادة ٤٦ - على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون ويصدر نشره بالـ كيفية المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبنادر وبلاد القطر المصري

تصريح لندن

١٧ مارس سنة ١٨٨٥ (١)

لتسوية شؤون مصر المالية (أنظر ص ٦٧)

قد اتفقت حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا على التصريح الآتي :

مادة ١ - ترخص حكومة جلالة السلطان لصاحب السمو الخديو بعقد قرض بالشروط الواردة في مشروع الاتفاق (٢) والدكريتو (٣) المرافقين لهذا بحيث لا يزيد مقداره عن تسعة ملايين جنيه إنجليزي ويصدر الفرمان اللازم بهذا الترخيص

مادة ٢ - بما أن حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا قد اتفقت على ضمان هذا القرض المخصص لتسوية شؤون مصر المالية ، وبما أنها ترى من الضروري إدخال بعض تعديلات على قانون التصفية ، وترى من الإنصاف أن تسرى على رعاياها في مصر الضرائب المفروضة على الوطنيين

فإنها تتعهد مع حكومة جلالة السلطان بالتوقيع على الاتفاق المرافق مشروعه لهذا التصريح ، وتقبل الدكريتو المرافق مشروعه لهذا أيضا ، وأن يكون قانونا نافذا أمام المحاكم المختلطة بمجرد نشره في الجريدة الرسمية للحكومة المصرية وتتعهد بإبلاغه إلى الحكومات الأخرى التي اشتركت في إنشاء المحاكم المختلطة ودعوتهن إلى قبوله ، وتقبل أن يسرى على رعاياها في مصر كما يسرى على الوطنيين الدكريتو الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بعوائد الاملاك المبنية مع التعديل الآتي : إن الاعضاء الاجانب بمجالس المراجعة المنصوص عنها في المادة ٤ وه من الدكريتو المذكور يعينون بمعرفة المجلس حالة ما إذا لم تسفر الانتخابات عن نتيجة أو في حالة ما إذا لم يحضر الاعضاء المنتخبون

(١) عن الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ ص ٤٢

(٢) هو اتفاق لندن الموقع عليه في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ونشرناه فيما يلي ص ٢١٣

(٣) هو دكريتو القرض المضمون

وإذا لم يحضر مندوبو القنصل بمجلس المراجعة ينعقد انعقاداً صحيحاً في غيبتهم
وتقبل أيضاً بأن يسرى على رعاياها كما يسرى على الوطنيين ضريبة أوراق الدمغة
وضريبة الباطنطة ، وتتعهد بأن تتصل مباشرة وحالا بالحكومة المصرية لوضع
قوانين هاتين الضريبتين

مادة ٣ - بما أن الدول متفقة رأياً على ضرورة سرعة المفاوضة لوضع معاهدة
تشمل النظام النهائي الذي يكفل على الدوام ولجميع الدول حرية المرور في قناة السويس
فقد اتفقت الحكومات السبع المشار إليها على أن تجتمع بباريس لجنة مؤلفة من
مندوبين عن هذه الحكومات ، وأن يكون اجتماعها يوم ٣٠ مارس لتحضير وتحرير
هذه المعاهدة ، ويكون أساسها تلغراف حكومة صاحبة الجلالة البريطانية المؤرخ
٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ويحضر باللجنة مندوب عن سمو الخديو بصوت استشاري ،
ويعرض المشروع الذي تضعه اللجنة على الحكومات المذكورة لأخذ تصديق الدول
الأخرى عليه

ويصرح الموقعون على هذا المندوبون عن ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا
العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا المخولة لهم سلطة التوقيع بأن حكوماتهم تتعهد كل منها
قبل الأخرى بالتعهدات المدونة أعلاه

وللإعتماد وقع المندوبون المفوضون على هذا ووضعوا أختامهم أدناه

لندن في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ - توقيعات وادنجتون Waddington (عن فرنسا) .
مونستر Munster (عن ألمانيا) . كارولي Karolyi (عن النمسا والمجر) . جرانفيل
Granville (عن بريطانيا العظمى) . نيجرا Nigra (عن إيطاليا) . ستال Staal (عن الروسية)
ولم يوقع مندوب تركيا (موزوروس باشا) لتأخر ورود وثيقة تفويضه من

حكومته ، ثم وقع في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٥

وبلى ذلك إقرار من مندوب الحكومة المصرية (بلوم باشا وكيل
وزارة المالية) بتعهدا بإصدار الأمر العالي بالقرض المضمون المرافق مشروعه
لهذا التصريح

اتفاق لندن (١)

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

لنسوية شؤون مصر المالية (أنظر ص ٦٢)

إن حكومات ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا وتركيا،
رغبة منها في أن تسهل للحكومة المصرية عقد قرض لتسدد منه أولاً تعويضات الاسكندرية
لمالها من الصفة المستعجلة وما يتبقى بعد ذلك يخصص لنسوية حالة مصر المالية وسداد
بعض النفقات غير الاعتيادية ، قد اتفقت على ما يأتي :

مادة ١ - تعقد الحكومة المصرية بمصادقة جلالة السلطان وضمنان الدول الموقعة
على هذا الاتفاق قرضاً لا يزيد عن تسعة ملايين جنيه انجليزي ولا تزيد فائدته عن ٣
ونصف في المائة ، ويحدد الدكرينو الذي سيصدره سمو الخديو فائدة القرض وشروطه
ومواعيده

مادة ٢ - تدفع الأقساط (الكوبونات) ذهباً في مصر ولندن وباريس في أول
مارس وأول سبتمبر من كل سنة ، وتدفع في باريس بحساب ٢٥ فرنكا للجنيه الإنجليزي

مادة ٣ - لا يجوز فرض ضريبة لصالح الحكومة المصرية على أسهم هذا القرض

مادة ٤ - يخصص لتسديدات هذا القرض مبلغ سنوي قدره ٣١٥٠٠٠٠ جنيه
يؤخذ بالأولوية من الإيرادات المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز

مادة ٥ - ما يزيد من هذا المبلغ السنوي عن المقرر للفوائد يخصص لاستهلاك القرض ،
ويكون الاستهلاك بمشتري الحكومة الأسهم بالسعر الجاري فإذا كان السعر يزيد على
أصل قيمة السهم يكون الاستهلاك باعتبار هذه القيمة وبطريق القرعة بشرط أن يحفظ
للحكومة المصرية الحق في تسديد الدين بنفس القيمة

مادة ٦ - تسديدات القرض المذكور تجري بمعرفة صندوق الدين العام المصري
بحسب الشروط المتبعة في تسديدات الممتاز والدين الموحد

(١) عن الكتاب الأصفر للحكومة الفرنسية سنة ١٨٨٤ ص ٥١

مادة ٧ - تتعهد كل من حكومات ألمانيا و (النمسا والمجر) وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والروسيا بأن تضمن بالتضامن أو تطلب من برلماناتها الترخيص لها بأن تضمن بالتضامن سداد القسط السنوي من هذا الدين بانتظام وهو ٣١٥٠,٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره

مادة ٨ - على أعضاء صندوق الدين أن يقدموا للحكومة المصرية قبل استحقاق كل قسط بخمسة عشر يوماً تقريراً ينشر في الجريدة الرسمية عن ميزانية الأموال المخصصة لسداد القرض المذكور

مادة ٩ - يودع رأس مال القرض المذكور في صندوق الدين

مادة ١٠ - مصاريف الإيداع وجميع النفقات تخصم من أصل القرض ، وعلى أعضاء صندوق الدين أن يدفعوا منه إلى أصحاب الشأن المبالغ اللازمة لسداد تعويضات الإسكندرية وذلك لحساب الحكومة المصرية طبقاً لقرارات اللجنة الدولية للتعويضات وتدفع التعويضات كاملة دون فوائد تأخير

مادة ١١ - ما بقي من القرض بعد سداد هذه التعويضات يدفع للحكومة المصرية تبعاً لحاجاتها

مادة ١٢ - كل ما فاض بعد ذلك يخص لشراء الحكومة أسهم هذا الدين طبقاً للادة (٥) وتلغى هذه الأسهم المشتراة

مادة ١٣ - يقدم صندوق الدين في ختام كل ستة أشهر إلى الحكومة المصرية تقريراً مبيناً به حساب صرف النقود التي أخذت من القرض مؤيداً بالبيانات التي تصدر عن الحكومة ، وينشر هذا التقرير في الجريدة الرسمية

مادة ١٤ - يجرى التصديق على هذا الاتفاق من الحكومات التي وقع مندوبوها عليه ، ويتم تبادل هذا التصديق بلندن في أقرب وقت ، وللاعتقاد قد وقع المندوبون المفوضون على هذا ووضعوا أختامهم أدناه

لندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ - توقيعات وادنجتون (عن فرنسا) ، مونستر (عن ألمانيا) ، كارولي (عن النمسا والمجر) ، جرانفيل (عن بريطانيا العظمى) ، نيجرا (عن إيطاليا) ، ستال (عن روسيا)

ولم يوقع مندوب تركيا التأخر ورود وثيقة تفويضه من حكومته ، ثم وقع موزوروس باشا في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٥

عهود انجلترا باحترام استقلال مصر

ووعودها بالجلاء ^(١) (أنظر ص ٦٣)

نذكر فيما يلي أهم عهود الإنجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم العديدة بالجلاء

١ - تصريح السير هنرى إليوت Henry Elliott سفير انجلترا في الاستانة للسلطان عبد المجيد سنة ١٨٧٣ (بمجموعة الفرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣)
« ليس في انجلترا حزب له أقل رغبة في الاستيلاء على مصر »

٢ - تصريح السير إدوار ماليت Edward Malet قنصل انجلترا العام في مصر للسلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر - ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨١)
« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمي إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي وبحقوق الخديو ، وهي لا ترغب في احتلال مصر ولا ضمها ،

٣ - تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا إلى السير إدوار ماليت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية - الوقائع المصرية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١)
« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال حريتها التي

نالها الخديو بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الإداري الذي ضمنه السلطان لها .
وان انجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومي إذا هي رغبت في انتقاص هذه الحرية ،
وان العلاقة التي تربط مصر بالباب العالي تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبي ،
فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين ،

٤ - تصريح اللورد جرانفيل إلى موزوروس باشا سفير تركيا في لندن في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)
« بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في أن نعمل لاحتلال

(١) نقلا عن كتاب « مفاوضات الانجليز في المسألة المصرية » للرحوم أمين بك الرافعي مع إضافة بعض وعود أخرى

مصر أوضاعها وإنما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان ،

٥ - تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا في لندن في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة ،

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الأستانة للسلطان في ٢ نوفمبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١)

« لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة أن يكون لها مطامع في مصر فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأي العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أني لا أجهل أن السلطان يرتاب في نيائنا ، وإن من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالي ،

٧ - تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ - ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢)

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركي أوتدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة ،

٨ - تصريح اللورد ليونس إلى الميسيو دي فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)

« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربي في مصر ،

٩ - تصريح جلالة الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

« سأبذل كل ما لدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد (مصر) إدارة حسنة مع ترقية نظاماتها ،

١٠ - تصريح اللورد جرانفيل إلى الميسيو تيسو Tissot في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢
(الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو احتلالها حرياً ،

١١ - ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ بالأستانة من سفراء

انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر والروسيا وإيطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢)
« تتعهد الحكومات التي توقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل
بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول
على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى »
١٢ - منشور اللورد جرانفيل إلى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب
الازرق لسنة ١٨٨٢)

« إن عمل الأميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة
الإنجليزية غرض مستتر »

١٣ - تلغراف اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا بالأستانة فى ١١
يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق سنة ١٨٨٢)

« إن إنجلترا لا تسعى فى مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا
وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى »

١٤ - تصريح السير شارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية
إلى الميسيو تيسو Tissot فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢)

« إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالأمن فى الإسكندرية »

١٥ - تصريح المستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس
العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الازرق لسنة ١٨٨٢)

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن
فيها ، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدتها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على
الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية »

١٦ - تصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢

« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من
الطغيان العسكرى ، ونحن على يقين أنه خير لإنجلترا وللمصر أن تقوم فى مصر حكومة
حرة لا حكومة مستبدة ، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد أن ندعها
تختار ما تشاء ، وإن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى نفخر بها »

١٧ - خطاب الأميرال سيمور إلى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢

« أنا أميرال الأسطول البريطاني أرى الفرصة سانحة لاسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقاً فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحریتهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة ،

١٨ - تصريح المستر جلا دستون في مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢
« ليس في نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر ، وإذا كان هناك شيء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لأن فيه مناقضة تامة للببادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة وللوعود التي وعدتها لأوروبا وأسياسة أوروبا نفسها ،

١٩ - منشور الجنرال ولسلي قائد الحملة البريطانية إلى المصريين في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢)

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الإنجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية في إرسالها تجريدة عسكرية إلى القطر المصري ليست إلا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحامل السلاح ضد سموه ،

٢٠ - منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء في أغسطس سنة ١٨٨٢
« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانجلترا ، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على أن لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول ،

٢١ - تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢
« لا ضرورة لإرسال جنود تركية إلى مصر ، ولأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها ،

٢٢ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر سنة ١٨٨٢
« إن انجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها ،

٢٣ - تصريح المستر دودسون Dodson في خطابه بسكربروج Scarborough
يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢

« ليس لانجلترا نية البقاء في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة وهي تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ولا حاجة لانجلترا في بسط سيادتها على مصر ولا في ضمها وإنما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين ،

٢٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢
« انقص عدد الجنود البريطانية إلى ١٢ ألفاً منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال إلا وقتياً
وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية »

٢٥ - خطبة المستر تشمبر لين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢

« إنى لا أضيع وقى في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها
الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا إذ به نكون قد أوجدنا
ارلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ،
واننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال »

٢٦ - تصريح جلالة الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣
« سنحترم كل الالتزامات الدولية في مصر »

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس

سنة ١٨٨٣ :

« إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذى تقضى فيه الضرورة بوجود
الجنود بها ، ولا ريب ان هناك أما أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا في مصر ،
والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن المصالح العامة التى للأمم
المتحضرة »

٢٨ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، وإن تبقى الجنود البريطانية بوادى النيل يوماً
واحداً أكثر مما تقضيه الضرورة »

٢٩ - تصريح جلادستون في خطبته بولاية محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم نذهب إلى مصر لأغراض أنانية وإن رغبتنا الوحيدة هى تعجيل الإصلاح في
مصر ، وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها »

٣٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ :

« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف انجلترا »

٣١ - تصريح السير شارلس ديكنز وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم احتفاظاً بعهودها وصيانتها لمصالح إنجلترا »

٣٢ - تصريح السير وليم هر كور William Harcourt في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقاً ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا العمل بلذى يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، الا إننا سنجاولو عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها »

٣٣ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسيو وادنجتون في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

« نتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر »

٣٤ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد »

٣٥ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية في مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ « مثل التصريح السابق »

٣٦ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

« تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية »

٣٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوماً واحداً ، أكثر مما تقضى به الضرورة »

٢٨ - تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بسياسة أخرى ، وإذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقى فسنضطر إلى إبقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لا تتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات ،

٣٩ - تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر ، وإن الغرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال .

٤٠ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقبل ضمًا ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه في مقابل الجهود والتضحيات التي بذلناها لليوم ، إن السياسة لإنجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدًا لمثل هذا التدخل ،

٤١ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة للسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظنتم أننا نريد البقاء في مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء ،

٤٢ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الوليمة التي أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهي وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضي المدة ،

٤٣ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيه

سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الإنجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وإن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ، ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضى بأن الاحتلال الإنجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات ،

٤٤ — تصريح السير هنرى درومندولف إلى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧

(الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧) :

« كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لانجلترا فسكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالاً أبدياً ، ولكن هذا يعد خرقاً لتقاليد انجلترا السياسية ، ونقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكاً لحرمة القانون الدولي ،

٤٥ — تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ أغسطس

سنة ١٨٨٧ :

« إن نتيجة مفاوضات الاستانة ^(١) لا تغير شيئاً من واجبات بريطانيا العظمى ،

٤٦ — تصريح السير جيمس فرجسن James Fergusson وكيل وزارة الخارجية في

مجلس العموم يوم ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ :

« إن إخفاق المفاوضات الإنجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط انجلترا من عهودها للدول ومن احترامها لهذه العهود ،

٤٧ — تصريح السير جيمس فرجسن المذكور في مجلس العموم يوم أول ديسمبر

سنة ١٨٨٨ :

« لسنا في سواكن إلا في مركز الدفاع ، ولا نرمي قط إلى غرض الفتح ،

(١) هي مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء (أنظر الفصل السادس ص ٦٩)

٤٨ - تصريح المستر ستانجوب Stanhops وكيل وزارة الحرية في مجلس العموم
يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨

« التصريح السابق ،

٤٩ - تصريح و . هـ . سميث W.H. Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في
أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جداً الجلاء عن وادى النيل كله ،

٥٠ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس

سنة ١٨٨٩ :

« لا نستطيع إعلان حمايتنا على مصر ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالاً
فعلياً أبدياً ، لأن هذا يعد نقضاً لتعهدات إنجلترا الدولية ،

٥١ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر

سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن
نرغب فى أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية
العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات ، وإننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم
أفدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً ،

٥٢ - تصريح السير شارلس ديلاك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقاً فى خطابه

بمدينة سدن فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت إنجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل
اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصالحنا أيضاً تتطلب
القيام به ، فإن احتلال مصر هو الذى جر الحكومة إلى التنازل عن هالجولند والتخلي
عن الموفاس فى مدغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينف ،

٥٣ - تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا فى باريس للسيد ديفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣

« إن زيادة الحماية الإنجليزية فى مصر لا تدعو إلى أى تعديل فى التأكيدات التى

قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ، كما أنها لا تدعو
لأى تغيير سياسى ،

٥٤ - تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير
سنة ١٨٩٣ :

« مثل التصريح السابق ،

٥٥ - تصريح اللورد كبرى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣
« إن إرسال المدد إلى مصر لا يغير بأى حال مركز إنجلترا حيال هذا البلد ،

٥٦ - تصريح السير هنرى كبل بانرمان Sir Henry Campell Bannerman وزير
الحرية لجريدة نيوزوينر فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلا وقتياً ، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد فى مصر إلا إذا نقضنا
تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين فى نظر أوروبا ،

٥٧ - تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق فى محاضرتة التى
ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الإنجليزى مصدر ضعف لانجلترا ، وحيث إننا لا نرى أية مصلحة فى
البقاء بمصر فلا يوجد سبب يتمتع جلاءنا عن هذا البلد ،

٥٨ - تصريح المستر جلاستون فى خطابه الذى أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا فى
١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتاب مصطفى كامل باعثة الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى) :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى منذ سنين ،

٥٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو كورسيل فى ١٢ أكتوبر
سنة ١٨٩٨ :

« كان وادى النيل ولا يزال دائماً ملكاً لمصر ،

٦٠ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير
سنة ١٨٩٩ :

« ليس فى نيتنا مطلقاً أن ننازع حليفنا الخديو حقوقه ، ولا أن نرتكب حiale أى
عمل ظالم ،

معاهدة الأستانة -- ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

المقررة والمنظمة لحياذ قناة السويس (أنظر ص ٧٧)

المادة ١ - تكون الملاحة حرة في قناة السويس البحرية ، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية دون تمييز بين الدول

ولهذا فإن الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة في وقت الحرب أو في وقت السلم

ولا تخضع القناة مطلقاً للحصر البحرى

المادة ٢ - تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية ، ومن ثم تقرر تعهدات الجناب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية ، فيما يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عنها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والتي تتكون من مقدمة وأربع مواد

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة أو أحد فروعها بحيث تبقى بآمن من أى شروع في ردمها

المادة ٣ - تتعهد الدول المتعاقدة أيضاً بأن لا تتعرض بسوء للمهمات أو المباني أو المنشآت أو سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة

المادة ٤ - بما أن القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الأولى من هذه المعاهدة فإن الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه أن يعوق حرية الملاحة في القناة ، أو فى أحد موانئها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى إحدى الدول المحاربة

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتاز في القناة أو فى أحد موانئها

إلا في حدود ما تقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها ، وبدون أن تقف بها إلا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ويجب أن لا تتعدى مدة إقامتها في بور سعيد أو في ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة ، إلا في الأحوال القهرية ، وفي مثل هذه الحالة يجب أن تغلق هذه السفن في أقرب وقت ممكن ويجب في حالة مرور عدة سفن حربية معادية في القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج إحدى هذه السفن من الميناء وبين إقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء المادة ٥ - لا يجوز في وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل في القناة وموانئها ، أو تنقل متها جنوداً أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة في القناة تعوق سيرها . فإنه يمكن إنزال أو نقل جماعات مجزأة من الجند في القناة وموانئها ، بشرط أن لا تزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب

المادة ٦ - تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع في هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة

المادة ٧ - لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها في مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة

ومع ذلك فإن الدول تستطيع أن تبقى في مينائي بور سعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة

المادة ٨ - يعهد لممثلي الدول الموقعة على هذه المعاهدة في مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها ، وفي كل الأحوال التي تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رئاسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة ، وعليهم أن يحيطوا بالحكومة المصرية علماً بالخطر الذي لاحظوه ، لكي تتخذ هي الوسائل التي تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعاً مرة في كل سنة ، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة ، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برياسة مندوب خاص تعيينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو ، وله أن يرأسها في حالة غياب المندوب العثماني

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا إزالة أي بناء أو تفريق أي حشد على إحدى ضفتي

القناة ، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها في القناة
المادة ٩ — تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة
وذلك في حدود سلطتها المخولة لها بموجب فرمانات ، وعلى النحو المقرر في هذه المعاهدة
وفي حالة ما إذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن
تطلب معاونة الحكومة العثمانية التي عليها أن تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتجبر
بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وتبادل الرأي
معه عند اللزوم في هذا الموضوع

ولا تمنع نصوص المواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتنفيذ هذه المادة
المادة ١٠ — وكذلك فإن نصوص المواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ لا تمنع من اتخاذ الوسائل
التي يرى جلاله السلطان وسمو الخديو في حدود فرمانات المخولة له ضرورة اتخاذها
لضمان الدفاع بقواتها الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها
وفي هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك
ومن المتفق عليها أيضاً أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل
التي تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة
على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر

المادة ١١ — إن الوسائل التي تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه
المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة في القناة
وفي هذه الأحوال فإنه يبقى محظوراً إقامة الحصون الدائمة التي تقام على خلاف نص
المادة الثامنة من هذه المعاهدة

المادة ١٢ — تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقاً لمبدأ المساواة في حرية الملاحة في
القناة الذي يعتبر ركناً هاماً من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى إحداها للحصول على
منافع إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي قد تعقد فيما بعد ، خاصة
بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الإقليمية

المادة ١٣ — فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة في نصوص هذه المعاهدة فلا تمس
حقوق جلاله السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التي لسمو الخديو بمقتضى فرمانات

- المادة ١٤ - تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها في هذه المعاهدة لا تكون موقوفة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس
- المادة ١٥ - شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها في القطر المصري
- المادة ١٦ - تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التي لم توقع على هذه المعاهدة علماً بأحكامها ، وأن تسعى لديها للوفاق عليها
- المادة ١٧ - يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتبادل التصديقات في الأستانه في مدة شهر أو أقل من ذلك إذا أمكن



الأمر العالي الصادر

إلى محافظ سواحل البحر الأحمر

في ١٥ يونيه سنة ١٨٨٠ (أنظر ص ٨٤)

« حيث إن أساس وأهمية مأموريتكم هو مراقبة وملاحظة أحوال سواحل حكومتنا من السويس لحد رأس (حافون) ^(١) الذي هو آخر الحدود وتفقد أحوال هذه الجهات على وجه العموم والنظر في إجراء وتوطيد ما فيه المصلحة وإزالة ما يكون من شأنه حصول أدنى مضرة أو مفسدة سواء كان فيما يتعلق بحقوق حكومتنا أو فيما يعود على الأهالي ، فوإن كانت محافظة القصير بالتبعية إلى مديرية قنا من قديم الزمان ، وهذه التبعية إنما هي بالنسبة إلى قربها وعدم وجود إدارة أخرى يمكنها ملاحظة أحوالها ، وبالأخص هذه التبعية محصورة في مسائل الصرف والإيراد فقط ، وهذا لا يمنع من أن هذه المحافظة مسع بقائها على هذه الحالة تابعة إلى مديرية قنا ، تكون تحت ملاحظة حضرتكم حتى بمروركم عليها يمكنكم أن تعطوا الأوامر والتعليمات اللازمة إلى محافظها فيما ترون لزومه كما صدر له أمرنا بذلك المرسل لكم صورته على هذا ، وبالمثل أن تعرضوا ما يترأى لكم من الملحوظات في كافة أحوالها في كل دفعة تمر عليها وتفقدون أحوالها وبالمثل جهة زيلس وبربره وتوابعهما الملحقين بإدارة عموم هرر ، فيما أن حضرة نادى

(١) أنظر موقعه على الخريطة مقابل ص ١٣٤ من كتاب (عصر اسماعيل) ج ١

باشا مدير العموم لمناسبة اتساع دائرة مأموريته ، وبالأخص كون مركز عموم الإدارة متباعداً عن السواحل بمسافة بعيدة جداً ، وهناك صعوبات متعددة في كونه يجرى ملاحظة أحوال السواحل التابعة له بوجه سديد يؤدي إلى المزية المقصودة ، فلهذه المناسبات أيضاً قد تحول عليكم ملاحظة هذه الجهات مع بقائها في كافة إدارتها تابعة إلى عموم مديرية هرر ، وأن لا يكون لكم دخل في إدارتها الداخلية ، إنما الملاحظة والمراقبة العمومية ، وأن تصدروا الأوامر والتعليمات اللازمة فيما ترون لزومه إلى المحافظين والمأمورين المحلية ، وأن تعطوا الإخطارات المقتضية بذلك أيضاً إلى حضرة ناي باشا مدير العموم كما صدر له بذلك أمرنا المرسول لكم صورته طي هذا ، والحاصل أن سواحل البحر الأحمر على العموم محولة على عهدكم ، فتكونون متبصرين ومتنبهين لكافة أمورها ومصالحها ، مع مزيد الدقة والاعتناء في حفظ وصيانة ما لحكمومتنا من الحقوق العمومية والخصوصية على هذه الجهات ، والعرض عما يتراءى ويلزم لكم لنا ولنظارة الداخلية أولاً فأولاً كما هو مطلوبنا ، (١)

الأمر العالي الصادر

إلى مدير عموم (هرر)

في ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ (أنظر ص ٨٥)

د إنه نظر آ لتيقننا بما أنتم متصفون به من الأهلية لأداء المأمورية المهمة المفوضة لأمانتكم والحالة هذه ، لانرى لزوما للإسهاب في شرح وتفصيل ما يجرى اتخاذه وإجراؤه من الوسائط والأعمال المؤدية لنجاح مأموريتكم التي نحن ناظرون إليها بعين الأهمية وهي تقدم وانتظام جهة واسعة مثل مديريتكم ، وبذل ما يجب من المساعي إلى الوصول إلى توطيد أسباب عماريتها وتمدن ورفاهية أهاليها بتوسيع نطاق دائرتي التجارة والزراعة اللتين هما أعظم منابع الثروة العمومية إنما نرى من اللازم استجلاب دقة نظركم إلى بعض مواد مهمة وهي الآتي ذكرها :

(١) الوقائع المصرية عدد ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٠

أولاً : مالية المديرية . وكما لا يخفى أن لفظة المالية تشمل كل ما يلزم ويمكن تقريره وتحصيله من الأموال والعوائد بطريقة لا يتأتى منها الإضرار بحالة الأهالي ولا الإجحاف بحقوق الخزينة ، وكذا تقدير ما يلزم من المصاريف بالنسبة لحالة البلاد واحتياجاتها بشرط أن تكون كافلة لحسن إدارة المصالح العمومية بصورة منتظمة ، وعلى هذا فأول واجب عليكم تنظيم ميزانية مستوفاة عن كافة إيرادات ومصاريف المديرية ببيان أنواعها ومفرداتها بغاية الضبط والدقة ، وحصر ما يكون موجوداً من الديون بأنواعها وأسماء أربابها وكيفية الوصول إلى سدائها ؛ هذا ومن اللزوم أن الحكومة تكون عالمة بكافة أحوال المديرية إجمالاً وتفصيلاً ، وبالمثل أنواع الضرائب والعوائد وسائر الأموال المضروبة والجاري تحصيلها وكيفية استعمالها وصرفها ، فينبغي أن ترسلوا صورة من هذه الميزانية إلى نظارة المالية واستمرار ذلك في كل سنة ، وأن تقدموا إلى النظارة المشار إليها في كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصروفات المديرية بالبيان الكافي ، وذلك كما هو الجارى بكافة مصالح الحكومة ، وبما أن كافة ما يتعلق بالمواد المالية والحسابية مرجع الأمر فيه هو لنظارة المالية فجميع ما يقتضيه الحال من المخبرات والاستثنائات في هذا الشأن يكون خاصاً بالنظارة المشار إليها

ثانياً : الإدارة الملكية . يلزم تنظيمها وإجراؤها على صورة ثلاثم أحوال تلك البلاد وما يختص بهذا القسم من المخبرات وما يترأى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الأهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المحافظين والوكلاء وما يتعلق بالإدارة الملكية والأحوال الداخلية مما من شأنه استحصال أوامرنا عنه ، فجميع ما ذكر من هذه الأنواع ينبغي أن تكون المخبرة عنه مع نظارة الداخلية ، وأما ما يتعلق بالأمور القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية فإجراؤه يكون على قواعده المتبعة والحالة هذه ، إنما ما يختص بهذا القسم من المخبرات أو ما ترون لزوم إجرائه من الإصلاحات ، يجب أولاً المخبرة عنه مع نظارة الحقانية ، وقد رخصنا لكم بتنفيذ ما يصدر من الأحكام شرعية كانت أو سياسية في المواد القضائية الحقوقية والجنائية ما عدا أحكام القصاص الواجب استحصال أوامرنا عنه

ثالثاً : القسم العسكرى . من المهم عند وصولكم إلى مركز المديرية أن توجهوا أنظاركم والتفاتكم إلى تنظيم وإصلاح الحالة العسكرية حسب ما يقتضيه احتياج تلك البلاد لتوطيد الأمن والنظام العام بكافة أنحاءها ، خصوصاً تقوية الحدود والمحافظة عليها

مع ما يترتب عليه الأمن والاطمئنان للوقاية من وقوع أدنى مهاجمة على هذه الحدود لأنكم عارفون جيداً بأفكارنا وأفكار أعضاء حكومتنا في هذه المسألة ، وهي أننا لا نقصد أى تجاوز كان على جيراننا ، ولا نريد أى فتوح جديد ، وإنما جل قصدنا المدافعة بغاية البسالة إذا وقع أدنى تعد على حدودنا ، فهذه الأفكار هي التي تكون أس أعمالكم في ترتيب وتنظيم عسكرية المديرية ، مع مراعاة إجراء القانون العسكري وكافة ما يتعلق بهذا القسم من المخابرات والاستثنائات هو خاص بنظارة الجهادية ، هذا ومع بقاء حيازتكم الرخصة المعلقة لأسلافكم بتنفيذ أحكام القانون العسكري في الجنايات وسائر الأحوال حسب ما تصدر به مضابط المجالس العسكرية فإن حكم العزل أو تنزيل رتبة أو ترقى الضباط جميع ذلك لا بد من العرض عنه لطرفنا بواسطة نظارة الجهادية

رابعاً : من المعلوم أن مسألة منع تداول بيع الرقيق هي في غاية الأهمية ، لأن بيع الرقيق أمر مخالف للإنسانية ومخل بالاحترام بنى آدم المنصوص عليه بالتكريم ، ومن الواجب المتعين علينا إيفاء شرائط المعاهدة المعقودة بين الحكومة الخديوية والحكومة الانجليزية في إبطال تجارة الرقيق ولو أن ما نعلمه ونثق به من أفكاركم في هذه المسألة وما أتم عازمون عليه من المساعي الحميدة يمحو آثار هذه التجارة الذميمة لا يستوجب تكرار التأكيد ، إنما رأينا من الواجب علينا أيضاً إثبات ما نحن عليه من شدة العزم والثبات في هذه المسألة لتوفيق أعمالكم فيما تتخذونه من الوسائل المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك لكي لا يسمع من الآن فصاعداً بحصول أمر مغاير من هذا القبيل في كافة البلاد والطرق المودعة تحت إدارتكم

هذا وحيث أن جهات مديريتكم بعيدة عن مركز الحكومة الخديوية ومن الاقتضاء الوقوف على الوقوعات المهمة التي تحصل سواء كانت بالحدود أو بخلافها فعليكم أن تبادروا بالإخبار عنها وقت وقوعها إلى طرفنا وإلى نظارة الداخلية ، وبناء عليه أصدرنا أمراً هذا لكم للعلمية والإجراء على مقتضاه كما هو مطلوبنا (١) ،

فهرست الكتاب

صفحة

٣

٥

مقدمة الطبعة الثانية

مقدمة الطبعة الأولى

الفصل الاول

سياسة إنجلترا في مصر

١٠ في السنوات الأولى للاحتلال

٢٦	تعيين اللورد كرومر قنصلا عاما	١١	إلغاء الجيش المصرى وتعيين سردار انجليزى
٢٧	الحماية المقنعة على مصر	١٤	انحطاط مستوى الجيش وإلغاء
٢٧	النصائح الإلزامية	١٧	الصناعات الحربية
٢٨	تلغراف اللورد جرانفيل في ٣ يناير سنة ١٨٨٣	١٧	السيطرة على البوليس
٢٨	تلغراف جرانفيل الثانى في ٤ يناير سنة ١٨٨٤	١٨	إلغاء قوانين الإصلاحات العسكرية
٢٩	تفاقم الأحداث	٢٠	إلغاء البحرية المصرية
٢٩	١ - تعويضات سنة ١٨٨٢	٢٠	جيش الاحتلال
٣١	٢ - ظهور الكوليرا سنة ١٨٨٣	٢٣	مهمة اللورد دفرين وتقريره
٣٢	٣ - استفحال ثورة المهدي		خلاصة تقرير اللورد دفرين

الفصل الثانى

إلغاء الرقابة المالية الثنائية

٣٣ وتعيين مستشار مالى بريطانى

٣٥	الحكومتين الفرنسية والإنجليزية	٣٣	خلاصة نظام الرقابة الثنائية
	تعيين أول مستشار مالى	٣٤	التمهيد لإلغائه
٣٦	بريطانى	إلى	مذكرة شريف

الفصل الثالث

إلغاء مجلس النواب

٣٩	إلغاء مجلس النواب	٣٩	إلغاء مجلس النواب
٤٦	قانون الانتخاب	٣٩	خلاصة أحكام القانون النظامي
	أعضاء مجلس شوري القوانين		سنة ١٨٨٣
٤٦	سنة	٤١	مجلس شوري القوانين
٤٧	افتتاح المجلس	٤٣	الجمعية العمومية
٥٠	انتخابات سنة ١٨٨٩	٤٤	اختصاصها
	نظرة عامة في مجلس شوري	٤٥	مجالس المديريات
٥٠	القوانين والجمعية العمومية	٤٥	اختصاصها

الفصل الرابع

إنشاء المحاكم الأهلية

٥٢	سنة ١٨٨٣	٥٢	نظرة تاريخية
	حفلة افتتاح المحاكم الأهلية		لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
٥٦	٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣	٥٢	سنة ١٨٨١
	أول جمعية عمومية لمحكمة		لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
٥٩	الاستئناف	٥٤	١٤ يونيه سنة ١٨٨٣
	التعيينات القضائية لمحاكم الوجه	٥٥	التعيينات الأولى للمحاكم الأهلية
٦٠	القبلي	٥٦	النيابة
٦١	النيابة		

الفصل الخامس

اتفاق لندن لتسوية شؤون مصر المالية

٦٢	١٨ مارس سنة ١٨٨٥	٦٢	ارتباك شؤون مصر المالية
٦٣	يونيه سنة ١٨٨٤		مؤتمر لندن وإخفاقه
٦٥	إيفاد اللورد نورثبرك إلى مصر		

القرض المضمون - ٢٧ يولييه	توقيع اتفاق لندن - ١٨ مارس
٦٨ سنة ١٨٨٥	٦٦ سنة ١٨٨٥
	تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ ٦٧

الفصل السادس

مفاوضات درومندولف

بشان الجلاء

٦٩	١٨٨٥ - ١٨٨٧	٦٩	ماهية هذه المفاوضات
٧٢	رفض الحكومة البريطانية	٦٩	استقالة وزارة جلادستون
٧٢	استئناف المفاوضات	٦٩	وتأليف وزارة سالسبرى
	اتفاقية الأستانة - ٢٢ مايو	٧٠	مجيء درومندولف إلى الأستانة
٧٣	سنة ١٨٨٧	٧١	أحمد مختار باشا الغازى
٧٤	عدم التصديق عليها	٧١	مقترحات مختار باشا
٧٤	إخفاق المفاوضات		

الفصل السابع

مسألة قناة السويس

٧٦	ومعاهدة الأستانة سنة ١٨٨٨	٧٦	حياد القناة في شروط عقد
	سنة ١٨٨٨ المنظمة لحياد قناة	٧٦	الامتياز
٧٧	السويس	٧٦	نقض إنجلترا لهذا الحياد
٧٨	تحفظ إنجلترا	٧٧	اللجنة الدولية وتنظيم الحياد
	معاهدة لوزان - ٢٤ يولييه		معاهدة الأستانة - ٢٩ أكتوبر
٧٩	سنة ١٩٢٣ وحياد القناة		

الفصل الثامن

مسألة السودان

واستقالة شريف باشا

صفحة	صفحة
٩٧	٨١ مسألة السودان
٩٨	٨١ حالة السودان في عهد الخديو
٩٩	٨١ توفيق باشا
٩٩	٨٢ خريطة السودان
	٨٣ السودان قبل الثورة المهدية
١٠١	٨٣ حدوده - مديرياته ، ومحافظاته
	تعيين رؤوف باشا حكاماً
	للسودان - مارس سنة ١٨٨١ ٨٤
١٠١	٨٦ خريطة مديريات السودان
١٠٢	٨٧ الجيش المصرى بالسودان
١٠٣	ظهور الثورة المهدية سنة ١٨٨١
١٠٥	وأسبابها ٨٧
١٠٥	التوافق الزمني بين الثورة العراقية
١٠٥	والثورة المهدية ٩١
١٠٦	٩٢ شخصية المهدي
	٩٤ وقائع الثورة المهدية
	٩٤ واقعة آبا
	٩٥ واقعة راشد
	تعيين عبد القادر باشا حلي
	حكاماً للسودان ٩٦
	٩٦ هزيمة الشلالى
	٩٦

الفصل التاسع

إخلاء السودان

١١٢

ووزارة نوبار

١٣٠ حملة جراهام الثانية في سواكن

إخلاء دنقلة وتراجع حدود

١٣١ مصر الجنوبية

١٣١ وفاة المهدي وتراجع المهدي

المعارك في السودان الشرقي

١٣٢ والجزيرة

١٣٢ واقعة الجيزة

المعارك والمناوشات في مديرية

١٣٣ دنقلة

١٣٣ واقعة جنس

١٣٤ واقعة سرس

١٣٤ موقعة خور موسى باشا

١٣٥ معركة أرجين

١٣٥ واقعة طوشكي

زيارة الخديو توفيق باشا لضريح

١٣٧ شهداء واقعة طوشكي (صورة)

١٣٦ واقعة طوكر

الخديو توفيق باشا يعرض

الأورطة المصرية بكروسكو

١٣٩ (صورة)

الحالة في السودان أثناء حكم

١٣٨ التعايشي

تأليف وزارة نوبار سنة ١٨٨٤ ١١٢

١١٣ إخلاء السودان

تنفيذ الجلاء عن السودان ومهمة

١١٤ غردون

انتصار الثورة في السودان الشرقي ١٢٠

هزيمة الجنرال بيكر باشا في معركة

١٢٠ التيب الثانية

سقوط سنكات ومقتل البطل

١٢١ محمد توفيق بك

١٢٢ احتلال الإنجليز سواكن

سقوط طوكر وحملة الجنرال

١٢٣ جراهام الأولى

١٢٣ واقعة التيب الثالثة

١٢٣ واقعة طماي الثانية

١٢٤ اتساع نفوذ المهدي

حملة انجليزية لإنقاذ غردون

١٢٤ وإخفاؤها

١٢٦ واقعة أبي طليح

١٢٧ واقعة كركبان

١٢٨ غردون في الخرطوم

١٢٨ مقتل الكولونل ستيوارت

سقوط الخرطوم ومقتل غردون ١٢٨

الفصل العاشر

اقتسام أملاك مصر في السودان

١٤١	خطاب نوبار باشا إليه	١٤١	في السودان الشرقي
١٥١	حملة الدراويش الثانية	١٤٢	في مديرية خط الاستواء
١٥٢	الجللاء عن المديرية	١٤٣	خريطة مديرية خط الاستواء
١٥٣	معاهدة أول يوليه سنة ١٨٩٠	١٤٤	ابراهيم فوزى باشا
١٥٣	بين انجلترا وألمانيا	١٤٥	عود إلى خط الاستواء
١٥٣	معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين	١٤٦	أمين باشا مدير خط الاستواء
١٥٤	انجلترا والبلجيك	١٤٧	حملة الدراويش الأولى سنة ١٨٨٤
١٥٤	استعادة السودان واتفاقية	١٤٧	خطاب نوبار إلى أمين باشا
١٥٤	١٩ يناير سنة ١٨٩٩	١٤٩	حملة استانلي
١٥٤	مشروع من الكاب إلى القاهرة	١٥٠	خطاب الخديو توفيق إلى أمين باشا

الفصل الحادى عشر

مصر والاحتلال

إلى انتهاء حكم الخديو توفيق باشا

١٥٦	تعطيل الصحف	١٥٦	نظرة في أعمال وزارة نوبار
١٦٢	مسألة البوسفور اجبسيان	١٥٦	كليفورد لويد وكيل وزارة
١٦٣	استقالة عبد القادر حلى باشا	١٥٧	الداخلية
١٦٤	في الشؤون المالية	١٥٧	استقالة محمد ثابت باشا وزير
١٦٤	إقالة وزارة نوبار	١٥٨	الداخلية
١٦٥	تأليف وزارة رياض باشا	١٦٠	قومسيونات الأشقياء
١٦٦	بين نوبار ورياض	١٦١	وزارة نوبار والصحافة
١٦٧		١٦١	منع جريدة (العروة الوثقى)

صفحة		صفحة	
١٧٠	تحويل الدين	١٦٩	تعين أول مستشار قضائي
١٧١	استقالة وزارة رياض باشا	١٦٩	انجليزى
١٧١	تأليف وزارة مصطفى فهمى باشا	١٦٩	ظهور جريدة (المؤيد)
٧٣	وفاة الخديو توفيق باشا	١٧٠	بقية أعمال وزارة رياض باشا

الفصل الثانى عشر

النتائج العامة

١٧٤

للاحتلال الاجنبى

١٧٩	أثره فى التعليم	١٧٤	نظرة عامة
١٨٢	فى الحالة الاقتصادية	١٧٤	أثر الاحتلال فى الروح الوطنية
١٨٤	فى الحالة المالية	١٧٧	أثر الاحتلال فى المعارضة
١٨٨	فى الحالة الاجتماعية	١٧٨	أثر الاحتلال فى نظام الحكم

الفصل الثالث عشر

وثائق تاريخية

١٩١

سواحل البحر الأحمر	١٩١	القانون النظامى سنة ١٨٨٣
سنة ١٨٨٠	٢٠٠	قانون الانتخاب سنة ١٨٨٣
الأمر العالى الصادر إلى مدير	٢١١	تصريح لندن سنة ١٨٨٥
عموم هرر سنة ١٨٨٠	٢١٣	اتفاق لندن سنة ١٨٨٥
فهرست الكتاب	٢١٥	عهد انجلترا باحترام استقلال
فهرست هجائى للكتاب	٢٢٥	مصر ووعودها بالجلء
تصحيح خطأ		معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨
		الأمر العالى الصادر إلى محافظ

فهرست هجائی للكتاب^(١)

فهرست الاعلام والموضوعات

احتلال الانجليز سوا كن ١٢٢	(١)
احمد أباطه بك ٥٠	الاستاذ (مجلة) ١٧٨
احمد أمين ٥٣	إبراهيم أدهم باشا ٤٧
بليغ بك ٥٥ و ٥٩	حليم باشا ٤٩
حشمت افندى ٥٦	بك ٥٥
حلى افندى ٦٠	حيدر باشا ١٠٣
حمدى افندى ٦١	رشدى باشا ٥٤ و ٥٩
خيرى افندى ١١٠	افندى سعيد (باشا) ٤٦
رشدى باشا ٤٧ و ٤٨	شوقى افندى ٥٥
زيور افندى ٦٠	الغمر اوى بك ٥٠
البسكباسى احمد سليمان ١٢٧	فؤاد بك ٥٥
احمد بك الصوفانى ٤٦ و ٥٠	فوزى باشا ٩٩ و ١٠١ و ١١٦
طلعت افندى ٦١	و ١١٧ و ١١٨ و ١٢٧ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦
عبد الله ٦٠	ابراهيم محمد افندى ٥٦
عبد الغفار بك ٤٦ و ٤٧ و ٤٨	أبو النعمان عمران افندى ٦٠
و ٥٠	اتفاق لندن ، لتسوية شئون مصر
عراى باشا ٩١	المالية ٦٢ و ٦٦ و ٢١٣
عفت باشا ١٣٢	اتفاقية الأستانة فى شأن الجلاء ٧٣
فتحى افندى ٦٠	الاحتلال البريطانى ١٠ و ١٦٩
زغلول باشا ٦١	

(١) وضع فهرست الطبعة الأولى الاستاذ الأديب الشيخ محمود ابوريه الموظف بمجلس مديرية الدقهلية . ووضع فهرست الطبعة الثانية الاستاذ الأديب عصام محمد سليمان الموظف بوزارة الخارجية ، فلهما خالص الشكر وموفور الثناء

اسماعيل باشا محمد ٤٩
 د يسرى باشا ٤٧ و ٤٩ و ٨٧ و
 ٥٤ و ٥٩
 السير افلن بارنج (اللورد كرومر)
 ٢٧ و ٣٣ و ٧٣ و ١١٦ و ١١٩ و ١٥٠
 ١٦٠ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٣
 السير افلن وود ١٢ و ٢٦ و ١٠٨ و ١٢٠
 د اوكلن كولفن ٣٨ و ١٠٨ و ١٥٦
 د الدون جورست ١٦٨
 اللورد ألفريد ملنر ١٢٤ و ١٧٢
 السير الوين بالمر ٣٨
 أمين عزمى افندى ٥٥
 د على افندى ٦٠
 د فكرى افندى ٥٦
 مسيو اندريس ٥٥
 أنطون حمصى افندى ٦١
 المستر ايموس ٥٩
 (ب)
 بنجيت افندى ١٤٧
 الكولونل براوث ١٤٤
 برسوم جريس افندى ٦٠
 برسوم حنين افندى ٥٥
 المستر بلو نفلد ١٥٦
 المسيو بلينير ٣٣
 السير بنسون مكسويل ٢٦ و ٥٧ و ٥٩
 و ٥٩ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٠

البيكباشى احمد فهمى ١٣٢
 احمد افندى مرزوق ٥٠
 احمد افندى الهرميل ٥٠
 السيد احمد ماضى ١٦٩
 احمد مختار باشا الغازى ٧١ و ١٦٩
 احمد ناي بك ٥٥
 اخلاء السودان ١٠٩
 السير ادجار فنسنت ٤١ و ١٥٦ و ١٦٨
 ادريس بك ثروت ٥٤ و ٥٩
 الدكتور ادوار شينتز (محمد أمين باشا)
 ١٠٨ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧
 ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٣
 السير ادوار مالت ١٢ و ٢٢ و ٦٥
 الجنرال ارل ١٢٥ و ١٢٧
 استعادة السودان ١٥٤
 استقالة شريف باشا ١١٠
 استانلى الرحالة ١٤٢ و ١٤٩ و ١٥٠
 ١٥١ و ١٥٣
 الكولونيل استيوارت باشا ١١٧ و ١٢٨
 الجنرال استون باشا ١٣
 الخديو اسماعيل ١٧ و ٢٨ و ١٤٤ و ١٦٤
 اسماعيل أيوب باشا ١١٠ و ١٤٤ و ١٤٥
 د سرهنك باشا ١٠٣
 د صبرى باشا الشاعر الكبير ٥٥
 د صفوت بك ٥٥
 د ماهر افندى ٥٦

الجللاء عن السودان ١١٤، ١١٥
المستر جلادستون ٧٠، ٧٣
السيد جمال الدين الأفغانى ١٦٢
الجمعية التشريعية ٤٠
الجمعية العمومية ٣٩، ٤٣
المسيو جورج برنار ٥٥
المسيو جول كوشرى ١٧٢
مدام جوليت آدم ٧٤
المستر جون سكوت ١٦٩
الدكتور جونسكر ١٤٥
السير جون كيرك ١٤٧، ٤٩
الجيش المصرى ١١، ١٣
الجيش المصرى بالسودان ٨٧
جيش الاحتلال ٢٠
جيكرا باشا ٩٦
جريدة الأهرام ١٠١، ١٢٢، ١٤٤
جريدة البوسفور اجبسيان ١٦٣
د الزمان ١٦٢
د الصادق ١٦٣
د العروة الوثقى ١٦٢، ١٦٣
د البول مول جازيت ١١٣
د اللواء ١٧٥
د ألمان زيتونج ١٦٨
د مرآة الشرق ١٦٢
د المؤيد ١٦٩، ١٧٧
الوطن ١٦٣، ٧

يكر باشا (فالتين) ١٢، ٢٦، ٢٧
١١٣، ١٢٠، ١٥٠، ١٥٦
(ت)
تادرس ابراهيم افندى ٥٥
الأمير الاى تشر مسايد بك ١٢٤
تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ لتسوية
شؤون مصر المالية ٦٨
تقرير الضرائب ٤٤
التل الكبير (هزيمة) ١١
الخديو توفيق باشا ٤٠، ٥٦، ٧١، ٨٣
١٠١، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٥
١٣٥، ١٥٠، ١٧٠، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٦
تيكران باشا ١٧١
(ث)
الثورة العراقية ٤٠، ٩١
ثورة المهدي ٦٢، ٧١، ٨١، ٨٢، ٨٧
٩٤، ٩١
ثورة سنة (١٩١٩) ٩
(ج)
جاد بك مصطفى ٥٠
جبرائيل كحيل بك ٥٦
المستر جبسون ١٥٦
الجنرال جراهام ١٢٣، ١٢٤، ١٣٠
اللورد جرانفيل ١٢، ٢٧، ٦٣، ١٠٩
١١٥، ١١٩، ١٣٣، ١٣٥، ١٥٠، ١٥٧، ١٦٠

(ح)

حمد الله أمين ٥٦

حامد محمد افندی ١٤٧

حامد محمود ٥٦

حبيب نعمة الله افندی ٥٥

حسن افندی رضوان (باشا) ١٣٣ ،

١٣٥

حسن افندی عبد الرازق (باشا) ٤٦

٤٩ ، ٤٧

حسن حلي باشا ٩٤ ، ٤٧

حسن بك مدكور ٥٠

الدكتور حسن محمود باشا ٣١

حسين بك الشلالى ١١٨

الشيخ حسين عابدين ٥٠

حسين غفرى باشا ٥٣ ، ٥٦ ، ١٦٧ ، ١٧٢

حسين بك فهمى ١٠٧

الأمير (السلطان) حسين كامل ٤٩

١٨٩٠

حسين بك مظهر (باشا) ١٠٣ ، ١٠٧

حسين واصف بك ٥٤ ، ٥٦

حمية مقنعة ١٠ ، ٢٧

حملة الإنقاذ ١٢٤

حننا نصر الله بك ٥٤

(خ)

خشم الموس باشا ٩٩

(د)

الدستور ٢٥ ، ٤٠

اللورد دفرين ٢٠ ، ٢١

اللورد دفرين^١ (تقرير) ٢٣

(س)

اللورد سالسبرى ٧٠ ، ٧٥

الدكتور سالم باشا سالم ١٧٣

الجنرال ستفنسون ١٥٠

السيد سرور شهاب الدين ٥٠

سعيد باشا ٧٦

السعيد بك الجميعاتى ١١٨

سلاطين باشا ١٠٨ ، ١٣٨ ، ١٤٧

سليم بك عوفى ١٠٧

سليم فؤاد افندی ٥٥ ، ٦٠

سليم كحيل بك ٥٥

سليم مطر بك ١٤٧ ، ١٥٣

سليمان باشا أباطه ٤٩

» رؤوف بك ٥٦

» قبودان حلاوة ١٩

» منصور افندی ٤٦

» نجاتي بك ٥٤ ، ٥٩

» نيازي باشا ١٠٣

» يسرى بك ٥٥

السودان ٥٢ ، ٥٤ ؛ ٦٢ ، ١١٠ ، ١١١

١٥٤ ، ١٦٧

السودان بين يدي غردون وكتشنر

١٤٦

السلطان عبد الحميد ٧٠
عبد الحميد صادق باشا ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٩
عبد الرازق بك درويش ١٩
عبد الرحمن رشدى باشا ١١٢ و ١٧١
السيد عبد الرحمن المهدي باشا ٩٢ ، ٩٣
عبد الرحمن نافذ افندى ٤٦
عبد الرحمن النجومى ١٢٨ ، ١٣٤
١٣٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦
عبد الرحيم بك حمادى ٤٦
عبد العزيز كحيل افندى ٩٦
عبد الغنى فسكرى افندى ٩٥
عبد الغنى فؤاد باشا ١٣٥
عبد القادر حلى باشا ٤٧ ، ٩٦
٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١١٢
السيد عبد الله نديم ١٧٩
عبد الحميد فريد افندى ٦٠
عبد الهادى افندى ٥٥
عبد الوهاب افندى طلعت ١٤٧
عثمان دقنه ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٣٠
و ١٣٦
عثمان رفيق باشا ١٤٤
البكباشى عثمان لطيف ١٤٧ ، ١٠٢ ، ١٠٧
علام الدين باشا ٨٤
على احمد بك ٦٠
على جبور افندى ١٤٧
على جلال افندى ٦١
على حسن افندى ٦٠

سيد احمد بك زعزوع ٤٦
السيد بك عبد الخالق ١٠٧
المستر سيسيل رودس ١٥٥
(ش)
السير شارلس ويلسن ١٢٦
ديلك ١٩٩
الكدولونيل شافى لونج بك ١١٦
شريف باشا ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٧ ، ٥٢ ،
٨١ ، ٩٠ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٥٦ ،
١٦٨ ، ١٧٤
شفيق منصور بك ٥٤
(ص)
صالح ثابت بك
(ط)
الشيخ طايح سلامه ٥٥
طلبه بك سعودى ٤٦
(ع)
عامر حموده بك ٥٥
عامر بك نصر ٤٦
الخديو عباس الثانى ٩ ، ١٧٣
عباس بك الزمر ٤٦
عبد الله التعايشى ٩٤ ، ١٣١ ، ١٣٦
١٣٨ ، ١٥٤
عبد الله جمال الدين افندى ٤٩
عبد الله افندى هلال ٤٦
السيد عبد الباقي البكرى ٤٦
الشيخ عبد الجليل على ٤٦

السير فرنسيس جرنفل باشا ١٢٧
فضل المولى افندى ١٤٧
المسيو فلنسكس ٥٤ ، ٥٩
المستر فنك بك ١٦١

(ق)

اللواء قاسم باشا ١٩
قاسم أسعد افندى ٦٠
قاسم أمين بك ٦١
قانون الانتخاب ٤٦ و ٢٠٠
قانون التجارة ٥٤
القانون التجارى البحرى ٥٤
قانون تحقيق الجنايات ٥٤
قانون التصفية ٦٢ ، ٦٥
قانون العقوبات ٥٤
قانون المرافعات ٥٤
القانون المدنى ٥٤

القانون النظامى ٣٩ ، ٤١ ، ١٩١
قرض الأربعة ونصف ١٧١
قرض عمومى ٤٤
القرض المضمون ٥١ ، ٦٨
قومسيونات الأشقياء ١٦٠

(ك)

كاظم افندى ١٠٦
المستر كاليار ١٥٦
اللورد كتشتر ١٣ ، ٤٠
كرم الله ١٤٧

على حيدر باشا ١١٠
على ذو الفقار باشا ١٦٧
على رضا باشا ١٥٧
على رضا باشا المهندس ٨٤
على شريف باشا ٤٧ ، ٤٩
على فائق افندى ٥٦
على كمال افندى ٦٠
على مبارك باشا ١١٠ ، ١٣٥ ، ١٧٦
على ميمش افندى ٦٠
السيد على يوسف ١٧٠
عمر رشدى بك ٥٥

الأمير عمر طوسون ١٤٧٠ ، ١٥٠
عمر لطفى باشا ١٣ ، ٤٩ ، ١٠٨ ، ١١٠
عهود انجلترا بالجلال ٤٦ ، ٢١٥
عوض بك سعد الله ٤٧

الدكتور عيسى باشا حمدى ١٧٣

(غ)

غردون باشا ٩٥ ، ١٠٨ ، ١١٣
١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٢٨
١٣٠ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩

(ف)

المسيو فابرى ٥٥
المسيو فان در جرخت ٥٥
المستر فتز جرال ١٥٤
المسيو فردينان دلسبس ٧٦
فرج بك الزينى ١١٨ ، ١٢٩

محمد افندی جوهر ٥٥
 د رؤوف باشا ٤٧، ٤٩، ٨٤، ٩٤
 د زکی افندی ٥٦
 د باشا ١١٠، ١٦٧، ١٧٢
 د سعید بك ٥٥
 د باشا ٩٧
 د سلطان باشا ٤٦، ٤٧
 د السیوفی بك (باشا) ٤٦
 د الشواربی باشا ٤٩
 د صالح افندی ٦٠
 الشیخ محمد العباسی المهدی ٤٦
 محمد عبد الفتاح افندی ٦١
 الشیخ محمد عبده ١٦٢، ١٧٨
 محمد علی افندی ٥٥
 د علی باشا ١١٤
 د فرید بك ٩، ٤٠، ٤٩
 د بك الفقی ٥٠
 د قدری باشا ٥٣، ١١٠
 د كامل بك ٥٥
 د مجدی افندی ٥٦
 د مصطفی افندی ٦٠
 د مظهر افندی ٦٠
 د نادى باشا ٨٤
 د منیب افندی ٥٥
 د النجارى بك ٥٩
 د وصفی ٥٥
 د وهی افندی ٦٠

(١٧)

المستر کلیفورد لوید ١٥٧، ١٥٨
 ١٦٠، ١٦١
 السیر كولن اسکوت مون-کریف ٢٥
 ١٥٦، ١٥٧، ٢٦
 الدكتور کومانوس
 الانبا کیرلس ٤٧
 (ل)
 لائحة ترتیب المحاکم الأهلية ٥١، ٥٢
 ٥٤
 لبتن بك ١٤٧
 السیر لی ستاك باشا ١٣
 (م)
 المجلس البلدى بالاسكندرية ١٧٠
 مجلس شورى القوانين ٤١، ٣٩، ٥٠
 ١٩٤
 مجلس شورى النواب ٤٦
 مجالس المديريات ٤٥، ١٩١
 مجلس المشورة ٤١، ٤٦
 د النواب ٣٩، ٤١، ٤٦
 محرم غانم افندی ٦٠
 محمد احمد المهدی — راجع (المهدی)
 د بك أبو السعود العقاد ٩٤
 د بك توفیق ١٠٥، ١٠٥، ١٢١
 محمد ثابت باشا ١١٢، ١٥٨، ١٥٩
 ١٧٦
 محمد بك جعفر ٤٦

الأمير الالاي محمود حلى اسماعيل بك

١٣٩ ، ١٣٦

محمود حمدي باشا ١٦٠

ذو الفقار الكاشف ١٤٤

رشاد أفندي ٦٠

طاهر باشا ١٠٥

العباني أفندي ٥٥

علي أفندي ٦١

الفلسكي باشا ١١٢

فهمي باشا ٤٩

فهمي بك ٥٩

مذكرة اللورد جرانفيل ٦٣

مراد بك ٥٥

مرجان أفندي الدناصوري ١١٧

مرقص غالي أفندي ١٠

مسألة السودان ٨١

مسداليا بك ٨٤

مسيحه لبيب أفندي ٥٦

مصر والاحتلال ١٥٦

مصطفى أفندي خليفة (باشا) ٤٦ و ٥٠

رحمي أفندي ٥٥

رضوان بك ٥٥

رمزي أفندي ١٣٥

سامي أفندي ٦٠

شوقي أفندي ٥٤ و ٥٩

بك الطحان ٤٦

فهمي أفندي ٦٠

مصطفى فهمي باشا ٢٥١ ، ١١٣ ، ١٦٤

١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣

مصطفى كامل باشا ١٩٠

بك منصور ٥٠

وأصف ٦٠

معاهدة الأستانة - ٢٩ أكتوبر سنة

١٨٨٨ المنظمة لحياة قناة

السويس ٧٧ ، ٢٢٥

معاهدة أول يوليه سنة ١٨٩٠ بين

انجلترا وألمانيا ١٥٣

معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ بين انجلترا

وبلجيكا ١٥٤

معاهدة لوزان ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣

وحياة قناة السويس ٧٨

مفاوضات درومندولف ٦٩

مكيوب باشا ١٩

ملك أوغنده ١٤٦

ملك أونور ١٤٦

المستر موريس ١٥٦

ميخائيل شارويم بك ٥٥

ميخائيل كحيل بك ٥٣

المسيو مينار ٥٩

مؤتمر لندن ٦٣

السكابتن (مونكريف) ١٠٥

المهدي ٨٧ و ٩٢ و ١٠٦ و ١١٨

١٣٥ و ١٢٨ و ١٢٥ و ١٥٠ و ١٦٣

المهدي - وفاته ١٣١

(ن)

نظام الديوان في عهد الحملة الفرنسية ٤٤

نوبار باشا ٦٥ و ١١٢ و ١١٣ و ١٢٩ و ٤٧

١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٧٩

١٦٠ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤

١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨

اللورد نورثبرك ٦٥

النيابة ٥٦ و ٦١

(هـ)

السير هربرت ستوارت ١٢٥ و ١٢٦

هزيمة الجنرال بيكر باشا ١٢٠

هزيمة الشلالى ٩٦

الجنرال هيكس باشا ١٠٢ و ١٠٧

المسيو همسكر ٥٩

الأميرال هويت ١٢٢

الدكتور هيس ١٧٣

(و)

السكرولونل ودهوس باشا ١٣٤

اللورد ولسلى ٦٥ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٠

(ى)

يحيى ابراهيم أفندى ٦٠

يسى عبد الشهيد أفندى ٦٠

يوسف الشلالى باشا ٩٦

يوسف شهدى باشا ١٧٢

يوسف صدقى أفندى ٥٥

يونس أفندى يسرى ٥٥

فهرست الأماكن والبلاد

(١)

بحر الجبل ١٤٤
بحر الزراف ١٤٤
بحر الغزال ١٤٢
بحيرة ابراهيم (بحيرة كيوجا) ١٤٢
بحيرة ألبرت ١٤٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤
بحيرة فكتوريا ٨٣ ، ٨٤ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٤
بربر ٨٣ ، ٨٧ ، ١٢٤
بربرة ٨٣ ، ٨٤ ، ١٤١ ، ١٤٢
بني شنقول ١٣٦
بور ١٤٤
بوغاز باب المنذب ٨٣

(ت)

تاجوره ٨٤ ، ١٤١
التساكه ٨٤
ترنكتات ١١٤ ، ١٢٠ ، ١٣٦
تل هشيم ١٣٠
التيب ١٢٠ ، ١٣٦

(ج)

الجيره ٨٧
جزيرة ساي ١٥٤
جزيرة لبب ٩٢
الجدول ١٢٦

آبا ٩٣ ، ٩٤
آبار (التيب) ١٠٥
أبو حراز ٨٧
أبو حمد ١٢٧ ، ١٣٠
أبو طليح ٢٦ ، ١٤٧
أبو قير ١٦٣
الإبيض ٨٧ ، ٩٧
أرجين ١٣٥
الاسكندرية ١٦٣
أسوان ١٣٤
أم درمان ٨٧
أم شنقة ٨٧
أمادي ١٤٧
أمديب ٨٧
أوجادن ١٥٩
أورندجاني ١٤٢
أوغنده ٨٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤
أوغنده (مملكة) ١٤٢
أونيورو (مملكة) ١٤٢
أونيورو ٨٣ ، ١٥٣ ، ١٥٤

(ب)

باره ٨٧ ، ٩٧
البحر الأحمر

(ز)	جنس ١٣٣
زنجبار ١٥٣	جیوتی ١٤١
زیلع ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ١٤١	(ح)
١٤٢	الحلفایة ١٢٤ ، ١٢٨
(س)	(خ)
سرس ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٣ ، ١٥٥	الخرطوم ٨١ ، ٨٧ ، ١٤٦
سنار ١٣٢ ، ٨٧ ، ١٠١ ، ١٣٢	خط الاستواء ٨١ ، ٨٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥
سنكات ٨٧ ، ١٠٥ ، ١٢٠ ، ١٢٤	١٦٧
سنييت ٨٤ ، ٨٧	خليج عدن ٨١
سواكن ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ١٠٥	الخنق ٩٢
١٣٠ ، ١٣٣	خور موسى باشا ١٣٥
سوق أبو سن (القضارف) ٨٧	(د)
(ش)	دارفور ٨١
شندی ١٢٦	داره ٨٢ ، ١٠٨
شیکان ١٠٥ ، ١٠٦	الدبة ٨٧
(ض)	الدفلای ١٥٣
ضرار ٩٢	دنقلة ٨١ ، ٨٧ ، ١٢٤ ، ١٣٣
(ط)	الدويم ١٠٧
طهای ١٠٦ ، ١٢٣ ، ١٣١	(ر)
طوشکی ١٣٥	رأس جردفون (جردفوی) ٨١
طوکر ٨٧ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ١٠٢ ، ١٤١	١٤١
١٥٤	رأس حافون ٨١
(ع)	رأس الرجاء الصالح (الکاب) ١٥٤
العفافيت ١٣٦ ، ١٣٨	الرجاف ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥٣
(غ)	رشيد ١٤٥
غابة شيكان ١٠٨	الرصيرص ١٠١
غندکورو ١٤٧	

(لا)

لابورى ١٤٢
اللا دو ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧

(م)

ماسندى (عاصمة اونيورو) ١٤٢
المتمة ١٢٥ ، ١٢٦
محافظة الحدود ١٣١
محافظ مصوع ١٤١
المحيط الهندى ٨٧
مديرية التناكه ٨٤
مديرية الحدود ١٣٤
مديرية خط الاستواء ١٤٢ ، ١٤٧
١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٤

مديرية قنا ١٣٤
المراييع ١٠٣
مروى ٨٧
مرولى ١٤٢
مشرع الداعى ٩٩
مشرع الرق ٨٧
مستعمرة الكاب ١٥٤
مصوع ٨٤ ، ٨٧ ، ١٤٢
مقناقو ١٤٢
مسكركة ١٤٢
منطقة البحيرات ١٥٤
منهل الرهد ١٩٥
منهل علوبة ١٩٥

(ف)

فازوغلى ٨١
الفاشر ٨٢ ، ٨٧
فاشودة ٨٢ ، ٨٧ ، ١٤٤
فرص ١٥٤
فوجه ٨٧

(ق)

القاهرة ١٥٤
القبة ١٢٦
قدير (جبل) ٩٥ ، ٩٦
القلابات ٨٤ ، ١٣٢
قوز رجب ٨٧
قناة السويس ٦٧ ، ٧٧ ، ٧٨

(ك)

كبيكية ٨٢ ، ٨٧
كربكان ١٢٧
كردفان ٨٢
كررى ٩٣
كروسكو ١٢٤
كسلا ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٣٢
كفالى ١٥٣
كلكل ٨٢ ، ٨٧
كورقى ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٧
كوشه ١٣١ ، ١٣٣
الكوه ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٩

هر ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ١٣٩

(ن)

نهر سوبات ١٤٤

نهر السومرست ١٤٢

نيمولى (الابراهيمية) ١٥٤

(هـ)

هبة ١٢٨

(و)

وادی حلفا ١٣١، ١٣٤

ودقر ١٢٨

ودمدنى ٩٩

تصحيح خطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٨٤	٢٤	الخريطة ص ٨٥	الخريطة ص ٨٦
٨٧	٢٣	مقابل صحيفة	تعديل صحيفة ٥٢
١٠٥	٢٣	ص ٨٥	ص ٨٢
١٩٢	٩	مبادئ	بادئ
٢١٥	٦	عبد المجيد	عبد العزيز
٢٢٨	١١	ص ٨٤	ص ٨٥

للمؤلف :

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية
وحقوق الانسان ، طبع سنة ١٩١٢

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون ومنشآت الزراعي في أوروبا ، ونشأة
التعاون في مصر وتاريخه ونظامه وعلاقته بالنهضة الاقتصادية
والاجتماعية ، طبع سنة ١٩١٤

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية ، يتضمن تاريخ
الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان
مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها ، والمقارنة بينها
طبع سنة ١٩٢٢

تاريخ الحركة القومية

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ
مصر الحديث ، وبيان الدور الأول من أدوارها ، وهو عصر
المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ
مصر القومي في هذا العهد

الجزء الثاني : من اعادة الديوان في عهد نابليون الى
ولاية محمد علي الكبير

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي

عصر إسماعيل

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل

عهد إسماعيل

الجزء الثاني : وفيه ختام الكلام عن عهد إسماعيل

الثورة العراقية

والاحتلال الانجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١

الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية

أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وبيان الأسباب

السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة ، وتطور الحوادث

من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ،
ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم
الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة ، واستمرارها .
ومحاكمات الثورة . ولجنة ملنر والحوادث التي لا يستها .
ومفاوضات ملنر . واستشارة الأمة في مشروع ملنر والتبليغ
البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية ، ونتائج الثورة في حياة
مصر القومية

في أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من إبريل سنة ١٩٢١
إلى وفاة المغفور له « سعد زغلول » في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧